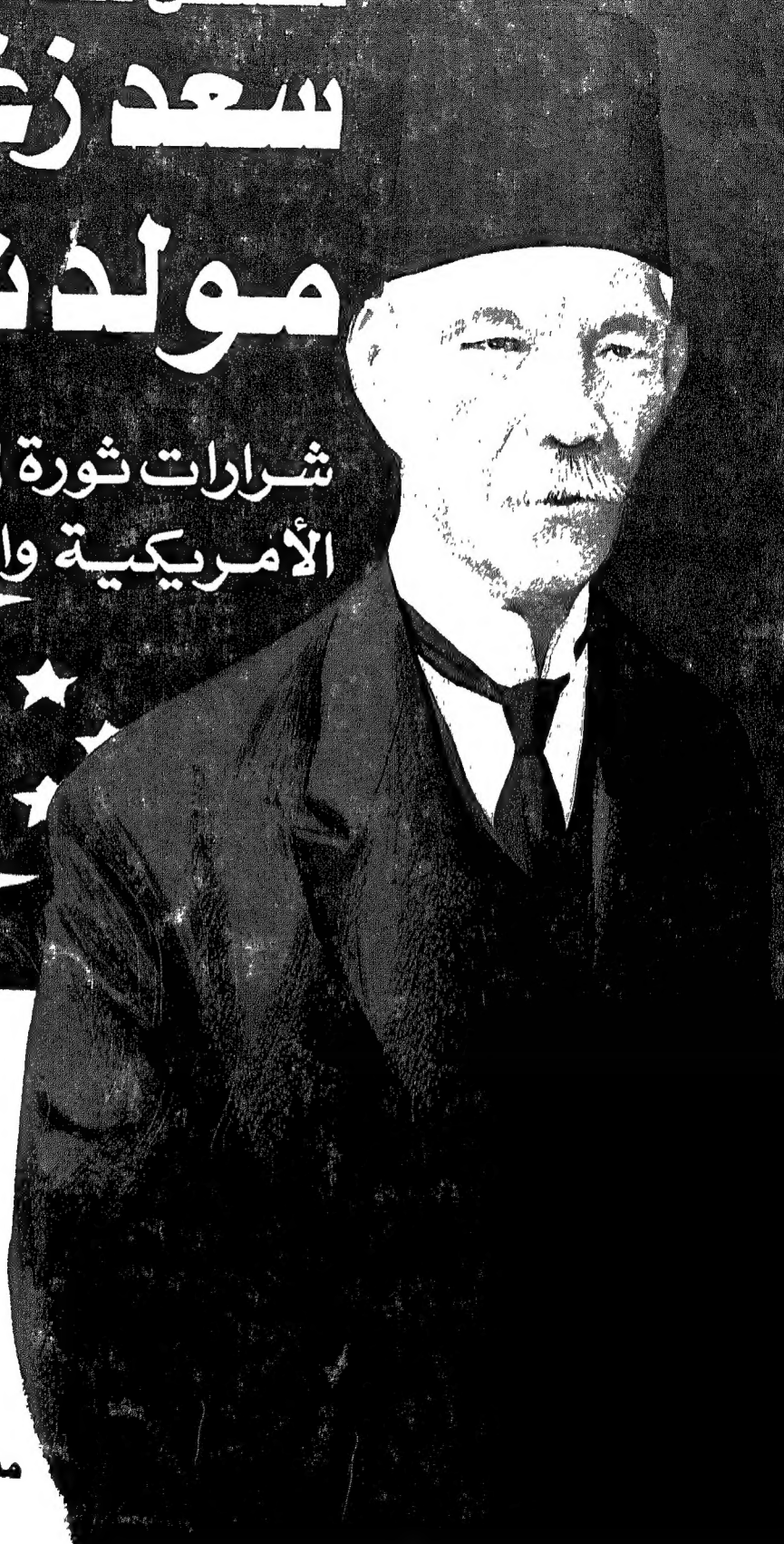
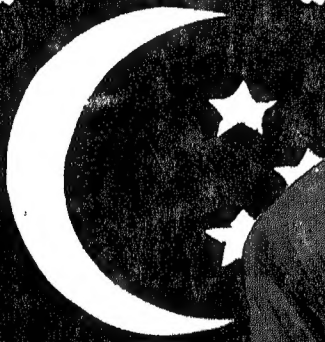


محسن محمد

سعد زغلول مولد ثورة

شرارات ثورة ١٩ بالوثائق
الأمريكية والإنجليزية



مكتبة غريب

سعد زغلول

مولد ثورة بالوثائق البريطانية والأمريكية

الغلاف بريشة الفنان مصطفى حسين

محسن محمد

سعد زغلول

مولد ثورة بالوثائق البريطانية والأمريكية

الناشر

مكتبة غريب

٢٠١ شارع لامل صدى (المنجالة)

تليفون ٩٠٢١٠٧

الخدو الصغير ..

كان الأمير عباس حلمى يتأهب للنوم ، فى فيينا ، عندما تلقى برقية من مصطفى فهمى باشا رئيس وزراء مصر تقول :

- عد إلى مصر . والدك مريض وفى حالة خطرة .

وفى حلوان ، من ضواحي القاهرة اجتمع الخديو توفيق الحاكم السادس لمصر من أسرة محمد على ، واللورد كرومر المعتمد والقنصل البريطانى وتيجران باشا وزير الخارجية والسير ألوين بالمر المستشار المالى بعد ما أبلغهم الطبيب الألمانى أن خديو مصر لن يعيش سوى بضع ساعات .

قال اللورد :

- سيؤدى التردد والتأخير إلى نتائج خطيرة . وفرمان السلطان العثمانى الصادر عام ١٨٧٣ ينص على حق أكبر الأبناء فى وراثة العرش .

قال الحاضرون :

- الأمير لم يبلغ الثامنة عشرة بعد ، وهى السن التى حددها الفرمان للجلوس على العرش ، ولا بد من مجلس وصاية .

همس تركى عجوز يعمل فى خدمة الخديو المريض بأن الأمير ولد فى ١٤ يوليه عام ١٨٧٤ وقد بلغ هذا السن يوم ٢٤ من ديسمبر عام ١٨٩١ إذا حسب عمره بالتاريخ الهجرى .

ارتاح اللورد إلى هذا الحل وطلب الإبراق إلى الأمير ليعود إلى مصر .

وفى اليوم التالى تلقى الأمير برقية أخرى بأن أباه قد مات .

* * *

في القسطنطينية ، عاصمة الإمبراطورية العثمانية ، التي تتبعها مصر صدر فرمان بتولية الخديو عباس حلمى الثانى ، ولكن فرمان جاء ناقصا فقد انتزع السلطان من مصر شبه جزيرة سيناء بدعوى أنها تتبع ولاية الحجاز .

وفى لندن أبلغ السفير التركى اللورد سولسبورى وزير الخارجية تعيين الخديو الشاب .

وفى تريستا - يوم ٨ من يناير ١٨٩٢ - قبل أن يستقل عباس حلمى الباخرة تلقى من رئيس وزراء تركيا أن ولاية العرش صارت له فسافر مباشرة إلى الاسكندرية بدلا من المرور بالقسطنطينية فوصل إلى مصر يوم ١٦ من يناير .

جلس الخديو على العرش دون أن يتلى فرمان بتوليته فى احتفال رسمى حتى صدرت إرادة سلطانية بإسناد إدارة شبه جزيرة سيناء إلى مصر فأقيم ، بعد ثلاثة أشهر ، إستعراض للجيش أمام قصر عابدين فى ٢٤ من أبريل حيث تلى فرمان الإرادة السلطانية باللغة التركية وعزف السلام الوطنى التركى ثم سلام الخديو ..

كانت هذه أول أزمة مر بها الخديو الشاب والمواجهة فيها بين تركيا وبريطانيا بشأن حدود مصر . بينت أن مركز القوة بالنسبة له ، ولمصر ، لا يكمن فى القسطنطينية ، أو القاهرة ، بل فى لندن ، ومع الإنجليز .

* * *

ولد عباس حلمى الثانى بالإسكندرية وتعلم فى الحريم عام ١٨٨١ ثم فى المدرسة التى أنشأها والده بالقصر لتعليم الأمراء حتى سن العاشرة عندما أرسل مع شقيقه محمد على للدراسة فى سويسرا وأخيرا أمضى خمس سنوات فى « الثيريسيانوم » - مدرسة الأمراء - فى النمسا .

وكانت الأسرة المالكة فى فيينا شديدة الحفاوة به ومنها ، ومن مدرسة الأمراء ، أخذ فكرة الحكم المطلق ، والحق الإلهى للملوك .

كتب كرومر إلى لندن ، يوم ١١ من يناير ، قبل وصول الخديو الشاب يقول :

« سيعين عباس حلمى الثانى ، بعد حضوره ، الوزارة ، دون

تدخلى » .

وبعد خمسة أيام قال كرومر :

- تمت التعيينات المطلوبة .

إن الخديو تعاون مع اللورد فبعث إلى رئيس وزرائه « إرادة سنية » يقول فيها :
« افترضت إرادتنا بقاء هيئة النظار الحالية التي تحت رئاستكم كما كانت ، وغاية أملنا
لإدارة شئون حكومتنا بصورة مرضية » !

ولم يقدم رئيس الوزراء حتى استقالة شكلية للخديو الجديد !

* * *

أراد كرومر أن يكون معلما للخديو ويضعه في جيبه وكان يسميه « الخديو الصغير » .

* * *

استقال سردار الجيش المصرى - قائده - السير فرانسيس جرينفيل .

أحس الخديو بالأسف لنقل هذا المعاون الوفى الذى يحبه وكان لا بد من تعيين جنرال
إنجليزى سردارا فرجا كتشنر رئيس قلم الضبط والربط بوزارة الداخلية - المفتش العام
للبوليس المصرى - الخديو تعيينه فى هذا المنصب وكان هناك من هم أحق به من الضباط
البريطانيين .

ولكن الخديو وجد فى كتشنر قائدا وافر الحيوية والقوة وشابا نشيطا وعسكريا .
حاول كرومر إقناع الخديو بخطأ اختياره وأن شخصية كتشنر سيئة ولكن الخديو ظن
أن كرومر يحرمه حقه فى الاختيار !

* * *

فى مذكراته قال الخديو عباس أن كتشنر مدين له بتعيينه سردارا للجيش المصرى ، فقد
كان هناك مرشحون كثيرون لمنصب السردار ، أقدم ، ومؤهلهم أفضل .

وقال الخديو :

« كان السردار السير (فرانسيس جرينفيل) موضع تقدير أبى . وقد ظفر ذلك الرجل
بثقتى ، وذلك بمظهره الذى ينم عن الشرف والإخلاص . وقد أعلن إلى نأ تعيينه
من قبل الملكة فيكتوريا حاكما عاما لجزيرة مالطة .

دعوت سكرتيرى الإنجليزى فأعد برقية للملكة فيكتوريا أسأله فيها أن تقترح تعيين كتشنر ليخلف السير فرانسيس جرنفيل فى رئاسة الجيش المصرى .

وما من ريب فى أن دهشة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا كانت عميقة عندما أسأله أن تعين فى منصب السردار رجلا أميل إليه ، دون أن أعبا بالجنرالات الآخرين الذين كانوا ينتظرون خلو ذلك المنصب بنفاد صبر .

أجابت الملكة على الفور وبصفة شخصية بأن الخطوات الضرورية اتخذت لذلك ، وأن قرار التعيين سيظهر فى العدد الجديد من الجريدة الرسمية .

وكنتم آنذاك حديث العهد بالتخرج من المدرسة أخص برعايتى شئون الجيش وحدها .

وكان من واجبى أن أستشير رئيس الوزراء وأسأله ، أو أن أسأل السردار جرنفيل أن يقترح على نفسه من يراه أجدر الناس بأن يخلفه .

ويضيف الخديو فى مذكراته :

« لما زودتنى الحياة بتجاربها وأتمت الأحداث تربيتى السياسية تبدو لى تلك الخطوة عملا من أعمال الاندفاع وأنها لتحتل مكانا بارزا فى سجل أخطاء شبابى . .

ولما تفتحت روحى للمثل العليا والوطنية ، وأوضحت لى مطالب الاستقلال الحقيقى صرت أنحو على نفسى باللوم على أنى سألت الملكة فيكتوريا أن تعين سردارا إنجليزيا على رأس الجيش المصرى وأنى لم أصر على أن يكون ذلك التعيين من حقى كجزء من امتيازاتى بوصفى أميرا للبلاد » .

ولكن كرومر يؤكد أنه المسئول - لا الخديو - عن تعيين كتشنر سردارا . والدليل على ذلك أن الأمر العالى بتعيينه صدر يوم ١٣ من أبريل ١٨٩٢ ، أى قبل ٢٤ ساعة من تلاوة فرمان السلطانى بتعيين الخديو عباس حلمى الثانى !

وبصدور الأمر العالى انتقل كتشنر من التفتيش على الشرطة إلى قيادة الجيش المصرى وكان كتشنر يومها فى الثانية والأربعين من عمره .

ولم يندم الخديو على قرار أصدره كما ندم على هذا الاختيار !

فى ٦ من نوفمبر قرر الخديو العفو العام عن المسجونين فى حوادث الثورة العراقية فكتب كرومر فى ١٢ من نوفمبر إلى وزير خارجيته يقول :

« الخديو أحمق فى أشياء كثيرة ، ولكن لا يجب الحكم عليه بقسوة فهو صغير غير مجرب » .

وفى يناير تبدلت نظرة اللورد إلى « الخديو الصغير » !

* * *

تغيرت الوزارة فى إنجلترا فى أغسطس عام ١٨٩٢ .

سقطت حكومة المحافظين فى الانتخابات ، وفاز الأحرار بزعامة جلادستون .

ظن الخديو الصغير أن اختفاء اللورد سولسبرى رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق ، يعنى سياسة جديدة فى بريطانيا إزاء مصر .

ولم يعرف الخديو أن اللورد روزبرى وزير الخارجية الجديد قبل المنصب الوزارى بشرط ألا يتدخل مجلس الوزراء فى سياسته وبصفة خاصة إزاء مصر ، فإنه كان مصمما على عدم الجلاء عنها والاحتفاظ بها لبريطانيا رغم ما أعلنه جلادستون عن نواياه فى الانسحاب .

إعتقد الخديو بصدق وعود جلادستون بالجلاء .

وظن الخديو أن صحيفة « سبكتانور » الإنجليزية تعبر عن حكومة بلادها عندما قالت أن بريطانيا لن تتدخل إذا عزل عباس وزيرا أو اختار وزيرا .

وتصادف أن مرض مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء وتدهورت صحته فى نهاية عام ١٨٩٢ فبدأ كرومر يتشاور مع الخديو فى تعيين رئيس وزراء جديد .

رشح الخديو تيجران باشا وزير الخارجية ولكن كرومر توقع عنادا ومقاومة من تيجران فاقترح أن يتولى المنصب رئيس وزراء مسلم .

اختلف الخديو واللورد على اسم رئيس الوزراء ، وأصر كل على مرشحه فبعث كرومر إلى لندن يسألها القرار .

قال روزبرى فى برقية إلى كرومر إنه « يؤيد اختيار مسلم ويريد أن يتجنب ، ما أمكن تعيين تيجران ولكن إذا أصر عليه الخديو فإنه - أى روزبرى - لن يمضى بعيدا عن الاعتراض » .

ومعنى ذلك أن وزير خارجية بريطانيا لايمنع فى اختيار تيجران .

أجاب كرومر بأن تيجران يعارض السياسة البريطانية ولا يجب السماح لصبى فى التاسعة عشرة من عمره اختيار رئيس وزراء يعترض عليه الرأى العام المصرى !

أيدت لندن كرومر ، ولكن برقة لاتمنع الخديو من الإصرار على تيجران !
وجد كرومر أن نفوذه فى مصر الذى استمر عشر سنوات كاملة فى طريقه إلى الانهيار فهدد الخديو بنفى تيجران من مصر على سفينة حربية بريطانية !
وكتب إلى لندن يقول : « سيثير الخديو الشاب متاعب كثيرة ، فهو أحق ومن الصعب التعامل معه ، ولا بد من تلقينه درسا عنيفا عاجلا أو آجلا » .
ويدت صورة الخديو من خلال برقيات كرومر كما لو أنه يعرض الوجود البريطانى كله للخطر .

وتصادف ، مرة ثانية ، أن تحسنت صحة مصطفى فهمى .
وظن الخديو أن اعتراضات كرومر على تيجران بالذات ، أو على اختيار وزير مسيحي ، واعتقد أن من حقه اختيار أى مسلم لرئاسة الوزارة .
وكان الخديو على حق فى اعتقاده فإن كرومر قال فى إحدى برقياته « باستثناء تيجران الذى أرفض تعيينه فلا يهم فى شىء من يعينه الخديو » .

* * *

صمم الخديو على عزل السير مصطفى فهمى كما يسميه الوطنيون المصريون ، فهو حاصل على هذا اللقب من بريطانيا .
وكان مصطفى فهمى باشا فى الثالثة والخمسين . تركى ولد فى كريت ، خدم فى الجيش حتى رتبة الفريق .

عين مديرا لبعض المديريات ومحافظا للقاهرة وناظرا للخاصة الخديوية . وتولى عدة وزارات ١٢ سنة منذ عام ١٨٧٩ باستثناء فترة انقطاع لم تدم سوى ١٩ شهرا .
وصفه كرومر بأنه « أداة طيعة » فقد كان يسعد بإطاعة الأوامر أكثر مما يسره إصدارها .
اشترك فى الوزارات التى شكلتها الثورة العربية والوزارات التى شكلت بعد فشل الثورة !

وعندما أحس بأن رياح التغيير قادمة ، وأن الثورة في طريقها للفشل ، أبحر إلى أوروبا بدعوى المرض فلما استقرت الأمور لخصوم الثورة عاد إلى مصر ليتولى الوزارة بعد الثورة أيضا كما تولاهما قبلها !

قال كرومر :

- لابد من احترام الوزراء فالشعب يرى أنهم دُمى . وواجبنا أن نجعل الوزراء يظنون أنهم ليسوا كذلك .

وقد اختار الخديو توفيق ، في أواخر أيامه مصطفى فهمى باشا ، رئيسا للوزارة في ١٤ من مايو ١٨٩١ . فسمح بحضور المستشار البريطانى لوزارة الحقانية اجتماعات مجلس الوزراء .

وفى رأى الخديو عباس حلمى أن رئيس الوزراء خائن لبلاده ، يتحرك بأوامر القنصل البريطانى العام . . اللورد كرومر !
ورغب الخديو فى تعيين رئيس وزراء جديد للوزارة ، يدين له ، لا للإنجليز ، بالولاء .

* * *

دخل محمود شكرى باشا رئيس الديوان التركى للخديو يوم ١٥ من يناير ١٨٩٣ غرفة نوم مصطفى فهمى باشا قائلا :
- يريد الخديو استقالتك .

قال رئيس الوزراء :

- قبل اتخاذ أى قرار لابد أن يستشير الخديو أولا اللورد كرومر .

قالت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء قال لمبعوث الخديو :

- هل ذلك بالاتفاق مع كرومر . إن لم يكن كذلك فاستشير أنا اللورد كرومر !

اتصل محمود باشا شكرى بكرومر قائلا :

- عزل الخديو رئيس الوزراء وعين حسين فخرى باشا مكانه .

وكان فخرى باشا وزيرا للعدل ٣ مرات وأقاله كرومر قبل أشهر فى أواخر عهد الخديو

محمد توفيق ، لأنه يعارض الاصلاحات القضائية التى أرادها المستشار القضائى البريطانى جون سكوت .

ولم يكتف الخديو بذلك بل عزل وزير المالية عبدالرحمن رشدى - ٨٠ سنة - ووزير العدل إبراهيم فؤاد باشا . وأبلغت سكرتارية الخديو القرار للوزيرين . هلت صحيفة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو لقرارات التغيير وقالت « الخديو يدافع عن حقوقه الشرعية ولم يعمل غير الواجب عليه »

ولكن كرومر وجد أن القرار يمثل انقلابا ضد الوزراء المؤيدين لبريطانيا وضربة للنفوذ الإنجليزى فى مصر فزار الخديو يوم ١٥ من يناير محذرا وقال :

- لابد من استشارتى قبل عزل رئيس الوزراء ، أو الوزراء .

ورفض كرومر إقالة رئيس الوزراء ولكن الخديو أصر على رأيه وأخيرا انتزع منه كرومر وعدا ، بأن شيئا لن يذاع إلا بعد الاتصال بوزير خارجية بريطانيا .

وكتب كرومر إلى وزير خارجيته يوم ١٦ من يناير يطلب تأييده وقال :

« الموقف خطير . اقترح أن تبعثوا لى برفية أطلع عليها الخديو تقول بأنه فى هذه الأمور المهمة ، مثل تغيير رئيس الوزراء فإن الحكومة البريطانية تتوقع استشارتها . . والتغيير غير مرغوب فيه ، وغير ضرورى ، ولاتوافق الحكومة البريطانية على تعيين حسين فخرى باشا رئيسا للوزراء » .

وطالب اللورد منحه السلطة لمنع ذلك . وقال إنه لايعارض تغيير وزيرى المالية والعدل .

وقال كرومر :

« إذا سمحتم للخديو أن يكسب هذه المعركة فمن الصعب استمرار النظام الذى نفذته خلال السنوات العشر الماضية . . وستفرض المسألة المصرية نفسها علينا . أما إذا لقنا الخديو درسا فلن تنشأ متاعب جديدة » .

وطلب اللورد من الموظفين البريطانيين فى القاهرة عدم الاعتراف بالوزراء الجدد .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم ذاته وقرر تأييد كرومر ضد الخديو رغم أن وزارة الخارجية لم تتوقع أن يندفع كرومر فى إجراءاته ، بهذا العنف ، ضد الخديو .

ومع ذلك رد روزبرى وزير الخارجية قائلا للفنصل :

« اتخذ الخطوات التى تمنع التعيين باستثناء زيادة الحماية البريطانية فى

مصر » .

وقال وزير الخارجية البريطانية للخديو :

« لابد من أن تأخذ بنصيحة إنجلترا وإلا ستواجه نتائج خطيرة » .

وعندما أبلغه كرومر نص الرسالة قال الخديو :

- سأستقيل إذا عاد مصطفى فهمى .

ولكن كرومر أبقى إلى لندن يشير إلى تدخل الباب العالى التركى فى الأزمة ، وكذلك الخديو المزعول إسماعيل ، وفرنسا وروسيا أيضا . فقد أراد اللورد إقناع حكومته بأن المسألة المصرية ستعود مرة أخرى قضية دولية إذا عزل مصطفى فهمى باشا وجاء فخرى باشا !

تسأل اللورد روزبرى عما سيفعله كرومر إذا أصر الخديو على رفض النصيحة البريطانية فاقترح كرومر أن يتدخل الجنرال ووكر قائد جيش الاحتلال ليمنع الوزراء الجدد من دخول وزاراتهم ويتولى تصريف الأمور فى هذه الوزارات المستشارون البريطانيون !

اعترض روزبرى على ذلك لأنه يعنى تدخل القوى الدولية فى المسألة المصرية وطلب إعطاء الخديو مهلة ٢٤ ساعة لإعادة النظر فى قراره .

ولكن كرومر أرسل بعض الجنود لمنع الصحيفة الرسمية « الوقائع المصرية » من نشر نبأ التغيير الوزارى .

وأخيرا أمكن التوصل ، بعد أزمة استمرت ٣ أيام ، إلى حل وسط باستقالة كل من مصطفى فهمى وحسين فخرى وتولية مصطفى رياض - ٥٩ سنة - رئاسة الوزارة ، وتعيين وزيرين جديدين للعدل والمالية هما أحمد مظلوم باشا وبطرس غالى باشا .

وكان مصطفى رياض باشا برتبة أميرالاي فى الجيش ، ومديرا للجيزة ، ورئيسا لديوان الخديو ووزيرا ثم تولى رئاسة الوزارة مرتين . وفى وزارته الأخيرة منع المستشارين البريطانيين من حضور اجتماعات مجلس الوزراء واستقال من رئاسة الوزارة فى ١٢ من مايو ١٨٩١ فى عهد الخديو توفيق احتجاجا عليه لأنه لايقاوم كرومر !

وفى مذكراته يعترف الخديو عباس : « كان جهلى مطلقا بنظام الدولة الذى كنت مبعدا عنه بحكم سننى الصغيرة وعدم تهئى لفهمه » .

وقال إنه « كان يحكم بلا تجربة ، تحت وصاية محتل أجنبي » .

* * *

انتصر كرومر في الصراع الشخصى ضد الخديو الصغير وأثبت أنه ، وحده ، يحكم مصر ، فإن الصحف المصرية كانت تنشر كل يوم تطورات الأزمة وتفاصيلها وارتفاع وسقوط مرشح الخديو لرئاسة الوزراء !

خسر الخديو الجولة الثانية . واضطر بناء على طلب كرومر إلى أن يعلن في الصحف « حرصه على تنمية العلاقات مع بريطانيا وإتباع نصائح الحكومة البريطانية في كل المسائل المهمة في المستقبل » !

ورغم تراجع الخديو واعتذاره للإنجليز فإن الشعب اعتبره بطلا وتدفقت الوفود على قصر عابدين لتهنئته فخطب فيهم قائلا : « إنه سيدافع على حقوق مصر مهما كلفه ذلك ويفضل الموت على النزول عن أصغر حق من حقوقه » .

وهتف الناس له أثناء صلاة الجمعة في مسجد الحسين وحل الشباب خيول عربته وجروها بأنفسهم تقديرا وتكريما له .

وهاجم الطلاب جريدة « المقطم » التي انتقدت موقف عباس وظلت جريدة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو تروى تفصيلات القضية في صفحاتها الأولى ، عدة شهور !

* * *

عين الخديو عباس الثانى - أثناء غياب كرومر في أجازة بلندن - محمد ماهر باشا محافظ الإسكندرية وكيلا لوزارة الحربية ، وكان قد أبعاد عن الجيش لعدائه للإنجليز .

أراد الوكيل الجديد تحجيم نفوذهم في وزارة الحربية المصرية ، وحرص على معرفة حقيقة نفقات جيش الاحتلال ، والفارق الضخم بين مرتبات الإنجليز والمصريين ، وبذلك غرس بذور التمرد بين الجنود المصريين وأدرك الإنجليز أن هؤلاء سيقفون مع الخديو ضدهم في أية مواجهة .

ومن ناحية أخرى حرص الخديو على تذكير الإنجليز بأنه القائد الأعلى للجيش ، ولذلك كان يرتدى الزى العسكرى في زيارته لوحدة الجيش .

وفي يناير ، الشهر نفسه الذى شهد معركته الأولى الفاصلة ضد القنصل البريطانى قرر الخديو التفتيش على الجيش ومعه عدد من كبار رجال حاشيته .

. وعرف الإنجليز أنه سيبدى عليه - أى على الجيش - بعض الملاحظات ، فاستعدوا لذلك .

قال رئيس الوزراء مصطفى رياض باشا للخديو :

- لآتمس الموضوعات العسكرية . لآتلعب بالنار .

ولكن فى وادى حلفا أخذ الخديو يتفقد كل كتيبة يرأسها ضباط بريطانى . . ويجد فيها عيبا قال :

- هذه القوات لآتسير كالأخرين .

والأسلحة ليست مخزونة بطريقة مناسبة .

الضباط الإنجليز لآيحسنون عملهم .

وأخذ الخديو يقارن بين الكتائب التى يقودها ضباط بريطانيون وتلك التى يقودها مصريون أنها أفضل .

وفى اليوم الأخير - ١٩ من يناير ١٨٩٤ - وفى العرض العام قال الخديو :

- أقول لك الحقيقة ياكثشر باشا إنها فضيحة لمصر أن يكون لها هذا الجيش .

أجاب السردار :

- فى هذه الحالة فإنى وجميع الضباط الإنجليز مستقيلون .

قال الخديو إنه لآينتقده شخصا وإنما يعبر عن اهتمامه بالجيش فهو قائده .

وقال إنه هنا بعضا من الضباط الإنجليز ولا يقصد أية إهانة .

قال كثشر :

- لن أستطيع بعد ذلك استخدام ضباط أكفاء .

تراجع الخديو ورجا السردار سحب استقالته .

عدل كثشر عن الاستقالة ولكنه أبلغ كرومر بما جرى قائلا : « لم أسحب استقالتي

تماما »

رأى كرومر أن الملاحظات التى أبدأها الخديو تمثل هداما للنظام العسكرى وتحطيمها

لجذوره وتشجيعا لعدم الاخلاص والطاعة من الجنود ، وفيها عدم تقدير للضباط البريطانيين ولها نتائج سياسية خطيرة .

وكان كرومر يرى أن تسعة أعشار الموظفين المصريين قد أصبحوا معادين تماما لبريطانيا .

ووجد كرومر أن هذه الضربة للنظام العسكرى ستؤدى إلى ثورة أخرى مثل ثورة عرابى ولكن يقودها الخديو هذه المرة .

وقال إن الكل تجمعوا حول الشاب الأحمق وحذر من انطلاق التعصب والهجوم على الأوروبيين والمسيحيين .

ووجد كرومر الفرصة التى ينتظرها لتلقين الخديو درسا .

بعث إلى لندن فى ٢١ من يناير يطالب بضرورة طرد محمد ماهر باشا وأن يصدر الخديو بيانا يمدح فيه الجيش البريطانى وضباطه .

وقال :

« أبدى الخديو كراهيته لكل الضباط البريطانيين وكان نقده ظالما » .

* * *

فى طريق عودة الخديو إلى القاهرة وجد فى مدينة جرجا يوم ٢٥ من يناير كلا من مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء وبطرس غالى باشا ومحمود شكرى باشا الذين توسلوا إليه قائلين :

- كرومر هدد بعزلك إذا لم تسحب النقد .

وقالوا :

- هدد روزبرى بوضع الجيش المصرى كله تحت سلطة الاحتلال .

اتفق على أن يبعث رياض برقية إلى روزبرى يشرح فيها حقيقة ماجرى ولكن بريطانيا لم تهتم بالبرقية والحقيقة فإن مايريده كرومر كان الشىء الأهم بالنسبة للندن .

قال كرومر :

- هذه البرقية ليست كافية .

أراد الخديو من القنصل الفرنسى أن يقف معه فى هذه الأزمة ، ولكنه رفض التدخل لصالح عباس ، وكل ماطالب به شروط أفضل للخديو وقال لمبعوث الخديو :

- لم تستشيرونا قبل السفر، وقبل إبداء ملاحظاتكم !

فى ٢٦ من يناير تراجع الخديو تماماً وخضع مضطراً وأرسل للسردار معلنا تقديره البالغ للجيش ورضاءه الكامل عن أحواله وهنا الضباط والجنود الإنجليز وقال أنه يقدر خدماتهم .

وأبعد الخديو محمد ماهر من وزارة الحربية إلى وظيفة إدارية بعدما أدرك الخديو أنه ليس من حقه - وحده - اختيار معاونيه . وصمم كرومر على إعلان ذلك كله مرة أخرى ، فنشرت الصحف المصرية القصة كاملة لإذلال عباس حلمى الثانى .

وهكذا خسر الخديو الجولة الثالثة وأدرك أنه لا يملك تغيير الوزارة ولا يقدر على التدخل فى الجيش !

* * *

دعمت بريطانيا حاميتها فى مصر بكتيبة مرت بقناة السويس فى طريقها من الهند إلى إنجلترا .

وبعث الخديو من ناحيته بتقرير شامل عن « أزمة الحدود » ولكن الحكومة البريطانية لم تهتم بالرد عليه .

ورأى الخديو أن رياض باشا خذله وبالف فى تقدير غضب الإنجليز منه فاستقال رئيس الوزراء فى ٤ من إبريل .

رشح الخديو لرئاسة الوزارة أحمد مظلوم باشا فرفضه كرومر كما رفض تيجران باشا ورشح نوبار فوافق الخديو . ودخل الوزارة مصطفى فهمى باشا وزيراً .

* * *

ظل نوبار رئيساً للوزراء ١٨ شهراً محددا سياسته وهى أنه يدير ، ولا يحكم !

وفى ٨ من نوفمبر ١٨٩٥ أبدى للورد كرومر رغبته فى الاستقالة لسوء حالته الصحية فنصحه اللورد بقاء الخديو وعرض الأمر عليه دون تقديم الاستقالة وأن يقول له :

- إذا كان ممكناً اتخذ الترتيبات لتجنب أى خروج عن الخط السياسى فإننى أرغب فى اعتزال المنصب .

تم اللقاء بعد ثلاثة أيام فأرسل الخديو في اليوم نفسه - ١١ من نوفمبر - يستدعى كرومر للتشاور .

رشح كرومر مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء ، والذي كان سبب أول أزمة ثارت بين الخديو والقنصل العام ، فوافق الخديو عما يقطع باستسلامه تماما للقنصل البريطانى .
قال كرومر فى برقية إلى لندن :

« كان سلوك الخديو خلال المفاوضات حول تشكيل الوزارة متساهلا بالصدقة ، فهل تسمحون لى إبلاغه انكم تقدررون موقفه تقديرا عاليا » .
فوافق اللورد سولسبورى على كلمة ثناء لخديو مصر !

وجاء مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء مرة أخرى لبقى حتى عام ١٩٠٨ ،
عندما اضطرت صحته للاعتزال .

وقال عباس مبررا موافقته على اختيار مصطفى فهمى باشا :

- أى رئيس للوزراء سيكون أداة للإنجليز .

ويعلن اللورد كرومر :

- الخديو ورئيس وزرائه يتعلقان بأذيالى !

* * *

تعهد اللورد مزيدا من إذلال الخديو .

بعث الجنرال مورى الذى كان يخدم فى الجيش المصرى ثم تقاعد - بوسيط إلى الخديو يرجو منه وساما . وافق الخديو وأصدر أمرا بذلك .

عرف كرومر بالأمر فلما طلب الجنرال من ملك بريطانيا الموافقة على حمل الوسام قال البلاط الملكى :

- هذا الموضوع يجب أن يتم عن طريق المعتمد البريطانى فى القاهرة .

. : إشارة إلى أن كل شىء فى مصر بأمر كرومر وحده .

* * *

قال قاضى المحكمة المختلطة مارشال إن الخديو عباس فكر مرة فى اعتزال العرش فى عهد كرومر فأبلغه اللورد بأنه سيختار له البلد الذى سيقم فيه بعد اعتزال العرش فعذر الخديو عن التنحى !

عندما تقرر أن يقوم الجيش المصرى بإعادة فتح السودان لم يبلغ كرومر الخديو باى استعداد للحملة وإنما أبلغه بذلك عندما حان موعد سفر القوات المصرية ليصدر الأمر بذلك .

رفض الخديو فجاءه كرومر يعتذر - شكليا - باسم اللورد روزبرى وزير الخارجية لعدم التشاور معه فأصدر الخديو الأمر للقوات المصرية .

واستسلم تماما بعد انتصار كتشنر على قوات المهدي بتوقيع اتفاقية السودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩ التى جعلت حكمه ثنائيا بين مصر وبريطانيا .

* * *

خضع الخديو علنا للإنجليز وسعى إليهم ليؤيدوه . . ورأى أن يعمل ضدهم بأسلوب ملتو ، عن طريق مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومصطفى كامل والحزب الوطنى .

وعندما عقد الاتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا - ١٩٠٤ - الذى أطلق يد الإنجليز فى مصر أدرك الخديو أنه لن تحميه قوة أجنبية من الإنجليز ، فوقف فى تلك السنة فى ظل العلم البريطانى فى قصر عابدين يستعرض الجيش البريطانى عندما احتفل بعيد ميلاد صاحب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى .

وتكتب صحيفة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو مطالبة بتبادل الإخلاص بين قصرى عابدين فى مصر وبكنجهام فى لندن .

وتضيف : « مصر سعيدة بالاحتلال فالمصريون نالوا على يديه فى العشرين سنة الماضية ماكان يعز عليهم نيله فى ضعف ذلك الزمان . . ولندع كلمة الاحتلال والجلاء جانبا فإن الاشتغال وراء الخيال عبث ، ومحال ، ولنتفاهم مع الإنجليز » !

* * *

فكرت السيدة أمينة والدة الخديو فى البداية فى زواج ابنتها عباس من ابنة السلطان عبد الحميد ثم من ابنة السلطان عبدالعزيز ولكنها لم توفق ، وأحب الخديو جارية اسمها

« إقبال » تكبره بعشر سنوات ومنها أنجب ابنه الأول الذى ولد قبل عقد الزواج رسميا بأسبوع .

وفى باريس رأى الكونتس نورديك عام ١٩٠٢ فأصبحت صديقته وجاءت معه إلى مصر تتنكر فى الاجتماعات والحفلات فى ملابس الرجال . واعتنقت الإسلام وأصبح اسمها الأميرة « جويدان » تزوجها عام ١٩١٠ وطلقها بعد عامين . وقيل إنها - باسرافها - مسئولة عن تخطيطه ماليا .

وصفته « جويدان » بقولها « فلاح ورجل أعمال لا يهتم إلا بالمسائل العملية » .

وقال اللورد كتشنر إن متاعبه المالية سببها الإسراف والنساء وأنه شره للمال .

بعد ٣ سنوات من حكمه كان مدينا بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه ، وهو رقم كبير بحساب ذلك العهد رغم أنه كان يملك خمس الأراضى الزراعية فى مصر بالإضافة إلى أملاك أخرى فى تركيا . وقد هدد بالإفلاس أكثر من مرة .

قال اللورد إدوارد سيسيل المستشار المالى للحكومة المصرية « فى وقت من الاوقات كان الخديو مدينا بمبلغ ٣٠ ألف جنيه ولم يجد أحدا يقرضه لسداد الديون » .

وقد أخذ ربع مليون جنيه من ميزانية الحكومة المصرية مخصصة لامراء آخرين .

ومد فى أراضيه غرب الإسكندرية خط سكة حديد ضيقا عرف باسم سكة حديد مربوط طوله ٢٨٠ كيلومترا بموافقة الإنجليز وقد ساعدته الحكومة المصرية فقام المساجين بالعمل . وباعت له أدوات السكة الحديد القديمة المودعة بالمخازن بسعر منخفض ، وسمحت الحكومة « بوصلة » تربط بين هذا الخط وسكة حديد الإسكندرية أى ليصل خط مربوط إلى الاسكندرية .

وقال هارى بويل سكرتير كرومر « لا يهتم الخديو إلا بإثراء نفسه بسرقة الناس ولو ترك وحده لكان أكبر طاغية » .

ووصفه بأنه متوحش ، يضرب خدمه بالكرباج أو يكلف من يقوم بهذه المهمة .

وكان يرغب رعاياه على التنازل عن أراضيهم ليشتريها .

أعطاه السلطان براءات الأوسمة والالقاب موقعا عليها بخاتمه ليملا الاسماء على هواه . فكان يبيع الألقاب والأوسمة ليسدد ديونه . ويتراوح ثمن اللقب أو الوسام بين ٣٠٠ و ٥٠٠ جنيه .

قال أحمد شفيق باشا رئيس ديوان الخديو :

« بلغت مسألة الرتب حدا عظيما من الفوضى ، وكانت موضعاً للمساعى والمساومات . وأصبحت كالسلع السهلة . وهذه التجارة وسطاء كثيرون . وكان بعض الوسطاء يعتدى على بعض ، ويختلس البعض ثمرة جهود الآخر » .

ويفاتح أحمد شفيق الخديو في مسألة الرتب ففوجيء به يقول :

- يا شيخ أنا عارف ما أفعله ، فليس لأحد في المعية - الحاشية - ولا غيرها دخل - وأنا لى فئة خاصة يبحثون عن مستحقى الرتب ويعرضون على بعضا منها وأنا أمنحهم !

* * *

ووقعت حادثة دنشواى يوم ١٣ من يونية عام ١٩٠٦ .

ذهب بعض الجنود البريطانيين إلى القرية التى تقع فى مديرية المنوفية لصيد الحمام فأطلقوا الرصاص وأصابوا سيدة .

حاول الفلاحون انتزاع البنادق منهم وضربوهم ففر البريطانيون هارين .

مات ضابط بضربة شمس أثناء سيره الطويل بعيدا عن القرية .

عقدت المحكمة المخصصة برياسة بطرس غالى وزير الدولة بالنيابة فنصبت المشائق أثناء المحاكمة ، ونشرت صحيفة « ديلي كرونكل » فى لندن أن الأحكام ستكون قاسية ، وأحكام الإعدام للذين تدينهم المحكمة ستنفذ علنا . . مما يدل على صدور الحكم قبل المحاكمة !!

وبالفعل قضت المحكمة باعدام أربعة من الفلاحين والأشغال الشاقة المؤبدة لاثنيين و ١٥ سنة أشغال شاقة لمتهم واحد . والأشغال الشاقة سبع سنوات لسبعة والحبس مع الشغل والجلد خمسين جلدة لواحد والجلد خمسين جلدة لخمسة .

ونفذت احكام الاعدام والجلد علنا فى قلب القرية أمام أسر المتهمين كما قالت الصحيفة البريطانية .

كانت الأحكام جائرة ، وقد صارت باسم الخديو فلم يحتج ، ولكنه اكتفى برفض حضور العرض العسكرى البريطانى ، كما رفض حضور وداع كرومر فى دار الأوبرا بعد نقله من مصر فى عام ١٩٠٧ وكان هذا هو مظهر مقاومته العلنية الوحيد لكرومر فى السنوات الأخيرة .

اختارت الحكومة البريطانية السير ألدون جورست ليكون معتمدا بريطانيا وقنصلا عاما لبلاد في مصر .

وكان السير ألدون جورست مراقبا للأموال المقررة ومستشارا لوزارة الداخلية المصرية ووكيلا لوزارة المالية المصرية ومستشارا للحكومة المصرية ، أمضى نحو عشرين عاما في مصر فهو يعرف أسلوب الحكم والحياة في مصر .

قال جورست : « أبدى الخديو رغبته في المهادنة والتعاون بعد إدراكه عدم جدية المقاومة لسلطات الاحتلال » .

وانتهز جورست الفرصة ونجح في كسب ثقة الخديو والتعامل معه .

اتبع سياسة المصالحة والوفاق وأعطى الخديو بعض السلطات فابتعد عن الحزب الوطنى وتنكر له ، وعين لنفسه ياورا إنجليزيا .

أراد جورست تخفيف الضغط الشعبى عن الإنجليز والخديو معا فاقترح العفو عن مسجونى دنشواى ، ووقع الخديو . . القرار !

وبهذه الطريقة جعل المعتمد البريطانى الخديو أداة طيعة لأغراضه . وخاصة بعد أن شجعه على التصرف فى أراضى الحكومة واحتكار الأوقاف التى توجد تحت إشرافه . وبيع الرتب والأوسمة ليحصل على مزيد من الثروة .

* * *

منذ تعيينه اتفق جورست على أنه ، أى الخديو ، عندما يذهب إلى قصر عابدين فإنه يخصص ساعة كاملة صباحا ، من الحادية عشرة إلى الثانية عشرة ، لمقابلة جورست الذى لم يتخلف يوما عن هذا الموعد !

عرف شعب مصر أن سياسة الوفاق مستمرة وأن شئون مصر تهرم فى هذه الساعة كلما حل الأمير وجورست بقصر الحكم .

ومن هنا قال الخديو فى حديث صحفى إنه « يرى الاحتلال أمرا طبيعيا ويفضله على احتلال أية دولة أخرى . ويرى الشعوب الشرقية ميالة للسلطة المطلقة بدلا من السلطة النيابية وهو ينصح الإنجليز أن يتركوا له هذه السلطة وأن يتفقوا معه فى الأعمال حتى يكون الجميع يدا واحدة » .

وعندما هوجم الخديو لهذا التصريح نفاه . . برفق !

ويوم اعتزل مصطفى فهمى باشا رئاسة الوزارة لمرضه ترك جورست للخديو مهمة اختيار رئيس الوزراء الجديد واتفقا على اختيار بطرس غالى رئيس محكمة دنشواى وهذا يقطع بأن الخديو لم يكن ضد المحكمة وأحكامها .

ولم يختلف الخديو والقنصل على اختيار خليفة لبطرس غالى بعد اغتياله واتفقا على محمد سعيد باشا !

* * *

أراد جورست تحقيق عدة أهداف : الوفاق بين دار الوكالة البريطانية والخديو ، وعدم حشد الوظائف الحكومية بالإنجليز وقيام حكم نيابى استشارى محدود ، لكن جورست لم ينجح إلا فى تحقيق الوفاق مع الخديو . . فحسب .

غضب عليه الموظفون الإنجليز ورفضت الجمعية العمومية ، البرلمان الاستشارى ، مد امتياز قناة السويس أربعين سنة - واغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء ، قتله شاب مصرى - إبراهيم الوردانى - ولذلك رأى جورست فى أواخر أيامه فى مصر ، أو فى المرحلة الثانية من عمله أن يتعامل مع الوطنيين بقبضة حديدية فأصدر عدة قوانين للاتفاق الجنائى والمطبوعات والنظام فى المدارس واضطهد الصحافة .

فى يناير ١٩١٠ قرر مجلس الوزراء تعطيل صحيفة « القطر المصرى » لأنها نشرت مقالا فيه تحريض على اغتيال الخديو . وكان رئيس تحرير الصحيفة أحمد حلمى قد أدين بتهمة القذف فى حق الخديو وقضى بسجنه عاما .

وحوكم زعيم الحزب الوطنى محمد فريد لأنه كتب مقدمة كتاب على الغاياتى وقضى بحبسه ستة شهور . ولما علقت صحيفتان تصدران فى لبنان « الناصر » و « البرق » على الحكم منع جورست فى فبراير دخولهما إلى مصر لأنها تطاولتا على مقام الخديو .

وفى ٢٠ من مارس عطل صحيفة « العلم » الناطقة باسم الحزب الوطنى شهرين . وفى أبريل عطل مجلة فكاهية هاجمت بطرس غالى باشا بعد وفاته .

وصدر الحكم بحبس الشيخ عبدالعزيز جاويش ٣ شهور وكان غائبا فى تركيا .

أمضى جورست فى مصر ثلاث سنوات قنصلا عاما ثم مرض بالسرطان فسافر إلى لندن يوم ٨ من أبريل عام ١٩١١ للعلاج .

سمع الخديو أن المرض اشتد على القنصل البريطانى فأسرع إلى لندن . يزوره باكيا ،
وهو على فراش الموت ، كما حضر من قبل حفل زفافه فى لندن !
وكان عباس حلمى أكثر المصريين سعادة يوم زفاف جورست وأكثرهم حزنا ساعة
وفاته !

* * *

زار مصر تيودور روزفلت رئيس الجمهورية الأمريكى السابق بعد اغتيال بطرس غالى
فلاحظ انهيار النفوذ البريطانى ولذلك خطب فى القاهرة ضد الحركة الوطنية وقال مخاطبا
الإنجليز :

- احكموا أو اخرجوا .
- وردد ذلك مرة أخرى فى لندن .
- وقال اللورد كرومر بعد وفاة جورست :
- لا بد من يد حديدية بريطانية فى مصر .

ورشح كرومر اللورد كتشنر - عدو الخديو القديم - ليكون قنصلا عاما ومعتمد بريطانيا
فى مصر باعتباره الرجل الوحيد - بلا منافس - الكفء القادر على إعادة الحالة إلى
ماكانت عليه فعين فى ١٦ من يولية عام ١٩١١ بعد ستة أيام من استقالة جورست ،
وأربعة أيام من وفاته !

وكان الخديو فى السابعة والثلاثين من العمر ، لا يغفر للورد أنه كان سبب إذلاله فى
« حادث الحدود » ولكنه - أى الخديو - أصبح تحت رحمة خصمه .

وبدأ الشعب المصرى يتساءل :

- كيف سيتعامل العدوان القديمان ؟



المهدى المنتظر !

كان هوارشيو هيربرت كتشنر فى الحادية والستين من العمر ، يتكلم اللغة العربية والفرنسية .

ولد فى جنوب إيرلندا فى ٢٤ من يونيه عام ١٨٥٠ .

ماتت أمه وهو صغير .

تزوج أبوه مرتين ، وطلق مرتين أيضا .

تخرج ضابطا فى الجيش البريطانى . وفى الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا تطوع محاربا مع الفرنسيين .

وخلال ٨ سنوات بدأت عام ١٨٧٤ حتى عام ١٨٨٢ كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى فلسطين وتركيا وقبرص .

وأثناء الغزو البريطانى لمصر فى الثورة العرابية أخذ « الملازم أول » كتشنر أجازة لمدة أسبوع من عمله فى قبرص ، ليسافر إلى الإسكندرية ، وقام بعملية تجسس ضد القوات العرابية .

ويوافق المندوب السامى البريطانى فى قبرص على نقله إلى مصر عام ١٨٨٣ ليكون القائد الثانى لكتيبة الفرسان ، بعد احتلال الإنجليز لمصر ، ويساهم فى تشكيل الكتيبة .

ولم يكن كتشنر فى ذلك الوقت معروفا إلا لعدد قليل لأبحاثه فى فلسطين . ولم يكن فارسا ناجحا ، بل كان فاشلا ، فى تدريب الجنود الجدد ، مما جعله موضع سخريه زملائه .

حارب فى الحملة التى فشلت فى انقاذ الجنرال البريطانى جوردون فى السودان . وكان دائما ضد المراسلين الصحفيين العسكريين .

رقى كتشنر مساعد السردار ليصبح من اختصاصه التدريب والنظام فى الجيش فطرح كل اللوائح والإجراءات جانباً ورفض أن يقدم تفسيراً لمرءوسيه أو رؤسائه عما يفعله وامتنع عن التوقيع على أية ورقة رسمية .

وكان مكروها لطموحه الذى لا يخفيه .

ومن هنا أطلق عليه الضباط البريطانيون لقب « الذى يجب أن يطاع » .

وكتب أحد الضباط منشوراً يسخر فيه من كتشنر ويوضح لأى قادم جديد ما ينتظره فى هذا المنشور :

١ - لا تكتب شيئاً .

٢ - إذا أردت شيئاً . امسك بالعميد فمن المؤكد أنه سيحضر غدا .

٣ - إذا أردت إجازة فاطلبها من السردار .

يقصد بذلك الجنرال جرنفيل باعتبار أن كتشنر لا يوافق على منح إجازة لأى ضابط .

٤ - إذا حصلت على إجازة فلا تعد هنا أبداً .

وقد تسللت نسخة من هذا المنشور إلى كتشنر . وظن البعض أنه سيفضب مما جاء فيه فإذا به يبدى سروره ويوقع على المنشور بإمضائه !

وقد دهش الجنرال جرنفيل لكراهية الضباط لكتشنر فقد وجد الضباط يرددون « نحن نكره مجرد رؤيته » .

وكان كتشنر سعيداً بعدم شعبيته لأنها تحقق نوعاً من الاستقرار للقائد فهو يعرف مقدماً أن الجميع يكرهونه فلا يسعى لإرضاء أحد .

ومن ناحية أخرى فهو يرى أن الشعبية ضرر وليست مزية فالمرءوسون لا يهتمون واجبهم إذا أدركوا أن رئيسهم لا يرحم ويتقاعسون إذا آمنوا بأنه يملك قلباً من ذهب .

وكان كتشنر غريباً بالنسبة للضباط ، لا يمكن الاقتراب منه على المستوى الشخصى ، أى صداقته .

وظن جرنفيل أن كتشنر سيراجع نفسه ، ويصحح أخطاءه وتحسن شخصيته مع الوقت ، ولكن الحقيقة هى أن عدم شعبيته قد ازدادت .

وقد عرض عليه كرومر أن يتولى منصب المفتش العام للبوليس والشرطة بالإضافة الى منصبه كمساعد للسردار فاستطاع القضاء على العصابات بين أسيوط وأسوان .

وجعل مفتشى البوليس الإنجليز مستقلين عن المديرين - المحافظين - المصريين .

حدث يوما أن شهد إعدام قاتل تركى فى القاهرة . وحضر الإعدام أيضا محافظ العاصمة الذى أقبل على كتشتر مهنتا وهو يقول :

- اقدم إليك ياسيدى الباشا أحر التهانى على هذا الإعدام الرائع !

* * *

كان الجيش المصرى مؤلفا من ١٨ ألف جندى ينتظمون فى ١٤ كتيبة - ٨ من المصريين و٦ من السودانيين - .

وقد حرص كتشتر خلال إجازاته الصيفية فى لندن على اختيار الضباط الإنجليز الشباب للعمل فى الجيش المصرى ، فكان يلقاهم بنفسه ويمنح من يقع عليه الاختيار عقدا لمدة عامين ورتبة الرائد أو رتبة أعلى من تلك التى يستحقها فى جيش بلاده ، ومرتب ٤٥٠ جنيها سنويا وهو ثلاثة أضعاف ما يحصلون عليه فى الجيش البريطانى .

وفى كتاب جورج كاسار « كتشتر مهندس النصر » قال إنه كان يرفض تماما تعيين المتزوجين .

وقد أرغم كل ضابط بريطانى على توقيع إقرار بأنه لن يخطب أو يتزوج .

قال القاضى مارشال فى كتابه « اللغز المصرى » إن أى ضابط بريطانى يتقدم إلى كتشتر يطلب السماح له بالخطبة أو الزواج فإن كتشتر كان يمزق الطلب وكل طلب يقدم بعد ذلك !

ويحدث أحيانا أن يناقش الضباط الأمر مع السردار قائلا :

- ولكنك كنت خاطبا فى يوم من الأيام . . ياسيدى .

فيرد كتشتر :

- هذا حقيقى ولكنى تخلصت من الخطيئة .

وبضيف :

- كن مثلى ، والآن دعنا نناقش العمل الأهم .

* * *

وقع « حادث الحدود » . . الذى انتهى بانتصار كتشنر على الخديو عباس حلمى الثانى وتراجعته واعتذاره . وقد أنهت الحكومة البريطانية هذا الحادث بمنح كتشنر لقباً ! ووجد كتشنر ، الذى نادراً ما يستقيل ، أنه يستطيع الآن أن يفعل ما يريد ، وقتما يريد ، دون حاجة به إلى أن يفتح عينيه ليرى ما إذا كان قد أساء إلى أحد أو أهان أحداً .

باختصار أصبح يستطيع أن يفعل ما يشاء بالجيش ، وهو الإحساس نفسه الذى راوده بعد أن جاء قنصلاً عاماً . . أن يفعل ما يريد . . بمصر ! وظل كتشنر بعد تعيينه فى منصب السردار يفكر فى الانتقام لمصرع جوردون فاختر قائدًا لحملة فتح السودان .

يوم دخل مدينة « عطبرة فى ١٤ من أبريل عام ١٨٩٨ استقل حصاناً أبيض وترك خصمه القائد الأسير « محمود » مربوطاً بحبل يجره فارس بريطانى ، كما كان يفعل الرومان ، وكما نرى فى أفلام السينما الأمريكية .

ولكنه أضاف لقطة أخرى وهى جندى سودانى يضرب بالسوط زعيم الدراويش أثناء هذا المشهد المهين اللا إنسانى فى المعارك ، التى انتهت بقتل الخليفة التعايشى وانتصار كتشنر فى معركة أم درمان .

هز هذا الانتصار الإمبراطورية البريطانية ، التى كانت تحتفل بالعيد الماسى لجلوس الملكة « فيكتوريا » ، فمنحته لقب لورد فى يونيو ١٨٩٨ وأعلن البرلمان البريطانى تقديره له ومنحه مكافأة مالية .

رأى كتشنر أن قبر المهدي فى الخرطوم سيكون مركزاً تتجمع حوله الحركة الثورية فأمر الرائد « جوردون » ابن شقيق القائد البريطانى الذى قتل أثناء حصار الخرطوم أن يهدم القبر ففجر فيه عبوات ناسفة .

وأمر بحفر القبر وإلقاء كل محتوياته فى النيل عدا الجمجمة التى قدمت لكتشنر كتذكارة لانتصاره على المهديين فى الحرب .

اقترح معاونو كتشنر أن تطلّى الجمجمة بالفضة وتستعمل كدواة للحبر ، أو كقدح للشراب ، ولكن كتشنر رأى إهداءها إلى كلية الجراحين الملكية في لندن .

احتج الرأي العام البريطاني ، نفسه ، بشدة على هذه الوحشية وقدمت عدة أسئلة بذلك في مجلس العموم البريطاني .

وقالت ملكة بريطانيا فيكتوريا : هذه سمة العصور الوسطى ، فاضطر كتشنر إلى أن يكتب رسالة اعتذار للملكة وأمر بدفن الجمجمة في مقابر المسلمين قرب وادى حلفا !

* * *

بعثت به الحكومة البريطانية قائدا لقواتها في حرب البوير فكان يحرق المزارع مما اضطر البوير إلى الركوع طلبا للصالح !

عاد لإنجلترا بعد عامين . ثم عين قائدا للقوات البريطانية في الهند فنظم الجيش ولكنه اختلف مع نائب الملك اللورد كيرزون ، فقد أصر على أن تكون شئون الجيش من اختصاص القائد العام وليس نائب الملك . وأيد مجلس الوزراء البريطاني كتشنر فاستقال كيرزون . وبقي كتشنر في الهند خمس سنوات حتى عام ١٩٠٩ عاد بعدها إلى بلاده يطمع في تعيينه سفيرا في تركيا .

أحب كتشنر ابنة جنرال وكانت في السادسة عشرة من عمرها عام ١٨٨٣ وكان في الثالثة والثلاثين تماما كما فعل من قبل ، أبوه .

وكان والده قد تزوج أمه وهو في التاسعة والثلاثين وأمّه في التاسعة عشرة .

ولكن الفتاة التي أحبها كتشنر ماتت بعد عامين بالتيفود .

وحاول كتشنر الزواج مرة أخرى بعد ١٥ سنة ، فتقدم لإحدى السيدات ولكنها رفضته وتزوجت بشاب يصغر كتشنر بـ ٢٤ سنة !

وعندما ترك كتشنر منصبه في الهند ، رقى في اليوم نفسه - ١٠ من سبتمبر ١٩٠٩ - إلى رتبة فيلد مارشال وسلمه ملك بريطانيا نفسه عصا المارشالية . ووافقت الحكومة البريطانية على أن يقوم بجولة على نفقة الدولة في الصين واليابان وعدة دول أخرى . وكان يرافقه فيها ياوره الكابتن فيتزجيرالد . وعندما اشترى كتشنر وبعض أصدقائه قطعة أرض مشتركة في كينيا كان هذا الياور أحد الشركاء ، وقد ظل معه ٤ سنوات في الهند ثم في كل مكان بعد ذلك .

وقال كثيرون إن كتشنر كسفير سينجح في إبعاد تركيا عن ألمانيا ويجعلها تقف في صف إنجلترا أثناء الحرب العالمية الأولى . ولكنه لم يمنح الفرصة لإثبات ذلك . . فإن وزير الخارجية البريطانية السير إدوارد جراي رفض على أساس أن مناصب السفراء يجب أن تكون مقصورة على الدبلوماسيين .

* * *

وكان كتشنر يرغب في أن يكون نائبا للملك في الهند ويؤيده في ذلك الملك إدوارد السابع . وشاء الحظ أن يموت الملك في ٦ من مايو ١٩٠٩ .

وافق إسكويث رئيس وزراء بريطانيا على ترشيح كتشنر للمنصب ولكن جون مورلي وزير الدولة لشئون الهند هدد بالاستقالة إذا عين كتشنر .

وكان الوزير يكره كتشنر شخصيا ولا يثق بعقلية العسكريين فقد بدأ سياسة مصالحة في الهند فإذا عين عسكريا مثل اللورد فإن الهنود سيظنون أن الوزير عدل عن سياسة المصالحة إلى سياسة قمع .

ولذلك تراجع إسكويث عن الترشيح لأنه لم يحتمل استقالة أحد وزرائه الكبار وعرض الأمر على مجلس الوزراء فرفض بدوره ترشيح كتشنر .

* * *

عين كتشنر قائدا للقوات البريطانية في البحر المتوسط دون أن يكون له حق التدخل في الشؤون المصرية أو السودانية فزار مصر عام ١٩١٠ ونزل ضيفا على جورست وكان يتطلع إلى منصبه ، وقد أراد أن يعرف حقيقة مرضه ليحاول الحصول على منصبه إذا استقال أو مات ، فهو يعرف أن الحكومة البريطانية جرت على تعيين موظفين سابقين في خدمة الحكومة المصرية قناصل لها مثل جورست نفسه !

وبعد وفاة جورست التقى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا بكتشنر وسأله :

- هل تستطيع تحقيق السلام في مصر وتهديتها ، وفي الوقت نفسه تحقق سياسة الأحرار بحذر ؟ .

قال كتشنر بثقة :

- نعم .

قال جرای :

- وجه طاقة مصر بعيدا عن الهياج الوطنى .

. . يعنى التعامل بعنف مع المتطرفين الوطنيين .

وفى ١٦ من يولية ١٩١١ ، بعد أربعة أيام من وفاة جورست ، أبلغ جرای مجلس العموم بتعيين كتشنر قنصلا عاما. ومعتمدا بريطانيا فى مصر . وصرح الوزير بأنه لن يكون هناك تغيير جذرى فى السياسة البريطانية فى مصر .

* * *

رحب بتعيينه أنصار الإمبراطورية البريطانية فى لندن الذين يفضلون معاملة الحركة الوطنية بقبضة حازمة ، وكذلك أيدھا الإنجليز وأنصارهم فى مصر الذين يشعرون أن الحكومة البريطانية خانتهم عندما عينت جورست بعد كرومر ليقدم تنازلات للوطنيين المصريين .

ولكن أثار تعيينه ضجة فى بريطانيا .

وجه ماك نيل عضو مجلس العموم خمسة أسئلة إلى السير إدوارد جرای وزير الخارجية يوم ٢٠ من يولية أى بعد أربعة أيام من تعيين اللورد .

قال ماك نيل :

- هل تعيين رجل عسكرى قنصلا عاما فى مصر يعتبر إجراء مدنيا مثل القنصل العام السابق السير ألدون جورست . وماهو الإجراء الذى سيتخذ لمنع عودة التوتر فى العلاقات بين الخديو وكتشنر كما حدث عام ١٨٩٤ مما دفعه إلى الاستقالة وانتهى الحادث بإرغام الخديو على الاعتذار .

وقال العضو :

- هل سيحتفظ اللورد بمنصب عسكرى بالإضافة إلى منصب القنصل العام وكذلك عضوية مجالس إدارات الشركات .

وقال :

- لقد منح اللورد كرومر عند استقالته مبلغ ٥٠ ألف جنيه كما حصل كتشنر على

منحتين الأولى ٣٠ ألف جنيه والثانية ٥٠ ألفا من المال العام فهل هناك نية لتقديم منح أخرى من أموال دافع الضرائب للورد النبيل على خدماته في هذا المنصب الجديد ؟

نفي وزير الخارجية أن التعيين له طابع عسكري ، أو أن اللورد سيتولى منصبا عسكريا ، ولن يكون عضوا في مجالس إدارة شركات تتعارض مع منصبه الدبلوماسي ولن يأخذ منحا أو مرتبا أكثر من سلفه جورست .

ومما يذكر أن مرتب جورست كان سبعة آلاف جنيه إسترليني سنويا بالإضافة إلى ٣٠٠ جنيه كمصروفات .

عاد العضو يسأل :

- ومن يحكم على أن عضوية بعض مجالس إدارات الشركات تتعارض مع منصبه الجديد ؟

قال وزير الخارجية أنه لا يعرف ما إذا كان اللورد عضوا في مجالس إدارة شركات أم لا .
عاد ماك نيل يقول :

- ألا يعرف الوزير أن اللورد عضوا في مجلس إدارة شركة خطوط السكة الحديد الجنوبية الشرقية .

تدخل عضوان في المناقشة .

قال السير ولیم بايلز :

- ألا يعنى تعيينه نقل وحدات عسكرية من مالطة إلى مصر وتركيز القوات في مصر ؟

وجه العضو كنج سؤالا مماثلا فأكد السير إدوارد جراى أن سياسة بريطانيا في مصر لن تتغير ، ولن يؤدى التعيين إلى صبغ السياسة البريطانية بصبغة عسكرية .

* * *

التقى شارلز مارلنج ممثل بريطانيا في القسطنطينية بوزير الخارجية رفعت باشا فلم يثر موضوع تعيين كتشنر باعتبار أن بريطانيا لا تتوقع اعتراضا من تركيا .

وطلبت بريطانيا من الحكومة التركية اعتماد تعيين كتشنر فوافقت القسطنطينية .

واكتفت الصحف التركية بالتساؤل عما إذا كان هناك تغيير في سياسة بريطانيا نحو مصر .

ولكن صحيفة « بورص دوريان » التي اعتادت الهجوم على بريطانيا كتبت مقالا طويلا عنوانه كتشنر .

قالت الصحيفة :

« أوفد اللورد إلى مصر ليصنع ثورة . إنه يحتقر المصريين ويعتبرهم جنسا أدنى . إنه مغرور وقح ، متوحش . ولن يكون في مصر بعد الآن سيد آخر . وإهانته للخديو لاتزال في ذاكرة الجميع .

ستكون سلطاته في مصر بلا حدود . لإنجلترا منطلق في شئوننا الداخلية ومنطق آخر مع الآخرين تتغير فيه فكرة العدالة .

ومايفعله اللورد في إنجلترا سخيف . وكل ماسيصنعه في مصر يعتبر منطقيا . طلب اللورد دوفرين قوات الجيش البريطاني لتحمي مصالح بريطانيا في مصر . وطلب اللورد كرومر خمسة أو ستة آلاف جندي فقط ليسودوا ١١ مليوناً من المصريين . ولكن اللورد كتشنر سيطلب جيشا كبيرا .

إنه ليس إداريا وليس حاكما ولا يستطيع إلا أن يأمر فيطاع . ولن يحترم أية مصلحة ولن يعتد بأى قانون . إن بريطانيا ستلقى بكل ثقلها في مصر » .

* * *

أوحى إعلان تعيينه بالخوف للمصريين .

قالت الصحف المصرية إنه جندي محارب أثبت قدرته في السودان وجنوب أفريقيا ولكن عمله في مصر لا يحتاج إلى مواهبه العسكرية أو إلى محارب !

قالت الأهرام :

« اللورد كتشنر قادم فارتعدت أقلام وطربت أقلام واصطكت ركب ، وارتجفت أيد . فهذا يذكر سيفه البتار ، وذاك يذكر البطل المغوار » .

وقال محمد فريد :

« هلعت قلوب ، وأخذت جرائد تنكهن بما ستكون عليه سياسته قبل السلطة الشرعية » .

وأسماء سعد زغلول في مذكراته « الغاشم » !

احتجت اللجنة المصرية في لندن على تعيين كتشنر . وقد اعتبر بلنت صديق الزعيم المصرى أحمد عرابى ، أن الهدف من ذلك فرض نوع من الحماية على مصر .

وبدأ المصريون يتنبأون بما سيفعله كتشنر .

هل سيكون مثل كرومر على عدااء مع الخديو عباس حلمى الثانى وخاصة أن بين الرجلين خصومة قديمة منذ حادث الحدود .

وقصد عدد من المسئولين المصريين إلى لندن يستكشفون اتجاهاته فقابل البعض ورفض مقابلة البعض الآخر وأعلن أنه سيبدى رأيه فى شئون مصر بعد وصوله إليها ويمضى أياما يطلع خلالها على أحوالها الحاضرة . ثم يكيف سياسته على الوجه الذى يريده !

وأخذت الصحف تتحدث عما سيفعله اللورد فى مصر .

تنبأت صحيفة « الريفورم » التى تصدر فى الإسكندرية باللغة الفرنسية بأن اللورد سيغير وزارة محمد سعيد .

قالت :

« تظهر الوزارة السعيدية اهتماما عظيما بصيانة مركزها ، وهذا الاهتمام معقول لأن أحد لا يرضى بالموت طوعية . ولكل إنسان الحق فى أن يطيل عمره » .

وقالت الريفورم :

« لانصدق أن أسعيد باشا هجر مبدأ الحزب للوطن ولكنه يقف الآن إلى جانب الاحتلال » .

ودافعت صحيفة « النوفيل الفرنسية » عن وزارة محمد سعيد فقالت :

« إنها وزارة حرة صادقة ترفعت عن الأحزاب ونظرت إلى المصلحة » .

وقالت الأهرام :

« إذا كانت للمعتمد الجديد سياسة مستقلة عن المعتمد السابق ، يكون الأمر بين اثنين فيما أن يقبل رئيس الوزراء محمد سعيد باشا اتباعها والعمل بها . وفي هذه الحالة لا يخشى من الانقلاب - أى تغيير الوزارة - وإما ألا يريد ، وفي هذه الحالة يترك عطوفته منصب الرئاسة ويكون التغيير قليلا على ما نظن » . .

ورجحت الأهرام بقاء الوزارة ولكنها أخذت تتساءل عما سيفعله اللورد « وهل سيتدخل فى انتخابات مجلس الشورى ، وتعيين العمدة وعزله ، ومساعدة بعض الجرائد دون بعض ، والدخول فى منازعات الأحزاب والجماعات والطوائف أم لا . فذلك من الأمور المجهولة التى لا تقاس على القواعد العامة ، وقد تتوقف على الصورة التى تمثل فى ذهن المعتمد البريطانى الجديد !

* * *

غادر كتشنر لندن يوم ٢٠ من سبتمبر ١٩١١ فى طريقه إلى مصر .

وليلة وصوله أعلن محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر ترحيبه باللورد .

قال : « إن اللورد كتشنر سيعمل باتفاق تام مع الخديو لترقية مصلحة مصر وخيرها » .
وتنبأ بأن « مصر ستشهد فترة من التقدم والثقة التى كانت بين سمو الخديو والقنصل البريطانى ، والتى تميز بها عهد السير ألدون جورست ستستمر فى عهد اللورد ولاشىء من الأخبار الرسمية يدل على غير ذلك » !

وأعلن محمد سعيد باشا .

« من جهتي فإننى مستعد للعمل مع كل من يعمل لخير مصر »

ولكن أحمد لطفى السيد رئيس تحرير صحيفة الجريدة الناطقة باسم حزب الأمة كان واقعيا تماما .

كتب يقول :

« ليس للأمة ورضاها وغضبها تأثير على مركز الوزارة . وإنما التأثير على مركزها يكون من الاحتلال أو من الخديو .

ومادام الخديو راضيا عن سعيد باشا والمعتمد الإنجليزى متفقا مع الخديو ، فرئيس
النظار باق فى منصبه مع تضجر الأمة تضجرا ظاهرا » .

لم يرق هذا الكلام لصحيفة المؤيد الناطقة باسم حزب الاصلاح على المبادئ
الدستورية وهو حزب الخديو ، فهبت تدافع عن شعب مصر .
قالت :

« إذا كانت الأمة لاشىء ، وحقوقها الشرعية ، وحقوق أميرها المعظم لاشىء . وكل
ما فى البلاد من رأى عام ، أو خاص ، وأحزاب ، وأقلام ، وألسنة لاشىء . . وأن لاشىء
فى مصر ، بعد ذلك إلا الأمير والمعتمد ، إن اتفقا سارا معا ، وإن اختلفا تصارعا ، وغلب
القوى الضعيف ، فويل لمصر وويل لأهلها وويل لأعيانها وويل لحكامها وألف ويل
لأحزابها وخطبائها . وهنيئا لمعتمدها الجديد ! »

* * *

وصل اللورد إلى ميناء الإسكندرية يوم ٢٧ من سبتمبر عام ١٩١١ بملابس مدنية
يرتدى معطف الفراك الرمادى ويضع على رأسه قبعته الخيرية ومعه كلابه !

وكان هدفه أن يقول للمصريين إنه لم يعد الرجل العسكرى الذى كان .
قال ولفريد بلنت - صديق أحمد عرابى - فى مذكراته أن الخديو عباس بدأ يردد رغبته
فى اعتزال المنصب بعد تعيين كتشنر .

ولكن كتشنر عقب صدور قرار تعيينه بعث برسالة إلى الخديو قال فيها «إنه يأمل أن
يعملا معا لإعادة احياء مصر » .

وصل إلى الإسكندرية ثقله الطراوة الحربية البريطانية « ديانا » واستقبل استقبالا
عسكريا فقد أطلقت سفينته ٢١ طلقة عند دخولها ميناء الإسكندرية تحية الوصول وردت
عليها قلعة المدينة بعدد هائل من الطلقات .

واستقبل على ظهر الباخرة كبار الشخصيات الذين جاءوا لتحيته والترحيب بقدومه !
قالت الأهرام :

« لم يصل اللورد كتشنر إلى بلد لم يعرفه وإلى قوم لم يعاشرهم ولم يعرفهم . بل عاد إلى بلد رقى فيه إلى أعلى المناصب . وقاد أبنائه إلى الحرب . وتولى إدارة بوليسه واكتسب الشهرة العظيمة وهو في خدمته .

غادرت اللورد كتشنر عسكريا وعاد إلينا سياسيا .

وهاهو اليوم يتولى السيطرة من دار الوكالة على حكومة البلاد » !

وفي صباح اليوم التالى قام محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر بزيارة اللورد زيارة مجاملة بدار القنصلية البريطانية . ثم توجه اللورد إلى قصر الخديو لزيارته ، بصفة شخصية ، قبل تقديم أوراق اعتماده ليبن أنه نسى حادث الحدود ويريد بدء صفحة جديدة فى العلاقات بين قصر الدوبارة ، وقصر عابدين .

استقبله الخديو بود بالغ وكان شديد الحفاوة به .

قال اللورد إنه يريد أن يقدم أوراق اعتماده فى وقت يسمح له بالعودة إلى القاهرة فى وقت مناسب فحدد الخديو الثانية والنصف بعد ظهر اليوم نفسه !

* * *

جاءت العربات المظهمة تجرها الخيول من القاهرة ليستقلها اللورد ورجال القنصلية إلى رأس التين فكان الخديو فى استقباله . وقدم اللورد أوراق اعتماده بحضور مجلس الوزراء المصرى كله . وألقى خطابه باللغة الفرنسية .

قال اللورد :

« يسرنى أن أدعى لصيانة المودة العظيمة التى كان يتحلى بها سلفى فى علاقاته بسموكم .

وإنى ليحدونى الأمل فى أن هذا التعاطف المقرون بصداقتى القديمة لمصر ، سيساعدنى فى الاضطلاع بالمهمة التى أحملها فى أعماقى ، مهمة السهر على رفاهية مصر ، بأقصى ما فى استطاعتى ، وبفضل موافقة ومساندة سموكم لى .

ولقد أتيت لى خلال الأعوام الستة عشر التى سبق لى قضاؤها فى هذا البلد أن الحظ بمسرة عميقة المراحل المطردة نحو التقدم .

وإني وقد عدت إلى هذا البلد سأوجه دائماً تمنياتي وجهودي للمحافظة على هذا النقدم والعمل على رخائه » .

* * *

ويلاحظ الخديو أن اللورد ، وهو يتلو خطابه كان في حالة من العصبية جعلت نظراته تنزلق وتسقط ، وكان جسمه كله يرتعد حتى بدأ يتلعثم !

* * *

لم يحتج الخديو على مقاله اللورد بل ألقى خطاباً عادياً باللغة الفرنسية رحب فيه باللورد .

وقال في تحاذل :

« سأعمل على تسهيل أدائكم لمهمتكم ، وأمنحكم في هذا الصدد كل عوني » !
ولكن شعب مصر أبدى دهشته لخطاب كتشنر ونواياه وتحديد مهمته .
وقالت الصحف المصرية أنه مثل أى ممثل لدولة أجنبية ، ولكن الواضح أنه جاء ليبدأ سياسة حازمة نحو مصر بالتدخل المباشر في شئونها .

وقالت الصحف إن هذا الخطاب يحدد العلاقة بين المعتمد البريطاني والخديو !

* * *

ويستقل اللورد قطارا خاصا توقف في دمنهور وطنطا ليتاح للورد تحية المصريين في محطات السكة الحديد !

وتعتمد اللورد أن يصل قطاره إلى محطة القاهرة قبل الموعد الرسمي المحدد . . بدقيقة واحدة !

وفي محطة القاهرة أصر على أن تفرش له الأسيطة الحمراء من باب عربته حتى سيارته .

وأصر على أن يفتح له باب محطة سكة حديد القاهرة المخصص للملوك .

وفي محطة سكة حديد القاهرة كان قائد الاحتلال البريطاني في استقبال كتشنر فاستعرض حرس شرف من هذه القوات ، كما استعرض حرس شرف آخر من القوات المصرية رأى الخديو إضافته احتفاء بالمعتمد البريطاني الجديد !

ولكن الصحافة المصرية وصفته بأنه « سفاح وجزار الخرطوم » وأحتجت على خطابه وقالت إنه خطاب عرش لا خطاب معتمد لدولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده للملك البلاد .

كتب القنصل الأمريكى فى مصر معلقا على خطاب اللورد أمام الخديو بأنه يختلف تماما عن خطاب السير ألدون جورست المعتمد البريطانى السابق الذى ألقاه عند تقديم أوراق اعتماده .

قال السير جورست للخديو « إنى واثق من إنى سألقى من سموكم كل مساعدة وتسهيلات تساعدنى على القيام بواجباتى » .

ولم يحدد جورست هذه الواجبات ، أما كتشنر فقد حددها وهى حكم مصر بعد ١٢ سنة من غيابه عنها ، ورحيله منها !

فى الأسبوع الأول لوصوله إلى القاهرة عرف رونالد ستورز سكرتيره الشرقى أن عددا من الموظفين البريطانيين يزعمون الاستقالة لأنهم يكرهون اللورد أو ليسبقوه إذا قرر إحالتهم إلى المعاش . فلما أبلغه بذلك ، دون أن يذكر اسما ، قال كتشنر وهو يفتح درج مكتبه :

- اذهب إلى النادى وقل للجميع إنى وضعت أوراقا مطبوعة بقبول الاستقالات وليس مطلوبا إلا كتابة اسم الموظف المستقيل .

فلما أذاع ستورز النبأ لم يتقدم أحد باستقالته .

نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى مقالا بتوقيع مصطفى رشدى رستم قال فيه :
« المشهور عن اللورد كتشنر أنه ذو مطامع كبيرة »

وقالت الصحف أنه « المهدى المنتظر » لخلاص مصر .

وقالت انه انتزع قلبه الإنسانى وجعل نفسه آلة ميكانيكية .

وقالت : « يجب علينا أن نكون قلبا واحدا ويدا واحدة ولسانا واحدا فى جميع شئوننا لانضيق الوقت وعدونا يعمل بدون ملل . إن حالة مصر الآن ليست فى حاجة إلى اتباع سياسة الدسائس . ولقد عرف الملأ كله أن مطلبنا هو جلاء الإنجليز من ديارنا » .

ولكن مصر لم تتوحد ، كانت تضم أحزابا كثيرة . .

١- حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وهو حزب الخديو : صغير ولا نفوذ له ، محدود فى قليل من الأشخاص المتصلين بصفة مباشرة بالقصر وأكثر اعضائه نفوذا الشيخ على يوسف ، رئيس تحرير جريدة « المؤيد » التى يطالعها خمسة آلاف قارئ . . والشيخ

على كاتب جيد ، له تأثير كبير على الخديو ، وهو ، وصحيفته ، مستمران بإعانة الخديو لأن أهم مبادئ الحزب تأييد السلطة الخديوية .

٢- حزب الحكومة : وهو ليس حزبا بالمعنى المعروف بل هم أعضاء محدودون في الجمعية العمومية ومجلس الشورى .

وتوجد أيضا في الإسكندرية مجموعة صغيرة من أصدقاء رئيس الوزراء « السكندري المولد » وهم يؤيدون صحيفة « الأهالي » (قراؤها حوالى ١٦٠٠) التى يشجعها رئيس الوزراء .

ويضم هذا الحزب الوطنيين المعتدلين الذين ينتمى إليهم أعضاء الحكومة والمسئولون وهم يقبلون الاحتلال آمليين أن تستطيع مصر أن تحكم نفسها ذاتيا فى وقت ما .

٣- الحزب الوطنى : يتزعمه محمد بك فريد . والشيخ عبدالعزيز جاويش المشهور رئيس تحرير « العلم » وعمر بك لطفى المحامى الماهر هما أكثر الأعضاء نشاطا .

« وعدديا » فهو أهم الأحزاب فى مصر ، لأنه يتكون بصفة رئيسية من الشباب والطلبة وله كثير من الأتباع فى المدن الكبيرة وخاصة فى القاهرة والإسكندرية والزقازيق وطنطا .

والصحيفة المعبرة عنه هى « العلم » أوسع الصحف انتشارا فى مصر « حوالى ستة آلاف قارىء » وصحيفة « اللواء » التى تعبر عن مؤسس الحزب مصطفى كامل « ثلاثة آلاف قارىء » وصحيفة مصر الفتاة « ألف ومائتا قارىء » . ويهاجم هذا الحزب الاحتلال ، والحكومة والخديو فى كل فرصة ممكنة .

كان له نفوذ كبير عند رحيل لورد كرومر ، ومرة أخرى بعد اغتيال بطرس باشا تماما ، وللحزب ممثل واحد بالجمعية العمومية وهو عبداللطيف الصوفانى ويرعى الحزب مشاكل العمال .

٤- حزب الأمة : أنشئ بموافقة ضمنية من لورد كرومر للعمل بنفوذ معتدل فى السياسة المصرية أيضا ولمواجهة نفوذ الخديو .

وهو حزب « وجهاء المصريين » يتكون بشكل أساسى من عدد كبير من ملاك الأراضى مثل محمود باشا سليمان بأسىوط ، وشعراوى باشا بالمنيا وله نصف أعضاء مجلس الشورى .

والصحيفة الناطقة باسمه هى « الجريدة » (حوالى أربعة آلاف ومائتا قارىء) ويرأس تحريرها لطفى بك السيد .

وبعد عام من إنشائه تحول هذا الحزب ضد الوكالة البريطانية على الرغم من أنه كان دائما يعتمد عليها لحمايته من الخديو !

ومنذ سياسة « الوفاق » بين جورست وعباس أصبح الحزب عدائيا بشدة تجاه الحكومة وعارض كل الإجراءات في مجلس الشورى والجمعية العمومية ، مهاجما الحكومة في كل فرصة مناسبة . ومعظم أعضائه يتحركون بعدائهم الشخصي تجاه الخديو .

٥- الحزب الدستوري : ويرأسه إدريس راغب بك وهو يؤيد تركيا والخديو والإنجليز في وقت واحد ، يطالب بالدستور بعد عشرين سنة ويرى التفرقة بين الأُمى والمتعلم عند الاقتراع فلأول صوت واحد وللثاني خمسة أصوات ! وهو حزب بلا أتباع .

٦- الحزب التركي القديم ، أو حزب النبلاء : له القليل من النفوذ السياسى ونادرا ما يسمع عنه .

٧- حزب الأحرار : وهو حزب يتكون من فرد واحد ، محمد بك وحيد .

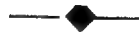
٨- الحزب المصرى أو حزب الأقباط : أسس الحزب اخنوخ فانوس بعدما أصبح للاقباط نشاط ملموس عقب اغتيال بطرس غالى وتوجد صحيفتان تعبران عنه وهما « الوطن » وتوزع ٢٥٠٠ نسخة يوميا وجريدة « مصر » وتوزع مثل هذا العدد .

قال اللورد كتشنر :

« عدت إلى مصر بعد غياب طويل عنها وقد أثر كثيرا في نفسى أن الذين فارقتهم وهم معشر متجانس من عقلاء الأهالى المسلمين المعدودين طائفة قائمة على قاعدة سنن اجتماعية ثابتة قد انشقوا وانقسموا إلى فرق وأحزاب سياسية » .

كتبت صحيفة الأهرام :

« المهم ليس قلب الوزارة ، أو بقاؤها ، بل المهم أن تحكم البلاد حكما صالحا للجمهور وأن تزول المنافسات ، والمناقشات والخلافات ، والخصومات » . .
ولكن ظلت الدسائس تنتشر والاحزاب تتنافس . وترك الخديو والاحزاب حكم مصر للورد كتشنر المهدي المنتظر !



أسوار الوزارة

كانت مصر تحت حماية بريطانية مقنعة بعد الاحتلال .

وعلى حد تعبير كرومر كان الخديو والحكومة المصرية « واجهة » أو « شاشة مصرية » بين الحكومة البريطانية والموظفين البريطانيين من ناحية والشعب المصرى ، من ناحية أخرى .

وقال :

« لابد أن تكون الشاشة المصرية ذات فاعلية مؤثرة لإخفاء الحقيقة عن الشعب المصرى وهى أن الإنجليز يحكمونه فعلا » !

وخلال ٢٦ سنة من الاحتلال البريطانى ، أى من عام ١٨٨٢ حتى رحيل كرومر عام ١٩٠٧ فإن ٧ وزارات فقط تقلبت على حكم مصر .

بعد هزيمة عرابى أعاد الإنجليز الوزراء الأتراك الجراكسة الذين طردهم عرابى . وكانت نسبة هؤلاء الوزراء ٨٩ فى المائة من مجموع الوزراء فى مصر عام ١٨٨٢ . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٧ فى المائة عام ١٩٠٧ ، أى أنهم كانوا يمثلون أكثر من نصف وزراء مصر . وسلطة الوزراء جميعا محدودة .

فى رسالة لجرانفيل وزير خارجية بريطانيا لخديو مصر فى ٤ من يناير عام ١٨٨٤ قال :

« فى المسائل الإدارية الهامة والخاصة بتأمين مصر فإن نصيحة الحكومة البريطانية يجب أن تتبع مادام الاحتلال البريطانى قائما » .

وقد اختار كرومر الأتراك الجراكسة كوزراء لأنه يرى أن المصريين لا يستطيعون حكم أنفسهم . وخلال توليه منصبه عين ثلاثة وزراء فقط من المصريين المسلمين بين ٢٥ وزيرا تولوا المنصب الوزارى من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٧ .

والوزراء المسلمون هم :

على مبارك باشا الذى ترك القوات العربية فى الإسكندرية لينضم إلى الخديو محمد توفيق قبل معركة التل الكبير فاختر وزيراً للأشغال فى ١٠ من يناير عام ١٨٨٤ . وتم الاستغناء عنه لضغوط من مستشار وزارة الأشغال البريطانية سكوت مونكرىف الذى كان يغار منه ، فاعتزل فى ١٠ من يناير ١٨٨٤ ثم عاد وزيراً ٣ سنوات من ١٨٨٨ إلى عام ١٨٩١ .

والثانى هو محمد عبانى باشا ياور الخديو الذى اختير وزيراً للحربية فى وزارة مصطفى فهمى باشا من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٠٨ .

وصفه كرومر - بعد تعيينه - بأنه رجل ذو طبيعة تميل للمصالحة لايثير المشاكل .
والوزير الثالث هو سعد زغلول باشا أول وزير للمعارف فى مصر .

وقد ظلت وزارة مصطفى فهمى باشا المشكلة من رئيس الوزراء وخمسة من الوزراء دون تغيير نحو ١١ سنة فقد شكلت فى ٢ نوفمبر ١٨٩٥ ، وبقيت على حالتها حتى دخلها سعد !

* * *

ولد سعد زغلول عام ١٨٥٧ . وهو ابن عمدة إبيانة التى تقع فى طريق مدينة دسوق ، شمال فوه ، على فرع النيل برشيد فى مديرية الغربية .

تعلم فى مدرسة القرية وانتقل إلى القاهرة عام ١٨٧١ ليدرس بالأزهر فى السنة التى وصل فيها إلى مصر جمال الدين الأفغانى .

ظل فى الأزهر ثلاث سنوات مع بدء حركة إصلاح تلك الجامعة الإسلامية العتيقة ، وعين فى ٥ أكتوبر عام ١٨٨٠ محرراً بصحيفة الوقائع المصرية عندما تولى أمرها الشيخ محمد عبده وذلك بمرتب ثمانية جنيهاً شهرياً . فترك الأزهر دون الحصول على الدرجة الجامعية .

وفى ٣ من مايو ١٨٨٢ نقل معاوناً بنظارة - وزارة - الداخلية .

وفى ٢٧ من يونية ١٨٨٢ عين ناظراً لقلم القضايا بمديرية الجيزة .

بعد قيام الثورة العربية طرد من وظيفته فى مديرية الجيزة فى ٢ من أكتوبر ١٨٨٢ ولكنه ظل على اتصال بالشيخ محمد عبده الذى نفى إلى الخارج .

وقبض عليه أثر اكتشاف اشتراكه في جمعية سرية بالقاهرة تسعى لإجلاء الإنجليز عن مصر ولها فروع في الإسكندرية وبورسعيد .

وهذه الجمعية تلزم العضو بدفع اشتراك قيمته خمسة جنيهات ، ويجب أن يحوز العضو مسدسا أو بندقية أو خنجرا .

روى أحمد شفيق رئيس ديوان الخديو في مذكراته أنه لم يكن للجمعية نشاط في حركة الاغتيالات بل اقتصر عملها على إرسال خطابات بلا توقيع للمسؤولين في الحكومة .

وقد اعتقل سعد في ٢٠ من يونية وتقرر الإفراج عنه بعد ستة أيام لعدم توافر الأدلة ولكن لم يطلق سراحه إلا في ٤ من ديسمبر .

وقد نفى اثنان من أعضاء هذه الجمعية إلى الخارج ، وأفرج عن باقى المتهمين .

وفي مذكرات ولفريد بلنت - صديق الزعيم أحمد عرابى - أنه توسط لدى اللورد كرومر وجلادستون رئيس وزراء بريطانيا للإفراج عن سعد .

* * *

أتيح لسعد زغلول أن يتعلم على يد العالم الشيخ محمد عبده والثائر الشيخ جمال الدين الأفغانى ، وأن يفتح على أفكار قاسم أمين ، وأحمد لطفى السيد .

والأفغانى هو الذى وضع بذور الثورة في ٣ دول إسلامية هي إيران وتركيا ومصر .

وتركز تعاليمه في- أن الشعوب الإسلامية في الشرق تستطيع إنقاذ نفسها من النفوذ والاستغلال الأوروبى بقلب حكامها الذين توارثوا العرش . وظلت هذه الفكرة في عقل سعد بعد وفاة الأفغانى .

اشتغل سعد بالمحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية الوطنية في يناير عام ١٨٨٤ ولم تكن مهنة المحاماة تشترط لمن يمارسها الحصول على أية مؤهلات .

وقد أتاحت له المحاماة فرصة السمعة الطيبة ، والشهرة ، والثروة أيضا .

وكان سعد زغلول يحضر الاجتماعات التى تعقد في صالون إحدى أميرات الأسرة الخديوية وهى الأميرة نازلى فاضل فشجعتة على أن يتعلم اللغة الفرنسية .

وفي بيت الأميرة ألتقى باللورد كرومر

انتقل من المحاماة ليكون قاضيا بمحكمة الاستئناف فى يونية عام ١٨٩٢ زميلا لىحى
باشا إبراهيم الذى سبقه إلى منصب رئيس الوزراء عام ١٩٢٣ .

وتزوج صفية ابنة مصطفى فهمى باشا رئيس وزراء مصر عام ١٨٩٦ وهو فى التاسعة
والثلاثين وكان عمرها ١٩ سنة وسبعة شهور !

وفى هذا الوقت بدأ يدرس القانون وحصل على ليسانس الحقوق وكان مرتبه كقاضٍ
ألف جنيه سنويا .

عاون سعد الشيخ على يوسف ماليا فى إنشاء جريدة المؤيد . وعندما اختلف مع على
يوسف مع شريكه عاونه سعد مرة أخرى لتكون ملكية الصحيفة له وحده .

* * *

استمر سعد أثناء عمله القضائى يشغل بالسياسة ، يكتب مقالات بغير توقيع فحذره
السير جون سكوت المستشار القضائى من الاشتغال بالسياسة .

أخذ سعد وقاسم أمين يدعوان لفكرة إنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٠٥ وعقدت فى
بيته اجتماعات اللجنة التحضيرية التى شكلت لإنشاء الجامعة المصرية - جامعة القاهرة -
واختير وكيلا لهذه اللجنة .

وقد بدأ التفكير فى إنشاء الجامعة المصرية عام ١٨٩٤ ولكن دوجلاس دنلوب - مستشار
وزارة المعارف - كان يعارض قيامها لأنها تفقده نفوذه فالجامعة ستضم مدارس الهندسة
والطب والحقوق التى تقع تحت إشرافه وكان يرفض أن يخرج الأشراف على هذه المدارس
من سطوته .

وفى خريف عام ١٩٠٦ رفع اللورد كرومر مصلحة التعليم ، التى كانت جزءا من
وزارة الأشغال، لتكون وزارة مستقلة ، بعد أربعة شهور من حادث دنشواى لمواجهة حملة
أعضاء مجلس العموم البريطانى وبالذات الأعضاء الإيرلنديون والحزب الوطنى ، الذى
رأى أن الإنجليز أهملوا سياسة التعليم فى مصر .

* * *

أثناء اشتغال سعد بالمحاماة عام ١٨٩١ ، رشحه ولفريد بلنت وزيرا لكرومر .

قال له :

٠ - لابد من تشكيل وزارة من الفلاحين بدلا من الجراكسة .

ولكن كرومر رأى من خلال متابعة ماضى سعد أن اختياره وزيرا يماثل تعيين أحد رؤساء قبائل الهنود حاكما فى أمريكا الشمالية !

وقال لبلنت :

- لا يوجد أمل على الإطلاق فى أن يقبل الخديو وزارة من الفلاحين .

وبعد أربع سنوات من عمل سعد فى القضاء اكتشف كرومر جمعية سرية ذات نزعة إسلامية تضم سعد زغلول .

وبعد ١٥ سنة من رفض كرومر تعيين سعد وزيرا نجد كرومر نفسه يزور الخديو عباس حلمى الثانى يوم ٢٦ من أكتوبر ١٩٠٦ ويطلب منه تعيين سعد وزيرا للمعارف بعد أن أمضى فى سلك القضاء ١٤ سنة !

قال للخديو :

- لقد اتفقت مع اللورد جراى وزير خارجية بريطانيا على توسيع اختصاص الوزراء .

وأضاف :

- سعد زغلول باشا يجب أن يعين وزيرا للمعارف .

لم يظهر الخديو حماسا وطلب التأجيل يوما لإبداء رأيه فإن الخديو لم يكن مرناحا لتعيين سعد لأنه من رجال الشيخ محمد عبده .

ولكن حاشية الخديو ، أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجى ، والدكتور صادق رمضان الطبيب الخاص للمعية أقنعا الخديو بالموافقة على تعيين سعد .

ومن ناحية أخرى فإن الخديو لم يكن يستطيع أن يرفض قرارا اتخذه اللورد . فأصدر ، بعد ٤٨ ساعة ، المرسوم بتعيين سعد ، فى ٢٨ من أكتوبر ١٩٠٦ ، فى الوزارة التى يرأسها مصطفى فهمى باشا ، ونشر المرسوم ، بالوقائع المصرية فى اليوم التالى .

* * *

كانت هناك أسباب كثيرة دفعت كرومر لاختيار سعد بعد أن ظلت الوزارات المصرية أكثر من ١١ سنة دون أن يدخلها وزير جديد .

فى تقرير له إلى لندن تحدث كرومر عن نشاط الدعاة للوحدة الإسلامية من رجال الخديو .

ورسم صورة للتعصب الإسلامى الذى يهدد الإنجليز والأقباط فى مصر وكانت هناك الاتهامات الكثيرة فى مصر ولندن ضد القنصل البريطانى العام لإهماله التعليم . ثم إضرابات الطلبة المصريين ، وبالذات فى مدرسة الحقوق الذين يتبعون مصطفى كامل . ولم يستطع أساتذتهم الإنجليز فرض النظام عليهم ، وكان لابد من تهدئتهم ويد قوية تمسك بزمامهم ومن هنا كان من الأفضل أن تكون هذه اليد مصرية ! ومذبحة دنشواى ومأساتها وماتركته من آثار فى قلب كل مصرى وعقله ورغبة كرومر فى محو ذكريات ذلك الحادث .

وأخيرا فإن سعد هو المصرى الوحيد الذى قابله اللورد فى صالون الأميرة نازلى فاضل فلم يوافق على كل أرائه ولم يطلب منه شيئا .

وفى كتاب « مصر فى عهد كرومر » قالت كاتبته عفاف لطفى السيد إن سعد زغلول ربما يكون المصرى الوحيد الذى أعجب به كرومر .

فى ٢٧ من أكتوبر فى رسالة خاصة لجرأى قال كرومر :

«الوزراء الحاليون أصفار . والوزير الجديد ، بكل المقاييس لن يكون صفرا» !

وفى ٢ من نوفمبر بعث كرومر برسالة طويلة إلى وزير خارجية بريطانيا يشرح فيها التفاصيل والحقائق الأساسية وراء تعيين سعد زغلول . قال :

« هذا التعيين يشكل انعطافة جديدة . وقد شد الانتباه الشديد فى مصر . . . فمنذ عدة سنوات لم تضم الوزارة المصرية وزيرا للمعارف العمومية مستولا عن شئون هذه الإدارة وحدها ، بل كانت منضمة إلى وزارة الاشغال العمومية تحت إشراف حسين فخرى باشا الذى قدم خدمات قيمة فى المجالين .

وأصبح واضحا من زاوية الاهتمام الشديد المتزايد الذى يبديه الجمهور المصرى بالشئون التعليمية أنه من المستحسن أن يعهد بمهام ، هذه المصلحة الهامة ، لوزير يختار بعناية ويعين لهذا الغرض بالذات .

وبعد البحث والتفكير المناسبين تقدمت للخديو باسم سعد بك زغلول
الذى أرى أنه سيد مهذب ومؤهل بصورة جيدة لهذا المنصب الكبير .
وقد اتفق معى الخديو بالفعل فى هذا الاقتراح الذى نفذ فوراً .

ولا يملك زغلول بك ، حتى الآن ، أية خبرة عملية فى الشئون
التعليمية ، فحياته السابقة كانت بأسرها قانونية وقضائية ، فقد ظل لعدة
سنوات نقيياً للمحامين الأهلين ثم نقله السير جون سكوت ليتولى منصب
القاضى بمحكمة الاستئناف .

وقد اكتسب زغلول بك سواء كمحام أو فى القضاء ثقة واحترام جميع
الذين تعاملوا معه . وأمنت له مواهبه المميزة واستقامته ، التى لاشك فيها ،
وشخصيته الرفيعة فى الحياة الخاصة مكانة بارزة فى رأى مواطنيه والمقيمين
الأجانب فى مصر .

وزيادة على ذلك أبدى اهتماما كبيرا بالتقدم الثقافى فى البلاد ، وهو على
دراية جيدة بالجانب النظرى للمسائل التعليمية المعروضة على رأى العام فى
الوقت الحاضر .

وفى ظل هذه الظروف آمل أن التغير الذى حدث الآن يبدأ فى ظروف
مناسبة فيما يتعلق بشخصية الوزير الجديد .

وفى اقتراحى اسم زغلول بك للخديو كنت متأثراً ، على أية حالة ،
باعتبار آخر أوسع نطاقاً فحرية الرأى والخطابة التى تتمتع بها هذه البلاد تحت
النظام الحالى ، والمربط باليقظة الفكرية ، أدت إلى نتيجة طبيعية بأن خلقت
فى أذهان المصريين المتعلمين رغبة حارة فى أن يروا ، المناصب العليا فى
الإدارة ، وقد شغلت برجال لهم أصول مصرية حقيقية أكثر من أولئك الذين
ينحدرون من أصول تركية ، أو تركية - مصرية .

وهذه المطامح مشروعة تماماً ومن المأمول فيه أن تسمح الظروف
بتحقيقها ، بقدر كبير ، مع مرور الوقت .

واللوم الذى توجهه الصحافة الوطنية فى أغلب الاحوال هو أننا احتفظنا
لمدة طويلة بنظام لا يكون فيه الوزراء أكثر من دُمى أو رؤساء صوريين فى حين
يوجد فى البلاد عديد من الموظفين ذوى الكفاءة أو المبادئ الحقيقية .

وإننى لواع تماما بأنه من المرغوب فيه ، من كافة الجوانب ، تخويل الوزراء المصريين السلطة الفعالة الحقيقية فى الإدارة .

غير أنه من أكثر الأمور أهمية أن نولى الاختيار العناية القصوى .

ولا أتردد فى القول بأن الرجال المطلوبين ليسوا موجودين فى صفوف المهمين ، أو بين هؤلاء الذين يزعمون بأعلى أصواتهم أنهم أكثر الرجال ملاءمة للمناصب التى تتطلب الثقة السياسية .

وفى هذه اللحظة فإن عدد الذين يمكن دعوتهم - بما يكفل الحفاظ على المصالح العامة الحقيقية - لشغل مواقع لها هذه الطبيعة ، محدود للغاية .

وفى رأى أنهم لا يتعدون كثيرا أعضاء مدرسة الفكر الخاصة التى أنشأها المفتى الراحل الشيخ محمد عبده وهم على علم بالمبادئ الأساسية لهذه المدرسة .

والهدف الذى يتصوره الشيخ محمد عبده وخلفاؤه هو التحسين الأخلاقى والثقافى للشعب المصرى على أن يندمج تدريجيا دون تطرف فى أى اتجاه ، وهو اتجاه عقلى يتعارض فى الواقع تعارضا مباشرا مع ما يحدث عليه أنصار التهيج والجامعة الإسلامية .

ويعتبر سعد زغلول واحدا من الممثلين الرئيسيين لهذه المدرسة .

والمأمول أن تواجه المذاهب المعتدلة والحكيمة ، التى تعلن عنها هذه المدرسة اختبار الواقع العملى بصورة مرضية .

وقبيل تعيين زغلول بك بالاستحسان وبسعادة عظيمة من قبل جميع طبقات المجتمع المصرى .

وحتى أكثر الصحف المحلية عداء سافرا ، كبحت المشاعر الشعبية جماعها ، لتعرب عن استحسانها لهذا الإجراء .

وقد أظهرت مصادر عديدة تأييدا سياسيا كبيرا .

وكتب إلى أحد أعضاء المجلس التشريعى ، وهو يتميز ببعض المواهب والقدرات وفى موقع يسمح له بتقديم رأى قيم يقول : محاذ هذا التعيين من

أذهان المصريين ذكرى حادث دنشواى . وأعتقد أن هذا القول لا يتضمن مبالغة كبيرة .

وعلى أية حال فإنه فتح مجالا كاملا وجديدا للفكر والمناقشة أمام الجمهور وتم إرضاء مطامعهم وانحيازهم الوطنى بدرجة ما .

وأقروا بإخلاص الرغبة التى أعلنت عنها الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية المحلية لدفع العناصر الوطنية كلما أمكن ذلك .

وإنى لعلى ثقة من أن نتائج هذا التعيين ستكون بمثابة تشجيع لمزيد من الخطوات فى نفس الاتجاه » .

وكان كرومر يرى أنه لا يوجد رجل واحد بين الوزراء المصريين فكل منهم يخشى الآخر .

ويرجع إلى - أى إلى اللورد - الوزراء قبل اتخاذ أى قرار مهما كان نافعا .

وفى تقريره السنوى قال كرومر:

« بجانب أولئك الذين يحملون لقب « وطنى » وجد عدد قليل ، ولكن متزايد ، من المصريين أصحاب الصوت المنخفض نسبيا ولكنهم يستحقون لقب « الوطنى » بنفس الدرجة التى يحمله بها منافسوه فى التفكير والعمل .

وتقوم الفكرة الأساسية لهذا القطاع على إصلاح المعتقدات الإسلامية دون هز الدعائم الأساسية التى بنى عليها الإسلام .

ويقوم برنامجهم على عدم مناهضة الأوروبيين بل التعاون معهم فى تقديم الحضارة الغربية للبلاد . ويكمن الأمل الرئيسى للوطنية المصرية فى رأى فى أولئك المنتمين لذلك الحزب ، ولكنهم لأسباب لا حاجة لى لأن أخوض فيها ، لم يحصلوا على التشجيع الذى يستحقونه .

وعلى أية حالة تم تعيين أحد أعضائهم البارزين وهو تعدد باشا زغلول فى منصب وزير المعارف .

ولم يكن السبب الرئيسى فى تعيينه ، كما يسود الاعتقاد ، عدم الرضا عن الأسلوب العام فى التعليم ، ولا يعكس النية أيضا ، لإجراء تغييرات جذرية فى السياسة التعليمية .

ولكن ذلك يرجع أساسا إلى الرغبة في ضم رجل قادر ومصرى مستنير من هذا القطاع من المجتمع للعمل في تحقيق الإصلاح في مصر .

وستتم متابعة التجربة باهتمام . فإذا حالفها النجاح فسيكون ذلك بمثابة تشجيع لنا على المضي قدما في نفس الاتجاه.

وإذا أصابها الفشل فستقع مسئولية مواصلة العمل الإصلاحى ، إلى حد كبير ، على الأوروبيين وبصفة خاصة على البريطانيين .

وفي كل الأحوال فلن تكون هناك ردة . فالعمل نحو تقديم الحضارة الغربية إلى مصر مستمر في دواوين الحكومة بخطوط مرسومة بدقة تقرر التطور ولكنها لا تسمح بحدوث أى رجوع للوراء أو إحداث تغييرات جذرية » .

وكان يعقوب أرتين باشا وكيلا لوزارة المعارف يتولى شؤنه منذ عام ١٨٨٤ فاستقال ، أو طلب إليه أن يستقيل ، لإتاحة الفرصة لسعد زغلول فبقيت وزارة المعارف دون وكيل !

* * *

قال القاضى مارشال :

« لم يكن سعد زغلول بأقل وطنية من مصطفى كامل ، ولكنه يريد أن يكسب بالوسائل الدستورية » .

كان المصريون يرون في سعد وطنيا معتدلا . إنه يتردد على دار المعتمد البريطانى ، وليس هذا بالأمر الغريب ، فإن كثيرا من المصريين الذين يترددون على هذه الدار كانوا يطالبون بجلاء الإنجليز عن مصر .

وكان سعد يوافق على محاولات الإصلاح التى يقوم بها الإنجليز ويرى أن خلاص بلاده ، بالاستعداد للجلاء عن طريق التعليم ، وقيام نظام قضائى ، أفضل ويورى من العبث الاعتماد على الفرنسيين للضغط على الإنجليز لتحقيق الجلاء .

ومن رأيه أيضا أنه من الخطورة بمكان الاعتماد على تركيا .

وقد رفض سعد زغلول الانتماء إلى حزب « الأمة » فهو لا يؤمن بفائدة الأحزاب .

* * *

وكان تعيين سعد هو أقصى ما يستطيع أن يفعله كرومر في الاستجابة لمطالب الوطنيين المصريين للمشاركة في حكم بلادهم .

وكان كثير من الإنجليز يخشون أن يستثمر سعد قدراته في الدعاية لمصطفى كامل ، والحزب الوطنى ، إلا إذا اختير لمنصب عال .

وفى رأى البعض أن هدف كرومر الأساسى كان إهمال التعليم فأراد أن ينفى عن نفسه ذلك الاتهام ، كما كانت غايته مراجعة العلاقات بين الوزراء المصريين والمستشارين الإنجليز ، وإثبات أن المصريين لا يصلحون للمناصب الادارية العليا ذات السلطة ، ولا يصلحون لإدارة شئون بلادهم !

وقد نشرت صحيفة « إيجبشيان ستاندراد » ، وهى النسخة الإنجليزية من جريدة اللواء الناطقة باسم الحزب الوطنى ، أن كرومر أراد قتل مشروع الجامعة الأهلية بإبعاد سعد زغلول ونشاطه الجهم عن لجنتها التحضيرية .

ومن الصعب الاقتناع بهذه الفكرة لأن كرومر يكون قد استبعد سعد من مشروع جامعة وليدة ليضع فى يده مستقبل التعليم المصرى !

وفى كتاب الكولونيل الجود « تحول مصر » أو « انتقال مصر » قال : ان تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كان مجرد تجربة إدارية لكرومر لأكثر .

* * *

كان سعد واعيا بالهدف من تعيينه كتب فى مذكراته يقول :

« التغيير الذى حصل فى شخص ناظر المعارف لم يكن القصد منه تغيير طريقة التعليم التى تقرررت باتفاق مع دنلوب وإنما الغرض منه أن يشترك الوطنى العارف بالتربية الإسلامية المصرية فى إدخال الإصلاح . فإن لم يحسن هذا الاشتراك سرح منه وجرى الإصلاح بدونه » .

كتبت صحيفة « المؤيد » :

« لانفهم لهذا التعديل من معنى إلا أن ولى الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئا من سلطتهم .

سعد زغلول يعرفه المصريون بالعلم والفضل وعلو المبادئ واستقلال الرأى .
وما يعرفه الناس من أخلاق وصفات سعد زغلول ، وهو فى المحاماة أولا ، وفى القضاء
ثانيا يحملهم على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية
والعلم الغزير وحب الإنصاف والعدل » .
وفى مذكراته قال سعد « إن الناس استقبلوا تعيينه استقبالا حسنا وعدوه علامة على
ابتداء عصر جديد فى المعارف » .

وكان مصطفى كامل زعيم الحزب الوطنى قد زار لندن وقدم إلى رئيس وزرائها كامبل
بانرمان يوم ٢٦ من يولية عام ١٩٠٦ أسماء ٣٢ مصريا يصحلون لتولى منصب الوزارة .
بين الأسماء التى قدمها . . سعد زغلول .
ولذلك فإن مصطفى كامل كان من أوائل الذين زاروا سعد زغلول بعد تعيينه وزيرا
وقد امتدحه أمام الحاضرين .

* * *

قبل أن تصبح المعارف وزارة رفع اللورد، دوجلاس دنلوب الإسكوتلندى ، إلى
منصب مستشار للمعارف .

* * *

جاء دنلوب إلى مصر ليكون ناظرا لمدرسة الكنيسة الاسكوتلندية بالاسكندرية . ثم
اختير مدرسا للغة الإنجليزية بالمدرسة الخديوية الثانوية عام ١٨٨٩ ، ورقى مفتشا لمدارس
وزارة المعارف ثم سكرتيرا عاما للمعارف ، وفى ١١ من مارس ١٩٠٦ اختير مستشارا
لها ، وقد رأى كرومر أن فى ذلك نوعا من الموازنة مع سعد زغلول واتجاهه الوطنى
واحتمال تطرفه ضد المصالح البريطانية .

ولم يكن سعد مطلق السلطة فى وزارة المعارف بسبب وجود المستشار الإنجليزى دنلوب
وكان مطلوبا منه أن ينزل على قرار المستشار البريطانى . وفى الوقت ذاته يتحمل المسئولية
أمام الرأى العام المصرى .

قال دنلوب ، الذى لم يتعاطف أبدا مع المصريين ، للأستاذ براون من جامعة
كمبردج :

- لن أعين مدرسا في مصر من خريجي كمبرج درس اللغة العربية ، ونجح في امتحانها ، إذ ستكون له أفكار رومانسية عن المصريين .

وكان دلوب يرى ضرورة تعليم المصريين اللغة الإنجليزية !

* * *

استقال كرومر من منصبه بعد أن حكم مصر - كقنصل عام لبريطانيا - من ١١ من سبتمبر عام ١٨٨٣ حتى ٦ من مايو ١٩٠٧ .

وفي خطابه الأخير الذي ألقاه في حفل وداعه بدار الأوبرا المصرية يوم ٧ من مايو ١٩٠٧ قال كرومر إن ثلاثة رجال في مصر سيصبحون مسئولين عن شئون البلاد أحدهم سعد زغلول أما الاثنان الآخران فهما مصطفى فهمي باشا ويطرس غالي باشا .

وقال كرومر إن سعد سيمضى بعيداً ، أو سيذهب بعيداً !

ولم يدرك كرومر أو يتخيل إلى أى حد سيمضى سعد زغلول بعيداً ليصبح زعيماً لمصر كلها وقائداً لثورتها ضد الاحتلال البريطاني ! * * *

اختلف سعد مع الخديو والمعتمد البريطاني والوزراء فقد كان شديد التمسك بآرائه . بعد شهر من تعيينه كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« الجناب العالي متأثر من جهتي لأنه بلغه قبل تعييني أنني معاد لأفكاره ، عامل على معاكسته ، مشايخ للمغضوب عليهم مصاحب لهم وهو غير واثق بي لأنني من أصدقاء الشيخ محمد عبده الذي يكرهه أشد الكراهية . وجاء تعييني خلافا لإرادته فهو يريد أن يعاكسني تشفيا وانتقاما . والظاهر أنني لا أفلح معه » .

قال فارس نمر صاحب جريدة المقطم لسعد :

- إذا كان الخديو يتوجس من مصطفى باشا فهمي مرة فهو يتوجس منك مرات .

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٥ من فبراير عام ١٩٠٧ برئاسة الخديو عباس حلمي الثاني لبحث مشروع مدرسة القضاء الشرعي .

أبدى الخديو معارضته للمشروع ولكن سعد أيده بشدة وضرب بيده على المنضدة في حضور الخديو وقال :

- إذا فصلت مدرسة القضاء الشرعى عن الأزهر ولم تنتسب إليه يقال إن القاضى المتخرج منها كافر .

وافق جميع النظار الوزراء على مشروع القانون عدا ناظر الأشغال حسين فخرى باشا .

رأى الخديو أن يتخلص من هذا المأزق فطلب التأجيل ولكن الوزراء أجمعوا على تأييد المشروع فاضطر الخديو إلى الموافقة عليه مكرها .

ولكن الخديو تأثر من سلوك سعد وحدته تأثرا بالغا وخاصة أن المستشار البريطانى كان يحضر اجتماع الوزراء ، وأعلن الخديو أنه سيمتنع عن حضور اجتماعات المجلس مرة أخرى ، ولكنه تراجع ، واستمر يحضر الاجتماعات !

ويلتقى الخديو باللورد كرومر لبحث عدة مسائل ، من بينها مدرسة القضاء الشرعى فقال الخديو : إن علماء الأزهر يرفضون المشروع .

ولكن اللورد أيد المشروع وامتدح قدرات سعد باشا وذكاه !

* * *

عند مناقشة إصلاحات الأزهر ، احتد الجدل بين سعد وحسين رشدى وزير الحقانية - العدل .

قال سعد :

- إنى أعرف منك بأمور الأزهر وما يناسبه .

وعندما أراد الخديو منح وسام لمدير المكتبة الخديوية الألمانى موريىس أصر سعد على أن يعتذر إليه موريىس أولا لأنه سبق أن وجه إليه إنذارا .

* * *

بدأ سعد يفكر فى الاستقالة ولم يمض على تعيينه سوى ٤ شهور .

فى ٣ من مارس ١٩٠٧ كتب كرومر إلى جراى يقول :

« سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين تعاملت معهم . نصف وقتى الذى أمضيه معه يضيع فى تهدئته وإقناعه بالصبر ، فهو يكاد يجن من معارضة الخديو والجمعية العمومية لمقترحاته الإصلاحية .

ولن أدهش إذا استقال قبل مضي وقت طويل . وقد تحدث معى فى ذلك » .

وكتب كرومر فى رسالة شخصية لوزير خارجيته فى ٣٠ من مارس ١٩٠٧ يقول :
« بين جميع الوزراء الحاليين ، يكره الخديو سعد زغلول ، وهو أفضل مصرى رأيته حتى الآن » .

كانت السلطة الحقيقية فى يد المستشارين البريطانيين فى كل وزارة . وكان المستشار المالى أقواهم سلطة ، فلا يتخذ قرار مالى إلا بعد الرجوع إليه .

وهناك قصة شائعة عن نفوذ المستشارين البريطانيين أشبه بالنكتة ولكنها ليست نكتة بل هى تصور الواقع المؤلم فى ذلك الزمان .

كان وزير مالية مصر - لم تذكر القصة اسمه - ولكنها تنطبق على أغلب الوزراء - جالسا على أريكة فى مكتبه ، يتحدث إلى ضيفه ، عندما دخل عليه سكرتيه يطلب منه التوقيع على قرار .

سأل الوزير سكرتيه :

- هل أقره المستشار المالى ووقع عليه ؟

أجاب السكرتير بالإيجاب .

أشار الوزير إلى ختم باسمه فوق المكتب وقال للسكرتير :

- الوزير هناك . دعه يوقع !

ولكن سعدا اختلف مع دنلوب - مستشار الوزارة - منذ اليوم الأول ، ورفض الخضوع له .

وصف همفرى بومان فى كتابه « نافذة الشرق الأوسط » ما فعله سعد زغلول بعد توليه الوزارة ، فقال إنه « زار المديرىات للتفتيش على مدارس الوزارة وأصر على أن تكون تقارير التفتيش باللغة العربية وتقدم له شخصيا » .

وأصر على أن تعرض عليه - وليس على دنلوب - كل الأوراق ، وأن يجيء إليه دنلوب للتشاور ولا يتوجه سعد إليه .

نشرت صحيفة « الجازيت » التى تصدر باللغة الإنجليزية ان العلاقات توترت بين الوزير والمستشار بعد شهرين من تولى سعد مهام منصبه .

وبعد ٤ شهور من تعيينه احتد سعد على دنلوب وقال له :

- لا تفكر إنى تعينت هنا للتوقيع على كل مايقدم إلى . إنى رجل ذورأى وإرادة ومن ظن غير ذلك فقد ظن عدوانا مبينا . وإذا كان اللورد افتكر إنى على غير هذه الصفات ، وانتخبنى لهذه الوظيفة فقد أخطأ خطأ عظيما .

إنى لا أبالى فى سبيل الحق بشئ . وإذا لم يكن بد من مخالفة الحق فإنى أعود إلى المحاماة التى تركتها أسفا على فراقها .

* * *

طلب إليهما جورست - عام ١٩٠٧ - أن يحاولا التفاهم معا وتحسين العلاقات بينهما فاستمر الوزير والمستشار متفاهمين عاما كاملا ثم اصطدما لأن سعدا ضاعف العلاقات للمصريين العاملين فى وزارة المعارف على الأجانب .

وفى مذكرات إدوارد لامبير مدير مدرسة الحقوق السابقة ، وقد نشرتها الصحف المصرية فى ذلك الحين ، اعترف بأن دنلوب أخضع كرامته لامتحان شديد الإيلام إذ أرغمه على القيام بدور فى المناورات التى كان يدبرها ضد سعد زغلول فقد شاء دنلوب أن يرمى سعد زغلول ، الذى يزعجه ، بالعجز وأجبر موظفى وزارة المعارف على أن يكونوا عصابة مهمتها شل نشاط رئيسهم ، أى سعد زغلول .

وكان على - أى على لامبير - « كى أظل فى مكانى أن أدع نفسى فى كل لحظة عرضة لضبطى متلبسا بخيانة سعد زغلول » .

وكتب السير جورست إلى وزير خارجيته يقول :

« لم يكن سهلا التوفيق بين سعد زغلول وزير المعارف وبين دنلوب المستشار الإنجليزي . الأول - سعد - يتسم بأفكاره الوحشية عن قدرات أبناء وطنه ، بينما دنلوب يفكر فى أن تؤدى الوزارة عملها بكفاءة فحسب ويضع فى الاعتبار أنه ثبت أن المدرس الإنجليزي أفضل من نظيره المصرى ولذلك فالمسألة تعتبر منتهية .

وعلى أية حالة فقد تمكنت بعد كثير من المحادثات من اقناع الطرفين بالقيام بتغييرات رغم بساطتها ولكنها تمثل خطوة نحو جعل النظام التعليمى هنا أكثر عربية . . أى باللغة العربية » .

وفى فبراير عام ١٩٠٨ قال سعد فى مذكراته :

« أحس أن نفوس الإنجليز على الإطلاق ضاقت منى شخصيا ، وأن عميدهم يتربص بى فى الفرص المناسبة .

ولذلك يلزمنى أولا الحذر ، ثانيا لا أترك فرصة تمر من غير أن أظهر فيها رأى الحقيقى مهما كانت العاقبة » .

وفى مذكراته بتاريخ ٣ من مارس ١٩٠٨ قال سعد :

« الخديو يسعى ضدى » .

فكر سعد فى الاستقالة احتجاجا على تصرفات دنلوب .

كتب خطاب الاستقالة يوم ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٠٩ وفيه يقول :
« مولاي الأكرم »

اتشرف بأن أرفع لمقامكم السامى أنه أصبح من المتعذر على القيام بواجباتى فى وظيفتى وأخصها ترقية التعليم وجعله أهليا طبقا لمقاصدكم الكريمة وأمانى رعاياكم المخلصين بسبب المضاعف التى يقيمها فى طريقى مستردنلوب مستشار النظارة .

ولهذا ألتمس من المرحم الواسعة إقالتى من هذه الوظيفة وأدعو الله تعالى أن يمد فى بقائكم ويديم نعمة رضائكم على المخلص فى ولائكم » .

وطلب سعد إلى وزير الداخلية محمد سعيد إبلاغ الخديو .

عاد محمد سعيد يحمل رأى الخديو الذى قال :

- لا يحسن بنا أن نفضل راحتنا على تعب الوظيفة . وإذا تركنى أكون وحدى وأتعب كثيرا .

خفت حدة سعد زغلول وعدل عن الاستقالة وكتب فى مذكراته « شاكرًا للخديو حسن رعايته » وأضاف :

« أشعر أنى غير قادر على تحمل صدمة أخرى » .

ويلتقى سعد بالخديو فقال له :

- دنلوب أتعبنى جدا وقد كنت صممت على الاستقالة .

ويحاول جورست طرد دنلوب من منصبه ولكنه لم يقدر على ذلك وقال لبطرس غالى وزير الخارجية :

- إن ملك بريطانيا واللورد كرومر غير راضين عن سياستى اللينة فى مصر ويريدان منى مساندة الموظفين الإنجليز وشد أزهم .

قال سعد : - لا يمكن رفت دنلوب .

* * *

وجاء محمد سعيد باشا وزير الداخلية فجدد سعد طلب الاستقالة وقال :

- أرجو أن تعرض الأمر على الخديو وأن تلتمس منه أن يأذن لى بالحضور أمامه لرفع استعفاى إليه .

قال محمد سعيد :

- أنصحك ألا تفعل .

ألح عليه سعد بأن يحدث الخديو فتوجه إليه يعرض استقالة سعد .

قال الخديو :

- أهذه وطنيته . أهذا إخلاصه . لا يصح له أن يتركنى فى مثل هذه الأحوال . قل له أن يعدل عن رأيه وأن يصبر ويقتدى بنا فى تحمل المصاعب .

ولكن الخديو عباس قال لرئيس ديوانه أحمد شفيق :

- يشجع سعد طلبة الحقوق وغيرهم على التدخل فى الأمور السياسية وانضمامهم للأحزاب .

وفى تقرير للمعتمد البريطانى عام ١٩١٨ عن تجربة سعد كوزير للمعارف قال :

« استمر سعد زغلول فى علاقته بالحزب الوطنى ، وأظهر عدااء واضحا للمستولين البريطانيين الذين يعمل معهم .

كان التعليم مهملا في مصر منذ الاحتلال البريطاني فقد رأى كرومر أن هناك أولويات أهم توجه إليها اعتمادات الحكومة . وكان مستوى التعليم منخفضا ، وهدفه تخريج كتبة يعملون في وظائف الحكومة .

ولكن سعدا أحدث تغييرا ضخما في سياسة التعليم .

كانت اعتمادات التعليم ٢٧٦ ألف جنيه عام ١٩٠٦ ويدفع الطلبة مصروفات بلغت ٩٠ ألف جنيه أى نحو ثلث ميزانية وزارة المعارف ، في حين كانت ميزانية الحكومة المصرية كلها ١٤,٨١٣,٠٠٠ جنيه أى أن اعتمادات التعليم كانت تبلغ ٢ في المائة من ميزانية الدولة .

وبعد تعيين سعد زيدت ميزانية التعليم من ٢٧٦ ألف إلى ٣٧٤ ألف جنيه دفعة واحدة وتعتبر هذه الزيادة ضخمة إذا عرفنا أن ميزانية التعليم كانت ٨١ ألف جنيه عام ١٨٩٠ .

وفي يناير ١٩٠٧ أنشئ مجلس أعلى للمعارف .

وفي أكتوبر ١٩٠٧ - في عهد جورست - أصبحت دراسة الشهادة الابتدائية باللغة العربية لأول مرة .

وصار تدريس الرياضيات في التعليم الثانوى باللغة العربية لأول مرة أيضا ودعمت مراكز تدريب المدرسين المصريين .

وقامت جامعة أهلية مصرية عام ١٩٠٧ رغم معارضة الإنجليز خوفا من أن تكون منبرا آخر للحركة الوطنية . وأمدت الحكومة المصرية الجامعة عام ١٩١٠ بمساعدة بلغت ٢٠٠٠ جنيه سنويا .

وكانت سياسة كرومر منع إيفاد البعثات المصرية للتعليم في الخارج لكن سعدا أوفد - عام ١٩٠٨ - ٢٠ مبعوثا للدراسة في أوروبا ، أغلبهم لإنجلترا ، تحت إشراف البعثة التعليمية المصرية في لندن التى تتألف من رجل واحد !

وكان رجال سكوتلاند يارد يراقبون الطلبة المصريين . .

* * *

استمر سعد وزيرا . ورغم ذلك ظل يقول رأيه صريحا في كل شىء حتى ضاق به جورست فقال له :

- من عهد حضورى وأنا ألقى من جرأتك صعوبات !

وزير الأزمات

ظل مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء ١٣ سنة ولكن صحته وسنه لم تعودا تتحلمان أعباء المنصب . ومن ناحية أخرى فإن جورست ظل شهورا يدفعه إلى الاستقالة فقدمها إلى الخديو يوم ١٠ من نوفمبر ١٩٠٨ وبدأ الخديو يبحث عن رئيس وزراء جديد لمصر .

ترك جورست مهمة اختيار رئيس الوزراء والوزراء للخديو الذى اقترح تعيين حسين فخري باشا وزير الأشغال العامة رئيسا للوزراء . ثم عدل عنه فقد تذكر أنه سبب أول أزمة بينه وبين كرومر وأن الإنجليز يقبلونه وزيرا لرئيسا للوزراء .

واختار بدلا منه بطرس غالى باشا .

كان بطرس غالى فى الثانية والستين . تعلم فى بنى سويف وأوروبا ، واشترك فى تعريب قوانين المحاكم المختلطة عام ١٨٧٤ . واختير سكرتيرا لمجلس النظار عام ١٨٨٢ ثم وزيرا للمالية فالخارجية .

ورأى جورست انتهاء الفرصة للإطاحة بالوزراء الذين لاقية لهم ، كما يقول ، وإبداهم بوزراء ذوى فائدة للإنجليز وليسوا مجرد دمي ويستطيعون التأثير على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وعلى المواطنين الذين ينتقدون الاحتلال .

كتب السير ألدون جورست إلى لندن يقول :

« استدعانى الخديو على الفور للتشاور معى فيما يتعلق باختيار خليفة لرئيس الوزراء .

وبعد استعراضه مختلف المرشحين توصلنا إلى أن بطرس غالى وزير الخارجية هو أفضل اختيار . فهو بلا جدال أقدر أعضاء مجلس الوزراء . ويتعاون دائما بإخلاص فى تطبيق سياسة الحكومة البريطانية فى مصر .

والمأخذ الوحيد الذى أراه فى هذا الموضوع هو كيف تكون النظرة إلى تعيين مسيحي رئيسا للوزراء فى هذا البلد . ولكن الخديو واثق من أنه لن تكون هناك معارضة بين المسلمين .

و بمجرد أن أبلغته موافقة الحكومة البريطانية على اختياره ، كلف بطرس باشا غالى رسميا بتشكيل الوزارة . وقد أتم هذه المهمة وشكلت الوزارة الجديدة بالشكل الآتى :

بطرس باشا غالى رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية وأحمد باشا حشمت وزيرا للمالية ومحمد بك سعيد وزيرا للداخلية وحسين باشا رشدى للحقانية وسعد زغلول باشا للمعارف وإسماعيل باشا سرى للأشغال العامة والحربية والبحرية .

والوزراء جميعا يتولون هذه المناصب لأول مرة عدا سعد باشا زغلول وزير المعارف ، الذى أبدى ، رغم الانتقادات الكثيرة له ، نشاطا ومقدرة كبيرين فى إدارة وزارته الصعبة .

ويمكن القول بشكل عام أنهم جميعا من ذوى الخبرة الإدارية الكبيرة ، وتزكيهم أعمالهم السابقة لترقيتهم إلى مرتبة الوزراء .

وكان استقبال الصحافة الوطنية لتشكيل الوزارة مواتيا للغاية فلم يظهر أى اعتراض فى الصحف الإسلامية على اختيار الخديو قبطيا لرئاسة الوزارة .

وأسجل الخدمات الكبرى التى قدمها مصطفى باشا فهمى خلال الثلاثة عشر عاما الماضية منذ تشكيل وزارته الأخيرة ، سواء لبلاده ، أو لبريطانيا العظمى ، بالإخلاص والتعاون القلبى الذى لم يتوقف عن بعثه بين العناصر الإنجليزية والمصرية فى الحكومة .

وله الآن أن يعتزل لينال الراحة التى يستحقها وهو على ثقة من تقدير بلده ومواطنيه !

وفى تقريره إلى لندن قال ألدون جورست :

« الصحيفة الوحيدة التى انتقدت اختيار بطرس باشا وهى صحيفة « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى المتطرف ، فعلت ذلك ، على أساس أن بطرس غالى خاضع للسياسة البريطانية إلى حد كبير . ويبدو أن أسماء باقى الوزراء حظيت بثقة الجمهور الذى قبلها على أساس أنها دليل إضافى لعزم الحكومة البريطانية على منح المصريين أكبر نصيب ممكن فى حكم بلادهم » .

كتب على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل فى صحيفة اللواء :
« ألم يكن فى تنصيب بطرس باشا غالى رئيسا للحكومة المصرية ، وهو رئيس محكمة
دنشواى ، دليل على أن المحتلين يشجعون خدامهم عن طريق إهانة الأمة » .
ولكن رحبت « المؤيد » - الصحيفة التى تعبر عن رأى الخديو - بالوزارة الجديدة
فقال :
« أخذ غرس سياسة الوفاق يثمر الخير » .

وقالت إن الوزارة « ألفت من رجال فضل وعلم وعمل ونزاهة » !

* * *

فى اختيار الوزراء جاء اسم سعد زغلول . وهو الوزير الوحيد الذى اختلف على تعيينه
جورست والخديو الذى رأى أن سعدا يمثل آخر ماورثه من عصر كرومر ومصطفى فهمى
باشا !

طلب سعد نقله من وزارة المعارف إلى الداخلية فرفض طلبه . وفكروا فى نقله وزيرا
للحربية فرفض جورست قائلا :

- الأحسن بقاؤه فى محله ، وإن كان شديد الوطأة على الموظفين الإنجليز .

وهذه شهادة لسعد من خصومه .

ويكتب سعد فى مذكراته :

« إنى مملوء حزنا ، الأمة ضدى !

والخديو ضدى

والجرائد ضدى

والإنجليز ضدى » .

وكان الكل فى الحقيقة يريدون منه أكثر مما يقدر ولذلك كتب :

« سأثابر على الجد والكفاح حتى ينفد جهدى ، وبعد ذلك أستسلم » .

* * *

كان جورست شديد الضيق بسعد ولكنه كان يخشى التخلص منه .

كتب إلى جرای فی ١٥ من نوفمبر ١٩٠٨ يقول :

« إن لسعد زغلول عيوباً كثيرة ولكنه أمين وينتهي في النهاية بالخضوع إذا بلغت الأمور حداً الأزمة . وإن ما جعلني أقتنع ببقائه في الوزارة هو أنه سيكون أمراً خطراً جداً إذا ترك زغلول خارج الوزارة . وربما يضع نفسه على رأس العناصر المعادية في هذه البلاد » .

كتب كرومر إلى جورست يمتدح سعد زغلول فرد عليه جورست قائلاً :

« لا أعتقد أنك امتدحته أكثر من اللازم ولكنه على الدوام مرهق كثيراً . ولكنني أعتقد أنه شخص ممتاز . وخطتك في تعيينه وزيراً للمعارف تمثل ، بالتأكيد ، نجاحاً كاملاً » .

ولكن الخديو كان غيوراً من أي منافس سياسي يبرز ، ومن هنا يظهر سر غضبه على سعد زغلول خاصة وأنه صديق حميم للمفتي الراحل الشيخ محمد عبده ، خصم الخديو . قال الخديو لميلن شيتهم السكرتير الأول بدار المعتمد البريطاني ، يوم ١٨ من سبتمبر ١٩٠٨ :

« وزراء حكومتی الذين يجب أن أعتمد عليهم لا وزن لهم في البلاد بل إن بعضهم مثل سعد زغلول يمثلون مصدراً حقيقياً لإحراجي » .

وكان الخديو وبطرس غالي يكرهان استقلال سعد زغلول والأفكار التي يعتنقها .

قال الشيخ على يوسف لسعد :

- بطرس متخوف منك !

ووصف أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجي للخديو في مذكراته ماجرى بين الخديو وجورست .

قال جورست :

- إنني مستاء من سعد باشا جداً لجهالة أخلاقه ، فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر ولكنه إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه ما يسوينا . فإذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم نعمل على إخراجه .

وقد استطاع جورست إقناع الخديو وبطرس غالي بذلك قائلاً :

- هذا أمر مهم للاستقرار السياسى فى مصر أن يبقى سعد زغلول فى موقع المسئولية .
ولذلك عين سعد زغلول فى الوزارتين اللتين شكلتا فى عهد جورست .

قال بطرس غالى للخديو :

- إذا طلب الإنجليز إبقاء سعد فاتركه لى ، وأنا أعرف ماأفعله لخروجه .

وقال بطرس غالى لسعد زغلول عقب تعيينه كما روى فى مذكراته :

- الإنجليز يشكون منك لتشددك عليهم فى المعاملة ، والتداخل بين التلامذة ،
ومخالفة القانون المالى .

اجتمع الخديو بالوزراء بعد تعيينهم فلاحظ سعد فى حديث الخديو عنه شيئا من
المواربة .

وفى مذكراته قال سعد :

« أشعر أن الإنجليز غير راضين . لأننى شديد الوطأة عليهم مخالف لهم فى ميولهم جار
على مبادئ لا تتفق مع مقاصدهم .

ومن وجهة الجنب العالى - الخديو - فإنه غير واثق بى . . وأنا متضايق من الإنجليز ،
ومن الخديو » .

وفى مذكراته قال أيضا :

« مركزى من أصعب المراكز لأن الخديو غير راضٍ عنى . وجورست لاأظنه ممنونا
منى » .

* * *

اختلف سعد مع زملائه الوزراء فى حكومة بطرس غالى ، وكان أشد عنفا ، فقد بدأت
روح الثائر تتغلب - فى نفسه - على روح المصلح

رفض عقاب الطلاب المتظاهرين كما أراد دنلوب . وانتقدته صحيفة « الأجيبيين
جازيت » لأنه أسند إلى المصريين عددا من الوظائف المخصصة للإنجليز . وقرر أن يتولى
المدرسون المصريون تدريس مواد أكثر .

صرخ فى أحمد حشمت وزير المالية قائلا :

- الأمة فى الخارج تعلق علينا آمالا كبارا ، ونحن نتردد هنا فى إبداء آرائنا . صرح برأيك
ولا تتردد .

بحث مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة بطرس غالى يوم ١٧ من مارس ١٩٠٩ إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم .

وكان القانون قد صدر في ٢٦ من نوفمبر عام ١٨٨١ ، وأوقف العمل به عام ١٨٩٤ ، وهو يعطى وزير الداخلية حق إنذار الصحف ، وتعطيلها دون محاكمة .

ظل سعد زغلول وزملاؤه الوزراء يناقشون بطرس غالى طويلا أثناء اجتماع المجلس في أمر إعادة العمل بالقانون ولكن بطرس غالى أكد للوزراء عدم جدوى المعارضة قائلا :

- لا تتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد .

وكان الخديو أيضا يريد العمل بذلك القانون وقال للشيخ على يوسف :

- لا يمكننا الرجوع إلى الوراء .

... يقصد أنه تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية على ذلك .

عارض ثلاثة من الوزراء مشروع القانون وهم محمد سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا ، وسعد زغلول باشا .

كان من رأيهم عدم تعطيل الصحف حتى تعرف نتيجة التحقيق معها . ولكن الخديو بعث إسماعيل أباطة إلى الوزراء قائلا :

- أصبح مركزى حرجا فقد حملت جورست على السعى فى المشروع ، كما أن مركز جورست أيضا أصبح حرجا أمام دولته .

وقال لهم :

- القانون مؤقت .

طلب سعد إلى الوزراء الاستقالة قائلا :

- أولى بنا أن نفارق مراكزنا حفظا لماض مجيد قضيناه فى احترام القانون وتأييد العدالة .

وحاول الوزراء إقناع جورست بإدخال تعديلات فى القانون ، وقدموها إلى بطرس غالى ليعرضها على جورست فعاد إليهم قائلا إن جورست رفضها .

أدرك الوزراء أن رئيسهم يكذب فبعثوا بالتعديلات مرة ثانية عن طريق شيتى المستشار

البريطاني لوزارة الداخلية فوافق عليها جورست وقد « جعلت هذه التعديلات حق تعطيل الصحف لمجلس الوزراء وليس وزير الداخلية » .

ولما عرف الخديو لام الوزراء الثلاثة .

حدثت أزمة وزارية كادت تهدد الوزارة كلها بالسقوط فأوفد الخديو رئيس ديوانه أحمد شفيق إلى سعد بالرسالة ذاتها قائلاً :

- إذا توقفت في إمضاء القانون كان هذا الرفض ضربة قاسية . ولذلك يرجوكم الخديو ألا تشددوا في الأمر .

أجاب سعد :

- لم نكن نعلم بكل ذلك ، ولانريد أن نضع الخديو في هذا المأزق . وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديو ونصبر على ما يصيبنا منها .

* * *

أصدر مجلس الوزراء قراره بإعادة العمل بقانون المطبوعات في ٢٥ من مارس ١٩٠٩ ونشرته الوقائع المصرية فأعطى الحق لمجلس الوزراء في إنذار الصحف وتعطيلها ومنح وزير الداخلية حق إحالة الصحف إلى النيابة ، ووافق مجلس الشورى على القانون في ١٣ من أبريل .

والتقى الوزراء بالخديو للنظر في تطبيق القانون فلم يتردد سعد في القول :

- هذا الأمر غير مريح لضميري ولا يمكنني أن أدافع عن شيء ضد ضميري .

قال سعد في مذكراته :

« لم أنم ليلتي » .

ويعرف سعد أن وزارة العدل تعد مشروع قانون للمظاهرات والاجتماعات فيقول لحسين رشدي :

- أليس الأنسب أن نعارض في كل تقييد للحرية ، أو على الأقل نترك العمل فيه لغيرنا .

قال الخديو :

- لم أروزراء بهذا الشكل خلال ١٧ سنة !!
وقد عدل قانون المطبوعات مرة ثانية لتصبح مواده متشددة وذلك بعد اغتيال بطرس
غالى .

* * *

اجتمع سعد بالوزراء وقال لهم :
- يلزمننا أن نحدد خطة نسير عليها فى مجلس النظر إما أن نختار لأنفسنا أن نكون
جميعا صم بكم ، نصدق على كل مايرفع لنا . وإما أن نعتبر أنفسنا هيئة عاملة . باحثة
مقررة .

والخطة الأولى لاتكلفنا شيئا ، ولاتعرضنا لأى خطر بل تضمن لنا الدوام .
أما الطريقة الثانية فهى المحفوفة بالأخطار واختيارها يلزم له استعداد خاص .

* * *

ويقترح السير إدوارد إجرى وزير خارجية بريطانيا زيادة عدد الحماية البريطانية فى مصر
خوفا من فتنة وشيكة بعد اغتيال رئيس الوزراء .
ويجتمع جورست والجنرال ماكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر ويتفقان على أن
هذه الخطوة ، أى زيادة القوات ، غير مرغوب فيها وغير ضرورية لأنها ستزيد مخاوف
الأوروبيين والمسيحيين . ويقترح بدلا من ذلك نفى واحد أو اثنين من الزعماء .
ويوافق إجرى على ذلك .
ويكتب جورست إلى لندن :

« لم تقل سلطة بريطانية ، فى مصر ، ولن تقل طالما بقى جيش
الاحتلال . لأحد فى مصر يحلم بمناقشة أو تحدى حقيقة أن الكلمة الأخيرة
فى مصر تبقى لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ! »

قال السير رونالد ستورر المستشار الشرقى لكثشنر فى مذكراته :

« كانت مرتبات الوزراء المصريين كبيرة وعملهم قليلاً لايتجاوز التوقيع على بعض
الأوراق ومسئوليتهم نادرة ولا توجد لهم دوائر انتخابية . وكان كل شىء هادئا على الجهة
الوزارية حتى عين سعد زغلول وزيرا للمعارف ! »

في ٧ من ديسمبر عام ١٩٠٩ كتب سعد ، في مذكراته ، ٩ مسودات أخرى لمشروع خطاب للاستقالة قرر أن يبعث به إلى الخديو ، وكان قد طلب - قبل أسبوعين - وساطة سعيد باشا لإقناع الخديو بقبول استقالته ولكن الخديو رفض .

في مشروع هذه الخطابات الجديدة قال سعد فيما قال :

« أصبحت عاجزا عن القيام بوظائفى فى مجلس النظار وفى نظارة المعارف » .

« العقبات تقام فى طريقى لمنعى من الوصول إلى تحقيق مقاصدكم السامية بشأن نشر المعارف وترتيبها فى البلاد » .

« فقدان التضامن بين النظار ، وميل عطوفة رئيسهم - بطرس غالى - للاستئثار بالرأى والاستقلال بالأعمال » .

« رأيت أن الاستمرار فى وظيفتى يحملنى مسئولية لادخل لى فيها » .

قال سعد الحميه مصطفى فهمى باشا :

- الحال يسوء يوما عن يوم ، ولا ينال الناظر - الوزير - إلا الطعن عليه ولا يستفيد إلا السباب .

رد مصطفى فهمى :

- الحال صعبة الاحتمال ، لأن الجناب العالى - الخديو - يظهر سلطته كل يوم ، ويستعملها استعمالا مضرا بالبلاد والحكومة ليست الحكومة الرسمية الظاهرة ، والحكومة الباطنة هى جورست والخديو وما الحكومة الظاهرة إلا منفذة لما يقع الاتفاق عليه بين الاثنين .

* * *

ويضيف سعد :

- الأمر لا يمتثل ولا أسهل عندى من الاستعفاء فإننى ما ذقت فى الوزارة لذة إلى الآن ولا يصعب على تركها .

وفى ٥ من يناير ١٩١٠ قال فى مذكراته :

« أشعر بقرف من الأحوال ، وأميل إلى اعتزال الأعمال لأننى فى وسط غير ملائم لى . فالجناب العالى لا تؤمن بواده ، ولا يركن إلى ماتبديه ظواهره . والمحتلون يريدون منا فوق

ماستطيعه ذمنا ، يريدون أن نأخذ على الأمة تقدمها ، وألا يتسرب إليها من المنافع ، إلا ماكان مصحوبا بإضعافها ، وإمالة شعور الوطنية في صدورها . وأغلب إخواني قد ضربت الذلة عليهم ، فلا كرامة لهم ، ولا يفعلون إلا مايفعل رؤساهم . . ذلك يدفعني إلى الاستعفاء ، ويخيل إلىّ إنى أخرج من هذا الوسط !

ويقرر سعد الاستقالة مرة أخيرة بعد صدام مع دنلوب يوم ٢٠ من فبراير ١٩١٠ ولكن يقتل بطرس غالى باشا في ذلك اليوم برصاص الورداني فيؤجل الاستقالة .

* * *

انتشرت الإشاعات بأن سعدا سيعين رئيسا للنظار - الوزراء - ولم تكن لديه رغبة لشغل المنصب كما يقول - في مذكراته - « لصعوبة مركز الوزراء فإن الرئيس بين ثلاث قوى متصارعة : الخديو والأمة والاحتلال ، والتوفيق بين هذه القوى المختلفة ضرب من المحال ومما لا إحداها على الباقيتين إما خطر وإما إضرار بالبلاد » .

قابل محمود شكرى باشا - رئيس الديوان التركى للخديو - سعدا وقال له :

- أرجوك إذا عرضت الرئاسة عليك فلا تقبلها رلا أتمناها لك .

فهم سعد أن المقصود بذلك الإيحاء بأن الوزارة لن تعرض عليه فوافقه على رأيه .

عاد محمود شكرى باشا يقول :

- هل ترى شيئا في تعيين أحد زملائك ؟

قال سعد :

- لا أرى بأسا في ذلك إن كان محمد سعيد باشا هو الذى سيعين فمبادئنا واحدة وأعتبره كأخ لى غير أنه إذا كان من الضرورى بقائى فى الوزارة فلا بد أن أتولى نظارة أخرى غير المعارف .

وأضاف :

- أفضل الخروج من الحكومة على البقاء فى وزارة المعارف .

عاد محمود شكرى باشا إلى سعد وقد كشف عن هدفه الحقيقى من الحوار وهو أنه رسول الخديو .

قال :

- قبل الخديو أن تترك وزارة المعارف .

اجتمع الخديو بالسير ألدون جورست المعتمد البريطانى للبحث فيمن يتولى رئاسة الوزارة بعد اغتيال بطرس غالى .

اقترح الخديو تعيين إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال .

فرفض جورست .

عرض الخديو اسم حسين رشدى باشا وزير الخارجية .

فرفض جورست للمرة الثانية .

اقترح الخديو إما محمد سعيد ، أو سعد زغلول ، فأبدى جورست مخاوفه من سعد وشدته ووافق فى النهاية، على تعيين محمد سعيد .

* * *

كان محمد سعيد فى السابعة والأربعين من عمره . درس الحقوق فى فرنسا .

يعرف اللغات الفرنسية والتركية وبعض الإيطالية .

عين وكيل نيابة بمحكمة الاستئناف المختلطة ثم رئيساً لنيابة الإسكندرية ثم مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة وعمره ٣٠ سنة وأخيراً مستشاراً بمحكمة الاستئناف الأهلية عام ١٩٠٥ وقد أنشأ بالإسكندرية جمعية العروة الوثقى . وكان صديقاً لشيتى مستشار وزارة الخارجية البريطانى .

رأى الإنجليز فيه أنه بطيء التفكير ، ميال للصمت ، لا يوثق به ولا يعترف بالجميل !

ويلتقى به جورست ويقول له :

- إن الثقة بك أدت إلى الاتفاق على تعيينك . غير أنك مشهور بالميل للخديو ، وتنفيذ رغائبه ، وقد تكون خارجة عن حد المصلحة فى بعض الأحوال .

فقال محمد سعيد :

- سأسير حسب ماتقتضيه المصلحة .

أبرق جورست إلى جرای يوم ٢١ من فبراير قائلاً :

« أرجو ابلاغى برقيا ، وبدون أدنى تأخير ، إذا كنتم توافقون على اقتراح الخديو تعيين وزير الداخلية الحالى محمد سعيد باشا رئيسا للوزراء .

إنى والخديو ولانستطيع التفكير فى مرشح آخر . ورغم شهرته بأنه ليس صديقا للاحتلال فإن الاعتراضات على تعيينه أقل منها بالنسبة لغيره .

وإذا أثبتت التجربة أنه لا يستطيع العمل معنا فقد تعهد الخديو ألا يقيم أية صعوبة فى طرده .

وسيفهم بوضوح بوساطة الخديو ، ومنى بأن التعاون القلبي ، شرط أساسى لبقائه فى منصبه » .

وتشاء الصدف أن الكاتب على الآلة الكاتبة فى مقر وزير الخارجية البريطانى السير إدوارد جراى أسقط عند كتابة هذه البرقية كلمة « ليس » وبذلك فإن البرقية بدلا من أن تقول أن محمد سعيد باشا ليس صديقا للاحتلال قالت إنه صديق للاحتلال بعد حذف كلمة ليس .

ولم يفطن جورست لهذا الخطأ إلا يوم ٥ من مارس أى بعد أن أصبح محمد سعيد رئيسا لوزراء مصر فأبرق جورست إلى لندن يقول :

« آمل ألا تكونوا قد ضللتكم عندما وافقتم على اقتراحى بتعيين محمد سعيد » .

وهكذا أدى خطأ كاتب على الآلة الكاتبة إلى تعيين رئيس للوزارة المصرية يكره الاحتلال ! ولكن محمد سعيد أثبت أنه عندما جلس فى منصب رئيس الوزراء لم يكن يكره الاحتلال البريطانى

جاء محمد سعيد إلى سعد وقال :

- كلفنى الخديو بتشكيل الوزارة وقد علقت القبول على استشارتك وقبولك العمل معى .

قال سعد :

- إنى قابل . وأفكر فى أن أتولى وزارة الداخلية تخفيفا للحمل عنك .

وأضاف :

- يمكن نقل شقيقى فتحى زغلول وكيلا لها .

أبدى محمد سعيد ميلا للبقاء رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية أيضا مع إسماعيل صدقى وكيلا .

وهكذا أسندت رئاسة الوزراء يوم ٢٣ من فبراير ١٩١١ إلى محمد سعيد باشا ونقل سعد زغلول وزيرا للعدل .

وكان الإنجليز قد وجدوا أن إضرابات الطلبة لم تتوقف بعد تعيين سعد وزيرا للمعارف . فقد قام الطلبة بعدة إضرابات منذ عام ١٩٠٧ ، فقد أضرب طلبة مدرسة الحقوق الخديوية ومدرسة الهندسة .

واضطر جورست عام ١٩٠٩ إلى إرسال رجال البوليس إلى الأزهر لفض إضراب طلبته .

فى تقرير للسير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى الذى خلف كتشنر قال :
« كان الاضطراب السياسى الذى ظهر فترة فى المدارس المصرية ، راجعا - إلى حد كبير - إلى تأثير زغلول كوزير للمعارف » .

بقى فى الوزارة وزيران فقط هما رئيس الوزراء ووزير العدل ، فقد تخلص جورست من جميع الوزراء الذين عملوا مع اللورد كرومر .

قال القنصل الأمريكى إيدىنجز فى برقية إلى واشنطن :

« كان الوزراء المعزولون فى غاية الطاعة للمعتمد البريطانى . نفذوا كل التعليمات التى كانت تصدر لهم منه . وسمح لبعض المصريين البارزين أن يأخذوا مكانهم » .
ويلتقى الخديو بسعد فيطيب خاطره بكلمات مملوءة بالثناء .

ويقرر مجلس الوزراء يوم ١٩ من مارس ١٩١٠ تعطيل صحيفة « العلم » التى حلت محل صحيفة « اللواء » لأنها نشرت سلسلة مقالات ضد الاحتلال لأن السلطات القضائية توسعت فى الاعتقالات بتهمة الاشتراك فى جريمة اغتيال بطرس غالى مع الوردانى .

فى رسالة شخصية إلى السير ادوارد جراى قال جورست :

« لقد اتخذ المجلس قراره دون الرجوع إلىّ . وفي هذا الوقت الحرج يصعب الرجوع إليكم عندما يحتاج الأمر إلى اتخاذ قرار عاجل . وعندما يتخذ الوزراء القرار المناسب لا أستطيع أن أثبت همتهم بالقول أنه يجب الحصول على موافقة وزارة الخارجية قبل أن يقوموا بالعمل الضروري . ولذلك آمل أن تسمحوا لي بسلطة في هذه الأمور .

وكونوا على ثقة من أنه في المسائل المشكوك فيها أو التي تسبب لكم إحراجا في مجلس العموم فإنني سأكتب إليكم منتظرا أوامركم » .

وهذه الرسالة تبين أن مجلس الوزراء المصري لا يستطيع مصادرة صحيفة دون الحصول مسبقا على موافقة جورست وأن جورست لا يبدى رأيا إلا إذا أقره عليه وزير خارجية بريطانيا العظمى !

ويقف سعد زغلول كوزير للعدل في الجمعية العمومية مؤيدا سياسة الحكومة في مد امتياز قناة السويس .

وكان من رأيه أن مصر يجب أن تفيد من الآن بجانب من الأرباح ورسوم عبور قناة السويس بدلا من الانتظار حتى عام ١٩٦٨ لتحصل على الرسوم كلها عند انتهاء الامتياز . وكانت هناك آراء في مصر تقول : إن الشركة ، والضغط العالمي ، قد يرغمان مصر ، بعد عام ١٩٦٨ على تخفيض رسوم المرور في القناة إلى أن تتساوى مع مصاريف إدارتها ! ومن ناحية أخرى فإن الشركة ستقدم لمصر قرضا قدره أربعة ملايين جنيه كانت مصر في حاجة إليها لتنفيذ مشروعات أرقفها اللورد كرومر .

وقد طالب سعد الشركة بأن تعطى لمصر نصف الأرباح بعد عام ١٩٦٨ إذا كانت الأرباح أقل من مليوني جنيه ، وقد عارضت الشركة في ذلك ثم وافقت في النهاية فإن الشركة والحكومة المصرية لم تتوقعا أبدا أن تصل الأرباح إلى هذا المبلغ ،

وقد أيد سعد حق الجمعية العمومية في أن تكون وحدها صاحبة الحق في قرار قبول أو رفض مشروع مد امتياز القناة . . أي أنه أيد الرقابة الشعبية على الحكومة .

* * *

ووقف سعد زغلول ضد تعطيل جريدة « البهلول » في ٢ من يولية ١٩١٠ لرسومها الكاريكاتورية وقد عطلها مجلس الوزراء رغم اعتراضات سعد .

ويستقيل الأمير حسين كامل من رئاسة الجمعية فأبدى سعد رغبته في أن يعين مكانه
فرفض محمد سعيد باشا رئيس الوزراء وهدد بأن يخرج هو الآخر من الوزارة .

وقال الخديو لمحمد سعيد :

- خروج سعد من الوزارة يكشفك ويعرضك لمسئولية لايمكنك تحملها فلا تفرط فيه .

ورفض جورست المناقشة في هذا الموضوع من حيث المبدأ .

* * *

توفى الشيخ عبدالقادر الرافعى بعد أن شغل منصب المفتى يومين فقط ، فرشح الخديو
الشيخ حسونة النواوى لتولى المنصب وأوفد بطرس غالى باشا وزير الخارجية في ٥ من نوفمبر
١٩٠٥ إلى اللورد لإقناعه بتعيينه .

طلب بطرس غالى اسما احتياطيا ، ويترك للورد حرية الاختيار ، فرشح الشيخ بكري
مهدى عاشور الصدفى .

عرض الأمر على اللورد فوافق كما وافق أيضا مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء ولكن
المستشار المالى توقف لأن ابراهيم فؤاد باشا وزير العدل أبلغه بأن الشيخ الصدفى هو الذى
يصلح للإفتاء وهكذا عين مفتيا للديار المصرية !

كثرت شكاوى الناس عام ١٩١١ من المفتى وتجمعت لدى المستشار ماكليث المستشار
البريطانى لوزارة العدل الشكاوى من أن المفتى - الذى يشغل أيضا وظيفة عضو بالمحكمة
الشرعية - غير نزيه يحابى فى أحكامه وقراراته ذوى القوة وأخصهم الخديو وأصحاب الثروة .

أثار السير ألدون جورست الأمر مع الخديو الذى طلب أن يرفت أيضا الشيخ
عبدالكريم سلمان فقبل له أنه لا يوجد مايدعو إلا لفصل المفتى وحده .

ورأى سعد تحسين حال الشيخ عبدالكريم ماليا بتعيينه مديرا لقلم المجلس الحسبى
وإعطائه آخر مرتب الوظيفة .

وتكلم فتحى زغلول - شقيق سعد - مع الخديو فى ذلك فقبل ، كما وافق على أن يأخذ
المفتى أجازة ويستقيل فى نهايتها من المحكمة .

سر فتحى زغلول من هذ الحل وكتب به إلى ماكليث ، ولكن الخديو عاد فعدل عن
موافقته على استقالة المفتى ، وقال :

- إن كان هناك شيء على المفتي وجب التحقيق معه .
أبلغ شيتي مستشار وزارة الداخلية بذلك فخاطب الخديو الذى أصر على رأيه .
ومن ناحيته طلب المفتي التحقيق معه .

* * *

أثيرت قضية المفتي في مجلس الوزراء فأشار سعد زغلول إلى فساد المفتي وسوء سمعته
وطلب إخراجه .
ولكن الخديو أخذ يدافع عن المفتي ، فانضم إلى الخديو ، محمد سعيد باشا مؤيدا رأيه
في المفتي .
أحس الوزراء بموقف الخديو فراجعوا عن تأييد سعد ، فغضب الخديو منه ، وسافر
السيرالدون جورست إلى لندن دون الوصول إلى حل لمشكلة المفتي وعزله .
طلب سعد لقاء الخديو ليشرح له موقفه ، ولكن الخديو رفض أن يحدد له موعدا
قائلا :

- الوقت ضيق !

- ويقرر الخديو السفر إلى الخارج ويتوجه الوزراء لوداعه في القصر فيتحدث إلى الجميع
كل على انفراد إلا سعد زغلول .

ويتجمع الوزراء مرة أخرى يوم ٢٤ من مايو في ميناء الإسكندرية على ظهر الباخرة
التي تقل الخديو ، ويسعى سعد عدة مرات للانفراد بالخديو وأخيرا تسنح الفرصة فيقول
الخديو :

- أعرف ماكنت تريد قوله لى .

يقصد مسألة المفتي .

ويعلن الخديو أن سعدا يعتمد معاكسته .

ولكن الخديو يستمر في مساندة المفتي .

أوصى الخديو رئيس المحكمة الشرعية بالقيام بإجازة وتولى رئاسة المحكمة
الشيخ الصدفي .

اعترض سعد ثم سافر إلى الخارج ليقضى أجازة الصيف فتولى المفتى رئاسة المحكمة ليوافق على صفقات مشبوهة لصالح الخديو وغيره .

تلقت دار المعتمد البريطانية شكاوى أخرى عديدة فاضطرت لإجراء تحقيق سرى أدان المفتى ففصل بعد وصول كتشنر ورفض الموافقة على أن يمنحه الخديو وساما !

قال سعد فى مذكراته :

« أشاع أباطة - ذنب الخديو - أن فى النية تغييرى »

ونشرت ذلك صحيفة «الأهرام» .

ويكتب سعد فى مذكراته :

« رئيس النظار مخادع مرء ، مفرط فى حب ذاته ، فخور بما يعمل ، ولا يعمل . غيور لا يود أن يدانيه مدان .

وزملاء منهم الدنىء الأصل الذى لا يتعفف عن دنية يأتيها ، ولا سافلة يباشرها إن كان فى ذلك نفع لذاته ، يعبد القوة ، ويثور على الضعف .

ومنهم الخداع الماكر الذى مع احتوائه على صفات متدنية يفوق فى المكر والدهاء .

ومنهم من لا يهمل شىء فيما يحوط به من الأشياء .

ومنهم طيب القلب ضعيف الهمة .

ونخديو جمع فأوعى .

فماذا أصنع بين كل هذه الأمور التى لا تتحملها الجبال » .

ويقرر سعد الاستقالة قائلاً :

« لاخلص من كل هذه الأحزان وأعيش عيشة الأمراء ولكن . . . »

* * *

كتب فالتين شيروى محرر الشؤون الخارجية فى جريدة التايمس البريطانية مقالا فى صحيفة الإيجيشان جازيت ألقى فيه باللوم على كرومر لأنه عين سعد زغلول وزيرا .

واعتبر شيروى سعد مسئولا عن تدهور الأحوال فى مصر .

ونشرت الصحيفة مقالا كتبه موظف سابق قال فيه :

« يهدد سعد بأنه سيقود الوطنيين فهو رجل العمل السرى ، يعمل لمصر المستقلة منذ أيام عرابى ، وسيتولى زعامة الحزب الوطنى فهو يفضلها على المنصب الرسمى » .

* * *

كانت مشكلة المفتى آخر الأزمات بين الخديو الذى يحمى اللصوص ، وبين سعد زغلول الذى لم يستقل فى عهد جورست وبقى وزيرا للعدل حين وصل كتشنر إلى مصر . قبل وصول اللورد كتشنر إلى مصر بأيام قليلة عاد سعد زغلول من مصيف الوزارة بالإسكندرية إلى القاهرة قبل الوزراء جميعا .

قالت الصحف أن السبب فى ذلك خلاف نشأ بين محمد سعيد وسعد زغلول . ولكن رئيس الوزراء نفى وجود خلاف بينه وبين زغلول باشا بل حدد السبب بأنه ازدحام سراى زيزنيا التى انتقلت إليها الوزارات .

وقام الخديو بزيارة مفاجئة إلى رئيس الوزراء فى مقره بالإسكندرية مما يؤكد وجود أزمة وزارية أحد أطرافها الخديو ورئيس الوزراء والطرف الثانى هو سعد زغلول .

ولم تكن الخلافات جديدة بين الخديو ومحمد سعيد من ناحية وسعد زغلول من ناحية أخرى .

ويزور اللورد كتشنر سعد زغلول فى بيته بعد ثلاثة أيام من وصوله يرافقه ملن شيتهم السكرتير الأول ويمضى معه ساعة ، ويرد سعد زغلول الزيارة .

قالت صحيفة الوطن :

« الذى يعرف أن فخامة اللورد كتشنر يضمن بثانية واحدة تضييع من وقته بلا عمل جدى منتج يستبعد جدا جدا أن تكون هذه الأوقات الطويلة قد قضيت فى تبادل التحيات والزيارات والمجاملات التى لاتهم اللورد كثيرا !

وإذا جاز لنا أن نتكهن عن الموضوع الذى جعل مدارا للحديث بين ناظر الحقانية وبين العميد الجديد لم نجد أمامنا ما يصلح أن يكون سببا لهذه الزيارة الطويلة غير « مركز الوزارة » .

ويعود محمد سعيد باشا رئيس الوزراء إلى القاهرة ويتوجه من القطار مباشرة إلى مقر اللورد ويجتمع به وقتا طويلا فإن اللورد بدأ عمله بالتوفيق بن الخديو ورئيس الوزراء من ناحية ووزير العدل من ناحية أخرى !

* * *

مصر محايدة ... لأول مرة

بدأت الأحداث الساخنة بعد وصول اللورد إلى الإسكندرية بشأن وأربعين ساعة بحرب غير متوقعة بين تركيا وإيطاليا في ليبيا !

أرادت إيطاليا ضم طرابلس وبرقة - ليبيا - إليها، وكانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية فأعلنت - إيطاليا - الحرب على تركيا .

فقد أرادت إيطاليا إحياء الإمبراطورية الرومانية القديمة بالاستيلاء على المناطق الأفريقية المطلة على ساحل البحر المتوسط ، والتي لم تستعمر بعد !
وكانت فرنسا قد احتلت ٣ دول في شمال أفريقيا :

الجزائر عام ١٨٣٠

تونس عام ١٨٨٣

ومراكش - المغرب - عام ١٩١١

ولم تسلم من الاحتلال الفرنسي سوى طرابلس وبرقة - ليبيا .
ووجدت إيطاليا أن الفرصة قد حانت والظروف الدولية تساعد على ذلك .
وقد مهدت إيطاليا لهذا الغزو قبل سنين .

* * *

في أواخر القرن التاسع عشر انقسمت الدول الأوروبية إلى مجموعتين متعارضتين
بسمارك مستشار ألمانيا تحركه المخاوف من فرنسا ، بعد الحرب السبعينية التي انتصرت فيها ألمانيا على فرنسا ، عقد معاهدة تحالف مع دولة النمسا - المجر عام ١٨٧٩ ليعاهد بينها وبين فرنسا . وانضمت إليها إيطاليا في ٢٠ من مايو عام ١٨٨٢ وعرف باسم « الحلف الثلاثي » .

وقد تقاربت ضد هذا الحلف كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا فيما عرف باسم دول الوفاق الثلاثي .

وكان بسمارك أحد المحرضين لفرنسا على غزو تونس ، وبريطانيا على غزو مصر ، لترحل الدولتان بطموحاتها التوسعية بعيدا عن أوروبا !

* * *

رأت إيطاليا عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية الكبرى تمهد بها لاحتلال طرابلس وبرقة . . . ليبيا فيما بعد .
الاتفاق الأول في ٣ من فبراير ١٨٨٧ مع الحكومة البريطانية في لندن تبعه اتفاق آخر عام ١٩٠٤ بتأييد سياسة بريطانيا في مصر مقابل تأييد بريطانيا لإيطاليا في السيطرة على طرابلس وبنغازي في حالة استيلاء دولة ثالثة على أى جزء من شمال أفريقيا ، وذلك قبل استيلاء فرنسا على المغرب .

والاتفاق الثانى بين إيطاليا وفرنسا في ١٤ من ديسمبر عام ١٩٠٠ وفيها اعترفت فرنسا بحق إيطاليا في « وضع ليبيا تحت نفوذها مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب » .

وفي أكتوبر عام ١٩٠٩ زار نيقولا الثانى قيصر روسيا إيطاليا وعقد معها اتفاقا اعترف فيه بحقوق إيطاليا في ليبيا . واعترف ملك إيطاليا فيكتور عمانويل الثالث بمصالح القيصر في البلقان !

وكان هدف الدول الثلاث من هذه الاتفاقيات إبعاد إيطاليا من الحلف الثلاثى ، وزيادة شقة الخلاف بين إيطاليا وحلفائها وتحقيق التقارب بينها وبين دول الوفاق الثلاثى ، وضمها إليه .

ورأت الدول الثلاث تشجيع آمال إيطاليا في ليبيا لخلق المشاكل لدول الحلف الثلاثى .

ورغبت إنجلترا في الوقت ذاته ، في حصول إيطاليا ، على ولايتى طرابلس وبرقة ، فقد خشيت وقوعهما تحت السيطرة الألمانية مما يهدد نفوذ بريطانيا في البحر المتوسط .

* * *

بدأ بنك روما عام ١٩٠٥ استثمار أموال ضخمة في ولاية طرابلس تعطى إيطاليا امتيازات في الميدان الاقتصادى مما يمهد للضم السياسى .

وكان بنك روما مرتبطا بالحكومة والأوساط الكاثوليكية ، أى النفوذ الدينى .

وكان الحزب الدينى فى إيطاليا يؤيد ابتلاع طرابلس . وهذا الحزب قوى فى جنوب إيطاليا وصقلية ، وهى مناطق شديدة الازدحام بالسكان ، ترى فى ليبيا سوقا لمنتجاتها .

وقد وجه اللوم لحكومات إيطاليا المتعاقبة لإهمالها هذه المناطق مما أدى إلى هجرة ٤ ملايين من السكان إلى أمريكا الشمالية والجنوبية .

دفع البنك أموالا ضخمة للصحافة الإيطالية فشنت حملة تدعو لاحتلال ليبيا ، وتحرض الحكومة على الهجوم على الولايتين بدعوى حماية التجار الإيطاليين هناك من سوء المعاملة ، بعد تدهور أعمال البنك وتدخل بنك إيطاليا لمساعدته .

وكان الاعتقاد السائد فى روما يتلخص فى أمرين :

- الآن فوراً .

أو :

- لنعدل نهائياً عن الفكرة .

* * *

ظل الماركيز دى سان جوليانو وزير خارجية إيطاليا خلال عام كامل يشرح للسفير البريطانى فى روما السير رينيل رود الموقف المؤلم الذى تعانيه المشروعات الإيطالية فى طرابلس .

وخلال شهرين سابقين على إعلان الحرب أخذ الوزير يتكلم بافاضة عن الإمبراطورية الفرنسية فى شمال أفريقيا مما يخل بالتوازن فى البحر المتوسط ولذلك فإن الغزو الإيطالى يعتبر ضرورة سياسية .

وفى ٣ من يولية قال سان جوليانو وزير خارجية إيطاليا للسفير رينيل رود السفير البريطانى فى روما :

- بعد احتلال فرنسا للمغرب لابد من تعويض لإيطاليا .

وفى ٣١ من يوليه قال :

- قد يفرض تغيير فى السياسة على الحكومة الإيطالية .

وفى ٤ من سبتمبر بعث رينيل رود لوزير خارجيته عن احتمالات الغزو قائلاً :

- لابد أن نستعد لحركة في طرابلس .
وهكذا يتضح أن بريطانيا كانت تعلم بنوايا إيطاليا في غزو ليبيا . وكان السير إدوارد جرای متحيزا تماما لإيطاليا .
وكان بعض المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية يشاركون وزيرهم هذا الرأي لأن إيطاليا تخدم بريطانيا بهجومها على الإمبراطورية التركية .
ويعلمون ذلك بأن بريطانيا متفوقة بحريا ولذلك لا يهتمها ماتفعله إيطاليا فالحرب تضعفها .

بينما كان ونستون تشرشل مثلا يقول :

- نحن أكبر دولة مسلمة في العالم .

يقصد بذلك أن بريطانيا تحتل الهند وفيها ملايين المسلمين الذين يجب الحرص على صداقتهم . وكان يرى أن بريطانيا تكسب بالصدقة التركية أكثر مما تربحه بالصدقة الإيطالية .

ورأت إيطاليا أن قوة أخرى ستسبقها إلى احتلال ليبيا وهي الجزء الوحيد في شمال أفريقيا الذي لم يقع تحت نفوذ قوة غربية ، كما أنها باحتلالها ليبيا تستطيع إثارة الاضطراب في المناطق المجاورة ، أى في تونس ضد فرنسا ، وفي مصر ضد بريطانيا ، بل إن بريطانيا خافت أن تصبح ليبيا - الإيطالية - قاعدة للوصول إلى مصر والتجارة الكبرى المتجهة إلى الشرق !

وفي ٢٩ من سبتمبر توجه الماركيز إمبريالى السفير الإيطالى فى لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية واجتمع بوزيرها السير إدوارد جرای وقدم له بياناً بمتاعب إيطاليا مع تركيا فى طرابلس .

رد السير إدوارد جرای قائلا :

- فى عام ١٩٠٢ تم توقيع اتفاقية بين الحكومة البريطانية وبين الحكومة الإيطالية بخصوص طرابلس .

أوضحت هذه الاتفاقية أنه من المستحيل أن تتسامح إيطاليا مع المعاملة الجائرة أو إهمال مصالحها فى طرابلس أو تتنازل عنها .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المودة التقليدية بين الحكومتين والبلدين شديدة لدرجة تجعل الحكومة البريطانية تتعاطف مع أية خطوة تجد إيطاليا نفسها مضطرة لاتخاذها ، دفاعا عن مصالحها ، أو إصلاحا للأخطاء التي حدثت في حق الرعايا الإيطاليين في أى مكان من العالم .

وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا تعتبر احتلال طرابلس بالقوة خطوة متطرفة ، يمكن أن تؤدي نتائجهما ، غير المباشرة ، والشديدة ، إلى حرج للقوى الأخرى وبريطانيا التي لها رعايا كثيرون من المسلمين ، لذلك فإن أمل كبير في أن تدار الأمور بالشكل الذى يسبب للقوى الأخرى أقل قدر ممكن من الحرج .

سأل المركز إمبريالى :

- ماهو المعنى الدقيق لقولك بأنه يجب على إيطاليا أن تحد من نتائج تصرفها .
فمن المستحيل الانسحاب من طرابلس .

قال السير ادوارد جراى :

- ومن المستحيل أيضا التنبؤ بنتائج تصرف إيطاليا .

وأضاف :

- آمل فى حالة حدوث تطورات أن تتم إدارة الأمور بالشكل الذى ينتج عنه أقل قدر ممكن من الحرج/وأن تكون الآثار الجانبية قليلة قدر الإمكان .

قال السفير :

- هل من المحتمل أن تتدخل بريطانيا فى حالة الحرب بين تركيا وإيطاليا ؟

أجاب الوزير :

- لقد تحدثت من منطلق عدم التدخل .

قال السفير :

- كانت الإثارة والتحريض من النوع الذى لا تتسامح معه أية حكومة يمكن أن تستعيد احترامها فخلال الـ ١٨ شهرا الماضية ظل وزير الخارجية الإيطالى يعمل كل يوم ، وربما كل ساعة للوصول إلى مصالحة مع تركيا ولتحذيرها من نتائج سياستها .

وأضاف السفير الإيطالى :

- لقد تحدثنا في يوليو ثم في أغسطس وقلت بعد ذلك أنه يجب تسوية حقوق إيطاليا في طرابلس .

قال الوزير :

- لم أتنبأ في ذلك الحين بالخطوة شديدة التطرف بضم طرابلس وبرقة بالقوة ، ولكنى توقعت بعض الضغط على تركيا لتأمين المعاملة العادلة للمصالح الإيطالية في طرابلس .

قال السفير :

- ربما تنبأت بمظاهرة بحرية .

قال الوزير :

- لا أعرف ولكنه شيء من هذا القبيل .

قال السفير :

- بمجرد احتلال طرابلس وتولى إيطاليا إدارتها مباشرة ستمنح تركيا تعويضا مناسباً مادياً ومعنوياً .

وضغط بشدة على كلمة « معنوى » .

قال الوزير :

- قلنا للأتراك في يوليو الماضي : « يسرنا أن نرى تأمين مصالح إيطاليا دون حرج للقوى الأخرى » .

وإذا سارت الأمور كما تأمل الحكومة الإيطالية فستكون مسئوليتها خفيفة . ولكن هذه المسئولية ستكون ثقيلة ، إذا حدثت تطورات خطيرة من شأنها تعريض سلام الدول الأخرى للخطر .

ووضح من هذا الحديث أن بريطانيا لم تجد في غزو ليبيا شيئا غير عادي ، باستثناء الحرج الذي تسببه للقوى الخمس الكبرى في أوروبا وأن بريطانيا لاتنوى التدخل في الحرب ، وستقف على الحياد ، رغم أن تجارة بريطانيا مع طرابلس تزيد كثيرا عن تجارة ليبيا معها . . باعتبار أن التجارة هي مبرر الغزو !

وأبلغ السير إدوارد جراى سفراءه فى كل العواصم الأوروبية - ومنهم سفيره فى روما - أن بريطانيا ستصدر بياناً بإعلان حيادها فى الحرب .

ورأى جراى أن أية دولة تتدخل فى هذه الحرب التركية - الإيطالية ستحرق أصابعها . ورفض القيام بضغط على أى من الدولتين . وقال إن التدخل لا يكون إلا من الدول الأوروبية الخمس الكبرى مجتمعة : بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا - المجر .

وكان رد فعل الصحافة البريطانية عنيفاً ضد إيطاليا خوفاً مما تثيره الحرب من مشاعر معادية لإيطاليا وأوروبا كلها من الدول الإسلامية . ولم يجد جراى وسيلة لوقف هذا التيار الصحفى العدائى سوى الاجتماع برؤساء تحرير الصحف البريطانية لضغط عليهم حتى لا تتدهور العلاقات بين روما ولندن . وحرص على عدم إظهار أى تعاطف مع تركيا !

* * *

لم يكن فى إيطاليا زعيم قوى يستطيع مقاومة هذه الضغوط مجتمعة ويمتنع عن إعلان قرار الحرب التى فرضت على الحكومة بموجة عارمة من الحماس التى اجتاحت البلاد .

قرر رئيس الوزراء غزو طرابلس وبرقة - ليبيا - ولم يخطر به سوى وزير الخارجية . أما مجلس الوزراء فقد أبلغ بالقرار يوم ٢٤ من سبتمبر .

ولم يدع البرلمان للانعقاد وعندما اجتمع قال زعيم المعارضة بيزولاتى إن مغامرة الحرب غير ضرورية وسابقة لأوانها .

وقال إنه كان يجب توجيه كل طاقات البلاد لتحسين أحوالها الاجتماعية .

وقمت تعبئة الاسطول الإيطالى بدعوى إجراء مناورات عسكرية وبذلك كان الاسطول مستعداً للحرب .

* * *

فى اليوم التالى مباشرة لوصول اللورد كتشنر إلى مصر وجهت إيطاليا إنذاراً إلى الحكومة التركية مدته ٢٤ ساعة تطالب فيه بالمحافظة على المصالح الحيوية الإيطالية فى ولايتى طرابلس وبرقة - ليبيا .

وقال الإنذار إن الحكومة الإيطالية قررت احتلال الولايتين عسكريا ، وأنها تنتظر من الحكومة السلطانية العثمانية أن تصدر أوامرها حتى لا تصادف - إيطاليا - في الاحتلال أية معارضة أو صعوبة فيما تريد تنفيذه !!

حاولت الحكومة العثمانية تقديم ضمانات ووعود لإيطاليا لتجنب خطر الحرب دون جدوى .

وطلب السفير التركي في لندن من الحكومة البريطانية التدخل لتأمين السلام ولكنها رفضت .

وعرضت تركيا أن تكون ليبيا ولاية تتمتع بالاستقلال الذاتي تحت إشراف خديو مصر ، ويفوض حاكما عاما عليها مع إعطاء كل الضمانات الاقتصادية لإيطاليا . ولكن الإنجليز رفضوا الفكرة وقالوا إن إيطاليا لن توافق على تسليم ليبيا لمصر .

* * *

لم تكن الحامية التركية في طرابلس وبنغازي تزيد على ١٥ ألف جندي على الساحل ، أما في داخل البلاد فكان السكان من البدو خاضعين لنفوذ السنوسي الكبير .

وفي طرابلس كانت الأحوال تتدهور والبلاد على شفا مجاعة ومن الصعب على تركيا تعزيز قواتها هناك لانشغالها بولايات أخرى في الإمبراطورية العثمانية مما جعل إيطاليا تعتقد أن الغزو سيتم بسهولة .

* * *

قالت صحيفة « تانين » التركية « ظلت تركيا محايدة لم تنضم إلى هذا أو ذاك . وكان هدفها إيجابيا ، وهو ألا تغضب أيهما وتحفظ بصدقة الجميع . ولكن كل القوى الكبرى تركت تركيا في عزلة بل تعاطفت مع إيطاليا وبذلك حصلت تركيا على عكس ماكانت تتوقعه » .

* * *

فرضت إيطاليا حصارا بحريا على مدينة طرابلس .

وفي ٢٩ من سبتمبر ١٩١١ قصفت مدينة طرابلس بالقنابل ، وأنزلت إيطاليا ،

ليلة ٥ من أكتوبر إلى المدينة قوة مؤلفة من ٥٠٠٠ مقاتل ، احتلت المدينة دون مقاومة فعلية .

وتوالى وصول القوات الإيطالية حتى بلغ عددها ٢٥ ألف رجل احتلت مدينة طبرق يوم ٤ من أكتوبر ودرنة بعد خمسة أيام . واستمر القتال العنيف بين الإيطاليين والأتراك حتى ٢٠ من أكتوبر باحتلال بنغازي . وظلت القوات الإيطالية تزود سفنها بالمياه من نابلى لعدم توفر المياه النقية في أية مدينة ليبية باستثناء « درنة » !

وأرغمت المقاومة ، التركية والليبية ، العنيفة في الداخل ، القوات الإيطالية على زيادة عددها إلى ١٠٠ ألف مقاتل أضطروا إلى اتخاذ موقف الدفاع وإعلان الأحكام العرفية والقيام بأقصى ، وأعنف أعمال الارهاب ضد الأهالي وتعذيبهم وإعدامهم دون محاكمة !

ولم تستطع تركيا بسبب الموقف المتدهور في البلقان ، سوى إرسال تعزيزات محدودة إلى ليبيا بقيادة قائدين شابين قديرين هما أنور بك ومصطفى كمال بك الذي حكم تركيا ، بعد ذلك باسم كمال أتاتورك .

ولكن قبل وصول القوات التركية كانت إيطاليا قد استولت على الساحل الليبي فاتخذ القائدان الممتازان طريقهما إلى الداخل وانضما بقواتهما إلى السنوسيين في حرب عصابات ضد القوات الإيطالية الغازية .

وفي ٤ من نوفمبر أصدر الملك عمانوئيل قرارا بضم طرابلس وبرقة تحت التاج الإيطالي ولكن الحقيقية أن القوات الإيطالية بقيت على الساحل تحتل الموانئ الليبية فحسب بينما يقود أنور بك ومصطفى كمال حرب عصابات شرسة ضد الإيطاليين في الداخل .

ووجدت بريطانيا أن قرار الضم يطيل أمد الحرب ويضعف الآمال في الصلح والتسوية ، ويرهق إيطاليا عسكريا وماليا !

كان الموقف العسكري في ليبيا مؤلما بالنسبة لإيطاليا .

قال السفير البريطاني في روما « يعود إلى روما كل أسبوع ألف جندي مريض أو جريح من ليبيا ! » .

وقال فيتز موريس القائم بأعمال القنصل البريطاني في طرابلس :

« تركز النشاط العسكري الإيطالي في القيام بطلعات استكشاف من الطيران أو الفرسان وقيام القوات التركية والليبية بالاستيلاء على المدافع الإيطالية البعيدة .

وتحشى القيادة الإيطالية أن تحرك قواتها الضخمة إلى الجنوب فينتهز العرب الفرصة للقيام بغارات على ضواحي طرابلس .

وقد نصح الجنرال روتشى بإقامة سور حول المدينة طوله ٩ كيلومترات وارتفاع ٤,٦٠ متر تتخلله أبراج . ويقوم بذلك ١٥ ألف رجل .

ويتم أيضا مد سور طوله ٦ كيلومترات حول بنغازى .

وهذه الفكرة مضحكة حتى للعسكريين أنفسهم وهى عودة للخطط العسكرية التى طبقها فى العصور الوسطى الإمبراطور هارديان وكذلك بناء سور الصين العظيم .

وقد علق على ذلك أحد العسكريين السابقين بأن السور لحماية طرابلس من الرياح الجنوبية والعواصف الرملية « !

واستدعى الجنرال كارنيفا قائد القوات الإيطالية - ٦٧ سنة - إلى روما للتشاور مع رئيس الوزراء حول التطورات فى ليبيا وأسباب عدم تحقيق النصر الحاسم .

وكتب السير رود إلى لندن يقول :

« العدو - يقصد المقاتلين الليبيين والأتراك - يتركزون فى الجبال . ولن تتقدم القوات الإيطالية حتى يمد خط السكة الحديد من طرابلس . وقد تم مد عدة كيلومترات فقط إلى « عين زاره » ولكن الخط نفسه طوله ٧٥ كيلومترا وسيحتاج إلى عدة شهور . ولذلك فإن تقدم القوات الإيطالية يحتاج إلى وقت طويل » .

وفى الوقت ذاته اشتدت المعارضة فى إيطاليا ضد الحكومة كما طلب الجنرال كارنيفا اعتمادات وقوات ضخمة .

وصل إلى طرابلس يوم ٢٥ من ديسمبر ١٩١١ القنصل البريطاني العام في طرابلس وكتب التقرير التالي إلى لندن : يوم ٢٩ من يناير ١٩١٢ :

« الجيش الإيطالي يبلغ عدده خمسة وستين ألف جندي قد ظل حتى أواخر يناير في خنادقه التي تمتد عشرة كيلومترات حول المدينة .

أما الجيش التركي فيضم ١٥٠٠ جندي يعاونهم ٥٠٠٠ من العرب استطاعوا الاستيلاء على مدفعية الميدان الإيطالية في عين زاره .

وقد طلبت الحكومة الإيطالية إلى جنرالاتها تجنب المخاطرة حتى لا يتعرضوا لخسائر فادحة وسنخط في إيطاليا فإن ذكريات الكارثة الإيطالية في مدينة « عدوة » الحبشية ومقتل المساجين الإيطاليين هناك جعلت جيش الاحتلال في طرابلس عصبياً .

ورغم أن الجيش الإيطالي يفوق كثيرا خصومه عددا وعدة فإنه بقي في مواقعه داخل الخنادق ينتشر عشرة كيلومترات فقط شرق وجنوب طرابلس .

وفي مدينة بنغازي يوجد ٢٥ ألف جندي إيطالي ، وهو نفس عدد سكان المدينة يقيمون في الخنادق أيضا ويتشرون على مسافة ٣ كيلومترات خارج المدينة بينما الأتراك والعرب على بعد ١٤ كيلومترا وعددهم ألف جندي تركي و ٨٠٠ من العرب .

تكررت عمليات هجوم الأتراك والعرب على الدوريات الإيطالية في بنغازي وقتل وأصيب أعداد منها كما روى الكولونيل جونز قنصل بريطانيا في بنغازي الذي قال إن العرب يعودون دون إصابة فرد منهم .

وقدرت بعض المصادر عدد القوات التركية والليبية في داخل ليبيا بـ ١٥٠ ألفا بينما رأى القنصل أن الرقم لا يتجاوز ٣٠ ألفا والمبالغة هنا تصور رعب الإيطاليين .

وقدرت تكاليف الحملة العسكرية الإيطالية بأربعين ألف جنيه إسترليني يوميا . وقال بعض النواب والضباط للقنصل البريطاني أن النفقات الحقيقية تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه يوميا .

وظلت الخطة الإيطالية تنحصر في عدم التقدم حتى يتم مد خط سكة حديد

لضمان الانتقال السريع كما حدث في حرب السودان . وأرغم ١٠٠ ألف إيطالى بمدفيعتهم وطائراتهم بواسطة قوة صغيرة غير مجهزة على البقاء شهورا عديدة في موقف الدفاع مما أثر على العقلية العربية في شمال أفريقيا - تونس ، الجزائر ، المغرب ، ومصر ، وجعلها تثق بقدرتها على مقاومة المحتل الأجنبى .

وصلت الحرب إلى مرحلة الجمود . وقدم الجنرال كارنيفا تقريرا إلى مجلس الوزراء الإيطالى قال فيه أن الحرب ستكون طويلة ومرهقة لإيطاليا . ولكن من الصعب عليهم التقدم فى الداخل مما أضعف الروح المعنوية فى إيطاليا . فالإيطاليون على الشواطىء تحميهم السفن الحربية .

واستمرت المقاومة الباسلة لليبيين ولكنها كانت أعنف فى برقة منها فى طرابلس . وفسر ذلك بالدعم الذى تلقاه من مصر ووجود السنوسى الكبير فى واحة جغبوب التى كانت جزءاً من مصر فى تلك الأيام .

* * *

كانت مصر هى القاعدة الوحيدة التى يمكن أن تتخذ منها تركيا مقرا لقيادة عملياتها ضد الغزو الإيطالى لليبيا ومعبرا للمؤن والذخائر والجنود لتعزيز الحرب النظامية وحرب العصابات ضد الإيطاليين .

وكانت إيطاليا تتوقع ذلك . ومن هنا اتخذت كل الخطوات لمدا سياسة الحياد البريطانية إلى مصر أيضا .

* * *

كان الجيش المصرى قوة عثمانية ولقب السردار يعطى السلطان الحق فى تعيين ضباط ذلك الجيش . والأراضى والقوات المصرية من الناحية الشرعية الرسمية تابعة للسلطان فى زمن الحرب .

وكان معنى إعلان حياد مصر فصلها عن تركيا وإنهاء حقوق السلطان العثمانى عليها ومنع المصريين من الجهاد للدفاع عن الإسلام . مع أن مصر ، من حيث القانون ، جزء من الإمبراطورية العثمانية .

* * *

.. قال السفير الإيطالى فى لندن للسير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا يوم ٢٩ من سبتمبر ١٩١١ :

- هل سيسمح للقوات التركية بعبور مصر إلى ليبيا ؟
قال الوزير :

- لم أبحث هذه النقطة بعد . ولكن ذلك يتنافى مع الحياد أن نسمح لدولة نحتلها باستخدام أراضيها أو مياهها الإقليمية لعمليات عسكرية .

* * *

وفى روما يلتقى وزير خارجية إيطاليا بالسفير البريطانى السير رينيل رود يوم ٣٠ من سبتمبر .

قال الوزير :

- لقد أعطيت التعليمات لقائد البحرية الإيطالى بمعاملة المياه الإقليمية المصرية كمنطقة محايدة .

وقال الوزير الإيطالى :

- إن الموقف الذى تتخذه إيطاليا سيكون نفس موقف الحكومة البريطانية ولن تسمح لتركيا باستخدام هذه المياه كقاعدة بحرية .

ويبلغ وزير خارجية بريطانيا سفيره فى روما بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لتركيا باستخدام الأراضى أو المياه المصرية قاعدة لعملياتها ضد إيطاليا .

* * *

كان محتما أن تتدخل مصر فى هذه الحرب ضد إيطاليا دفاعا عن السيادة التركية فى ليبيا . ولكن كانت إيطاليا فى حالة سلام مع بريطانيا ، وهى المسئولة عن علاقات مصر الخارجية .

ومن هنا تخلصت بريطانيا من هذا الموقف الشائك بإعلان حياد مصر . وبذلك « اشترت » بريطانيا تعاون إيطاليا معها فى أوروبا على حساب مصر وتركيا .

طلب ولفريد بلنت من بريطانيا التدخل لمساعدة الليبيين .

ولكن مجلة « فورت نايتلى » التى تصدر فى لندن قالت « إن تعيين لورد كتشنر جاء نتيجة اتفاق بريطانيا مع إيطاليا التى طالبت برجل قوى فى مصر مع بدء مغامرتها فى طرابلس » .

وقالت المجلة « الهدف من ذلك منع الخديو من أداء واجبه نحو الباب العالى أو السماح للقوات العثمانية بالمرور عبر الأراضى المصرية » .

وكان المطلوب من اللورد أن يمنع وصول الذخائر والمؤن والقوات التركية والمتطوعين المصريين إلى ليبيا ، فإن إيطاليا اختارت الوقت المناسب للغزو بينما يوجد فى مصر الرجل العسكرى البريطانى المناسب ليحقق الحياد ويفرضه على البلاد .

* * *

كان من الضرورى قطع علاقات إيطاليا بمصر بعد أن قطعت علاقات تركيا بإيطاليا .

ولذلك توجه اثنان من سكرتارية دار المعتمد البريطانى إلى القنصل الإيטالى الكونت جريمانى فى القاهرة وأبلغاه ضرورة وقف أعماله الرسمية وأن يضع نفسه والإيטاليين بمصر تحت رعاية أية قنصلية أخرى .

وعندما عرف كتشنر بذلك أبلغ القنصل الإيטالى ، أن يعتبر تلك الرسالة كأن لم تكن ، وأن الأمر يسوى بين لندن وروما . ورغم ذلك فإن الماركيز جوليانو وزير خارجية إيطاليا أبدى ألمه الشديد للحادث وأوفد سفيره فى لندن برسالة إلى وزير الخارجية البريطانى يقول فيها :

« لقد اتفقنا على معاملة مصر كدولة محايدة فى الحرب والحفاظ على حيادها » .

وقال :

« يبدو أنكم مترددون فيما إذا كان على إيطاليا قطع علاقاتها بمصر . وإذا تم ذلك فإن القنصل الإيטالى يجب عليه مغادرة مصر لأنه يرفض أن يكون تحت الحماية الألمانية . وسيكون وقع ذلك على إيطاليا أشبه بالكارثة » .

* * *

كان حياد مصر هو السابقة الأولى من نوعها .

عندما وقعت الحرب بين روسيا وتركيا عام ١٨٧٧ اضطر القنصل الروسى إلى مغادرة مصر .

قال شريف باشا رئيس وزراء مصر - حينئذ - للقنصل البريطانى العام فيفيان يوم ١٢ من مايو :

- يسمح للرعايا الروس بالبقاء فى مصر تحت حماية القنصل الألمانى العام ، وتقضى أوامر الباب العالى بأن هذا التنازل لايمتد إلى الرعايا الروس الذين يتولون أى منصب رسمى بل يجب طردهم من البلاد فوراً .

وفى تلك الحرب بعثت مصر كتيبة بقيادة الأمير حسن لمساعدة الجيش التركى . وعندما قامت الحرب بين تركيا واليونان كان الموقف قد تغير تماماً باحتلال القوات البريطانية لمصر .

ورغم ذلك غادر القناصل اليونانيون مصر . وتم الاتفاق بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا على تقسيم الرعايا اليونانيين إلى أقسام ثلاثة وأصبح كل قسم تحت حماية إحدى الدول الثلاث .

وبعث لورد سولسبورى إلى اللورد كرومر فى ٢٣ من أبريل عام ١٨٨٧ يقول :
« يجب أن تبقى مصر - من الوجهة العملية - محايدة قدر الطاقة .
وسيصبح وضعها غريباً متناقضاً مع روح الفرمانات التركية وسلوكها عام ١٨٧٧ إذا أصدرت أى بيان يعلن حيادها .

وإذا فعلت ذلك سنتلقى احتجاجات كثيرة وخاصة فى حالة انتصار تركيا » !

ولكن بريطانيا أصرت على حياد مصر فى حرب ليبيا تحقيقاً لمصلحة الإنجليز مع إيطاليا ولأن كتشنر - كرجل عسكرى - يستطيع أن يفرض هذا الحياد وأن يلزم به صر .

* * *

أبدت صحيفة « تانين » التركية أسفها لموقف كتشنر قالت :

« اللورد كتشنر شبه موظف تركى عام ، وقد عمل فى خدمة السلطة العثمانية
زمننا ، وهو الآن فى خدمة الخديو

ونظرا لتجربته فى الحياة والظروف والأحوال المصرية والعثمانية كان عليه أن
يعمل فى حدود واجباته الوظيفية وفى التنسيق والحفاظ على علاقات الصداقة بين مصر
وتركيا ».

ولكن كتشنر اتخذ كل الخطوات لتطبيق حياد مصر رغم المشاعر المصرية المؤيدة
والمساندة لتركيا تماما .

طغت أنباء الحرب الإيطالية التركية فى ليبيا على أنباء دولية كثيرة هامة مثل الثورة
فى الصين ، وسقوط أسرة مانشو التى تحكم منذ عام ١٦٤٤ ، وإعلان الجمهورية
وانتخاب صان يات صان رئيسا لها ، وإعلان الهدنة فى الحرب الأهلية فى المكسيك ،
وتتويج ملك بريطانيا جورج الخامس وتعيين جورج كايو رئيسا لوزراء فرنسا ،
ووصول زوارق الطوربيد الألمانية إلى مدينة أجادير المغربية التى تحتلها فرنسا واغتيال
بيتر ستولين رئيس وزراء روسيا .



القلوب لاتعرف الحياء

كان الخديو عباس حلمى الثانى متحالفا - سرا مع السنوسى الكبير . وكانت الحكومة البريطانية تعرف كل الاتصالات التى تمت بينهما .

بدأ الخديو عباس هذا التحالف عام ١٩٠٢ . وكان يهرب إليه السلاح ويعلن تأييده له . وبعث اللورد كرومر رسالة إلى وزير خارجية بريطانيا يكشف فيها هذه الاتصالات فى ٢٧ من سبتمبر عام ١٩٠٢ .

وأخذ الإيطاليون فى اختراق طرابلس وبرقة - ليبيا - عام ١٩٠٥ عن طريق بنك روما للحصول على النفوذ الاقتصادى هناك . وزادت اتصالات عباس السرية مع السنوسى فى تلك الفترة .

وفى عام ١٩٠٧ وجد الإنجليز أن داعيا دينيا اسمه الشيخ على الجربى يعمل فى ديوان أوقاف الخديو يلقي خطبا ملتهبة للبدو قرب الحدود الليبية .

وكان عباس يدفع للشيخ الجربى مقابل هذا العمل ، ومنحه حق الإقامة فى أملاك الخديو فى مريوط غرب الإسكندرية .

قال الجربى للبدو فى إحدى خطبه إن الخديو يعتبر خليفة للنبي عليه الصلاة والسلام ، ولذلك فإنه إذا أمر المسلمين بالقتال فعليهم الطاعة . وإذا كان الدين قد وحد المسلمين فمن الواجب عليهم طرد المشركين من البلاد .

ونقل أحد عملاء الإنجليز خطبة الجربى وقال إن حديث البدو الدائم هو رغبة الخديو فى شن حرب مقدسة لطرد الإنجليز من مصر .

ولما واجه كرومر الخديو بذلك لم يحاول الإنكار بل قال « خطب الجربى ليست ملتهبة » !

وفى صيف عام ١٩١١ زار الخديو إيطاليا يرافقه الأمير أحمد فؤاد ، الذى أصبح

بعد ذلك سلطانا ثم ملكا على مصر . واجتمع الخديو بالملك عثمانويل الثالث ملك بريطانيا وملكته إيلينا .

وكان الأمير أحمد فؤاد قد تلقى دراسته في إيطاليا ويعرف لغتها واستمرت اتصالاته بها .

وكان يقدم الخديو لمضيفيه وينصح الخديو بما يجب أن يقال !

* * *

هذا هو الخديو ، له صلات طيبة بإيطاليا ، ولكنه في الوقت ذاته يحاول تجنيد جيش من الليبيين يمكن أن يثير القلاقل ضد الإنجليز . وجاءت إيطاليا تشن الحرب ضد الدولة العثمانية التي تتبعها مصر ، وضد الشعب الليبي ، الذي تربطه بمصر روابط الدين والعروبة والجوار والمصلحة .

لم يتردد الخديو في اتخاذ الموقف المناسب المساند لتركيا وليبيا .

في مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس ديوان الخديو قال :

« سهل عباس حلمي الثاني إرسال الإعانات والبعثات لطرابلس ومنها ما كان يحمل مدافع مفككة وسلاحا وذخيرة ومؤونة » .

وساعد الخديو الليبيين بطريق غير مباشر أيضا .

قام الشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حزب الخديو ، ورئيس تحرير صحيفة المؤيد الناطقة باسم الخديو بتأسيس جمعية الهلال الأحمر المصري . وسافرت بعثات متتالية من الأطباء المصريين . وأقيمت مستشفيات ميدان لعلاج جرحى الحرب قرب الحدود .

وشكل أمير من الأسرة الخديوية ، عمر طوسون ، لجنة عليا لجمع التبرعات المالية والعينية وإرسالها إلى القوات العثمانية والليبية .

وسافر إلى ليبيا كل من عزيز المصري ، الذي تولى بعد ذلك رئاسة أركان حرب الجيش المصري ، وعبدالرحمن عزام الذي أسند إليه منصب الأمين العام للجامعة العربية ، بعد إنشائها ، ليتوليا الاشتراك في تأليف الجيوش والجهاد .

وساند الشعب المصري الاتراك والليبيين .

أقبل الناس على الاكتتاب العام للجهاد .

سافر الأمير عمر طوسون ، وبعض أعضاء اللجنة العليا لجمع التبرعات إلى المنصورة فجمع في أقل من نصف ساعة مائة ألف وستة آلاف جنيه . . وهذا مجرد مثال على تأييد الشعب للمجاهدين .

وشكلت النساء المصريات لجانا لجمع التبرعات ، وأقيمت المزادات لتباع المجوهرات التي تبرعت بها المرأة المصرية لصالح المجهود الحربي التركي الليبي . وأقيمت في حديقة الأزبكية سوق خيرية خصص إيرادها للمجاهدين .

وقاطع الشعب المصري البضائع الإيطالية وامتنع عن التعامل مع البنك الإيطالي فعاد كثير من التجار الإيطاليين إلى بلادهم .

قال توماس راسل ، الذي رقى بعد ذلك حكامدارا لبوليس القاهرة في كتابه « في خدمة الحكومة المصرية » إنه أثناء عمله في صحراء مصر الغربية أنزل الأتراك على الشاطئ الغربي شحنة من السلاح فوضعها المصريون على مائة جمل فتسلل الأتراك من طرابلس وأخذوا الجمال والسلاح بمعاونة « المهرين » المصريين !

وكان مقررا عرض أوبرا عايدة عند سفح أهرامات الجيزة تحت رعاية الأمير أحمد فؤاد - الملك أحمد فؤاد فيما بعد - وميوله الإيطالية واضحة فأراد الشعب وقف العرض لأن الأوبرا إيطالية .

هاجمت العرض صحيفة « النيل » التي تصدر باللغة الفرنسية وصحيفتا المؤيد و« الافكار » وطالبتا بتقديم مسرحية عن معركة « عدوة » بين الحبشة وإيطاليا في أول مارس ١٨٩٦ والتي لقيت فيها إيطاليا هزيمة منكرة لإثبات أن الإيطاليين أيضا يهزمون . ولكن الحكومة رفضت وأصررت على عرض عايدة .

قالت صحيفة « كوريري دى لاسيرا » الإيطالية أن حركة التهريب من مصر لطرابلس مستمرة وأن الصاغ مصطفى كمال بك الذي تولى رئاسة الجمهورية التركية فيما بعد باسم كمال أتاتورك - يقود الجناح التركي الأيمن في درنة ، وأن أنور بك رئيس الأركان ، والكابتن شكرى بك قائد مدفعية الميدان ، والكابتن شوكت بك قائد البطاريات استطاعوا المرور ، عبر مصر ، والوصول إلى درنة .

وقالت الصحيفة « الرقابة في سيوة بلا فاعلية وأبلغ زعيم البدو عبدالستار الباسل

مراسل الصحيفة بأن عددا من رجاله التحقوا بالأتراك وأن ٢٥ ألفا يزمعون العبور إلى برقة وأن هذه المنطقة تساعد الأتراك ! »

* * *

ولكن اللورد كتشنر كان له موقف رسمي آخر يخالف تماما اتجاه الشعب والحدود .

إن تعليمات السير ادوارد جراي تنص على ضرورة التزام مصر بسياسة الحياد الصارم خوفا من إثارة المسألة المصرية دوليا ، أى مسألة الاحتلال البريطاني لمصر ، ولأن حياد مصر يؤدي إلى التعجيل بانتهاء الحرب فالأتراك لا يستطيعون الاستمرار في القتال في ليبيا دون إمدادات عسكرية عبر مصر .

ومن ناحية أخرى فإن إطالة أمد الحرب ستدفع دول البلقان لانتهاز الفرصة لتوجيه ضربة قاتلة لتركيا واندفاع دولتي النمسا - المجر وروسيا ضدها وضد مصالحها في أوروبا .

وكل ذلك قد يؤدي إلى حرب في أوروبا ذاتها .

ومن هنا نفذ كتشنر سياسة الحياد تماما .

عندما تحركت القبائل السورية للدفاع عن ليبيا أوقفها عند القنال ، كما أوقف القوات التركية في سيناء .

وعندما جاء الضباط الأتراك إلى مصر متكرين قبض عليهم كتشنر وأخفاهم ، ولم يظهروا إلا وهم يستقلون السفن من موان مصرية عائدين إلى بلادهم !

ونقل كل المأمورين على الحدود المصرية الليبية وأبدلهم بالإنجليز لمنع تسلل القوات التركية إلى ليبيا .

قال الدكتور محمد شفيق غربال : « أرادت تركيا أن تنجد الحامية العثمانية بتلك الولاية ؛ عن طريق مصر فرفض كتشنر ذلك كأن مصر لم تكن ولاية عثمانية .

وراقب حدود مصر الغربية لمنع التعزيزات القادمة من تركيا عبر فلسطين ، ومنع نقل الجرحى والتجارة الليبية من دخول مصر » .

* * *

توجه وفد من كبار المصريين المسلمين إلى اللورد كتشنر وطلبوا منه إرسال ١٨ ألف جندي إلى ليبيا لمساعدة الأتراك .

قالوا له :

- إن الفرمان الصادر لمحمد على عام ١٨٤١ ينص على ان القوات المصرية البحرية والبرية يجب أن تكون مستعدة ، في حالة الحرب للانضمام إلى قوات السلطان . ولا بد أنه سيطلب ذلك .

تطلع اللورد كتشنر إلى صفحات في كتاب أمامه ثم قال :

- نعم ، وفي فرمان ١٨٨٢ الذي أصدره السلطان للخديو الحالى أيضا .

قال المصريون :

- إذن ستعد الـ ١٨ ألف جندي .

- ليس لدى أى اعتراض على ذلك . ولكن لما كان من الصعب أن نجد جنودا آخرين ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم فسأضطر في هذه الحالة لأطلب من حكومتى أن ترسل لمصر ١٨ ألف جندي من الإنجليز لأنى لأستطيع ترك مصر دون حماية .

خرج الوفد مقتنعا بأنه من الأفضل أن يرضى بالواقع حتى لايزيد عدد جنود الاحتلال البريطانى فى مصر !

وطلب بعض الضباط المصريين السماح لهم بالتطوع فى الجيش التركى ، فقال لهم فى لغة تنضح بالتهديد المقتنع :

- لا أرى مانعا من إجابة هذا الطلب ولكننى أقول لكم مقدما بأنكم إذا سافرتم فمن الضرورى ملء مراكزكم فى الجيش بصغار الضباط . وعند عودتكم ستجدون أنفسكم بطبيعة الحال فى كشف الاستيداع !

وجاء وفد من مشايخ البدو برئاسة زعيمهم الشيخ الموم السعدى واستأذنوه فى جمع المتطوعين لكى ينضموا إلى الجيش التركى ، فقال لهم إنه يهنتهم على ماأظهروه من الشجاعة والبسالة بتقديم هذا الطلب .

وأضاف :

- يوجد في مصر ١٠٠ ألف من البدو ، لا يدفعون الضرائب ولا يجندون في الجيش لأنهم رحّل يصعب الوصول إليهم عن طريق محصلي الضرائب أو مسؤولي التجنيد .

وأضاف :

- بما أنكم لا تستطيعون خدمة السلطان إلا إذا تلقيتم تدريباً عسكرياً فانصحبوا أتباعكم بالالتحاق بالجيش المصري فوراً . وسأولى تدريبهم بأسرع ما يمكن .

وقال :

- إذا كان البدوي يتلهفون على الاشتراك في الحرب ، فمن السهل على إلغاء إعفائهم من التجنيد العسكري وستضطر الحكومة عند عودتهم أن تطبق عليهم قانون القرعة العسكرية المعافين منه عند تجنيدهم .

انصرف البدو على الفور دون إلحاح ! ولكن مصر استمرت تساعد الأتراك سرا .

* * *

وصلت إحدى ناقلات الجنود التركية وسفینتان حربيتان تركيتان إلى بورسعيد يوم أول أكتوبر فبعث السير إدوارد جراي يوم ٢ من أكتوبر إلى اللورد كتشنر يقول :

« يجب أن تعطى تعليمات للقنصل العام في بورسعيد ألا يبقى أى من هذه السفن في بورسعيد أكثر من أربع وعشرين ساعة ويجب أن تلتزم بقوانين الحرب التي تنص عليها المادة ٤ لمعاهدة قناة السويس ، عند مرورها بالقناة » .

* * *

هلل شعب مصر عندما سمع بانتصار للأتراك استردوا فيه مدينة طرابلس .

وكان الليبيون قد شنوا يوم ٢٣ من أكتوبر حرباً مقدسة ضد الإيطاليين فقد انتهزوا فرصة اشتباك الإيطاليين مع الأتراك وهاجمهم من الخلف وأطلقوا عليهم النار فقتلوا وأصابوا كل من وقع في أيديهم مما جدد ذكرى معركة « العدو » فأخذوا هذه الانتفاضة بإجراءات شديدة العنف .

وأدت هذه المعركة إلى أضعاف الروح المعنوية الإيطالية في العواصم الأوروبية كلها . وكانت النتيجة فقد ثقة العرب بإيطاليا واندفاعهم نحو الجيش التركي

يضاعفون قوته وعادت المخاوف الإيطالية من تجديد الكارثة الأفريقية واتباع سياسة سلبية بطيئة عالية النفقات بالبقاء في الخنادق والاعتماد على مدفعيتهم .

* * *

أراد أبناء الإسكندرية الاحتفال بهذا النصر فتظاهروا يوم ٣١ من أكتوبر ولكن الإيطاليين واليونانيين في المدينة هاجمهم وأطلقوا عليهم النار وجرى صدام أصيب فيه أوروبى واحد وجندى شرطة أوروبى أيضا و١٣ مصرى .

كان اللورد كتشنر في ذلك اليوم في الإسكندرية فأمر بحارة السفينة الحربية البريطانية « لانكستر » الراسية في الميناء القيام باستعراض في شوارع المدينة لإرهاب الأهالى . وأطلق خراطيم المياه على المتظاهرين .

وقدمت النيابة ١٠٦ من المصريين إلى القضاء فبرىء ٥٦ وأدين الباقون بالحبس والغرامة مددا تراوحت بين ١٠ أيام و٣ شهور .

وكان بين المتهمين عشرة من الأحداث قالت المحكمة بجلدهم ونفذ الحكم فورا !

أما اليونانيون الذين أطلقوا النار فقد سلموا إلى القنصلية اليونانية طبقا للامتيازات الأجنبية التى أفرجت عنهم لعدم كفاية الأدلة !

اتخذ كتشنر هذه الإجراءات ضد المصريين رغم أن الصحافة البريطانية ، ومجلس العموم البريطانى كانا متعاطفين مع المسلمين ، وقال أعضاء كثيرون في مجلس العموم أنه من الصعب تجاهل المشاعر الشعبية للمسلمين في مذبحه طرابلس .

وأصدر رئيس وزراء مصر بيانا اتهم فيه الصحافة المصرية بإثارة الهياج والاضطراب بنشر أنباء مثيرة عن هذه الحرب .

وبعث السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا بمذكرتين إلى السفير الإيطالى في لندن تضمنت التعليقات التى أرسلتها الوزارة إلى السلطات البريطانية في مصر بشأن الحيلولة دون أى انتهاك لحياض مصر .

رد المركز إمبريالى السفير الإيطالى في لندن يوم ٢٤ من نوفمبر ١٩١١ قائلا :

« ليس لدى الحكومة الإيطالية أدنى شك في الولاء المطلق وحسن النية اللتين ستظهرهما السلطات البريطانية عند تنفيذ تلك التعليمات »

ولكن تشير المعلومات الواردة من مندوبى إيطاليا في مصر أن هذه التعليمات لا تنفذ من قبل السلطات المصرية بنفس الدرجة من الكفاءة مما يجعل من الضروري الحيلولة دون أى انتهاك للحياة .

ومن المؤكد أن العديد من المسؤولين العثمانيين مازالوا يمرون بمصر ، وكذلك عبور الأسلحة والذخائر والمؤن للقوات التركية في برقة وطرابلس .

ويمسك المركز إمبريالى عن تحديد الحالات العديدة المشابهة التى سبق الإبلاغ عنها بواسطة السلطات الإيطالية . وتم وضع تلك الحالات بالفعل تحت نظر ممثل بريطانيا في القاهرة .

ويناشد المركز إمبريالى ، بجدية ، السير إدوارد جراى القيام بلباقته المعهودة ، بإبلاغ اللورد كتشنر بذلك ليتم اتخاذ إجراءات فعالة محليا لوقف انتهاك حياة مصر .

ويقترح المركز إمبريالى إرسال موظفين مصريين بريطانيين إلى الأماكن الواقعة على الساحل وكذلك المناطق الداخلية في مصر ليتمكنوا من الإشراف بالفعالية المنشودة ، ومن خلال إجراءات ، رسمية ، على منع أى عمل مباشر يتم اتخاذه ويكون من شأنه انتهاك حياة مصر .

* * *

وأصر الإيطاليون على مراقبة بعثات الهلال الأحمر المصرى لبرقة فأعلن كتشنر أنه يفعل .

ولكن الإيطاليين طلبوا إجراءات أشد فبعث السير رينيل رود السفير البريطانى في روما إلى وزير خارجيته السير إدوارد جراى يقول :

« أبلغت وزير الخارجية الإيطالية بالخطوات الجارى اتخاذاها بصدد مراقبة ممتلكات وأمتعة بعثة الهلال الأحمر المصرى ، والتحقق من الهوية القانونية لأعضائها .

وقد أشار وزير الخارجية الماركيز « دى سان جو ليانو » - بأنه
لايستبعد ان يكون هدف بعثة الهلال الأحمر ليس إنسانيا بحثا .

وقال إنه يثق تماما في أن الإجراءات التى قام بها لورد كتشنر
« ستحول دون وقوع أية تجاوزات »

وضغط كتشنر على الخديو ليغير موقفه تماما إزاء الحرب ويتخلى عن مساعدة
تركيا .

استجاب الخديو بعد أن أعلنت إيطاليا ضم طرابلس رسميا . ومن ناحية أخرى
فإن الخديو لم يستطع إلا الامتثال للورد .

وفي مذكرات أحمد شفيق باشا قال :

« تغير موقف الخديو . طلب من كتشنر بواسطة حسين رشدى باشا وقف
المساعدات ، وكان يقال إن البعوث ضلت الطريق . ومنعت مبعوث الهلال الأحمر
العائدة من طرابلس ، من الدخول بالجرحى »!!

* * *

استغاثت الحكومة التركية بالخديو .

بعث إليه الصدر الأعظم يشكو الإجراءات التى اتخذتها السلطات المصرية لمنع
مرور الأسلحة التركية إلى قواتها في ليبيا ، وكتب الصدر الأعظم إلى الخديو عباس
شاكيا وناشده استخدام نفوذه الشخصى لدى اللورد كتشنر لتخفيف الإجراءات
المانعة التى اتخذت .

رد الخديو يوم أول يناير ١٩١٢ قائلا :

« تحدثت مع اللورد كتشنر بشأن برقيتكم فأبلغنى بما يلي :
بالرغم من رغبتى الحارة والمخلصة في مساعدتكم إلا أننى لاأستطيع
أن أسمح بتخفيف الإجراءات العسكرية التى اتخذت لأنها إجراءات
ضرورية لحماية مصر من تطبيق المادة الخامسة من اتفاقية لاهاى المبرمة عام
١٩٠٧ وأيضا لقوانينها المحلية التى تعتبر تقديم الأسلحة لدولة أخرى
محظور نهائيا .

وكما يعلم الصدر الأعظم قام أربعة من الضباط الأتراك مؤخرًا
ومعهم ما يزيد على ٥٠ جنديًا مسلحين بالمرور عبر الأراضي المصرية لمدة
٣ أيام وكانوا يحملون الأسلحة وعلاوة على ذلك قاموا بأسر اثنين من
الجنود المصريين وأخذوهما معهم .

وأنا واثق أنكم توافقوننى على أن الإصرار على مثل تلك الأعمال
يؤدى ، إن عاجلاً أو آجلاً إلى وقوع صدام بين القوات التركية والقوات
الموكلول إليها حفظ النظام والأمن العام فى مصر ، والعواقب الخطيرة التى
يمكن أن تحدث من جراء نشوب مثل ذلك الصدام .

ورغم أن ذلك قد يبدو مجافياً للذوق إلا أن مصر ملتزمة بحكم
الظروف باتخاذ الإجراءات العسكرية الوقائية لحماية نفسها من نتائج
انتهاك أراضيها .

وعلى أية حال يسعدنى أن أدرس كيفية تعديل الترتيبات الحالية
لتنمشى مع رغبات الصدر الأعظم إذا قمتم بوقف تقديم الأسلحة
ومخالفة القانون !!

ولم ينجل الخديو من كتابة هذه الرسالة للدولة التى عينته خديويًا على مصر !

* * *

انتشرت الأنباء عن خرق مصر لحيادها ومساعدة تركيا ، ولذلك اتفق على
التنسيق بين الكونت جريمانى القنصل الإيطالى العام واللورد كتشنر الذى يبلغ أولاً
بأول عند وقوع أى حادث .

وأبلغ اللورد الحكومة المصرية ضرورة الالتزام بالحيد وقال ، بعد شهرين من
قيام الحرب ، إن كل الإدارات المصرية تنفذ التعليمات بإخلاص وكفاءة .

وقال اللورد لوزير خارجيته :

« تعليمات الحيد تتعارض مع مشاعر المصريين المسلمين الذين
يتعاطفون مع تركيا ومن التقدير لهم أنهم ينفذون الأوامر الصادرة إليهم
باتباع سياسة الحيد » .

سافر الخديو إلى السلوم يوم ١٠ من يناير على ظهر السفينة المصرية «عبد المنعم» ولم يكن هناك داع لسفره في ذلك الوقت فانتشرت الإشاعات بأن هدفه مساعدة السنوسيين .

ونشرت إحدى الصحف المصرية أن اللورد كتشنر سافر على الفور متكررا إلى السلوم ليتحرى موقف الخديو ويعرف الحقيقة !

واحتج توفيق باشا السفير التركي في لندن يوم ١١ فبراير على القيود التي فرضتها مصر على انتقال الأشخاص والمؤن عبر الأراضي المصرية ومنع الاتصالات البرقية مما يتعارض مع معاهدة لاهاى .

ولكن الحكومة المصرية عطلت جريدة « العلم » الناطقة باسم الحزب الوطنى ثلاثة شهور لأنها اتهمت الحكومة المصرية بالنكايه فى تركيا وامتنعت عن إيصال البرقيات التى يبعث بها الجيش التركى من طرابلس إلى تركيا .

قال نواب إيطاليون زاروا مدينة طبرق إن قوافل متعددة تقوم بحركة تهريب من مصر فسألهم القنصل البريطانى :

- كيف تستطيع الجمال قطع الرحلة على أرض صخرية بلا ماء ولديكم جنود وطائرات تستطيع اكتشاف المهربين ، ويمكن إرسال قوة تعترضهم وتأسرهم .

قال النواب :

- ولكن فى العملية مخاطرة .

وأضافوا :

- وقف حركة التهريب يجب أن تقوم به الدول المجاورة المحايدة !

* * *

سمحت السلطات البريطانية بعبور الإمدادات العسكرية المؤلفة من ٣ كتائب من القوات الحبشية من مصوع فى الحبشة إلى ليبيا عبر قناة السويس على السفينتين الحربيتين « كافور » و « أوروبا » .

وبيلغ عدد الجيش الأريتري ٢٠ ألف جندي .

اضطر حسين رشدي باشا وزير الخارجية إلى أن يبعث يوم ١١ من فبراير بمذكرة إلى اللورد كتشنر يعلن فيها أن مصر لم تتخل يوما عن مطالبتها بمصوع باعتبارها جزءا من الأراضي المصرية ولمصر حق السيادة عليها رغم احتلال إيطاليا لها ولذلك فليس من حق إيطاليا أن تسحب قوات من الأحباش لاستخدامها في الحرب الطرابلسية « الليبية » .

وقال وزير الخارجية المصري إن الاحتلال الإيطالي تم في ظروف معينة وقد اعترف الإيطاليون بالسيادة المصرية ، وكان لإيطاليا قنصل في مصوع بينما العلم المصري ظل يرتفع في مصوع جنبا إلى جنب مع العلم المصري حتى منعت إيطاليا ذلك .

وكانت إيطاليا قد احتلت ميناء مصوع عام ١٨٩٥ فاحتجت مصر فوراً في ٥ من فبراير عام ١٨٨٥ ثم في ١٦ من أغسطس ١٨٨٨ .

وقال حسين رشدي باشا أن نقل القوات الحبشية عبر قناة السويس من مصوع إلى طرابلس للمقاتل مع الإيطاليين يعتبر خرقاً لحياة مصر وأن ولن تسمح بذلك .

أثارت قضية الجنود الأحباش الشعب المصري الذي رأى أن بريطانيا تطبق مبدأ الحياد على تركيا وحدها .

وخافت إيطاليا من ضغط الرأي العام المصري فتسمح مصر بعبور القوات التركية إلى طرابلس مما يغير الموقف العسكري الإيطالي المضطرب هناك فاجتمع وزير الخارجية الإيطالي بالسفير البريطاني السير رينيل رود في روما وقال له :

- لا تردوا على المذكرة المصرية أو الاحتجاج المصري وإلا كانت لذلك نتائج تسمى للعلاقات بين بريطانيا العظمى وإيطاليا .

وقال الوزير :

- ترى إيطاليا أن جزءاً من أريتريا لم يكن في يوم من الأيام مصرياً !

وتوجه السفير الإيطالى فى لندن لىقابل وزير الخارجية البريطانى
قائلا :

- لقد وقع اللورد كتشنر بصفته سردارا للجيش المصرى معاهدة مع
الجنرال الإيطالى باراتيرى اتفقا فى ٢٥ يونية ١٨٩٥ اعترفت فيه مصر بأن
أريتريا أرض إيطالية .
وقال السفير :

- لقد عرض الأمر على البرلمان الإيطالى فى ديسمبر ١٩٠٢ ووقع اتفاق
بين الكولونيل بارسونز باشا نيابة عن الحكومة المصرية والسناتور مارتين فى
ديسمبر ١٩٠٨ !!

* * *

اضطر كتشنر للاجتماع بالقائم بالأعمال الإيطالى فى القاهرة وقال له :
- أريتريا لم تكن مستعمرة إيطالية حقيقية .
وقال اللورد :

- أرجو وقف إرسال مزيد من القوات من مصوع فإنى لأريد أن
تتوسع الصحف المصرية فى إثارة المناقشات حول هذه القضية .
ولكن وزير الخارجية الإيطالية أبلغ قنصله العام فى مصر بأن اريتيريا
مستعمرة إيطالية ومن حقها الاستمرار فى إرسال القوات كما تريد !

قال الوزير :

- لن نسمح بمناقشة هذا الموضوع .
وعاد السفير الإيطالى يهدد وزير خارجية بريطانيا :
- إذا أثرت هذه المسألة فسيكون لها صدى مؤلم فى إيطاليا .
وكتب الوزير إلى اللورد كتشنر « طمئن الحكومة الإيطالية » .
قال :

- احتلال الإيطاليين لمصوع مسألة تخص الباب العالى - تركيا - وإيطاليا .
وقد اعترفت مصر ضمنا وتلميحا بالموقف الإيطالى فى أريتيريا .
ولم تعترض الحكومة البريطانية أو تجادل ، وكان ذلك يعنى استمرار خرق الحياد
المصرى لمصلحة إيطاليا وحدها .

اضطر السير إدوارد جراى إلى أن يبعث إلى سفيره فى روما قائلا :
« لن نتدخل لمنع مرور القوات الإيطالية عبر قناة السويس . وقد
أرسلت التعليقات بذلك .

وكان هدف إيطاليا من ذلك التأثير المعنوى فى سكان ليبيا عندما
يعرفون أن قوات مسلحة تحارب مع الإيطاليين .
ومن ناحية أخرى فإن القوات الأريتيرية التى تتحرك وتنتقل بالجمال
والبغال تستطيع أن تحارب فى الصحراء بطريقة أفضل من المشاة
والفرسان الإيطاليين بمعداتهم الثقيلة » .

* * *

رأت الجمعية العمومية اتخاذ موقف إزاء مايجرى فى ليبيا فاقترح الأعضاء احتلال
مصوع وتقديم احتجاج لإيطاليا على استعانتها بقوات من أريتيريا للقتال فى ليبيا .
قال حسين رشدى باشا وزير الخارجية :
- هذا الاقتراح يتضمن شئونا سياسية دولية ويخرج عن اختصاص الجمعية .
هاج الأعضاء ضد الوزير الذى قال :
- أنتم تريدون بعث الخوف فى نفسى .
وانسحب من الجلسة .

* * *

استمرت إيطاليا تتحدى كل قواعد الحياد .
طلبت الحكومة المصرية من القنصل الإيطالى العام عدم الاستعانة بجند أريتريا
فى حرب طرابلس .

وأكد وزير الخارجية الإيطالى أن سيادة إيطاليا على أريتريا ليست موضع نقاش .
ورغم ذلك اعترف الوزير الإيطالى للسفير البريطانى فى روما بأن الجزء الأكبر من
أريتريا لم يكن فى يوم من الأيام مصرى .

ومن هذه الكلمات يتضح أن إيطاليا تعترف بأن جزءا من أريتريا يخضع لمصر !
استجابت بريطانيا لرغبة الوزير الإيطالى وامتنعت عن الرد على المذكرة المصرية
أو تأييد وجهة نظر الحكومة المصرية فى عدم تجنيد الأريتريين للقتال فى ليبيا أو منع
ناقلات الجنود من عبور قناة السويس .

وكان السبب فى ذلك اعتماد كتشنر على الخديو ورئيس وزراء مصر .

* * *

قال اللورد كتشنر فى تقرير إلى لندن :

« اتفق حين وصولى إلى مصر تقريبا أن الحالة السياسية فى الشرق
الأدنى اضطربت كلها اضطرابا شديدا بما فعلت إيطاليا ، على غير انتظار
قط حيث شعلت الحرب على السلطنة العثمانية وشتت الإغارة على
طرابلس الغرب وبرقة .

ولا غرابة أن أثارت هذه الحرب عواطف الميل الشديد فى صدور
أهل مصر إلى أهل تلك البلاد المحاربين المسلمين ، فذلك طبيعى ، نظرا
إلى قرب تلك البلاد من بلاد مصر جغرافيا وإلى الصلات والروابط
الشديدة بين أهلها ، وعربان القطر المصرى والعلاقات الدينية والتجارية
بين الفريقين .

ولذلك كان هيجان الخواطر فى مصر شاملا متسعا وشديدا أيضا .
ولكن أهل مصر أظهروا مع ذلك من الجلد وضبط النفس ما يستحقون
عليه أعظم مدح بالرغم من سوء إغراء بعض الجرائد الوطنية التى
لاتحاسب ولا تقدر العواقب .

ووقف المصريون نفوسهم على فعل ما يحق لهم فعله فبذلوا بذل

الكرام لتخفيف الكرب والشدائد التى تنتج من الحرب ولتجهيز
مستشفيات الهلال الأحمر وإرسالها لعلاج الجرحى »

ومع ذلك قال اللورد :

« اعلنت مصر أنها على الحياد فى هذه الحرب .

وحافظ المصريون على هذا الحياد تمام المحافظة فأظهروا بذلك شغفا
عجيبا للقيام بالواجب واحترام القانون والنظام مع شدة ما بهم من الميول
الدينية والعطف والحنان التى هاجمها طول هذا الجهاد قرب حدودهم » .

ولم تكن مصر صاحبة فكرة الحياد أو أنها التى اتخذت القرار بذلك بل صدر
القرار فى لندن ونفذه اللورد فى القاهرة !

ولذلك بعث السير إدوارد جراى برقية إلى السير لاوثر السفير البريطانى فى تركيا

يقول :

« أرجو أن تذكر الحكومة التركية أن جغوب أرض مصرية وحذرهم
من أن تقدم أنور بك تعتبره الحكومة البريطانية خرقاً لحياد مصر . ولا بد
من إبلاغهم ذلك لأنور بك وإصدار التعليمات إليه بذلك » .

ونتيجة لجمود الحرب فكرت إيطاليا فى ضرب المضائق العثمانية البوسفور
والدرينيل مما يترتب عليه تعطيل الملاحة وتوقف التجارة الدولية عبر المضائق ولذلك
بادرت بريطانيا فى ٢٩ من فبراير ١٩١٢ بتقديم مذكرة للدول الكبرى أوضحت فيها
ماستعرض له التجارة الدولية من خسارة إذا قررت الحكومة العثمانية إغلاق الدردنيل
وزرع الألغام به كإجراء دفاعى .

واحتفظت بريطانيا لنفسها بحرية العمل !

* * *

نقلت إيطاليا الحرب إلى البلقان لتخفيف الضغط على قواتها فى ليبيا ، ومع ذلك
ظلت المشاعر المصرية مع تركيا .

« وصف كتشنر فى تقريره إلى لندن آثار تلك الحرب البعيدة فى البلقان على شعب

مصر .

قال :

« كانت آثار الحرب محسوسة بشدة هنا . وجاءت نتيجتها صدمة
للأهالى فلم يكن لدى الناس باستثناء القلة القليلة ممن يتمتعون بالذكاء
الحاد وبعد النظر ، أية فكرة عن مدى الانهيار الذى ينخر فى جسم هذه
القوة العظمى « تركيا » .

وقد التزمت مصر بالحياد رغم المشاعر الوطنية التى أثارها معاناة
أشخاص يعتنقون دينهم نفسه ويقاسون ويلات الحرب » .

* * *

كتب إسماعيل حقى فى صحيفة « تانين » التركية يقول :
« ربما يكون الحياد ممكنا بطريقة رسمية . ولكن لا توجد وسيلة لتحجيد قلوب
المصريين » .

ولكن خديو مصر كان على العكس من شعب مصر ، انتهازيا تحول من تأييد
تركيا إلى مناصرة إيطاليا بثمان طلبه من كتشنر ومن روما !



صاحب الجلالة ... اللورد

بعد ٨ أيام من وصوله إلى مصر بدأ اللورد نشاطه ليتعرف على الشخصيات التي لمعت أثناء غيابه عن البلاد .

أقام حفل عشاء بدار القنصلية شهدها ١٥٠ من كبار المسئولين المصريين والأجانب .

وكان يستيقظ مبكرا . يطالع بريده . وينتهي من إفطاره في التاسعة ، ثم يظل طيلة الصباح يستقبل الزائرين .

ويقوم بجولة بعد الظهر بسيارته حول نادى الجزيرة ثم يزور المحال التجارية لشراء القطع الأثرية التي يهوى جمعها .

يطالع التقرير الذى يقدمه له وزير الداخلية عن حالة الأمن في مصر .

وكانت السلطات البريطانية بعد اغتيال بطرس غالى قد أنشأت مكتبا خاصا للكشف عن الجمعيات السرية بعد ماتبين لهذه السلطات أن إبراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى كان يشكل جمعية سرية .

قال تقرير للمكتب الخاص إن هذه الجمعيات وجدت قبل قضية الوردانى تحت أسماء مختلفة وأنها تعمل بمبادئ قومية متطرفة ولكن لا يعتقد أنه معترف بها رسميا من قبل الحزب الوطنى وإن كانت مرتبطة بصورة أو بأخرى ببعض زعماء ذلك الحزب .

وقال التقرير إن زعماء وطنيين أوعزوا للطلاب بتكوين جمعيات تحت أسماء مضللة بين أقرانهم الطلبة والأصدقاء .

وذكر التقرير أسماء ٢٦ جمعية لبعضها نشاط اجتماعى علنى مثل تشجيع التعليم على أسس وطنية ورعاية الطلبة وإلقاء المحاضرات السياسية ونشر الأفكار الوطنية .
ولبعضها أنشطة أخرى مثل التدريب والإضراب ، وإعداد المنشورات المعادية للحكومة والإعداد لاغتيال الشخصيات مثل الخديو وتشجيع التدخل الأوروبى لحل

القضية المصرية ودراسة النظم الفوضوية ، وتحقيق الجلاء ، والقيام بأعمال عنيفة ،
وجمع الأموال لزيادة الموارد الوطنية ، ومقاطعة البضائع الإنجليزية .
وقال التقرير إن بعض الجمعيات تضم هودا ويمنيين . ولكن أغلب أعضاء
هذه الجمعيات من الطلبة المصريين .

* * *

وقالت مجلة « فورت فايتلى » الإنجليزية التى تصدر فى لندن :
« الحالة هادئة الآن فى مصر . والعمل الذى ألقينا مقاليدته إلى اللورد كتشنر غير
معقد ولا مضطرب .
ومصر التى أظهرت سنة ١٩٠٧ وحدة تامة نراها الآن منقسمة إلى أربعة أقسام
متميزة :

الاحتلال ومؤيدوه

والخديو والموالون له

والأقباط

والوطنيون وهؤلاء منقسمون أيضا »

وقالت المجلة البريطانية :

« لما كان الموظف المصرى ميالا ، بطبعه للرشوة وجب أن يبقى بعيدا عن وظائف
الحكومة ما أمكن .

وهذه الوظائف يجب أن تعطى لإنجليز يوثق بعدلهم ، وبحسن معاملتهم ، من
غير طمع فى مكافأة .

وحددت المجلة البرنامج الذى يجب أن ينفذه اللورد كتشنر :

يجب أن تؤخذ الحكومة برمتها من أيدي المصريين .

وهذه السياسة تعنى أن منح الدستور وجلاء الجيش البريطانى خارجا عن
مكان السياسة العملية » .

* * *

أخذت الصحف المصرية تنشر قصائد المديح في اللورد .
ويكفى أن نطالع مقالته عنه صحيفة « البصير » اليومية التي تصدر في الإسكندرية باللغة العربية .
قالت : « إذا وجد رجل مثل اللورد كتشنر في كل بلد فإن الميت يعود إلى الحياة ويصبح الفقير غنياً ويتنشر العلم والحرية ويصير الجميع سعداء » .
تكررت مآدب اللورد للوزراء والمستشارين الإنجليز وضباط جيش الاحتلال .
وبدأ كتشنر زيارته للمدن المصرية وقد استهلها بطريقة تدرججية حتى لا يثير أحداً .

زار كلية فيكتوريا بالإسكندرية . وهي مدرسة إنجليزية ، للتفتيش عليها ثم استقبل التجار وكبار المسؤولين من أعضاء الجالية البريطانية .
ومن استقبله للإنجليز ، يستقبل اللورد عمدة ومشايخ دمياط ، ثم وفود أعيان الشرقية يشكرون على أنه رفع الشرقية من مديرية من الدرجة الثانية إلى مديرية من الدرجة الأولى ، وأدخل الصرف الصحي في بعض مناطقها !

* * *

في كتاب « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » قال الدكتور محمد شفيق غربال :

« تجول كتشنر في المدن والأقاليم . وأصدر الأوامر مباشرة للموظفين . وتحدث عن مشروعاته وإصلاحاته .

ورفض أن يكون قنصلاً مع القناصل . وأصر على أن تكون مقابلته للخديوي في التشريفات وحده وعباس يتململ . وعادت به الذاكرة لحادثة الحدود مع كتشنر حينما أرغم على الاعتذار له عن ملاحظات أبداه عن حالة الجيش المصري » .

* * *

واللورد يهتم بالمظاهر .

سمع أن الخديو يريد إنشاء مستشفى فسأل المدير العام لمصلحة الصحة :

- أيستطيع إنشاء مستشفى قبلى ؟

واقطع من أملاك الدولة ستائة فدان ليوزعها على الزراع . وكان لابد لتحقيق هذا الغرض من إنشاء قرية ومسجد . فتم ذلك بسرعة كانت نتيجتها انهيار سقف المسجد .

أنفق ألوف الجنيهات لتجميل ميدان الأوبرا وقيل أنه كان يستطيع إنفاق هذه الأموال على الصرف الصحى !

وكان كتشنر صاحب القرار بنقل تمثالى رمسيس العملاقين من سقارة ليكون أحدهما فى حديقة الأزبكية والثانى فى مكانه الحالى أمام محطة سكة حديد القاهرة . وكان نقلهما يتكلف فى تلك الأيام مبلغا ضخما وهو عشرة آلاف جنيه !

وصف سعد زغلول مشروعات كتشنر بأن أكثرها زخارف وتمويهات .

ويتجه إلى قصر اللورد المصريون لشكره على تعيينهم فى مناصبهم .

ويحضر اللورد اجتماعات مجلس شورى القوانين أثناء نظر الميزانية .

وتنشر « المقطم » بعد شهرين ونصف الشهر أن عدد المصريين الذين « حجوا » إلى قصر الدوبارة - مقر كتشنر - بلغ ٦٠٠٠ من الأعيان والكبراء فى حين لم يزد عدد الأعيان الذين زاروا قصر الدوبارة فى عهدى كرومر وجورست معا على خمسين فى السنة .

وأخذت الصحف تنشر أسماء الوافدين على كتشنر للسلام عليه وتتغنى بوفودهم وتبين أن ذلك دليل على تعلق الناس باللورد وهو ما كانت تفعله الصحف - من قبل - احتفاء بالخديو !

* * *

كانت البداية فى فرض مراسم استقبال الخديو له .

ذهب لحضور التشريفات الخديوية بسرأى عابدين لمناسبة عيد الأضحى فى غير الموعد المضروب لمعتمدى الدول الأجنبية ، وطلب مقابلة الخديو فأجيب إلى طلبه فى الحال .

وأصر كتشنر على أن تكون مقابلته للخديوي في التشريفات وحده وبملابس الفيلد ماريشال لا مع القناصل الآخرين . فوافق الخديو على أن يكون معتمد إنجلترا في مقدمة رجال السلك السياسى .

ولكن هذا الغرور صدم قناصل الدول فإنهم كانوا يدخلون على الخديو بترتيب أقدميتهم ، ولكن كتشنر وجد موقفه طبيعيا . فقد أراد أن يدخل إلى مصر نظاما خاصا للاحتفاء بممثل إنجلترا بالأسلوب والأوضاع المستخدمة في الهند . .

وفرض على إدارة البروتوكول في قصر الخديو أن تمنحه مظاهر التكريم الخاصة بأمير البلاد فتطلق المدافع تحية له ويصطف حرس الشرف ، ويخصص له قطار خاص .

وتدخل في كل شئون مصر حتى في شئون معية الخديو أى تعيين رجاله وتنقلاتهم .

وكان كتشنر يذهب إلى السوق بنفسه يشتري ما يريد ويتردد على محلات بيع التحف القديمة مرتين كل أسبوع - ولكن كتشنر كان لصا للآثار المصرية .

قالت الصحف المصرية أن اللورد يجمع التحف والآثار المصرية والسجاد الفارسى . وكان الهدف من النشر أن يعرف التجار أن اللورد يقبل الهدايا .

قال الخديو عباس في مذكراته :

« حصل اللورد من بعثته إلى السودان لولعه بالتحف الأثرية ، على عدد كبير من الأشياء النادرة والغنائم .

وبالرغم من مركزه كممثل لصاحب الجلالة ملك بريطانيا كان أهل القاهرة يلحظون عربته كل يوم في مواعيد منتظمة أمام محلات التحف الأثرية .

وكان المسيو ماسبيرو ، مدير متحف القاهرة ومصلحة الآثار المصرية يتمتع بمركز رفيع لدى جميع علماء أوروبا وكان مديرا عاما لمتحف القاهرة ومصلحة الآثار المصرية . .

وقع لهذا العالم ، المسن ، الموقر ، حادث مؤسف مع اللورد كتشنر بشأن حصول اللورد على بعض قطع ، وقد دفع الرجل منصبه ثمنا لتصلبه . .

حدث ذات يوم على ماجرت به العادة أن وقع بيع في القصر لكل المتاع التالف وغيره .

وكان بين الأشياء المعروضة للبيع سجادتان كبيرتان من « الأوبيسون » وكان الذى اشتراهما جدى . . فلما علم كتشنر أنها ستطرحان فى المزاد العام ، لم يدخر وسعا ليحصل عليهما قبل البيع » . .

وقال هارى بويل الذى كان مستشارا شرقيا للورد كرومر فى مصر إن كتشنر كان يهوى جمع الآثار والتحف الفنية . وعندما كان مستشارا لوزارة الداخلية المصرية أخذ بعض اللوحات الأثرية من جدران مسجد شهير قرب دمياط .

وحدث يوما أن زار بيت موظف بريطانى كبير يعمل فى الحكومة المصرية ، فلما دخل حجرة المائدة قال للمضيف :

- ماذا جرى للصورة التى كانت معلقة فوق المدفأة ؟

قال الرجل مبتسما :

- زوجتى لاحظت أنك أعجبت بها عندما كنت هنا قبل أيام . وحتى تكون فى الجانب الآمن فإنها أغلقت عليها باب القبو !

وعندما زار فندق « الجزيرة بالاس » لاحظ أسدين من الرخام نقلًا للفندق من أحد قصور الخديو فقال لمديرى الفندق :

- يكون موقع الأسدين أجمل فى دار الوكالة البريطانية !

ولكن المديرين اعتذروا . ولما طلبوا من كتشنر السماح بتصويره فى الفندق للدعاية له رفض إلا إذا نقل إلى قصر الدويارة الأسدان . . . فوافق المديرون !

وكان تجار الآثار المصرية يغلقون محالهم عندما يرون سيارة اللورد تقترب خوفاً فإن للورد طريقته فى الحصول على مايرغب من الآثار . . . من التجار !

يدخل المحل التجارى يمسك القطعة الأثرية ، ويقلبها بين يديه ، ثم يتركها وينتقل إلى قسم أو رف آخر ، ولكنه يعود للقطعة الأولى يستحسنها ويبدى إعجابه بها فلا يملك التاجر إلا أن يعرضها عليه كهدية .

يرفض اللورد

يلح التاجر

وأخيرا يوافق اللورد على أن يدفع ثمنها لها ، فإذا رفض التاجر ، ودائما يرفض ، فإن اللورد يصير على دفع مبلغ رمزى وهو جنيه مصرى واحد مهما كانت قيمة اللوحة وسعرها .

ولا يستطيع التاجر إلا القبول !!

* * *

عندما زار السفارة البريطانية فى روما أخذ يتنقل بين ادوارها فقال له السفير :

- أرجوك لا تدخل الغرفة التالية .

قال كتشنر فى دهشة :

- ولماذا ؟

- يوجد طبق أثرى فإذا أبصرته فلن أراه مرة ثانية .

قال كتشنر مبتسما بعد أن رآه :

- عندى أحد أطباق ذلك العصر .

* * *

كان كتشنر يعرف مصر منذ الأيام الأولى للاحتلال ولكنه لم يدرك أن مصر تغيرت عن أيام الصدمة الأولى التى هزتها فى أعقاب الاحتلال .

لقد غاب عنها ١٢ سنة كاملة ، منذ كان سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان .

ولكنه جاء اللورد إلى مصر فصدم ، أوصرع ، كل من أراد أن يقف فى طريقه .

لم يسأل المصريين آراءهم بل أعطى آراءه . ولم تكن فى حقيقتها آراء بل كانت أوامر لاتناقش .

وعندما كان رجال السياسة المصريون يقولون للورد ماذا تريد مصر كان يقول لهم

ما الذى لا تريده مصر !

لقد أغلق صحفهم وترك السياسيين والشعراء وحدهم يتغنون بما يفعله اللورد الذى لا يتوقف ليستمع إلى أحد .

علق الكاتب البريطانى ولفريد سكاون بلنت صديق أحمد عرابى فى مجلته الأسبوعية « مصر » التى تصدر فى لندن باللغة الإنجليزية على بداية عهد كتشنر فى مصر كتب يقول :

« ليس مطلوبوا معلومات غير عادية أو سلطة أخلاقية عليا لمعرفة الدور الذى يلعبه اللورد كتشنر .

إن كل ديكتاتور أحمق فى التاريخ وضع بذور الثورة التى حولت عرشه إلى تراب وكان يزهو بيده الحازمة القوية .

إن دور الديكتاتور هو أبسط الأدوار التى يمكن أن يلعبها الإنسان » .

* * *

هزم اللورد كتشنر مصر قبل أن يبحر من إنجلترا . هللت الصحف لماضيه العسكرى بينما لم يهزم اللورد كرومر مصر إلا قرب انتهاء عمله فيها .

إن اللورد كتشنر ظهر لمصر ، كآلة ، أو قطعة حجر ، أو أبوالهول ، أو كرجل صنع من حديد ودم .

كان كتشنر يقسم الموظفين إلى قسمين أو طبقتين الأولى : الذين يصلحون لتحقيق أهدافه فى معنى بهم والآخر هم الذين لا ينفعون لتنفيذ خططه .

طلب الصحفى البريطانى سيدنى موزلى محرر صحيفة « ديلي ميل » التى تصدر فى القاهرة باللغة الإنجليزية ، إلى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال أن يقدم كتابه « مع كتشنر فى مصر » .

قال الوزير المصرى إنه سيستأذن اللورد أولا ، فلما سمع اللورد ذلك ، صرخ غاضبا ، لأن الصحفى اعتاد انتقاد اللورد وقال للباشا :

- إذا كتبت المقدمة فإن ذلك يعنى دمارك السياسى والاجتماعى .

وأضاف :

- ودمار أسرتك ؟

فصدر الكتاب دون المقدمة . وفيه قال الصحفي :

« إن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء كان يلتقى باللورد كل يوم تقريبا » .

وبطبيعة الحال كان رئيس وزراء مصر يتشاور مع اللورد ، فى كل الأمور ، أو يتلقى أوامره بشأنها . وهذا عكس ما كان يفعله جورست الذى كان يلتقى يوميا بأمر البلاذ لتصريف الأمور معا ، أما كتشنر فاكفى بلقاء رئيس الوزراء باعتبار أنه - أى كتشنر - صار أمير البلاذ !

* * *

افتتح اللورد المشروعات العامة وطاف البلاذ ، يقابل أعيانها بدلا من خديو مصر . ولأنه الخديو الجديد . . . البريطانى العسكرى .

كان يطلب خريطة الطرق التى يمر بها ، ويأمر بشق الطرق الجديدة كما يراها ، ويريدها وينفذ ذلك حتى ولو كانت الاعتمادات مخصصة لأعمال أخرى !

طلبت إحدى الشركات من اللورد مد طريق فأمر أن يقوم المساجين المصريون بذلك .

قيل له :

- سيهرب المساجين .

قال :

- دعوا جنودا من جيش الاحتلال يراقبون المساجين وهم يرصفون الطريق !

ونفذ قرار كتشنر . وكانت زيارته للأقاليم أشبه بزيارته الملوك . فهو يستقل قطارا خاصا مزودا بعربات نوم يقدم فيها الطعام بسخاء بالغ .

ويجلس بجواره على المنصة الرئيسية ، أثناء الاحتفالات ، مدير المديرية وكبير القضاة فى الإقليم وحكمدار الشرطة والأعيان .

وفوقهم لافتة ضخمة باللغتين العربية والإنجليزية تقول « مرحبا باللورد كتشنر صديق الفلاح » .

ويبدأ الحفل بقيام فرقة مدرسية تعزف السلامين البريطانى أولا ثم المصرى .
ويلقى الخطباء كلمات وقصائد الترحيب بقدوم اللورد .

قالت صحيفة « المورننج بوست » من لندن « كل الناس يذهبون إلى اللورد وهو
يجد وقتا للجميع بينما يردد :

- مهمتى تحسين أحوال الفقراء وأن أقدم إلى مصر كلها التحسينات التى تتفق
مع مصادرها الطبيعية » .

وقالت الصحيفة « اللورد معروف لأفقر الشحاذين فى أى شارع فى مصر .
والشحاذ يتكلم معه بلا خوف وبإعجاب وأمل .

والمصرى يقول عنه - هذا اللورد أبى - لأنه طيب مع الجميع . ويذهب إلى كل
مكان فهو يتكلم اللغة العربية مثل أى مصرى . ويعرف كل مركز ويفهم كل مشكلة
وكل خطة لتقدم البلاد » .

وكان هدف كتشنر من زيارته للريف المصرى إعادة الاتصال بين المسئولين
البريطانيين والفلاحين المصريين .

وفى بداية عهد الاحتلال البريطانى لمصر كان الموظفون الإنجليز يدخلون أغلب
القرى على ظهور الخيول والحمير .

وكانوا يجدون « متعة فى الحياة البدائية » داخل الريف المصرى .

ودعا اللورد الأثرياء والأعيان المصريين إلى حفلاته . وأعاد عهد كرومر فى
استبعاد العنصر المصرى من الإدارة، وضاعف عدد الإنجليز وسلطاتهم ، فى الجهاز
الوظيفى المصرى .

واحتفظ لنفسه بجميع المبادرات الهامة ، وكان يصدر وحده القرارات
الحاسمة . وأصبح الموظفون الإنجليز والمصريون يعتمدون على توجيهاته ، والوزراء
المصريون يعتمدون على رأيه شخصيا قبل آراء المستشارين البريطانيين ، ولم يكن
اللورد يريد معارضة من أحد .

عندما اعترض السير بول هارفى المستشار المالى البريطانى الذى عينه كرومر وكان
أقوى التشارين البريطانيين نفوذا فى الحكومة المصرية على سياسته المالية أرغمه
اللورد على الاستقالة ، وعين بدلا منه ياوره السابق السير إدوارد سيسيل .

وعزل ديبوى مستشار وزارة الأشغال واختار بدلا منه ميردوك ماكدونالد الذى كان مطيعا للغاية فمنحته الحكومة البريطانية وساما بناء على طلب اللورد !

واضطر كبير مهندسى البلدية إلى الاستقالة لأرائه المستقلة ، فإن اللورد لم يسأل مستشاريه الإنجليز آراءهم ، وبالتالى لم يسأل المصريين آراءهم !

نشرت الصحف البريطانية أن كتشنر يدير البلاد لا من وراء ستار ولكن جهرا وعلانية كأنه ملك شرقى مطلق الإرادة لاترد له كلمة ولايدانيه أحد .

قالت مجلة « سبكتاتور » البريطانية :

« دون حراب أمامك أو خلفك لن توجد قوة معنوية والمعتمد البريطانى الآن خلفه توجد الحراب .

كتشنر هو الحاكم الحقيقى لمصر . ومصر ترى فى هذا الرجل روح القيادة التى يحترمها الشرق وبالذات فى بعض مراحل تطوره » .

كان كتشنر عنيدا لم يعترف يوما بأنه على خطأ ، يردد دوما :

- نحن - الإنجليز - هنا لأن الموقع الجغرافى لمصر يتطلب ألا يكون أحد فى مصر « سوانا » .

ولايمكن تغيير هذا الموقع الذى اختاره الله ، أى أن نكون فى الطريق إلى ممتلكاتنا .

بدأ عهده فى مصر بالتفاهم أو الوفاق مع الخديو .

ورأى الخديو أن يطرق الحديد وهو ساخن .

وجد أنه واللورد فى شهور العسل فبدأ المطالبة بإقصاء سعد زغلول .

وقصة المؤامرة غريبة غاية الغرابة .

وضع سعد زغلول مشروع حركة تنقلات وترقيات بين رجال القضاء فيستقيل

محمود بك رشيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية احتجاجا على هذه الحركة .

وتنشر الصحف أن سبب الاستقالة يرجع إلى أن محمود رشيد كان مرشحا لمنصب

رئيس محكمة استئناف الإسكندرية ، وأن سعدا التقى بكل من الخديو واللورد

كتشنر ، وأقنعهما بترقية القاضى .

وقالت الصحف إن سعدا أبرق للقاضى مهنتا بالترقية ، فلما صدرت الحركة القضائية خلت من اسم القاضى .

أما السبب فى رفض الخديو واللورد ، ترقية محمود رشيد ، فيرجع إلى أنه كان رئيس المحكمة التى برأت الشيخ عبدالعزيز جاويش رجل الحزب الوطنى وتركيا والمعارض الحاد للإنجليز فى قضية « الكاملين » .

وكانت السلطات البريطانية قد قمعت ثورة قام بها الشيخ عبدالقادر فى الكاملين فكان عنوان مقال الشيخ عبدالعزيز جاويش « دنشواى أخرى فى السودان - ٧٠ مشنوقا و١٣ سجيناً » فحوكمم بتهمة إهانة وزارة الحربية .

* * *

اضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار بيان تكذب فيه أن سعدا أبرق مهنتا القاضى بالترقية أو أنه أقنع اللورد بحق القاضى فى الترقية .

وتضمن البيان أن القاضى نفسه لم يذكر أنه استقال لهذا السبب . . أى لتخطيه فى الحركة القضائية . ولا يعلن رجال القضاء احتجاجهم على تدخل اللورد فى القضاء ، ففى مصر توجد محاكم مختلطة ، وفى القضاء الأهلى يوجد قضاة أجانب ! ولكن اللورد اكتفى بتلقيين كل من الخديو وسعد درسا .

لم يوافق على إقالة سعد ، ولم يسمح لسعد كوزير للعدل بترقية قاض برأ صحفيا معارضا للإنجليز .

لم يكتب اللورد كتشنر فى برقيات الرسمية إلى لندن شيئا . ولكنه أجمع بالخديو يوم أول نوفمبر وبعث برسالة شخصية إلى وزير خارجيته السير إدوارد جراى يشرح فيها ماجرى .

قال فى ٥ من نوفمبر ١٩١١ أى بعد شهر تقريبا من وصوله أنه « وجد مؤامرات من الوزراء ، وقد استطاع التغلب عليها » .

* * *

واستمر كتشنر فى سياسة التشدد .

لم يسمح بأية معارضة لسياسته .

عطل الصحف التي عارضت سياسته وأصدر قانونا يعاقب على الاتفاق
الجنائي وسجن الوطنيين ونفاهم .

وكان من رأيه أن استقلال مصر أمر بعيد .

وعارض إقامة المنظمات الدستورية .

وعين نفسه رئيسا لنادى الجزيرة . وعندما رأى الأعضاء المصريين فى النادى
يتحدثون فى السياسة وينتقدون الإنجليز طردهم جميعا وحرّم عليهم عضوية النادى
لأنهم أساءوا استعمال حقوق العضوية وسلوكهم ، فى رأيه ، يلغى حقهم فى هذه
العضوية .

احتج بعض الإنجليز على ذلك واستقالوا من عضوية النادى تضامنا مع
المصريين ولكن كتشنر لم يعبأ بهم .

وكان كتشنر يقول أن روح الحزبية بالنسبة للشرق مثل شراب قوى لأفريقى بدائى
غير متحضر .

.. يقصد أن الحزبية تسكر الشرقى وتفقد الوعى .

قال الكاتب البريطانى « يونج » : الحركة الوطنية التى مزقتها جورست وضعها
كتشنر تحت حذائه العسكرى الثقيل .

ولا ينجل رئيس وزراء مصر فيصرح فى حديثه لصحيفة « إيجيشيان جازيت »
التي تصدر باللغة الإنجليزية بأن هناك تفاهما بينه وبين اللورد وأنه نجح فى عمله
بفضل ثقة الخديو ونصائح اللورد المضيئة .

وأفاض فى الحديث عن الانسجام الكامل بينه وبين اللورد كتشنر خلال خمسة
شهور من العمل معا .

قابل كتشنر الليدى سولسبورى قرينة رئيس الوزراء فقال لها :

- المصريون الذين اجتمعوا فى جنيف قرروا ألا يحاولوا عمل شىء فى مصر
مادمت قنصلا عاما .

* * *

فى إحدى الحفلات التى دعا إليها ضباط الجيش المصرى القدامى وألحالين ألتقى كتشنر بأحد الضباط الذين خدموا معه فى حملة السودان .

قال اللورد للضابط :

- لقد أصبحت عجوزا وأبيض شعرك .

قال الضابط بوقار :

- أصبحت صبغة الشعر رخيصة ياسيدى اللورد !

إشارة إلى أن اللورد يصبغ شعره فإن اللون الأبيض لم يظهر فى رأس اللورد !

* * *

فى كتابه « اللغز المصرى » قال القاضى مارشال :

« كان كتشنر رجلا شديد العزلة . ولم أعرف صديقا له فى مصر باستثناء رجلين : الضابط ماك موردو ياوره السابق والكولونيل أوزوالد فيتزجيرالد ياوره الخالى » .

لم تعرف عن كتشنر أية ارتباطات عاطفية . وكان يرفض الاجتماع بأية سيدة تطلب لقاءه فى دار المعتمد البريطانى لتقديم شكوى ، وامتنع عن لقاء سيدات المجتمع الإنجليزيات فى القاهرة كما كتب رونالد ستورز الذى قال إن كتشنر كان يكره النساء .

وفى مذكرات الخديو عباس قال :

« لم يكن كتشنر يقبل أن يتزوج ضابط إنجليزى ، وكان إذا طلب منه الإذن بزواج ضابط يجب بأن على ذلك الضابط أن يغادر الجيش . . لقد كان حقودا وصبيانيا ، ناثرا الأعصاب » .

وقال رونالد ستورز سكرتيره الشرقى ، وحاكم القدس . . . بعد ذلك :

- لم يكن اللورد يتردد فى أن يبدأ عملا ثم يعدل عنه ويمضى فى طريق آخر . ولا يفتح فمه إلا للإلقاء الأوامر . وهو مثل كل المارشالات ، بل ربما أكثر منهم ، لا يطلب إلا الطاعة العمياء .

وأخذ كثير من أصحاب الشكاوى من المصريين يوجهون رسائلهم إليه فقد أصبح من الصواب أن ترسل العرائض والمطالب والالتماسات إلى دار المعتمد البريطانى بدلا من الوزراء المسئولين .

وحتى صحيفة الخديو « المؤيد » كانت تنشر الالتماسات الموجهة وكانت الرسائل في أحيان كثيرة توجه باسم صاحب الجلالة اللورد كتشنر .

في رأى السير لويد جورج الذى عمل مندوبا ساميا في مصر عام ١٩٢٥ أنه لم يكن لدى كتشنر الذكاء أو الصبر أو بعد الرؤية التى يتمتع بها اللورد كرومر .

فكر في أن تكون مصر والسودان في دولة مشتركة تضم إلى التاج البريطانى مثل الهند وتعيين نائب للملك يحكمها كما هو الحال في الهند .

وكان كتشنر يطمح في أن يكون نائبا للملك في الهند ولكنه فشل في تحقيق أمنيته ولذلك رأى أن مصر - والسودان يمكن أن يعين كتشنر نائبا للملك . . . عليهما معا ! وصفه توم ليتل في كتابه مصر بأنه : « ملك بلا عرش » .

* * *

في كتابه « حياة اللورد كتشنر » قال المؤلف جورج آرثر أن صورة من البرنامج السرى الذى وضع لرحلة الخديو التفتيشية على الجيش المصرى فى الصعيد ووادى حلفا عام ١٨٩٤ وقعت في يد أركان حرب السردار .

وهذا البرنامج كشف عن الهدف الحقيقى المبيت لرحلة الخديو والأقوال التى كان مقررا أن يديها والتى تتصاعد وهو يحترق نهر النيل حتى يصل جنوبا ليعلن ملاحظاته النهائية عن حالة الجيش .

وقد ظن - في البداية - أن هذه الصورة مزورة ، ولكن مع تقدم الرحلة تبين أن سلوك الخديو يتناسب ويتفق تماما وبدقة مع البرنامج .

وعندما أدرك السردار هذه الحقيقة سارع بإبلاغ المعتمد البريطانى الذى طمأن السردار وطلب منه أن يلقي بكل ثقله ضد الخديو وأن الحكومة البريطانية ستسانده .

والمؤلف السير جورج آرثر كان صديقا لكتشنر ولا بد أنه عرف منه القصة كاملة والمصدر الذى سرب صورة البرنامج إلى أركان حرب اللورد .

وفي مذكرات أحمد شفيق باشا قال :

« لما حدثت مسألة الحدود ، وأبدى الخديو ملاحظاته على الجنود تساءلنا نحن رجال الحاشية عما إذا كان هناك من أذاع نية الخديو ، فأتجهت الريب إلى حسين بك

محرم ياور الخديو المسئول عن مراسلاته السرية ، وكانت له صلة بكتشنر ، في أنه الذى أبلغ نيات الخديو إلى كتشنر سرا » .

ويبدو أن أحدا من رجال الحاشية لم يبلغ الخديو بهذه الشكوك .

ولذلك نجد أن عباس حلمى لم يبعد ياوره بل أبقاه فى خدمته واختاره ياورا أول فى ٢ من أبريل عام ١٩٠٥ .

وفى عام ١٩١٢ نجد أن حسين محرم قد أصبح وكيلا لوزارة الحربية .

وصفه عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول : سيرة وتحية » أدق الأوصاف . وأوضح سر تمسك كل من الخديو وكتشنر بهذا الرجل فقال العقاد :

« كان من رجال الخديو بطبيعة الحال ، وصديقا للورد كتشنر يصاحبه فى رحلاته وزياراته ويعينه على بعض شأنه .

ويقال إن كتشنر كان يحسبه من عيونه على الخديو ، وإن الخديو يحسبه من عيونه على كتشنر ، فبهذا وذاك يحظى بالرضا من الجانبين !

زار حسين محرم اللورد يوم ٢ من يناير ١٩١٢ ليدلى إليه بأسرار مايدور فى قصر الخديو كما اعتاد أن يفعل !

وأخذ الباشا يذكر اللورد بنفسه وبخدماته له .

ورأى « صاحب الجلالة » أن يهب « الباشا » منصبا ومالا .

ولم يدرك كتشنر أبعاد هذه « المنحة الملكية » ولم يتوقع أن يستغلها الخديو عباس حلمى الثانى ليتقاضى ثمن حياد مصر أو بعبارة أدق حياد الخديو فى الحرب التركية الإيطالية .

وكان الثمن . . . التضحية بسعد زغلول من خلال حكاية غريبة لا تخطر لأحد على بال ، وهى قضية أميرة من الأسرة الخديوية اسمها صالحة هانم أفندى التى فتحت فصلا مثيرا فى حياة سعد زغلول وفى تاريخ مصر كله .



صراع المصالح والنصوص

تزوجت « صالحة هانم » كريمة الأمير إبراهيم حلمى ، عم الخديوى عباس حلمى الثانى الأمير محمد إبراهيم وحيد الدين وعاشت معه فى فرنسا . توفى الأمير هناك يوم ٢٠ من أغسطس ١٩٠٦ ووصل جثمانه إلى الاسكندرية فى ٤ من سبتمبر وشيعت جنازته بالقاهرة فى اليوم التالى .

صحبت الأميرة جثمان زوجها حتى باب القبر ، وعادت بعد انقضاء فترة الحداد إلى باريس وعاشت هناك حياة ماجنة انتهت بالزواج من دبلوماسى روسى اسمه فلاديمير يوركوفيتش . تم الزواج فى الكنيسة البروتستانتية فى بطرسبرج بروسيا ، وأقامت الأميرة فى باريس مع زوجها .

الزوج ظل مسيحيا يتبع الكنيسة البروتستانتية . أما الزوجة فقالت إنها مسلمة . والقانون الروسى يعتبر هذا الزواج صحيحا .

حصلت الأميرة نتيجة هذا الزواج على الجنسية الروسية وأصبح اسمها ، بدلا من الأميرة صالحة هانم أفندى ، كما كانت تسمى أميرات ذلك الزمان ، السيدة صالحة يوركوفيتش .

فى مصر أمر الخديو بحذف اسمها من جدول أسماء الأسرة الخديوية .

ووقع الحجر على أملاكها لصالح أبنائها من زوجها الأمير . وعين المجلس الحسبى أمها قيمة ووصية عليها . ثم استبدلت أمها ، بناء على رغبة الخديو عباس حلمى الثانى ، بأحد الباشاوات وهو محمد باشا حسن . واختير أمير من الأسرة المالكة ، هو عمر طوسون ، وصيا على أبنائها .

« بدأت كل الأطراف صراعا رهيبا على ثروة الأميرة .

الأميرة تملك أسهمها الشركة اسمها « نيل لاند » فاشتري الوصى بقيمتها أرضا من الخواجة بناكى .

ولكن الأرض كانت رهونة للبنك العقارى .

كان الخديو وراء هذه الصفقة وقيل إنه حصل عن طريق وسيط هو يوسف باشا صديق ناظر الدائرة الخاصة للخديو على مبلغ يتراوح بين ٨ آلاف جنيه و٣٠ ألفا . رأى الأمير عمر طوسون ، الوصى على أبناء الأميرة من زوجها الأمير أن صفقة شراء الأرض في غير صالح الأميرة وأولادها فاعترض عليها وأراد إلغائها . وأقام دعوى بذلك أمام المجلس الحسبى .

ورأى الزوج من ناحيته ، أنه لا يجب توقيع الحجر على الأميرة وأن المجلس الحسبى ليس مختصا بالتصرف فى ثروتها ، لأنها لم تعد مصرية ، بل أصبحت روسية بالزواج .

ورأى الأمير عمر طوسون من ناحيته أن يلغى عقد الزواج فأقام دعوى أمام المحكمة الابتدائية الأهلية ثم الاستئنافية لإلغاء عقد الزواج فالأميرة مسلمة وزوجها مسيحى .

قضت المحكمة الابتدائية ببطلان الزواج لأن زواج المسلمة من غير المسلم باطل ولا يحتاج بطلانه إلى حكم !

وأيدت محكمة الاستئناف الوطنية الأهلية الحكم الابتدائى ببطلان الزواج .

* * *

انتقل الصراع إلى القضاء المختلط فالامتيازات الأجنبية قائمة تحمى الأجانب . الزوج الدبلوماسى اتجه إلى المحكمة المختلطة يطلب إلغاء قرار الحجر على الأميرة لتكون حرة فى أملاكها تبيع وتشتري على هواها ، لا على هوى الخديو أو القيم الذى اختاره ، وبالتالي إلغاء صفقة شراء الأراضى المرهونة .

تدخل فى الدعوى ، وأصبح طرفا فيها ، أمام المحكمة المختلطة ، الوصى على الأميرة محمد باشا حسن والوصى على أبنائها من زوجها الأول الأمير عمر طوسون ، والخواجة بناكى بائع الأرض والبنك العقارى الذى كانت الأرض مرهونة له ، والبنك الأهلى الذى يحتفظ فى خزائنه بأسهم شركة « نيل لاند » !!

رأى دائنو الأميرة الذين رهنوا لديهم الأرض مقابل الاسهم أنه من الأفضل لديهم الاتفاق فيما بينهم ، حتى لا يفتضح أمر الخديو فاتفقوا على تقسيط الدين ، وتحصل الأميرة على ثلاثة آلاف جنيه سنويا حتى يتم سداد كل الأقساط .

وقع الاتفاق بين الوصى على الأميرة والدائنين يوم ٢٤ من يناير عام ١٩١٢ .
وقدم للمجلس الحسبى فأقره بسرعة غير عادية خلال ٢٤ ساعة وعرض على المحكمة
المختلطة يوم ٢٧ من يناير . وطلب الدائنون والوصى شطب الدعوى مادام الاتفاق
قد تم وأقره المجلس الحسبى .

تدخل زوجها ، خصما فى الدعوى ، وطلب إلغاء الاتفاق .
قال الوصى والدائنون إنه ليس من حق الزوج أن يكون طرفا فى الدعوى فزواجه
باطل .

وقالت الزوجة إنها لم تعد من الرعايا العثمانيين بمجرد زواجها من الدبلوماسى
الروسى بل أصبحت روسية . ولذلك فإن قرار المجلس الحسبى بالحجر عليها يعتبر
لاغيا لأنها صارت روسية وبذلك عادت إليها حقوقها القانونية .

وقال الزوج إن زواجه بصالحة زواج صحيح حسب القوانين الدولية فهو زوج
شرعى يحق له الدفاع عن مصالح زوجته ، ولا يعيش مع زوجته حياة عشق وفسق !

وأضاف أن مسألة الجنسية تمحو المسألة الدينية ، والقانون العثمانى الصادر عام
١٨٩٦ يقضى بأن المرأة العثمانية إذا تزوجت من أجنبى تتبع جنسية زوجها .

رأت المحكمة المختلطة أن تبدأ نظر القضية من نقطة واحدة وهى : هل الزواج
صحيح أم باطل ؟ وبالتالي هل الأميرة مازال مصرية أم أصبحت روسية ؟ !

قال أمين غالى رئيس النيابة إن صالحة هانم ، لا يحق لها المقاضاة أمام المحاكم ،
لأنها محجور عليها ، وزواجها من روسى لا يخرجها من حكم الحجر ، لأن هذا الزواج
فى نظر القانون المصرى غير صحيح . إذ لا يجوز زواج المسلمة من مسيحى . ومتى
كان الزواج غير صحيح ، فإن الزوجة فى نظر القانون المصرى لا تكون قد نالت
الجنسية الروسية ، فحصولها عليها متوقف من وجهة نظر القضاء المصرى على صحة
الزواج .

وقال إن القانون العثمانى الصادر عام ١٨٩٦ والقاضى بأن تفقد العثمانية
جنسيتها إذا تزوجت من أجنبى لا يمكنه أن يخالف أحكام القرآن . والهدف من
القانون الزواج الذى يتم شرعا لا الزواج الذى لا يعترف به الشرع .

أجلت القضية إلى يوم ٥ من فبراير لبحث موضوع صحة زواج الأميرة من الدبلوماسى الروسى .

* * *

أخطر اللورد كتشنر بالأمر فالزوج دبلوماسى صاحب نفوذ .
ناقش اللورد كتشنر الموضوع مع محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر وقال له :
- لابد من تسوية الموضوع .

قال رئيس الوزراء :

- القضية مازالت منظورة أمام القضاء والأبناء مصريون ، وأبوهم الراحل أمير مصرى ومن الأفضل استشارة وزير العدل قبل اتخاذ أى إجراء .
وهكذا أصبح وزير العدل المصرى سعد باشا زغلول طرفا فى قضية أملاك الأميرة صالحة هانم أفندى !

* * *

اطلع سعد زغلول على الاتفاق بين الأميرة ودائنيها فوجد أن الاتفاق ليس فى صالح الأميرة فقد أعطى الدائنين حقوقا لم يكونوا لينالوها لو أن القضاء أقر لهم بجميع طلباتهم .

بحث سعد الأمر مع محمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا وزير الخارجية فتبين له أن القصد من الاتفاق ليس نفع الأميرة ، ولكن حسم الدعوى حتى لا يكون هناك سبيل للطعن على الخديو الذى حصل على مبلغ من المال !

ولكن طلب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى سعد بصفته وزير العدل التصديق على الاتفاق .

قال سعد :

- لم أعلم بهذا الاتفاق إلا بعد تصديق المجلس الحسى عليه . وأرى حفظ حق نظارة - وزارة - العدل فى استئناف قرار المجلس الحسى .

وقال سعد :

- القيم على الأميرة محمد باشا حسن غير صالح للقيامه ومن الأفضل - ابتداء -
تغييره فهو « لص » يريد سرقة أموال الأميرة وأبنائها !

قامت مشكلة ضخمة ، وهى من يبلغ خديو مصر بضرورة تغيير الوصى الذى
اختاره !

حار محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر فى الأمر ، وأخيرا رأى أن الوحيد الذى
يستطيع إقناع الخديو أو إزعامه ، هو كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر .

وجد اللورد أن الموضوع شديد الحساسية . ولكن اللورد الذى يريد دائما إذلال
خديو مصر بعث إليه رشدى باشا وزير الخارجية يحاول إقناعه فلم ينجح .

رأى اللورد أن يقوم بهذه المهمة فقابل الخديو - يوم ٢٨ من يناير - وناقش الأمر
معه وأقنعه بضرورة استبدال الوصى .

خاف الخديو فهو يعرف حقيقة الوضع .

عزل الوصى فورا واتفق الخديو واللورد على الوصى الجديد ، الذى يجمع إلى
جانب رضا الخديو ، عطف اللورد أيضا .

وهكذا تقرر اختيار اللواء حسين محرم باشا وكيل وزارة الحربية وصيا على أملاك
الأميرة !

وكان يمكن أن انتهت القصة عند هذا الحد فهى إحدى المسائل التى تتم بهذا
الأسلوب كل يوم فى مصر منذ اختيار اللورد كتشنر معتمدا بريطانيا لمصر فما يراه اللورد
يتقرر فورا وبتوقيع الخديو وكل وزراء مصر .

ولكن سعد زغلول كان يختلف عن وزراء ذلك الزمان .

* * *

تبدأ القصة بماكليرث البريطانى وهو مستشار وزارة الحقانية الذى درس القانون
فى فرنسا ويعرف اللغتين الأسبانية والألمانية . . وقد أمضى ١٥ سنة فى باريس تزوج
خلالها من خادمة « البنسيون » الذى يعيش فيه . وبعد وفاتها تزوج بسيدة تركية !

فى الدقائق الخمس الأولى من وصوله إلى مصر تقلبت على الشفاه كلمة واحدة
وهى أن ماكليرث غاية فى الذكاء .

وفى مذكرات سعد زغلول روى كل ماجرى :

اتصل ماكليث مستشار وزارة الحقانية - العدل - بسعد زغلول باشا تليفونيا وعرض عليه أمر اختيار حسين محرم وهو يعتقد أن موافقة سعد ستأتى فورا عبر أسلاك التليفون . ولكن فوجيء بسعد يعترض بعنف قائلا :
- فاسد محل فاسد .

وأصر على رفض تعيين حسين محرم رغم إلحاح المستشار .
طلب منه ماكليث الحضور إلى دار المعتمد البريطانى فجاء سعد زغلول ليجد كلا من اللورد كتشنر ومحمد سعيد باشا وماكليث .

سأل اللورد سعدا عن حسين محرم فقال سعد :

- لا يصلح للقيامة لعدم استقامته .

أى لا يصلح قيما على تركة الأميرة .

قال اللورد مستفسرا :

- ما الذى فعله ؟

قال سعد :

- لا أدرى ولكننى أسمع أنه غير مستقيم . ولا أعرف لهذا الإجمال تفصيلا ، ولا ممن وصلنى هذا الاعتقاد .

قال كتشنر :

- إنى أعرفه منذ كنت بالجيش .

قال سعد :

- إن كنت تعتقد فيه الاستقامة فعينه .

وجد كتشنر أن سعدا ينصب له فخا بحيث يعين قيما - من اللصوص - لا يرضى عنه وزير العدل !

قال كتشنر :

- إن كان مانسب إليه ، عبارة عن أمور ، القصد منها منقعة سيده ، فلا شىء
فى ذلك . أما إن كان مانسب إليه خيانة سيده فهذا مما يقدر فى سيرته .

قال سعد :

- لأدرى .

أوضح اللورد لسعد أنه يرغب - شخصيا - فى تعيين حسين محرم باشا وألح فى
ذلك ولكن سعدا لم يعبأ بل قال :

- حسين محرم باشا سىء الطباع بل أسوأ من الوصى السابق ، ولا يمكن قبوله .

رد اللورد :

- عرفت حسين باشا لسنوات . وإنى مقتنع بأنى أعرف أى الضباط غير شريف
فى الجيش . إن سمعة حسين باشا فى الجيش كانت دائما ممتازة .

وانضم محمد سعيد باشا إلى اللورد فى تعداد محاسن حسين محرم باشا . وقال :

- ماكان يمكن تعيين الباشا وكيلا لوزارة الحربية لو كانت له السمعة التى تذكرها

ياسعد باشا .

ولكن سعد باشا ، بطريقته المعتادة ، أصر على رأيه .

أراد اللورد إثارة وزير العدل المصرى فقال :

- إن تعيين حسين باشا محرم فى منصب وكيل وزارة الحربية محل عديلك - يقصد

اسماعيل سرهنك - ياسعد باشا - له دخل كبير فى موقفك !

وقال لسعد ورئيس الوزراء :

- من الأوفق من الآن وحتى المساء أن يبحث كل منكما عن حقيقة ماهو منسوب

إليه ، إن كان خدمة له شخصيا أو خدمة لسيده !

وبدأ اللورد يتحدث مع محمد سعيد باشا بينما شغل سعد زغلول بالحديث مع

ماكليث مستشار وزارة العدل . وعندما انتهى من الحديث قال اللورد مرة ثانية :

- كنت أظن أن المسألة انتهت بالنسبة لحسين محرم ولكنك أوجدت فيها

صعوبة .

قال سعد :

- لاصعوبة ، إن كنت معتقدا في استقامته يمكنك أن تعينه . ومع ذلك فربما ظهر من التحريات أن لاشيء عليه .

وضح من هذه المهلة القصيرة أن اللورد يرغب في أن يقوم رئيس الوزراء ووزير العدل بتحريرات شكلية ثم يعودا معلنين الموافقة على الوصى الذى اختاره الخديو واللورد .

ولكن وزير العدل قال أن المهلة قصيرة فقال كتشنر لسعد :

- ما لم تقدم الدليل على اتهاماتك حتى العاشرة من صباح اليوم التالى فلا بد من قبول حسين باشا كوصى جديد . .

خرج وزير العدل من مكتب اللورد ليطلب إلى رئيس الوزراء استدعاء صادق رمضان طبيب المعية لسؤاله عن معلوماته بالنسبة للوصى المقترح .

وتوجه الوزير إلى رئيس الوزراء وفى المساء فوجد صادق رمضان والشاعر أحمد شوقى بك .

قال أحمد شوقى أن الوصى الجديد المقترح أسوأ من محمد باشا حسن .

اقترح سعد تعيين محمد بك رشاد أو خالد باشا لطفى ، ورشح أحمد شوقى . . حسين شاهين باشا .

* * *

فى العاشرة من صباح اليوم التالى جاء رئيس الوزراء ووزير العدل إلى قصر الدوبارة ، مقر المعتمد البريطانى . . السفارة البريطانية الآن .

قال محمد سعيد باشا وهو ينفذ عن نفسه تهمة إثارة أى اعتراض على حسين محرم أو نشر الشكوك حول ذمته ، مع أنه يعرف الحقيقة :

- لم أقف على شيء .

ولكن سعدا فتح النار . قال :

- فى مناسبات عديدة سرق حسين محرم باشا الخديو .

وأضاف :

- كان ينتفع من بيع الركائب الخديوية . يبيع العربية القديمة ويصلحها ثم يشتريها للركائب الخديوية على أنها جديدة . وكلف بشراء خيول للياوران فاشتراها وأعطاها بثمان أزيد . وعندما سافر مع الخديو إلى الحجاز كان يستأجر الجمل بمقدار ويقول إنه استأجره بمقدار أزيد ، ويقول الخديو نفسه عن حسين محرم باشا إنه « حرامى » .

قال اللورد :

- هذه الروايات غير معقولة . والخديو آخر رجل يمكن أن يسمح بأن يكون ماله عرضة للسرقة .

وقال كتشنر لسعيد :

- ما رأيك إذن ؟

قال رئيس الوزراء :

- الأحسن أن يعين أحد الأوصياء الثلاثة الآخرين .

قال اللورد :

- بفرض أن المعلومات غير صحيحة .

ولكن ذلك لم يثن سعدا عن موقفه فقال :

- الأفضل تعيين أحد ممن لا شبهة فيه .

وفى ظل تشدد سعد تقرر إبلاغ الخديو بكل التهم الموجهة إلى حسين محرم باشا .

* * *

قام محمد باشا سعيد بهذه المهمة فاجتمع بالخديو وعرض عليه كل ماجرى فقال عباس حلمى الثانى أنه سيبحث الأمر مع اللورد .

اجتمع الخديو والمعتمد البريطانى وحمل رئيس الوزراء النتيجة لسعد قائلا :

- أقنع الخديو اللورد باستقامة حسين محرم ويريد تعيينه .

قال سعد :

- فليعين .

قال سعيد :

- وما العمل ؟ أعط الأوامر اللازمة لذلك .

قال سعد :

- مر رئيس المجلس الحسبى بما تشاء .

وامتنع عن إصدار القرار .

استدعى رئيس الوزراء ماكليث المستشار القانونى لوزارة العدل وقال له :

- حقق الخديو مقاله سعد زغلول وظهر من التحقيق فساد تلك الحملة واحدة
واحدة .

قال ماكليث :

- ولكن الناظر - الوزير - معارض فيه .

قال الخديو لمحمد سعيد :

- قدم سعد هذه الاتهامات ضد حسين محرم باشا ليحمل اللورد على الاعتقاد
بأنى - أى الخديو - عندما تصرفت بناء على مشورة اللورد بإبعاد وصى سىء فإنى
قمت بتعيين وغد آخر .

ويمنح الخديو وساما لمحمد سعيد .

ويبلغ الخديو حسين محرم بأن سعدا طعن فى استقالته بقصد الوقعة بينه وبين
سعد . وقبل يومين من عيد جلوسه ، فى ١٢ يناير ، يكون الخديو قد وصل إلى
السلوم ولا يحضر عيد جلوسه ، وكأنه يسافر إلى الحدود الليبية تأييدا للأتراك ، وكان
الهدف الضغط على كتشنر !

مضت أيام ثم قرأ سعد فى صحيفة الأهرام صباح الثلاثاء ٦ من فبراير ١٩١٢
النبا التالى :

القيّم الجديد

كتب محافظ مصر إلى سعادة الفريق حسين محرم باشا قرار تعيينه قيما على الأميرة
صالحة هانم أفندى بدلا من سعادة محمد حسن باشا المستعفى أى المستقيل وقد

عرف من حكاية هذا التعيين أن سمو الخديو المعظم اختار سعادته قَيِّما للبرنيس .
ودعاه مساء الأحد الأسبق لمقابلته في قصر القبة بحضور عطوفة رئيس النظار وسعادة
حسين رشدى باشا ناظر الخارجية وأقنعه باعتزال الخدمة الحكومية والتفرغ لمصلحة
القوامه التى ستوكل إليه وأطرى أمانته وصدقه وبالع كثيرا فى إكرامه .

وعرض عطوفة رئيس النظار مسألته على اللورد كتشنر فأقرها ثم التمس حسين
محرم باشا إقالته من الخدمة مراعاة لصحته فتقرر فى الكشف الطبى أن صحته ساءت
فى الخدمة .

ونشرت الأهرام أيضا أن السير رونالد وينجيت سردار الجيش المصرى أبرق إلى
حسين محرم يأسف لأن صحته اضطرت له لاعتزال الخدمة ويشكره على ولائه
ومساعدته !

ولا يتوقف الخديو عند هذا الحد لإغاظة سعد بل يعين - بعد ذلك - حسين محرم
ناظرا للخاصة الخديوية !

أكد هذا النبأ كل ما كتبه سعد فى مذكراته عن حكاية حسين محرم ، وأن الخديو
اقترح اسمه وأن اللورد أقره على اختيار الوصى على أميرة ماجنة من الأسرة الخديوية ،
تزوجت من مسيحي روسى فى كنيسة سان بطرسبرج .

وهكذا نشرت الصحافة المصرية النبأ لتعلن للشعب المصرى أن قنصل بريطانيا
وافق على تعيين قيِّم جديد على أموال أميرة مصرية !

* * *

وجد الخديو فى اتفاقه مع اللورد فرصة للإطاحة بسعد من منصبه الوزارى قال
لمحمد سعيد باشا :

- لن أشترك فى أى عمل فى الحكومة إذا لم يبعد سعد باشا من الوزارة .
نقل رئيس الوزراء موقف الخديو إلى اللورد الذى اجتمع بالخديو ، ووجد منه
إصرارا على ضرورة إقالة سعد زغلول .

وصف حسين رشدى باشا العلاقة بين الخديو عباس واللورد كتشنر فقال :
« كان اللورد والخديو يكرهان بعضهما البعض .

الخديو لم ينس اذلاله على يد كتشنر في حادث الحدود وكان كتشنر يتهم الخديو بعدم الإخلاص وأنه ليس صريحا معه .

ولكن في تلك الأيام من عام ١٩١٢ كان الخديو واللورد متفاهمين تماما .

وكان اللورد مستعدا لإرضاء الخديو بإقالة وزير !

* * *

انتشرت في القاهرة إشاعات تقول بأن الجناب العالي - الخديو - غضب غضبا شديدا لمعارضة سعد في مسألة محرم وكذلك اللورد كتشنر . وقد طلب الخديو من اللورد رفت' سعد من وظيفته .

وقال آخرون إن اللورد عارض في ذلك .

ونشرت صحيفة « الوطن » الناطقة باسم أقباط مصر في اليوم نفسه - ٦ من فبراير - إن سعد زغلول سيستقيل من الوزارة ، كما نشرت ذلك صحيفة « سفنكس » ، وجريدة « النيل » .

وضح من النشر أن الخديو هو مصدر النبأ ، ولكنه بدلا من أن يعلن ذلك بنفسه ، ترك للصحف التي تتحدث باسمه أن تقوم بالمهمة .

اضطر سعد إلى نفي نبأ الاستقالة فنشر في صحيفة الأخبار حديثا مع صاحبها قال فيه :

« إن خبر الاستعفاء لا حقيقة له مطلقا . فالأمر لم يخطر على بالي ، ولن يخطر مادمت قادرا على القيام بواجباتي نحو أمتي وبلادى » .

وأصدر قلم المطبوعات التابع لوزارة الداخلية بيانا ينفي فيه تلك الإشاعة ولكن البيان ذكر أن النبأ « سابق لأوانه » !

وكان يمكن أن تموت الإشاعة لولا أن الأهرام نشر في الصفحة الأولى يوم ١٢ من فبراير مقالا طويلا بقلم « عارف » عنوانه « حول سعادة سعد » باشا امتلا بالهجوم على وزير العدل .

قال « عارف » :

« إن سعد باشا هو السياسى المرن اللين فى النظارة ، كما كان السياسى المرن

اللين فى القضاء . وأنه كغيره من السياسيين ، يشتد إذا لم يجد مايمنعه من الشدة والصلابة ، ويلين إذا وجد أمامه ظروفًا ، أو حوادث تدعوه إلى المرونة واللين .

ولا يقف أبداً ، ككل حكيم ، فى وجه عاصفة ، يعتقد ، أو يظن ، أنها ترحزحه عن مقعد حلاله أن يقعد فيه » .

وأخذ الكاتب يعدد المواقف التى اتخذها سعد زغلول ضد بعض المشروعات ، ثم عدوله عن هذه المعارضة « بمجرد إشارة خفيفة لاحت له من جانب يتقيه ويحرص على رضاه » .

والمقصود بهذا التلميح هو المعتمد البريطانى .

ومن الأمثلة التى رواها عارف اعتراض سعد زغلول على مشروع المحاكم المتنقلة ثم موافقته عليه . وقبوله رئاسة لجنة المؤسسين للجامعة المصرية وانسحابه منها ، وعدم موافقته كوزير للمعارف على اعتماد قرش واحد لمساعدة الجامعة .

واعتراض سعد فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٧ على تدريس العلوم فى المدارس الأميرية باللغة الإنجليزية ثم موافقته بعد ذلك .

ورفض سعد ومقاومته لمشروع مد امتياز قناة السويس ثم كان الوزير الوحيد الذى « امتطى حسامه للدفاع عن المشروع بمفرده » .

وموافقة سعد على التعديلات التى أدخلها مجلس شورى القوانين على مشروع قانون الاتفاقات الجنائية ثم رفضه لهذه التعديلات .

ووضع سعد مشروعاً بتشكيل هيئة استثنائية لقرارات المجالس الحسبية نص فيه على أن يكون رئيساً لهذه الهيئة ويختار قضاتها الذين يجلسون معه وأن تعقد فى مقر وزارة العدل ثم عدوله عن ذلك .

وقال الكاتب :

« إن سعد باشا ضحى شيئاً من اعتقاده وميوله امتثالاً لإشارة خفيفة من جانب لايقبل الجدال . ومبدؤه الامتثال أو الاعتزال .

فى بداية كل عمل يستعمل التصلب والتشدد ثم متى بدا له مايدعوه إلى العدول عن التشدد والتصلب إلى اللين والمرونة جرى مع أحكام الزمان واستسلم للمقادير شأن كل سياسى حكيم » .

وأشار الكاتب إلى وجود خلاف بين سعد وعطوفة رئيس مجلس النظار تارة ، وبين سعد باشا ، وناظر المعارف تارة أخرى ، وبين سعد وناظر الخارجية آنا ، وبين سعد ورئيس محكمة الاستئناف أو النائب العمومي . وأنه أصبح في خلاف مستمر مع أهل كل وسط يوجد فيه . وغاية ما في الأمر أن ذلك الخلاف إن كان في مكان يوما ظهر في مكان آخر في اليوم ذاته .

كان الهدف من هذا المقال هدم سمعة سعد زغلول تماما . حاولت صحيفة الأهرام الدفاع عن سعد فقالت :
« الامر المهم كله أن تعرف لماذا يراد خروج سعد باشا من الوزارة لا من هو سعد باشا » .

* * *

قال سعد زغلول لرئيس الوزراء :
- هل قرأت ماكتبته جريدتك « الأهرام » و« النيل » .
وكان سعد يقصد بذلك أن الصحيفتين نشرتا تفاصيل الخلاف ، وموضوعات أخرى كثيرة ، لا يعرفها إلا الخديو وكتشنر ورئيس الوزراء نفسه .
أقسم سعيد « بشرفه وذمته » أنه لا دخل له في ذلك .
ولكن حسين رشدي باشا وزير الداخلية قال بصوت خافت :
- هذا كلام سمك لبن تمر هندي !
وتحدث رئيس الوزراء عن رغبة يوسف سابا باشا وزير المالية في الانتقال إلى وزارة أخرى وقد رفض ذلك اللورد كتشنر .

قال محمد سعيد باشا :
- لأدري ماذا أقول لسابا باشا .
قال سعد :
- قل له إن هذا النقل لم يحز القبول عند أولياء الأمور .
قال سعيد :

- هذه مأمورية صعبة وإننى مكلف بمثلها كثير!
أدرك سعد أنه المقصود بهذه الإشارة ، بعد الإشاعات والانباء التى نشرت عن
الاستقالة . وفى مذكراته قال :
« وقع فى نفسى من هذه الإشارة شىء . ولكنى لم أتأكد منه . ولم أرد أن أتأكد
منه » !

* * *

وتنشر صحيفة « الأجيشيان جازيت » يوم ١٧ من فبراير حديثا لرئيس الوزراء
قال فيه .

« خلال الشهور الأربعة منذ جاء كتشنر إلى القاهرة تحققت أشياء كثيرة لصالح
التقدم المادى والمعنوى فى مصر . وإذا كانت الحكومة قد استمرت فى أداء واجبها
بنجاح ، فإن ذلك يرجع إلى الحديدو وإلى نصائح اللورد كتشنر المستنيرة وتجاربه » !
وأشاد بمساعدة اللورد ونشاطه ، وأنه يشجع ، ويقدر تعاون المصريين فى إدارة
شئون البلاد . وبين أن اللورد هو كل شىء فى حكم مصر فهو الذى يحقق الرخاء !
وحرص رئيس الوزراء على القول بأن مصر أوفت بالتزاماتها بالنسبة للحياة فى
الحرب التركية الإيطالية .

وفى تقرير إلى لندن قال اللورد :

« فى الوقت الذى أدت فيه حروب طرابلس والبلقان إلى ردود أفعال
هنا قام محمد سعيد باشا بكل ما فى وسعه لتهدئة الشعور العام وتخفيف
التعصب .

وفى هذا المجال أثبت تأثيره على الشيوخ ورجال الدين كمسلمين
متطرفين فائدته الكبيرة .

وعلى الرغم من أنه كان وطنيا مشهورا فى السنوات السابقة ، فقد
قام أثناء توليه منصبه بالعمل بإخلاص مع هذه الوكالة - دار المعتمد
البريطانى - لمنع وقمع الفتن » !

* * *

كان اللورد كتشنر قد طلب إلى سعد زغلول أن يكون التعيين لوظائف القضاء الشرعى عن طريق امتحان مسابقة .

وضع سعد مشروعا بذلك وعرضه على رئيس الوزراء ووزير الخارجية فأدخلا عليه بعض التعديلات وأقراه فسلمه إلى اللورد .

أخذ كتشنر يقلب الصفحات باستخفاف ثم أعاد المشروع إلى سعد قائلا :
- اعرضه على محمد سعيد .

أخذ سعد من أسلوب الاستخفاف - وأحس أن فى الأمر شيئا ولكن لم يهتم ، وترك المشروع لسعيد فى بيته .

وسافر اللورد فى اليوم التالى - ١٩ من فبراير - إلى السودان .

سأل سعد رئيس الوزراء عن المشروع فقال :
- لم أقرأه .

وسأله عنه مرة ثانية فقال :

- عرضته على الخديو فنظر فيه ولم يقل شيئا .

وسأله عنه مرة ثالثة ورابعة يوم المولد النبوى - الجمعة أول مارس - ثم فى اليوم التالى ولكن بلا نتيجة .

* * *

زار على جلال باشا - أحد المقربين للخديو - وزير العدل وتناول إشاعة الاستقالة فقال سعد :

- تغير الخديو علىّ ، ولا أدرى لتغيره من سبب .

انتقل الحديث إلى مسألة المفتى واستبعاد الخديو سعد بشأنها فقال سعد :

- لادخل لى إلا أنى قلت ماأعتقده فيه من كونه مرتشيا . وكان إخوانى - الوزراء

- موافقين لى فى هذا الاعتقاد ولكنهم سكتوا .

قال على جلال :

- سأنتهز الفرصة للكلام مع الخديو في هذا الشأن .

قال سعد :

- إننى مستعد لخدمته فى دائرة الحق والعدل لأننى عاجز عن غير ذلك .

* * *

وفى الوقت ذاته نقل رئيس الوزراء إلى سعد اتفاق الخديو واللورد ضده .

قال له يوم ٢٩ من مارس :

- أريد أن أبوح لك بأمر ، ولكن أقسم لى أنك لاتبوح به إلى أحد .

قال سعد :

- لك ذلك . . ماهو ؟

قال محمد سعيد باشا :

- ألا تدرى ماذا يجرى فى هذا البلد ؟

قال سعد :

- فيما يختص بأى شىء ؟

قال رئيس الوزراء :

- فيما يختص بك .

قال سعد :

- لا .

قال محمد سعيد :

- إن المقربين من الخديو يشيعون ان هناك اتفاقا بينه وبين كتشتر على رفتك من وظيفتك وقد تكلمت فى صالحك .

قال سعد فى حدة ، وصوته مأخوذ يظهر عليه الاختناق ، كما روى فى مذكراته :

- أتريد أن تسألنى عن ذلك .

قال :

- نعم .

قال سعد :

- أنت أعلم بحقيقتها منى . هل تعرف مدى صحتها ؟

قال رئيس الوزراء :

- لا .

قال سعد :

- إذن لاحقيقة لها .

قال محمد سعيد :

- ولكنها قوية . وأريد أن أعرف حقيقتها .

قال سعد :

- معرفة هذه الحقيقة لا تكون منى ، بل من غيرى .

وأبدي سعد دهشته لطريقة محمد سعيد ، وقال :

- لماذا تهتم بهذه الإشاعة مادمت لاتعرف لها أى أساس ؟

قال :

- لأننا إخوان ومايهمك يهمنى .

قال سعد :

- فى يدك تسوية هذه المسألة إن كان لها أصل .

قال محمد سعيد :

- إننى تكلمت فى صالحك بالأمس .

قال سعد :

- كأنك على موعد مع جلال واتفاق على الكلام فى صالحى .

إن كان الانسان متفقيـن على رقتى فليفعلا . ولاأصدق إلا بعد أن يصل أمر
العزل إلى . لأننى لم أرتكب ذنبا .

وأضاف سعد كما روى فى مذكراته :
- لست مكلفا أن أسهل الطريق أمام الحكومة فى ذلك !



الاستقالة

عاد كتشنر من السودان يوم ٤ من مارس ، فطلب سعد مقابلته ولكنه أرجاه يوما فقد كان يفكر في الخطوة القادمة .

إن الأزمات تفجرت متلاحقة بشأن حياد مصر خلال شهر فبراير : زيادة عدد المصابين الإيطاليين في معارك طرابلس وزيادة خسائر الحملة الإيطالية ماليا ، والضغط الإيطالي لمرور القوات الأريتيرية عبر قناة السويس مما يخرق الحياد المصري تماما لصالح إيطاليا .

ويتلقى كتشنر برقية في اليوم ذاته - ٤ من مارس - من السير إدوارد جراي ورقمها ٥٢ شغلت باله وفرضت عليه أن يحسم الأزمة الوزارية في مصر . قالت البرقية :

« قلت للسفير الإيطالي إنني راجعت المعاهدات الخاصة بمسألة اريتريا التي أبلغتها لي . وقد تعاملت مع هذا الموضوع كقضية قائمة بذاتها .

ولابد أن نعترف بأن قوة المشاعر في العالم الإسلامي تجعل الأمور ، بصفة عامة ، أكثر صعوبة بالنسبة لنا » .

ومن هنا أخذ اللورد كتشنر يفكر في ضرورة التغلب على الصعوبات والتشدد في الالتزام بالحياد التام في مصر إزاء الحرب الليبية والحرص على وقوف الخديو مع الحياد . وخاصة أن الخديو على صلة قديمة بالسنوسيين !

* * *

توجه سعد للقاء اللورد فلما ذهب إليه أبقاه ينتظر عند السكرتير نصف ساعة وبعد ذلك قال له كتشنر بعد أن أبلغه سعد بحديث رئيس الوزراء :

- وضعني سعيد في مركز حرج لأنني لا أقدر أن أقول أن هناك شيئا لأنه لم . . . يتقرر ، إلى الآن ، شيء .

وأخذ اللورد يردد عبارة :

- وضعنى سعيد فى موضع حرج !

قال سعد :

- لاتقلق من هذا والأمر سهل . قلت لك من أول الأمر إن كان وجودى فى الوزارة يضايقك فلا تكلف نفسك إلا أن تشير علىّ

وقال كتشنر :

- دافعت عنك ثلاث مرات . وكنت أرجو أن تتحسن الأحوال ، ولكنها لم تزد إلا خسارة وجاءت حادثة حسين محرم فزادت الأمر خسارة . وكنت - لعهدا - مؤيدا لك .

قال سعد :

- لم أقل شيئا مخالفا . وما أردت بما فعلت مناواة الخديو . ولكنه رأى أبديته عندما سئلت عنه وأنا عالم بأنك تريد تعيين حسين محرم وتعرفه شخصا غير أنى لا يمكننى إلا أن أقول ما أعتقد .

قال كتشنر :

- لم أشك فى نزاهتك ، ولكن هذا وقع منك جريا على سجيته .

وأضاف :

- إنك قلته متأثرا بحكم الوسط .

.. إشارة مرة أخرى إلى أن تعيين محرم وكيل لوزارة بدلا من إسماعيل سرهنك - عدیل سعد - كان له دخل فى ذلك .

قال سعد :

- طلبت من الخديو الاجتماع لأحادثه فى مسألة المفتى فرفض وقلت عقب هذا الرفض إن كانت الكلمة الأخيرة للخديو أقدم فى الحال استعفاى .

قال كتشنر :

- إن الحكومة الإنجليزية تساعد من كان مواليا .

قال سعد :

- العفو إني كذلك . وإن كان فيّ عيب فلا يكون إلا من شدة الصراحة .
ويمكن أن تقول إني خشن غشوم .

وأضاف :

- إني أتحمّل الضرر ولا أتخلّى عنه . ولكن الذي يسيئني أن الضرر لم يقتصر علىّ
بل أصاب أهلي فإنهم يضارون .

أخذ كتشنر يكرر كلمات سعد باستخفاف فآثر ذلك فيه وقال :

- ليس لك عندي سوى إني مستعد لمساعدتك على نفع بلادى بحضورى أو
بغيايى .

وقال :

- إن كان وجودى فى الوزارة يضايقك فلا تكلف نفسك إلا أن تشير علىّ .

قال كتشنر :

- الوقت لم يحن . انتظر منى جلسة أخرى .

انصرف سعد والغيط يملأ قلبه وروى ماجرى لما كليث فدهش منه .

صمم سعد نهائيا على الاستقالة ولكنه رأى استشارة صهره مصطفى فهمى باشا
وكان فى صعيد مصر فانتظر عودته وأبلغه بالقصة كاملة .

* * *

ويلتقى مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء السابق وصهر سعد ، والد زوجته
صفية زغلول ، باللورد الذى قال له :

- سعد عنود . وقد عارض فى تعيين محرم وألح فى معارضته رغم أنى أظهرت له
مبلى إلى تعيينه . لقد أسند إليه أشياء ظهر عدم صحتها . وأخطأ فى أنه كلف رئيس
الوزراء بإقناع الخديو بالعدول عن تعيينه . ولو أنه عهد بها إلىّ لما وصلت المسألة إلى
الحد الذى ذهبت إليه .

وقال :

- لقد دافعت عن سعد كثيرا ولكن الحال ازداد من سىء إلى أسوأ وقد انقطع

الخديو عن عابدين أو رئاسة مجلس النظار - الوزراء - ودوام هذه الحالة غير مرض .
ولقد أخبرت الأمر إلى ١٥ من أبريل ليكون التغيير تاما .

قال مصطفى فهمى :

- سعد فيه شىء من العناد . ولكن الخديو عاكسه وهو مصمم على الاستقالة
وقد انتظر عودتى ويريد أن يسببها .

خاف كتشنر أن تؤدى الاستقالة ونشر أسبابها إلى فضح أسلوب الحكم فى مصر
والعلاقة بينه وبين الخديو فرجا مصطفى فهمى أن يؤجل سعد تقديم الاستقالة إلى
أبريل .

وألح اللورد فى الرجاء فى عدم ذكر أسبابها . وقال :

- إذا جعل الاستعفاء بسيطا شمله من الرعاية مايسره .

* * *

اجتمع مصطفى فهمى بسعد وتداولوا طويلا فى الأمر .

وافق سعد على تقديم استقالته ولكنه اختلف مع حميه على ذكر سبب
الاستقالة .

وفى مذكراته قال سعد :

« إن كتشنر بعد أن تقابل مع الخديو للمرة الثانية فى شهر نوفمبر - المرة الأولى
فى أول نوفمبر والثانية يوم ٢٧ - اتفق معه على التخلص منى . ولكنها كانا يتحنان
الفرص » .

وصف رونالد ستورز سعد زغلول فقال :

- إنه أمين ، متوازن ، لم ينحرف ، وكان كالرعد ضد الخديو .

لم يلتق سعد وسعيد وحدهما بعد ذلك وكانت كل مقابلاتهما فى حضور الوزراء
وظلت العلاقة بينهما رسمية .

وزادت الخلافات بينهما عندما طلب رئيس الوزراء إلى سعد تعيين عضو بالذات
فى لجنة التحقيق فى بلدية الإسكندرية فرفض سعد واقترح تعيين آخر . ولكن رئيس
الوزراء أصر على اختياره وأصدر قرارا بذلك بصفته وزيرا للداخلية .

ويجتمع كتشنر بسعد ويشرح له مبررات القرار واعتذر لعدم اجتماع سعيد به لأنه كان مشغولا بكتابة خطبة الخديو في افتتاح الجمعية العمومية يوم ٢٥ من مارس إشارة إلى أن سعد امتنع عن كتابة تلك الخطبة فتولى هذه المهمة محمد سعيد باشا .

قال سعد :

- أجلت الاستقالة حين استشارة مصطفى باشا فهمى . ولكن حدثت هذه المسألة وأريد التعجيل بالاستقالة ولا أريد أن أشير فيها إلى أشياء كثيرة بل إلى عدم رضا الخديو عن خطتى .

قال كشنر :

- لا تفعل لأنك تضر بمستقبلك . والحال لا تدوم فكم من عال سفل ، وسافل علا وربما تتحسن الاحوال بعد عام أو عامين وربما لا تتحسن أيضا .

ولكن الإنسان لا يصح له أن يطاوع هواه . وكم فعلت العجلة أمورا ندمت عليها . ومع ذلك عندك رجل من أصدق الناس نظرا وأبعدهم بالعواقب فاستشره وافعل مايقوله لك وأخذ اللورد يكرر ذلك مرارا عديدة وألح فيه إلحاحا شديدا .

وردد مرة أخرى :

- إذا جعلت الاستعفاء بسيطا شملك من الرعاية مايسرك .

قال سعد :

- لا بد أن يعرف الخديو الأساس الذى حملنى على الاستعفاء . ولا أريد من الخديو رتبة أو نيشانا بل أريد أن أكون بازائه حرا

* * *

ظل اللورد ٤٨ ساعة يفكر فيما يفعل .

لقد التزم الصمت فلم يبلغ وزير خارجيته بما جرى بينه وبين سعد ، والأزمة الوزارية القائمة ، اعتقادا منه أنه يستطيع الاحتفاظ بخيوط الموقف في يديه ، وعلاج الأزمة وتهدة الأمور كما فعل في ٥ من نوفمبر .

وقد مضى على الأزمة شهر كامل .

الخديو لايتعاون مع سعد ، ولا يمارس عملا . وسعد من ناحيته يعرف أنه وزير مؤقت فامتنع عن اتخاذ أى قرار هام ، وبقي ينتظر تعليمات أو إشارة من اللورد كتشنر ليقدّم استقالته .

ووزير الخارجية فى لندن يخشى تعقيد الموقف فى العالم الإسلامى عامة ، ومصر خاصة ، بالنسبة للقتال الدائر فى ليبيا والتزامها الحياد .

وهاهو ذا سعد قد أدرك أخيرا أن الخديو واللورد قد حسبا أمرهما واتفقا على التخلص منه .

ووجد اللورد أن الأزمة قد تنفجر ويجب أن يعلم بها وزير خارجيته .

* * *

تلقى اللورد صباح يوم ٧ من مارس ١٩١٢ برقية بوفاة شقيقه حاكم برمودة ، وجاءه المسئولون المصريون والبريطانيون ومبعوثو الدول الأجنبية يعزونه فى وفاة شقيقه ثم خلا إلى نفسه مساء ليكتب رسالة شخصية إلى السير إدوارد جراى عن الأزمة الوزارية التى نشأت عن تعيين حسين محرم والتى بدأت يوم ٢ من يناير .

وكان سعد قد روى القصة فى مذكراته . ولكنه لم يذكر تاريخها .

قال كتشنر :

« عزيزى السير ادوارد

كنت قد واجهت بعض الصعوبات فى المحافظة على الوزارة بدون مساس حتى الآن لكننى أريد أن تعلم أنه سيكون من الضرورى حدوث تغييرين بحلول منتصف ابريل تقريبا .

لقد استقال يوسف سابا باشا وزير المالية لأسباب خاصة ، فهو يرغب فى قبول مزيد من المناصب المريحة على الأسس التى عرضت عليه . وقد أجلته حتى ابريل لكن ليس من الانصاف منعه أطول من ذلك .

والتغيير الآخر أكثر أثارة للحريرة إذ أخشى أن يكون من الضرورى أن يذهب سعد زغلول باشا وزير العدل . فهو شخص مرهق للغاية فى العمل معه بسبب افتقاره التام إلى اللباقة .

وهو ليس على علاقة طيبة بزملائه أو بالخدّيو .
ومنذ تعيينه ظل ، بشكل أو بآخر ، على علاقة سيئة بصاحب السمو . .
الخدّيو .

وأصبحت الخلافات بينهما حادة في مايو الماضي عندما عرض سعد استقالته .
وبإيجاز أقول أنه كان على في ثلاث مناسبات أن أقدم النصيحة للخدّيو
ولسعد باشا بشأن علاقاتهما المتبادلة .

وقد نجحت بشكل ، أو بآخر ، في إنهاء النزاع .
وينبغي أن اذكر على أى حال أن طباع سعد باشا مرهقة بل أكثر من مرهقة .
فرغم كل جهودى استمر في تحدى الخدّيو الذى يحتقره بشكل شخصى .
وهو - سعد - يقول دائما أن هذا السلوك من جانبه يرجع إلى اقتناع خالص .
وكننت في صفة رغم معارضتى لطريقته في التصرف حتى وقع حادث أخيرا
اعتقد أن من الأفضل ذكره بالتفصيل .

وبعد أن شرح اللورد تفصيل الخلاف بينه وبين الخدّيو من ناحية وسعد من ناحية
أخرى حول تعيين حسين محرم ذكر موقف الخدّيو في الإصرار على إقالة سعد زغلول
وهو لا يختلف عما كتبه سعد زغلول في مذكراته . قال اللورد :

« نظرا لكل ما حدث خلال الشهور الأخيرة لا يمكننى القول بأن الخدّيو بعيد
عن الصواب .

ومع ذلك فقد حملته في النهاية على الموافقة على ألا يتم شىء قبل إبريل عندما
يخرج سابا باشا ويصبح من الضروري تشكيل الوزارة .

وأعترف بأنه عندما يأتى ذلك الوقت فإننى لن أعارض تغييرا في وزارة
العدل .

ولقد تصرف الخدّيو عموما وخاصة في مسألة الحياد بشكل طيب
للفتنة لكنه يرفض الذهاب إلى مجلس الوزراء أو مقابلة سعد باشا .
وبقى بعيدا عن عابدين بقدر الإمكان ، رغم أنه يقابل الوزراء الآخرين
في القبة .

وآسف لإزعاجك بهذه القصة الطويلة ولكن كان ضروريا في
اعتقادي - لحسن سير الإدارة - أن يتم التغيير في وزارة العدل في أبريل :
وقد تصرف الأقباط تصرفا حسنا في الآونة الأخيرة .

وهكذا عندما يكون علينا تعيين خلف ليوسف سابا باشا في وزارة
المالية سيكون من الممكن اختيار قبضى رغم أنه من الصعب العثور على
شخص قبضى مناسب .

من الواضح أن كتشنر كان ذكيا عندما بعث بالمشكلة في رسالة خاصة إلى السير
إدوارد جراى وزير الخارجية ، وبذلك كان من الطبيعى ألا يتوقع ردا على رسالته بإقرار
خطئه في إقالة سعد أو بالاعتراض عليها .

وكان يمكن لجراى أن يعترض ويرفض ، ولكنه لم يفعل فإن كتشنر كان مرهوب
الجانب في لندن منذ أعاد فتح السودان .

ولكن رسالة كتشنر تضمنت فقرة هامة . قال :

« لقد تصرف الخديو وخاصة في مسألة الحياد بشكل طيب للغاية » .

يقصد بذلك حياد مصر بالنسبة للحرب بين تركيا وإيطاليا وهو الموضوع الذى
يهم الحكومة البريطانية بالذات لأن صلتها بإيطاليا في تلك الفترة كانت طيبة .

ولا يوجد دليل على مدى تعاون الخديو في موضوع الحياد من هذه البرقية التى
بعث بها كتشنر إلى وزير خارجيته يوم ١٥ من مارس . قال :

« من المرغوب فيه ألا نعترف بأية مراسلات تجرى بين الخديو والباب
العالى في الشؤون الخارجية .

وإننى مطلع على كل المراسلات التى تتم بين الخديو والصدر الأعظم
وتتم استشارتى عادة في الرد الذى يبعث به الخديو » .

* * *

أقامت تركيا نقطة عسكرية في السلوم عند قيام الحرب مؤلفة من ضابط وعشرة
جنود .

فأعلنت إيطاليا أنها ستقذفها بالقنابل إذا لم تنسحب .

رأى الأتراك تسليم الموقع لمصر وبدلاً من أن يوافق الخديو على ذلك، كتب للصدر الأعظم - يوم ١٥ من مارس - يطلب منه « عدم تعقيد الموقف بالنسبة لحياة مصر وانسحاب القوة التركية مسافة ميلين داخل الحدود المصرية » .

ومادام الخديو يرى مصلحة بريطانيا في المسألة الكبرى فلم لا ترضيه بريطانيا في مسألة عزل وزير حتى ولو كان سعد زغلول !
ومن ناحية أخرى فإن اللورد يعترف في النهاية بأن سعد زغلول أراد الاستقالة .
ففي الرسالة قال اللورد :
« حملته - أي سعد زغلول - في النهاية على الموافقة على ألا يتم شيء قبل أبريل » .

ومعنى ذلك أن اللورد طلب من سعد البقاء شهرين كاملين في الوزارة ، فالأزمة حول تعيين حسين محرم نشأت قبل ٦ من فبراير ، أي قبل صدور قرار تعيينه قياً ووصياً واللورد يرجئ الاستقالة حتى منتصف أبريل .

ولا يوجد وزير مصرى ، منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩١٢ تأخر قبول استقالته شهرين وخاصة أن الوزير - سعد - يعرض تقديم الاستقالة .
السرف في هذا التأجيل أن اللورد يساوم الخديو . . . التزام الحياد مقابل خروج سعد .

ومن ناحية أخرى يعرف اللورد جيداً ما رآه كرومر ومقاله السير ألدون جورست من ضرورة بقاء سعد سجيناً داخل أسوار الوزارة ، ورهينة في منصبه ، لأنه يمكن أن يتولى قيادة كل العناصر المعارضة للاحتلال ولنظام الحكم في مصر .
وكان على اللورد أن يختار بين سعد والخديو ، بين الحياد واجتذاب إيطاليا نحو بريطانيا ودول الوفاق الثلاثى ، وبين وزير مصرى مهما علا قدره .

ورغم هذا كله أرجأ قبول استقالة سعد مرة أخرى من ٧ من مارس ، عندما كتب خطابه للسير إدوارد جراى ، وبين منتصف أبريل وهو الموعد الذى حددته لإعادة تشكيل الوزارة المصرية أو بعبارة أدق لخروج سعد زغلول من جهاز الحكم !

ومن ناحية أخرى فإن اللورد ترك لوزير خارجيته مهلة لاتخاذ القرار بشأن استقالة سعد إذا رأى الوزير استمرار بقائه في الوزارة .

ولكن الوزير لم يرد ، وترك الأمر كله لكثشنر لأن الوزير يعنى بشىء واحد وهو حياذ مصر !

* * *

أعلن في الصحف أن مجلس الوزراء سيجتمع في وزارة الداخلية للموافقة على المسائل المعروضة عليه ومن بينها التماس الإنعام بالنيشان المجيدى الأول على عطوفة الفريق حسين محرم باشا .

ووضح من هذا الإعلان أن الهدف منه ، ومن الاجتماع إبلاغ سعد زغلول أن الخديو ومجلس الوزراء واللورد ماضون في مجاملة حسين محرم رغم أن سعد زغلول أكد أنه لص !

ويجتمع المجلس يوم ١٧ من مارس برئاسة محمد سعيد للنظر في ١٨٥ مسألة .

وينصرف سعد زغلول من المجلس قبل انتهاء أعماله بثلاث ساعة تماما ، كما نشرت صحيفة « الأهرام » ، أى قبل النظر في منح حسين محرم نيشانا !

* * *

كان سعد مضطرب الفكر جدا فهو مدين للبنك الألماني الشرقي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

وأخذ البنك يتعسف في معاملته ويبدى القلق على دينه ، ويضغط عليه للسداد وطلب منه ضمانا يغطى الدين . ولم يكن لديه هذا المبلغ .

ولكن بعض أقاربه قاموا بسداد المبلغ فأحس براحة وانشرح . ومن هنا عقد النية على الاستقالة .

بدأ سعد يحصى مزايا الوظيفة ومتاعبها مثل أى إنسان آخر يريد الإقدام على خطوة وهي : الاستقالة ، ويقدر أبعادها المنصب الوزارى أو مافيه ، من « مشوقات » .

وجد أن أهم هذه المزايا هي المرتب .

وفي مذكراته وصف حاله قبل وبعد المنصب الوزارى . قال :

« المرتب في الحقيقية مبلغ لا يستهان به . ولكنى لم أنتفع منه بشيء ولم أستشعر بأن ضخامته وسعت على من ضيق أوزادتنى بسطة في الملك أو لذة في المعيشة .

أكلى هو أكلى لم أزد عليه ، والزى لم اتأنق فيه صنعا ومركبى لم يتغير . وملكى نقص ٢٠٠ فدان . وحملت ديناً بعد أن كان جيبى عامراً بالمال على أن لى من معاشى ايرادا يكفينى شر الحاجة ويحفظ على حريتى التى هى ألد شىء فى العالم » .

* * *

نشرت صحيفة « المقطم » يوم ١٥ من مارس إشاعة بأن سعدا سيستقيل من منصبه . وقالت إنه فى شهرى أغسطس وسبتمبر راجت إشاعة مماثلة ولكن سعدا نفاهما كما كذبتها أيضاً رئيس الوزراء .

وسألت صحيفة « الجريدة » محمد سعيد باشا عن حقيقة الأمر فقال :

- إن سعدا لم يستقل حتى الآن !

وأخذت الصحف تعيد الحديث عن الاستقالة فكتبت أن سعد زغلول شديد الاستياء من تعيين جميل ثابت بك رئيس النيابة الوطنية فى لجنة التحقيق فى بلدية الإسكندرية التى يرأسها إسماعيل صدقى باشا وكان سعد يرغب فى تعيين أحد رجال وزارة العدل وهو مورييس بك .

ومن الواضح أن هذه الأنباء كانت تمهد لخروج سعد زغلول من الوزارة .

وتكررت الأنباء التى تؤكد أن سعدا غير راضٍ عن بقائه فى الوزارة وأن الخديو ورئيس الوزراء والمعتمد البريطانى غير راضين أيضاً عن استمراره .

وقالت الصحف أن مافعله سعد زغلول فى مسألة المجلس الحسبى كان اعتماداً على ثقة المعتمد البريطانى .

. . إشارة إلى إصرار سعد على تغيير قانون المجلس الحسبى ضد رأى الخديو ولبيان أن ذلك كان نتيجة لمساندة المعتمد البريطانى السابق - لورد كرومر - لسعد ضد الخديو .

وإشارة إلى أن المعتمد البريطانى الحالى - كتشنر - لم يعد يثق بسعد !

* * *

ولكن صحيفة المؤيد المعبرة عن رأى الخديو ، أوحى - إلى سعد بضرورة الاستقالة وإلا فإن الخديو سيضطر إلى إقالته بعد أن اتفق مع رئيس الوزراء على ذلك !

* * *

طراً عنصر جديد فى الموقف .

ألقى محمد فريد زعيم الحزب خطبة فى اجتماع الجمعية العمومية للحزب يوم ٢٢ من مارس قال فيها :

« العميد - اللورد كتشنر - يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيض بالسودان ، ومشروع المصارف بالوجه البحرى كأنه حاكم البلاد ، ولا تمثل الحكومة المصرية بجانبه .

ونظارنا - وزراؤنا - يطرونه وينسبون إليه الفضل فى الإصلاحات .

وحملة الشهادات العالية من أبناء الأغنياء ، يلقون خطب الشاء بين يديه كأنهم بين يدى الخديو .

والمديرون يحشدون العمد والوجهاء بالمحطات احتفالاً بهذا العميد الذى لا يرى غيره الآن فى الاحتفالات الكبرى » .

وأشار محمد فريد إلى أن أهم مطالب الأمة « الدستور وإلغاء قانون المطبوعات الذى يجعل الجرائد تحت رحمة الحكومة ، تقفها أو تعطلها متى أرادت . وقد غالت الحكومة فى استعمال هذا القانون » .

ويلتقى سعد بسعيد وحسين رشدى يوم افتتاح الجمعية العمومية ٢٥ من مارس فقال رئيس الوزراء :

- تحقق النيابة مع محمد فريد ، وستحبسه .

لم يرد سعد .

ويلتقيان مرة ثانية عند النائب العام عبد الخالق ثروت فقال سعيد :

- جرى التحقيق فعلاً .

اعترض سعد على ذلك فانتحى به المستشار البريطاني قائلاً :

- إنهم يفعلون الشيء فراضين ألا وجود لك .

يقصد بذلك أنه - كوزير للعدل - كان يجب أن يعلم بتكليف النائب العام بالتحقيق مع فريد .

قال محمد سعيد :

- لقد أقامت النيابة الدعوى على محمد فريد فما رأى ناظر الحقائق ؟

قال سعد :

- لا أعلم شيئاً من ذلك .

ويستدعى رئيس الوزراء وزير العدل يوم الأربعاء ٢٧ من مارس . وكان عنده روكسيرا المستشار القانوني لمجلس الوزراء والنظار .

سأله سعيد :

- مارأيك في إقامة الدعوى ضد الذين اشتركوا مع محمد فريد في نشر خطبته بالجرائد .

قال سعد :

- قرأت الخطبة ولكنى لم أقرأها قراءة الناقد ولا أستطيع إبداء رأى فيها . وسأعيد النظر فيها .

واعترض على إقامة الدعوى دون علمه .

ويزور النائب العام عبد الخالق ثروت سعدا ليسأله رأيه في إقامة الدعوى أيضاً ضد أصحاب ورؤساء تحرير الصحف الذين نشروا خطبة محمد فريد فقال سعد .

- أعدت قراءة الخطبة وأرى أن المادة تنطبق عليهم .

.. أى يمكن محاكمتهم .

وأضاف :

- هذه أعدل خطبة ألقيت على الحزب الوطنى وليس من المناسب إقامة الدعوى

بشأنها .

قال النائب العام :

- هذا رأى كل الناس ، ولكن القانون يعاقب

قال سعد :

- نعم ، ولكن لماذا يباغت الناس ؟

قال النائب العام :

- الأحسن ألا تتشدد والكل متفقون والقانون ليس معك .

قال سعد :

- بما أن التحقيق جرى على الفاعل الأصلي فلا مانع من أن يتبع مجراه الطبيعى بالنسبة لجميع الشركاء .

. . أى أنه يمكن محاكمة الصحفيين الذين نشروا الخطبة .

حققت النيابة مع محمد فريد ويدرك زعيم الحزب الوطنى أن النية متجهة إلى سجنه مرة ثانية فيسافر سرا إلى الخارج ولا يعود إلى مصر إلا بعد وفاته جثانا فى صندوق .

وبعد سفره قالت الجازيت : « هرب العصفور » .

* * *

جرت مفاوضات مع سعد قبل الاستقالة من قبل الخديو وقد رواها سعد فى مذكراته .

أوفد إليه الخديو ، على بك جلال . قائلا :

- يأسف الجنا ب العالى - الخديو - على انحرافه منك ويفكر فى أمر يعوضك عما فاتك من منصبك .

قال سعد غاضبا :

- يريد جنابه أن يميتنى ليحيينى ، ويخذلنى كى ينصرنى . لست مغفلا حتى أصدق هذا الوعد وأركن إليه .

وأضاف :

- أريد أن أكون مؤدبا وأن يقف الجناح العالى على حقيقة مايجرى حوله ، لا لفائدة تعود على ولكن لمنفعته الحقيقية .

قال على جلال بك :

- سأسافر إلى الإسكندرية وأبلغ الخديو بذلك .

وعاد على جلال إلى القاهرة يوم السبت ٣٠ من مارس وقال لسعد :

- ستحدد لك تشريفات الخديو غدا - الأحد - موعدا لمقابلته .

قال سعد :

- سأنتظر بالاستعفاء - أى سأرجى الاستقالة - إلى ظهر غد ، فإن وصلنى خبر الموعد قبل ذلك فلن أقدم الاستعفاء ، وإلا قدمته .

انتظر سعد حتى الظهر فلم يحضر أحد أو يتصل به مندوب عن الخديو فأخرج كتاب الاستقالة الذى أعده منذ لقائه الأخير وفيه يقول :

« نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجزى عليها فى إدارة أمور الحقانية - العدل - وخصوصا فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية ، والمجالس الحسينية ، فقد أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى ويتحتم على تقديم استعفائى فألتمس من المرحم قبوله . ولازلت أشكر المولى على نعمائه وأدعو بطول بقائه » .

قال فتحى زغلول - شقيق سعد :

- هذا الاستعفاء شديد .

قال سعد :

- إنه ليس بشديد .

قال فتحى :

- الأحسن تعديله بما يخففه .

قال سعد :

- خذه وأطلع عليه ماكليث وانظر ماذا يقول ومايتم عليه الاتفاق .

غاب فتحي فترة طويلة ثم عاد يقول :

- ماكليث لم يستحسنه ، وعرضه على كتشنر ، الذى أشار بصفة ودية بتخفيف لهجته ، وإن كان قد قال أن لا دخل له فى هذه المسألة .

رأى سعد أن يخفف الخطاب قليلا وكتبه على الصورة التالية :

« نظرا لعدم توفقى لموال رضاكم أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى ولذلك تحتّم علىّ أن أرفع إلى سدتكم السنية استعفائى من وظيفتى فأرجو قبوله . وأشكر المولى على نعمائه وأرجو شموله بعفوه وحسن رضائه » .

كتب فتحي خطاب الاستقالة بخطه فى الرابعة من بعد ظهر الأحد ٣١ من مارس وأرسلها إلى قصر عابدين ، فحملها محمد سعيد رئيس الوزراء إلى الخديوى مقرر رأس التين بالإسكندرية .

وتوجه إلى مصطفى فهمى باشا فوجد عنده على جلال فأبلغهما خبر الاستعفاء وصورته .

قال مصطفى فهمى :

- إنه شديد اللهجة .

وقال على جلال :

- هذا أخف ما يكون ولكنك تسرعت فى تقديمه .

قال سعد :

- لم أتسرع وما كنت أقدر أن أخره أزيد من ذلك .

* * *

بعد ٤٨ ساعة زار ماكليث سعدا مبديا الأسف على خروجه وقال :

- تكلمت كثيرا مع اللورد فى التعويض الذى طلبته فقال : ذلك عمل المستشار المالى .

وأضاف ماكليث :

- كتشنر لا يظن أنك خرجت إرضاء للخديو لكن مسألة حسين محرم هي التي أثرت فيه لأن ناظرا لا يصح له أن يقول مثل ذلك في حق أحد كبار الموظفين .
قال سعد :

- وهل تشاركه هذا الرأي ؟

قال ماكليث :

- لا .

قال سعد معلنا رأيه بصراحة في اللورد أمام أحد رجاله وهو ماكليث :
- لا أفهم لهذا المعنى وإلا كنت أوافق بعدما سمعت عنه . فليفعل ذلك كتشنر فهذا لا يدل على شيء أزيد من كونه رجل شؤم !

* * *

إن سعدا باستقالته انتفض ثائرا .

لقد فكر في الاستقالة أول مرة في فبراير عام ١٩٠٧ ، بعد ثلاثة شهور تقريبا من تعيينه وزيرا عندما فاجأ اللورد كرومر بذلك فأخذ اللورد يمضي نصف وقته في تهدئته وإقناعه بمزايا الصبر .

وكان السبب ضيق سعد بالخديو وغيره ممن يقاومون مشروعاته الإصلاحية .
وفكر في الاستقالة احتجاجا على التفكير في إعادة العمل بقانون المطبوعات عام ١٩٠٩ وكتب مشروع خطاب بالاستقالة عدة مرات في نفس السنة .

وأخيرا طرح التردد جانبا ، ولم ينتظر حتى يطلب منه كتشنر ذلك ، بل رفض أن يساومه الخديو ، ولم ينتظر عطفه عليه ، بل فتح باب عقله وقلبه ليخرج منه التأثير المتمرد الذي يرفض أن يكتفى بدور المصلح الذي يريد تحقيق تقدم مصر بالوسائل الدستورية وبإصلاح التعليم والقانون .

* * *

في كتابه « سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ » قال الدكتور عبدالحق محمد لاشين إن سعد زغلول أيد تماما الإجراءات القانونية التي

اتخذتها الحكومة ضد محمد فريد ، وأن سعدا خرج من الوزارة « مطرودا أو شبه مطرود لأنه لم تعد الحاجة ماسة إليه ، حيث كانت السياسة الإنجليزية الجديدة في مصر قد استنفدت من وجوده كل أغراضها ، وأهمها كبت الروح القومية بسياستها التعليمية وضرب الحركة الوطنية بسياسة القمع القضائي » .

وقال الدكتور لاشين :

« الغريب في أمر خروج سعد من النظارة - الوزارة - أنه لم يكن مناوئا للاحتلال في شيء ، أو أنه كان في موقف يسمح له بأن يدعى ذلك ، فكل أسباب استقالته ترجع إلى مناوئته للخديو ، وهو الموقف الذي كان سعد يعتقد أنه يساعد كتشنر به » . وهكذا كله يجانب الحقيقة تماما ويظلم سعدا إلى أقصى درجات الظلم ويجرده من مزاياه وعدله وجهه بالحقيقة .

إن سعدا باستقالته لم يكن يعمل لحساب كتشنر ، بل إن الخديو انتهز فرصة عداء سعد لكتشنر ليطيح به وتضامن الخديو مع اللورد ضد وزير العدل .

إن كتشنر في رسالته بتاريخ ٧ من مارس يقول أنه اتخذ قرارا بضرورة خروج سعد من الوزارة وذلك قبل أن يلقي محمد فريد خطابه في يوم ٢٢ من مارس ١٩١٢ .

وفي هذه الرسالة أيضا أن السبب الأساسي لخروج سعد عدم موافقته على تعيين حسين محرم وصيا على أملاك الأميرة صاحبة ومقاطعة الخديو لسعد ورفضه التعامل معه .

وكان اللورد كتشنر هو الذي اقترح اسم حسين محرم ، وأيده الخديو في الاختيار ولكن سعدا عارض هذا الترشيح بكل قوة ورفض أن يساند حسين محرم فأسرع الخديو إلى ذلك نكاية في سعد قبل أي شيء آخر .

ولم يستقل سعد - كما يقول سعد نفسه - لعدم أخذ رأيه في محاكمة محمد فريد لأن استقالته كانت مقررة من قبل وأن كان قد أكد في حديثه مع محمد سعيد أن التحقيق بدأ مع رئيس الحزب الوطنى دون استشارته - كوزير للعدل - أو إبلاغه ! إن سعدا لم يؤيد محاكمة محمد فريد بحال ، ولم يقف معارضا لها كما يقول في مذكراته .

وهنا لابد من ملاحظة أن سعدا في مذكراته يكشف عن مشاعره الحقيقية وآماله

وأحلامه ويدين نفسه في هذه المذكرات أكثر مما يدينه أى معارض له !
ولكنه كتب المذكرات لنفسه ، ولو أنه لم يكتبها إطلاقا ما عرف أحد نقاط
الضعف فيه .

وبذلك يكون قد سبق كل الزعماء والعرب في هذا التقليد الغربى فى كتابة
المذكرات الشخصية ونشرها أيضا .

* * *

فى تقريره السنوى قال كتشنر :

« كان سعد زغلول محاميا ذا شهرة عظيمة بين محامى المحاكمة
الأهلية ثم صار مستشارا مشهورا فى محكمة الاستئناف الأهلية » .
واعترف كتشنر بأن سعدا أدخل « فى كل من الوزارتين المذكورتين
إصلاحات كثيرة عظيمة القوة هو واضعها » .

* * *

فى مذكراته كتب سعد يقول :

« قضى الأمر وتخلت عن وظيفة نظارة الحقانية حيث قدمت استعفائى » !
ولو أن سعدا كان راغبا فى الاستقالة متحمسا لها ما كان قد كتب بهذا
الأسلوب . . . وما كان قد قال « قضى الأمر » مما يعد دليلا على أنه أرغم على
الاستقالة وأن هذا هو القضاء الذى لامر منه !

إن هذه الكلمات فى مذكراته تكشف عن الضعف الإنسانى ، والحنين للمنصب
والغضب من طرده ، أو إقالته ، أو إرغامه على الاستقالة ، والرغبة فى سداد ديونه
المتراكمة ، التى أدت بعد ذلك إلى وفاة قاسم أمين سواء بأزمة قلبية أو ربما بانتحاره
كما قد يظن .

وعلى أية حال فإن هذه الكلمات ظلت حبيسة مذكراته وأوراقه ، كتبها لنفسه ،
أما الصورة الخارجية لسعد ، أمام الناس ، فهى صورة الغاضب ، والسياسى الذى
بدأ العمل السياسى فعلا أو اللعبة والمناورة السياسية ، عندما قال أنه احتج على
محاكمة محمد فريد !

* * *

ولكن تبقى الحقيقة الهامة وهى أن سعدا رفض أن يعين لصا قويا على تركية سيدة
مصرية ، ولم يقبل صفقة فيها غبن لأطفال مصريين . وكان سعد يعرف أنه بموقفه
هذا يضحى بالمنصب الوزاى . ولكنه أقبل - راضيا - على هذه التضحية !

قال عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول : سيرة ونحية » :

« شغل سعد نفسه بإنصاف يدخل فى أعمال وزارة الحقانية ، ولا يقدم عليه كل
وزير لأنه لإنصاف يصدىم الأقوياء من أصحاب الجاه والثراء ، وهو إنصاف القصر
والمحجور عليهم من طغيان القيميين والأوصياء .

أخذ نفسه بإنصاف كل مظلوم مهضوم الحق من هؤلاء القصر والمحجور عليهم
الذين تعرض حساباتهم على المجلس الحسبية . فلم يتراجع ولم يقف عند حد الحذر
والمجاملة حينما عرضت عليه قضية من قضايا المصادمة مرهوبة جمعت عليه كل قوة
فى البلاد المصرية ، لأنها مصادمة المال ومصادمة اللورد كتشنر ومصادمة الأمير عباس
الثانى ، وهما قابضان على زمام كل قوة فعلية أو شرعية فى الحكومة » .

قال العقاد :

« عز على كتشنر أن تجترىء الوزارة على صديق من خاصة عثرائه يحميه كتشنر
من جانب ولا يخذله الخديو من الجانب الآخر .

وكان ينتحل الأسباب للخلاص من سعد باشا ويحسب أنه قادر على المجازفة
باقصائه عن الحكومة لأنه رجل عسكرى تعود الطاعة والزلفى . ولم يتعود من الوزراء
المصريين ولا من المرءوسين الإنجليز أن يقابلوه بإرادة كإرادته ، وكرامة لاتنحنى أمام
هيئته ، فاتخذ من مسألة القيم سببا لإحراج سعد وإعفائه » .

وقال العقاد :

« كان من اليسير على سعد أن يتحاشى هذه المصادمة لو كان فى استطاعته
الإغضاء عن باطل ، وهو مفتوح العينين . ومن الواضح أن هذه القضية ليست
بالقضية الفريدة التى نصر فيها سعد قاصرا مظلوما ولكنها القضية الفريدة التى
انتهت بتلك النهاية » .

* * *

تولى حسين رشدى باشا وزير الخارجية منصب وزير العدل بالنيابة فى نفس
اليوم الذى قدم فيه سعد استقالته .

ومن غريب الصدف أن الجمعية العمومية تصوت فى نفس اليوم ، وللمرة الرابعة
على طلب الدستور الذى يعود به سعد ، بعد ١٢ سنة ، رئيسا للوزراء !



عارف

قال سعد يصف محتته في المنصب الوزارى :

« لا يليق للعالم أن يتنازل عن حريته مقابل مبلغ من المال مهما كان عظيما .
وإنى أكون منافقا لنفسى إذا كنت مع اعتقادى وميل الشديدا للحرية فى النور
والعمل أضياع نفسى فى ميولها وأتنازل عن حريتها بغية أن أعيش عيشة البهائم .
الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبنى جاها .

ولم أبحث فى أن أستفيد منها شيئا . سوى حسن الأحدثه والعمل لخير الناس .
ولكننى لم أوفق فى ذلك لأن أيدى النظر فى الحقيقة مغلوله بغلين ومربوطه بقفلين :
شهوات السلطة الشرعية وسياسة الدولة المحتلة - يقصد الخديو وكتشتر - وإرضاء كل
منهما صعب على صاحب الذمة والضمير الحى .

لقد أردت فى كثير من الأحوال أن أوسع من ذمتى وهممت أن أميت من ضميرى
لأعيش شريفا فلم أفلح .

كنت كلما حاولت ذلك ضاق خناق الذمة وثار الضمير وتشددت فى الأمر كثيرا .
ووصف سعد هذا المنصب فقال :

« ومن المشوقات حضور التشريعات وتحلية الصدور بالوسامات والحج
بالمزركشات .

لا وربك ، لم يكن لها فى قلبى من سلطان . وما وجدت فى واحدة منها إلا
وكنت أول المستخفين بها والمستصغرين أحلام الإنسان بسبب العناية بها .
وكثيرا ما كنت أترك الاحتفال والمحفلين فكرا . وأحاسب نفسى عما ألاحظه فيها
من ضعف الإنسان وشدة ميله للهذيان .

وما رأيت مظهرا تفقد الغنى فيه ، وتحس بالذلة والهوان أوضح من هذا المظهر .
ترى إنسانا جمع عيوباً كثيرة يكفى واحد منها فى احتقاره والابتعاد عنه .

تراه فى وسط الاحتفال قد أخذ الأنظار من كل الجوانب . وتلمظت الشفاه بحركات التملق والنفاق . وتنقلت الأرجل تقربا منه واستجلابا لالتفات ينيوه أو ابتسام بيديه .

فإذا نطق بكلمة أمنوا عليها وإن كانت رابع المستحيالات . وتكلفوا الضحك إذا ضحك ، والعبوس إذا عبس وسابقوه على كل حركة من الحركات ، ثم يتساءلون ويسأل كل منهم نفسه ، بعد الانفراد ، هل أحسنت الجواب الفلانى . وماذا يريد بالكلمة الفلانية أو النظرة الفلانية .

* * *

زار أغلب النظار وأعضاء الجمعية العمومية سعدا بعد استقالته . وكذلك أول من وكله فى قضية ، وهو محام ، ظنا منه أن سعدا سيعود إلى المحاماة . وتوجه عدد كبير من موظفى وزارة العدل إلى بيت سعد يشكرونه على الخدمات التى قدمها فى الوزارة .

* * *

فى البرقية التى بعث بها اللورد كتشنر إلى لندن يوم أول أبريل ١٩١٢ قال :
« بعث وزير العدل اليوم باستقالته . وسيقبلها سمو الخديو . ولكن نظرا لأنه سيغادر مصر غدا لمدة ثمانية أيام فى زيارة لممتلكاته فى الاناضول فإن تعيين خليفة للوزير س ينتظر عودة سموه .

وفى الوقت ذاته فإن وزير الخارجية - حسين رشدى باشا - سيتولى مؤقتا أعمال وزارة العدل » .

ومن هذه البرقية تتضح عدة حقائق : أهمها أن استقالة وزير العدل متوقعة أو مطلوبة وأن الخديو سيقبلها فورا .

وهناك دليل هام وهو أن حسين رشدى باشا وزير الخارجية انتدب لتولى وزارة العدل بالإضافة إلى الخارجية فى اليوم نفسه الذى قدم فيه سعد استقالته بينما ظل يوسف سبابا باشا - وهو مسيحى من أصل سورى - وزيرا للمالية ، وكان هو الذى سبق سعدا إلى إبداء رغبته فى الاستقالة . فقد بدأت الصحف تتحدث عن استقالته فى أواخر ديسمبر مما يقطع بأن استقالة سعد وحدها هى المطلوبة .

ويقيم اللورد كتشنر حفل استقبال ضخما مساء أول أبريل بدار القنصلية على النيل يشهده ١٢٠٠ من المسئولين المصريين والأجانب عدا سعد .

ويسافر الخديو في اليوم التالي إلى تركيا .

وتشيد الصحف المصرية بروعة الحفل وجماله وكثرة المدعوين .

وتقول صحيفة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو التي يرأس تحريرها الشيخ على يوسف « إن السبب في كثرة عدد المدعوين إن المعتمد البريطاني يريد تعليم مواطنيه الإنجليز ضرورة الاختلاط بالمصريين ! »

* * *

عاد الخديو من تركيا يوم ١٢ من أبريل .

ولم يقدم يوسف سابا باشا وزير المالية استقالته إلا صباح الاثنين ١٥ من إبريل عندما توجه إلى قصر عابدين ليقدم الاستقالة شخصيا إلى الخديو ، الذي أبدى أسفه لاستقالته ، على العكس مما فعل مع سعد ، فإنه لم يقابله بعد الاستقالة ، وأنعم على سابا باشا بوسام « العثمانية » من الطبقة الأولى .

وصدرت مراسيم إعادة تشكيل الوزارة يوم ١٥ من إبريل ١٩١٢ وهو الموعد الذي حدده قبل خمسة أسابيع اللورد كتشنر .

نقل حسين رشدي باشا من وزارة الخارجية إلى العدل وأختير القاضي يوسف وهبة باشا ليكون وزيرا للخارجية وأحمد حلمي باشا مدير المنوفية عين وزيرا للمالية .

ويصبح رشدي باشا رئيسا للوزراء عام ١٩١٤ ويوسف وهبة باشا رئيسا للوزراء عام ١٩١٩ فإن الرجال الذين اختارهم كتشنر كان لابد أن يلمعوا !

وظل حسين رشدي باشا وزيرا للعدل وهو المنصب الذي شغله بالنيابة عقب استقالة سعد .

ورشحت الإشاعات يوسف سابا باشا حاكما للبنان ولكن كان هناك مرشحون آخرون أمام السلطان العثماني !

* * *

زار اللورد كتشنر سعد زغلول فى بيته يرافقه رونالد ستورز السكرتير الشرقى لدار
المعتمد البريطانى ومكث معه ساعة كاملة .

ورد سعد الزيارة للورد فى اليوم نفسه .

وكان هدف اللورد من الزيارة إلقاء اللوم على الخديو وأنه المسئول عن
الاستقالة .

* * *

إن كل وزراء مصر الذين استقالوا فى ذلك العهد ، مرت استقالاتهم بهدوء
وابتعدوا عن الرأى العام وابتعد عنهم الرأى العام ولم يهتم بهم أحد إلا سعد وحده ،
ودون غيره .

أثارت استقالة سعد صدى بعيدا فى الصحافة المصرية ، التى تكلمت عن
أسباب الاستقالة ، وماذا سيفعل سعد : هل سيعود إلى حياته الخاصة ، أم يمارس
المحاماة ، وهل ينضم إلى الأحزاب ، وإلى أى حزب بالذات وماهو دوره السياسى
بعد الآن .

. . كانت صحيفة « الجريدة » التى يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد أول وأكثر
الصحف دفاعا عنه ، فهاجمت رئيس الوزراء ، وكذلك صحيفة « الجورنال دى كير »
الناطقة باللغة الفرنسية .

قالت صحيفة « الجريدة » إن أسباب استقالة سعد مشرفة للبasha .

وتنتقد « الجريدة » وكذلك صحيفة « الجورنال دى كير » محمد سعيد باشا رئيس
الوزراء تحت عنوان « النزاع الوزارى » فاعترفت بالخلافات بين سعد والخديو وزملائه
فى الوزارة وقالت : « لانستطيع أن ننسى مناقشات المجلس الحسى » .

ودافعت صحيفة « الجريدة » عن سعد وهاجمت خصومه الذين « حاربوه
وأسقطوه » وبالذات محمد سعيد باشا رئيس الوزراء واتهمته بأنه المسئول عن هذه
الاستقالة .

وعبر أحمد لطفي السيد في مذكراته عن ذلك فقال :

« كان الطرفان - عابدين وقصر الدويارة ، أى الخديو وكتشتر - متبرمين بسعد لصراحته التى يبيدها فى مجلس الوزراء ، وصلابته فى الحق والعدل وحرصه على أداء واجبه .

إنه استقال وترك الوزارة بين الثناء والاعجاب ، وألقى درساً نافعا للحاكمين والمحكومين على السواء » .

وقد اتهم سعد فى استقالته بأنه قد نقصه الدهاء اللازم للوزير لإرضاء السلطة . وهى تهمة عجيبة . على أنه نجح كثيراً فى حمل السلطة على الرضا برأيه وتحقيق مشروعاته .

دافعت صحيفة المؤيد عن الخديو .

قالت بعد أن ذكرت أن سعد باشا خدم الحكومة خدمة جليلة تنطبق على مداركه العالية ومعارفه الواسعة كما خدم القضاء والعدل . وأضافت :

« كنا نود لو أنه عالج الأمر خير علاج يوافق مزاج المنصب السياسى الذى يشغله ولا بد لمثله منه فى كل زمان ومكان » .

وقالت :

« استعفاؤه من قبيل استعفاء المرحوم رياض باشا من وزارته الثانية فى عهد الخديو توفيق حيث ذكر فيه إنه استقال لأنه رأى مولاه منحرفاً عنه . ولا يمكن لوزير مصرى أن يبقى فى وظيفته ولا يسعه أن يخدم الوطن إذا فقد ثقة حاكم البلاد الشرعى له » .

ولكن المؤيد قالت :

« كان يجب أن يتقدم استعفاء سعد باشا هذا الوقت بعدة أشهر » .

. . أى أنه كان ينبغى عليه الاستقالة منذ شهور !

وأرادت المؤيد أن تجرد سعداً من كل شىء فقالت إنه « سينشئ مكتباً للاستشارات القضائية يكون مورد كسب أضعاف ما كان يأتى من المنصب الرفيع » .

. . . . أى أنه استقال ليكسب مالا !

أما صحيفة « الأهالى » التى تصدر بالإسكندرية وتعبر عن رأى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فدافعت عن رئيس الوزراء قالت :

« من مصلحة سعد باشا ألا ينساق بعض الكتاب فيتخذوا من استقالته سببا للغمز واللمز والتعريض بهذا أو ذاك ويجعلوها سببا لشفاء الحزاقات .

إن رجلا نزيها مثل سعد باشا يأبى أن يظهر فضله انتقاص غيره » .

أما « العلم » صحيفة الحزب الوطنى فإنها لم تتعمد الدفاع عن سعد أو خصومه ، ولكنها أبدت ميلا إلى الوزير المستقيل لسببين جوهريين أولهما أنه خرج من الوزارة مغضبا فهو - بحكم الحال - أصبح فى صف الحزب الوطنى الذى يناصر كل من خاصم الخديو والإنجليز .

والسبب الثانى أن سعدا عرف بكثير مما اشتهر عن زعماء الحزب الوطنى حتى قيل إنه سيتولى رئاسة هذا الحزب عندما يخرج من الوزارة ، وسيحل محل محمد فريد والشيخ عبدالعزيز جاويش اللذين غادرا مصر .

أما باقى الصحف فبقيت على الحياد وإن أبدت الأسف على خروج سعد من الوزارة . ولكنها لم تهاجم الحكومة بسبب استقالته .

وتصحت بعض الصحف سعدا بأن يقيم دعوى على من يهاجمه أمام المحاكم بدلا من أن يبقى على مجادلته فى الصحف وإثارة الخواطر بما نشر .

ووصفت جريدة « الوطن » سعدا بأنه وزير كبير وعلامة مشهورة . وقالت إنه أعاد عهد الإرساليات - البعثات - فى المعارف ورفع مقام اللغة العربية وأبنائها وخدم العنصر المصرى فى المدارس الأميرية أكبر خدمة وسن من لوائح التعليم ما يعد إصلاحا حقيقيا فى أكثر الأبواب .

وأما فى الحقانية فيكفيه فخرا أنه سن لائحة الأزهر ولائحة المجالس الحسبية وأنه أنشأ مدرسة القضاء الشرعى وكلها أعمال كبيرة تمت فى زمان قصير .

وأضافت :

« ظهر الأسف العام في كل جهات البلاد وشعر الناس أن حكومتهم خسرت
خسارة كبرى بخروج سعد من مصاف الوزراء ولولا أن الرجل كبير كما قلنا وأنه من
قادة العقول المصرية لما قامت هذه الضجة ولا اشتعلت الأفكار باستعفائه » .
وكانت بعض الصحف قد اشارت إلى ضرورة استقالة الوزارة كلها بعد استقالة
سعد .

قالت « الوطن » :

« إن الدستور لا يوجب سقوط الوزارة كلها كلما خرج وزير وعين رجل جديد » .
وقالت الوطن :

« هناك سبب جوهري ، غير اعتلال صحته ، قضى عليه باعتزال منصبه . وكنا
نود لو أنه عاجله خير علاج يوافق مزاج المنصب السياسى الذى كان يشغله » .

ولكن أغلب الصحف التى تصدر فى مصر باللغتين الإنجليزية والفرنسية
هاجمت سعد زغلول واتهمته بأنه لا يتميز بالمرونة مع رئيس الوزراء أو الخديو وأشارت
إلى موقفه العنيف عند تشكيل المجلس الحسى وأنه على خلاف مع أغلب الوزراء .
وقالت صحيفة « الأجيشيان جازيت » :

« لا يزال الناس يبالغون فى السبب الحقيقى لاستقالة سعد . ولكن هذا السبب
اتضح منذ مدة إذ أصبحت العلاقات بينه وبين الخديو غير ودية .

إن الخديو والوكالة البريطانية متفقان على موضوع استقالة سعد التى لم يقابلها
الناس بدهشة نظرا لإشاعتها مرارا قبل حدوثها » .

وأضافت :

« ليس من العدل أن يطعن على رئيس النظار لأن أحد زملائه استقال ، أو لأن
دفة الحكومة تسير بهدوء ، نجم عن اتفاق وتعاون عطوفة رئيس النظار ، وسمو
الخديو ، واللورد كتشنر ، فإن هذا الاتفاق لا يمكن أعداء الوزارة من خلق أى
اضطراب .

إن سعد باشا لم يظهر أقل تسامح نحو سمو الخديو وكثيرا ما كان حجره عثرة في سبيل زملائه وكان إذا طلب أمرا لا يتنازل عنه قيد شبر . وشدة مراس كهذا يمكن أن تفيد في بعض الأحيان إلا أنها كانت سببا لاضطراب عظيم في الوزارة المصرية . وأجمعت الصحف الناطقة باسم الخديو وكذلك الناطقة باسم المعتمد البريطاني والصادرة بلغات أجنبية على القول بأنه :

« لیس سرا أن علاقة سعد زغلول بالخديو لم تكن ودية في الفترة السابقة . ولم يقدم سعد أية تنازلات للخديو ، وكان يفتقد الرقة والمرونة في شخصيته في بلد تطلب فيه المرونة . وأنه متى صمم لا يعدل وأن الخديو واللورد كانا متفقين بالنسبة لاستقالته وأنها لم تكن مفاجأة لأحد » .

* * *

عبرت صحيفة الأهرام عن الموقف أصدق تعبير فقالت :

« كان سعد باشا في الوزارة عضوا » مستقلا « يقول ما يعتقد ويتصلب بما يوقن ، إلى أن يغلب على أمره فيتحول !

وطريقته ، غير طريقة الوزراء ، الذين تقدموه أو عاصروه - إلا رياضيا - لأننا عرفنا وزراءنا جميعا . يحسون نبض السلطات العليا قبل أن يبدا آراءهم ثم يبدون تلك الآراء على مرد تلك السلطات .

أما هو فكان يتقدم سواء بإبداء رأيه . ومن كان هذا شأنه في وزارة مصرية كان مآله حتما ، كمال سعد باشا ، أى اعتزال الوزارة » .

وأضافت الأهرام :

« الوزارة المصرية بين السلطتين الشرعية والفعالية ، لامندوحة لها أن يكون جميع أعضائها متفقين بالرأى والمسلك ، متحدين بالقصد والغاية ، مترابطين بالقلوب والأنفس هذا إذا أرادت أن تكون وزارة عاملة نافعة ناجحة .

والذين يقولون « ماذا بيد الوزارة المصرية مخطئون في تساؤلهم فإن بيدها سلطة كبيرة وقوة عظيمة إذا توفرت فيها شروط التضامن والمعرفة والعناية لأن لسياسة الاحتلال حدا تقف عنده » .

وقالت الأهرام أيضا :

« المشادة في الآراء ستنتهى وتضمحل لأن عطوفة الرئيس يقبض وحده منذ اليوم على دفعة السياسة المصرية ، أو مانسميه نحن السياسة المصرية ، وهو في الحقيقة بعض الشئون الداخلية الفردية الصغيرة الذى اعتاد شعبنا ، واعتادت ، صحفنا ، حسابانه كل شىء وفوق كل شىء .

وسيكون لكل ناظر - وزير - تمشية شئون نظارته فقط .

ومعنى كلام الأهرام أن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء لم يكن رئيس الوزراء بالفعل بل كان يشاركه سلطاته سعد زغلول الذى كان يتدخل فى أمور كل الوزارات ، وأن سعدا كان يقول رآيه فى شئون مصر ، وأن هذا الرأى كان مستقلا تماما فهو ليس خاضعا للخديو أو للورد كتشنر أو لرئيس الوزراء .

وإذا كان سعد قد بقى فى الوزارة الشهور الأخيرة لكرورم ثم فى عهد جورست فإنه كان مستحيلا استمراره فى عهد اللورد كتشنر الذى يريد أن ينفرد بالسلطة فى مصر .

* * *

قالت صحيفة « التايمس » أرغم اللورد كتشنر سعد زغلول على الاستقالة ، وبذلك انتقم الخديو من سعد .

وقالت الصحيفة ذاتها ، ولكن عقب وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ .

« إنه لم يستطع تأييد حجته - بالنسبة لحسين محرم - مع أن جميع الناس يعلمون أن شكواه فى محلها !

* * *

وصف أحمد لطفى السيد فى كتابه « قصة حياتى » أعمال سعد زغلول فى وزارتى المعارف والعدل فقال :

« دخل سعد زغلول الوزارة بين تصنيف الأمة بأسرها واستحسانها . ولامعنى لإجماع الطبقات على استحسان دخوله الوزارة بكل ماعهدناه لوزير غيره عند تعيينه ألا يكون ناصرا للأمة مدافعا عن الحق متشددا فيه .

وكان سعد قد دخل الوزارة ليمثل فيها طبقة المتعلمين الأحرار الذين ليس على عقولهم سلطان إلا الحق ولا على قلوبهم إلا حب الوطن ونفعه ، فحقق في المعارف سلطة المصرى ، وملاً كرسى الوزير ، وتمكن بقدرته ، وعلو نفسه ، من وضع مستشار وزارته عند حد القانون ، وسوى بين الموظفين الأجانب والمواطنين ، وحقق آمال الأمة في أكثر ما طلبت ، فجعل التعليم باللغة العربية ، وجعل لغة التعليم هى لغة الامتحان . وأعاد عهد البعثات ، وجعل للأنظمة المدرسية قوانين لا بد من عرضها على مجلس شورى القوانين ، إلى غير هذا من المشروعات التى أعادت إلى المعارف عهد وزيرها المرحوم على مبارك باشا .

وكان من أعمال سعد إنشاء مدرسة المعلمين ، ومدرسة القضاء الشرعى التى وجد فى إنشائها صعوبات جمة كانت محكا لشجاعته الأدبية ، وقدرته الوزارية ودهائه السياسى .

فلما تولى الحقانية لم يفرط فى حقه بصفته وزيرا ، ولم يكن فيها بأقل من غيره على إقامة العدل ، منه فى نظارة المعارف ، على نشر التعليم حتى كان دفاعه عن اعتقاده مجلبة لمخالفة السلطة وتبرم الخديو والإنجليز به .

* * *

لم يشف الخديو عباس حلمى الثانى غليله باستقالة سعد ، فإن صحفا كثيرة فى مصر ، وفى لندن ، ظلت تعلق على استقالته ، وأسبابها ، وتنبأ بها سيفعله الوزير المستقيل .

قيل أنه سيراأس الحزب الوطنى .

وقيل أنه سيتنسب إلى حزب الأمة .

وقيل أنه سيرشح نفسه نقيبا للمحامين .

ونفى سعد زغلول هذا كله .

كذب فى حديث لصحيفة « الاجبشيان جازيت » مانشر من أنه سينضم « لحزب الأمة » .

وقال إن الحزب لم يعرض عليه الانضمام .

ونفى أيضا أنه سيرشح نفسه نقيبا للمحامين ، وكان هو صاحب فكرة إنشاء هذه النقابة !

وقال إنه سيشغل بالمحاماة ، ويكتفى بالاستشارات دون أن يترافع أمام المحاكم .

.... ولم يفعل !

ولكن الخديو رأى في هذه التضريجات تمجيذا لسعد فقرر أن يشن حملة عنيفة ضده لتحطيمه وتشويه صورته أمام الرأي العام .

ولم يدرك الخديو أنه بهذه الحملة ، أعاد سعد إلى الأضواء ودفعه إلى أن يكون مركز اهتمام كل الصحف العربية الصادرة في مصر والناطقة بلغات أجنبية وكذلك رجال السياسة و« قصر الدوبارة » مقر المعتمد البريطاني ، كما كان يسمى في تلك الأيام .

* * *

نشرت الأهرام في صفحتها الأولى - يوم ٦ من أبريل - مقالا بتوقيع « عارف » - وهو لاشك توقيع مستعار - قال فيه :

« دلت الحوادث إلى يوم استقالة سعد على أنه يستعمل الصلابة والخشونة ثم يرجع إلى اللين والمرونة متى قضت بهما الظروف شأن المتبصر الحكيم .

روى بعض أخصاء سعد باشا أن سعادته روى في مقام من المقامات العالية عبارة تمس بأمانة وكرامة رجل من كبار موظفي الحكومة . وكان يعتقد أنه إنما يخدم أمته وبلاده بما روى . ولكن يظهر أن الدهر لم يسعد سعادة سعد باشا حيث جنى عليه اجتهاده . وتبادر إلى الأذهان أن سعادته يريد بهذا العمل إيقاع النفرة بين مقامين من قادة الأمة ومن مصلحة البلاد تمكين عرى الوفاق وحسن التفاهم بينهما فترتب على ذلك مطالبة سعادة سعد باشا بإثبات ما صدر عنه في هذا الشأن .

جد سعادة سعد باشا واجتهد في أسباب المفتريات التي وصلته فاعتقد بصحتها ورواها فعجز سعادته عن إثبات ما روى ولم تفته ذلاقة اللسان ولا قوة الحجة والبيان .

وحينئذ تضاربت الأفكار واختلفت الظنون في تشخيص العلة التي قضت على

سعادة سعد باشا بركوب هذا المركب الخشن وسرعان ماتزعزعت ثقة السلطة الفعلية في مرويّاته وأقواله .

أما السلطة الشرعية فيقولون إنها زادت اقتناعاً بأن ساعة استقالة سعادة سعد باشا إذا لم تكن قد فاتت من زمن مديد فإنها قد حانت .

وقال الكاتب :

« رأى سعد في الأيام الأخيرة أن يتلجىء إلى السلطة الشرعية وأن يستبدل بالصلابة والخشونة المرونة واللين والأخلاص وصدق الوفاء وحسن الولاء وأن يكون سلاحاً للسلطة الشرعية على خصومها كما كان عدتهم من سنين مضت وفي ظروف انقضت » .

وقال الكاتب إن سعداً كان في حيرة : هل يكتب الاستقالة مشفوعة بأسباب ضافية أم تكون بعبارات بسيطة .

وفضل أخيراً أن تكون الاستقالة بعبارة مختصرة وقد كان وحررها في نسختين بعث بإحدهما يوم الأحد ٣١ من مارس إلى سراي عابدين والأخرى إلى سراي قصر الدوبارة .

وقد شاع أن أحد أقرباء سعد باشا روى أن سعادته سلم صورة الاستقالة إلى جناب مستشار نظارة الحقانية لتوصيلها إلى فخامة اللورد كتشنر بعبارة شفاعة مفادها كما يأتي :

لقد ضحيتُموني إرضاءً لجناب الخديو

إن كان منزلتي في الحب عندكم ما قد رأيت فقد ضيعت أيامي

وقد شاع أيضاً عن ذلك القريب نقلاً عن سعادة سعد باشا أن جناب المستشار تقابل مع سعادته في اليوم التالي وقال له أن جناب اللورد بكل أسف يقرئك السلام . ويقول لك إنه قد بلغه أن الجناب العالي قد قبل استقالتكم وأن جناب اللورد ينظر إلى هذا القبول بعين الارتياح وإنه ان كان ضحّي كما يقولون فلما عمل إلا إرضاء للصالح العام .

وقال الكاتب :

« حصلت الاستقالة بعد مضي أربعة أعوام من الوقت الذي كان يجب فيه

حصولها فلا أفهم لهذه الحركة من معنى ولا ستهوى رجال الأحزاب وأرباب الصحافة من سبب سوى السعى للحصول على قول أو عمل يعزى النفس عن مصابها ويشجعها على احتمال آلامها ويطمس معالم الحقيقة وما أدري هل للباطل جولة ثم تضحل .

واختتم الكاتب مقاله قائلا :

« إن سعد باشا دخل الوزارة للشقاق والخلاف ، وخرج منها للراحة والسلام .
تولاها وليس له عدو وفارقها وليس له صديق » .

* * *

نشر سعد زغلول في صحيفة « الجريدة » ردا على مقال عارف ، بعث به مراسل الصحيفة من محطة سكة حديد صهرجت في اليوم التالي .
قال سعد زغلول :

« لا صحة للعبارات التي نشرها « عارف » في جريدة الأهرام أمس وخصوصا مايتعلق فيها بالالتجاء لأحد أصحاب العائلة الخديوية والتوسل به لمقابلة « الجناب العالي » للتوبة والاستغفار رجاء البقاء في وظيفتي كي أكون فيها سلاحا بيد السلطة الشرعية ضد خصومه .

وإنني مستعد لبيان الحقيقة في ذلك كله إذا كشف ذلك « العارف » عن اسمه وصرح بأنه مأذون في نشر ما رواه لأن كرامتي تأبى أن أناقش من لا أعرفه .

وبيان الحقيقة على وجهها يستلزم إفشاء أسرار يقضى الواجب بكتمتها إلا إذا أذن أصحاب الشأن صراحة أو ضمينا بإفشائها » .

طالبت صحيفة الوطن سعدا أن يرد بإسهاب على مقاله عارف .

وقالت الوطن إذا كان سعد باشا يجعل إذن أصحاب الشأن بإفشاء الأسرار شرطا دائما للرد على ما يقال فيه أو ينسب إليه من حين إلى حين فإنه - سعد باشا - سيقى إلى ما شاء الله هدفا لسهام الطاعنين وطعنات الأعداء الغاشمين لا يستطيع الدفاع بالصرامة وإظهار الحقيقة . معززة بالدليل والبرهان .

إن خطأ سعد باشا خطأ مزدوج لأنه ينبغي له أن يدرك غاية خصومه ويعلم أنهم لا يتركونه بعد الاستعفاء ولا يرجعون عن السعى في إسقاطه من المقام الذى أحرزه فى صدر الأمة فيما أن يحارب مساعيهم بالسكوت التام والإعراض المستمر أو أن يرد ويفضح .

وقال الوطن :

« لانذهب مذهب سعد باشا فى موضوع الأسرار التى أشار إليها . ولانرى رأيه لأن سعادته يومهم فى رده التلغرافى على رسالة الأهرام أن هناك أسراراً تهول ، وخفايا شرحها يطول ، وأنه لو أفشى تلك الأسرار ، وباح بتلك الدفاتن لأحدث فى القطر هرجاً ومرجاً وأثر فى الناس أكبر تأثير .

والحقيقة أن الأسرار التى ينوء بها سعد باشا ليست بأسرار حقيقية من النوع الذى تكنه صدور الوزراء فى كل البلاد . فما فى الناس من يطالبه بإفشاء الأسرار المتعلقة بسياسة الحكومة فى مسألة الحرب والحياد أو فى طلب إلغاء الامتيازات ، أو فى غير هذا من الأسرار الدولية . إنما الذى يطلبه الناس فى هذه الحالة بسيط صغير يمكن إجماله فى أن سعد باشا لم يكن على اتفاق تام مع زملائه ، أو أنه لم يرض سمو الخديو المعظم مدة وجوده فى الوزارة ولا هو بعار على أحد من الكبار لأن اختلاف الرجال دليل اشتغال عقولهم فى مختلف المسائل .

ولطالما خرج الوزراء من مناصبهم بداعى الاختلاف مع الملوك أو رؤساء الوزارات أو أصحاب القوة . ولم يحسب اختلافهم سرا غامضاً ولا عد خروجهم عارا عليهم أو على الذين خالفوهم فى رأى ،

وعلى هذا فإن سعد باشا قد « غلط » فى الامتناع عن الرد لأن مناظره لم يبح باسمه الصحيح أو لأن الرد يوجب إفشاء الأسرار .

وكان هدف الوطن من هذا القول توسيع هوة الخلاف بين سعد والخديو والمعتمد البريطانى و« عارف » ! .



التحقيقات

استمر « عارف » يهاجم سعدا ويحطم صورته ، وينسف ماضيه ، فى وزارتى المعارف والعدل .

كتب مقالا ثانيا فى جريدة الأهرام يوم ١٢ من أبريل قال فيه :

« يعلم الله ولا يجهل سعد باشا أنه لم يوفق إلى رضا سمو ولى الأمر لا فى أوائل أيام تعيينه ولا فى أواخرها . ولهذا فلا حرج على من يرى أن السبب الذى بنى عليه سعد باشا استقالته الآن وهو عدم توفقه لرضا سمو الجنب العالى ليس هو السبب الحقيقى ، بل هناك سبب آخر .

وهذا السبب ، على مايقوله الخبيرون ، هو اقتناع السلطة الفعلية أخيرا ، بأن لا نفع ، للمصلحة العامة إلا فى إقالة سعد باشا من الوزارة لتسير سفينة الأعمال فى سبيل التدبير والتفكير ، بعيدة عن عواطف المشاحنات وأمواج المخاصمات .

ويؤكدون أنه فى الأسبوع الذى استشعر فيه سعد باشا بهذه الفكرة قد أخذت فيه الاستقالة تنمو عنده ساعة بعد أخرى فى ٣١ مارس الماضى .

وهناك أدلة أخرى مادية تغنى عن الالتجاء للقرائن أو الفرضيات لإثبات أن أسباب الاستقالة لا يوجد منها سبب واحد مفاده تأثير سعد باشا من معاملة الحكومة له معاملة تمس بكرامته أو تضطره للعمل ضد اعتقاده لأنه لو كان الأمر كما ذكر لاستعفى سعد باشا من الوزارة بعد دخوله فيها .

وأخذ الكاتب يذكر أمثلة تدل على أن سعدا كان لنا وهو وزير .

قال عارف :

« بعد أن تولى سعد باشا نظارة المعارف بزمان قليل قام بحرا للتفتيش على المدارس الأميرية فى الوجه القبلى . وعند زيارته لمدرسة مدينة أسيوط صادف فيها

تلميذا حديث السن في غاية النجابة وعلم في الوقت ذاته بأنه من عائلة متوسطة الحال فأمر بإعفائه من المصاريف المدرسية واعتباره مجانا بها .

ثم ماكاد سعادته يبرح مدينة أسيوط حتى وصل الخبر إلى مصر فاستدعته الحكومة إليها تلغرافيا . وبعد مناقشة وجدال في هذا التصرف تقرر عدم عودة سعادة ناظر المعارف إلى مثله مرة أخرى . وكان ذلك مع وجود جناب اللورد كرومر في الوكالة البريطانية وصهره عطوفة مصطفى فهمى باشا على رأس الوزارة المصرية .

ومع هذا لم يستقل سعد باشا ولم يغير خط سيره في المرور . بل عاد ثانيا إلى الرفاص الذي كان ينتظره بحاشيته وأطرافها في النقطة التي تركه فيها وأتم مروره .

وتوفي المرحوم بطرس غالى باشا صبح يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩١٠ فلزم سعد باشا سراى عابدين بصفته نائب رئيس مجلس النظار ، لأنه كان أقدمهم عهدا في الوزارة ، وأخذ يتلقى الأوامر ويصدرها لجهات اختصاصها ويشرف على الأعمال العامة طول ذلك النهار الذي ماغربت شمسه إلا وكان عطوفة محمد سعيد باشا في مسند رئاسة النظار وأخذ يشغل في تشكيل الوزارة الجديدة .

لم يأب سعد باشا الدخول فيها مع أنه أقدم عهدا ، وأكبر سنا ، وأطول قامة ، ويرى أنه أغزر علما وأفصح لسانا ، وأقوى حجة وبيانا ، من عطوفة محمد سعيد باشا ، وإن كان يوجد فرق هائل بين التعليمين والنشأتين .

وخلا محل أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلية فرشح سعد باشا لهذا المحل أحد رؤساء المحاكم الأهلية . ورشحت النظارة رئيسا آخر فتشدد سعد باشا وتصلب .

ويقال إنه تقدم لأكثر من ذلك فهنا الرئيس الذى رشحه بمركزه الجديد . ثم نظرت الحكومة في الأمر وقررت عدم الموافقة على ترشيح سعد باشا الناظر وقبول ترشيح النظار .

وفي الحال أمضى بختمه - سعد باشا - المذكرة التى أرسلت من النظارة لرئاسة مجلس النظار بذلك . ولم يحتج سعد باشا على هذا العمل ولم يستقل .

وخلا بمحكمة الاستئناف المختلطة كرسى أحد قضاتها فرشح سعد باشا موظفا كبيرا لهذا المركز ثم هنا الموظف المشار إليه بمنصبه الجديد فرأى ولاة الأمور تعيين موظف آخر لهذا المركز لأسباب ، كانت غير مجهولة على سعد باشا .

وقد نفذت الحكومة مارأى ولاية الأمور ووقع سعد باشا بختمه على المذكرة التى أرسلت لمجلس النظار المختص بهذا التعيين ولم يحتج ولم يستقل .

وخلا بالمحاكم الشرعية محلات بعض قضاتها فصمم سعادة سعد باشا الناظر على تعيين قضاة بالمراكز الخالية من متخرجى مدرسة القضاء الشرعى دون غيرها وصممت اللجنة المختصة بأمر الانتخاب ، على غير مارأى سعادة الناظر ، فتشدد سعد باشا وتصلب فى إنفاذ رأيه فرأت الحكومة موافقة وتعصيد اللجنة فى رأياها ، وقد كان .

وأمضى سعد باشا بختمه على المذكرة المرسلة لمجلس النظار بهذا الخصوص ولم يحتج ولم يستقل .

هذا قليل من كثير من الحوادث الواقعية التى لا يجادل فيها ، أستاذ كبير ، ولا فيلسوف جليل ، والتى تدل على أن مشروع الحكومة فى محاكمة فريد بك بدون علم سعادة سعد باشا ناظر الحقاينة لم يكن سببا من أسباب الاستقالة التى يكفى لحصولها ألف سبب وسبب من هذه الفصيلة لما تقدم شرحه وبيانه » .

رد عبدالعليم صالح المحامى على مقالى عارف فتكب فى الصفحة الأولى من الأهرام قال :

« الأمة المصرية فى حاجة إلى ذاك المحامى النزيه المخلص القانونى المتوقد الذكاء يعيد لها سيرتها الأولى فى المحاماة ، ويخدمها تلك الخدمة الصادقة فهى ، بذلك ، ترحب به على بكرة أبيها » .

* * *

بعث سعد زغلول فى اليوم التالى لنشر مقال عارف - ٧ من أبريل - بالرسالة التالية إلى جريدة الأهرام :

« حضرة الفاضل صاحب امتياز جريدة الأهرام الغراء

نشرتم فى جريدتكم مقالة تحت إمضاء عارف ثم تركتم تبعة أقوال كاتبها إليه فى عبارة لايسعنى إلا أن أشكركم عليها .

ونظرا لما ورد فى هذه المقالة من الأمور التى تمس كرامتى ، ولايسعنى السكوت عليها ، قد عزمت على أن أرفع أمرها للقضاء .

ولذلك أرجوكم ان تفضلوا ببيان اسم ذلك العارف حتى أتمكن من محاكمته طبقا للقانون .

أجاب داود بركات رئيس تحرير الأهرام على سعد بالرسالة التالية :

« سعادة أفندم سعد زغلول باشا الأفخم . .

عن استقالة سعادتك من نظارة الحقانية طلبت من كاتب هذه المقالة التصريح باسمه فكتب إلىّ بالتصريح باسمه إذا طلبت منى المحاكم ذلك وأنه متحمل تبعه ماكتب وماسيكتب .

فبناء على جوابه هذا تروننى آسفا لعدم استطاعتي إعلان اسمه بغير الطريقة التى حددها لى أفندم » !

* * *

تقدم سعد يوم السبت ١٣ من أبريل ، أى فى اليوم التالى للمقال الثانى ببلاغ إلى النيابة ضد « عارف » .

تولى التحقيق على توفيق بك رئيس النيابة فاستدعى داود بركات رئيس تحرير الأهرام لسؤاله .

حضر عن سعد زغلول إبراهيم الهلباوى بك ومحمد يوسف بك المحاميان .

قال داود بركات :

- قبل أن أجيب على أى سؤال . هل أنا مطلوب فى تحقيق ضدى أو ضد الأهرام ، أو للاستفهام منى عن أمر يتعلق بالمقالين ؟

قال على توفيق :

- ليست لدى شكوى ضد الأهرام أو رئيس تحريرها .

وقال محمد بك يوسف المحامى :

- لا يطالب سعد باشا الأهرام بشىء وإنما يسألها عن اسم الكاتب .

عندئذ سأل المحقق رئيس تحرير الأهرام عن اسم الكاتب فقال :

- لقد أباح للأهرام إعلان اسمه للنيابة إذا طلبت ذلك والكاتب هو إسماعيل أباطة باشا . وقد قال في كتاب بعث به للأهرام إنه « يتحمل وحده دون سواء مسئولية ماكتب وماسيكتب بهذا الإمضاء » .

عند ذاك وجه رئيس النيابة كلمة إلى الهلباوى بك وهى :

- ماقولكم بالإجابة التى سمعتموها من داود أفندى بركات ؟

قال الهلباوى :

- إنى مأمور من سعد باشا ألا أطلب شيئا من حضرة داود أفندى بركات ولا ضد أحد آخر من موظفى الأهرام لأن سعادة الباشا لا يرغب مطلقا فى تعقب الصحافة فيما تنشره خدمة حرية الصحافة التى يجب تعضيدها ، ويطلب التحقيق مع كاتب المقالين دون سواء وهو إسماعيل أباطة باشا .

وطلب محاميا سعد سماع أقوال إسماعيل أباطة باشا .

* * *

كان إسماعيل أباطة باشا فى الثامنة والخمسين من عمره . وهو عميد الأسرة الأباطية فى مديرية الشرقية . حفظ القرآن صغيرا وتخرج فى مدرسة الإدارة « الحقوق » وعمره ٢٩ سنة .

تقلب فى عدد من الوظائف حتى وصل إلى منصب وكيل مديرية - محافظة الشرقية - استقال منها ، واشتغل بالمحاماة . ثم أصدر جريدة الأهالى عام ١٨٩٤ فى سن الأربعين .

اختير منذ عام ١٨٩٦ عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما الهيئتان التشريعتان فى مصر .

كان مستشار للخديو عباس .

قال أحمد شفيق باشا رئيس ديوان الخديو أنه « مامن وزارة تتألف إلا استشير فى تأليفها ، ولاحادثة هامة تقع إلا كان لرأيه أثر فى الحكم الذى ينتهى إليه أمير البلاد . وكان فى وزارات بطرس باشا غالى ومحمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا « مسموع الكلمة » فى كل الأمور . وقد اختاره الخديو وصيا على ممتلكات إحدى شقيقاته » .

بدأت الصلة بين الخديو وإسماعيل أباطة عام ١٩٠٨ فكان يعهد إليه ببعض المهام .

وكان الخديو يستشيريه فى أغلب الأمور ويدعوه إلى حضور كثير من الاجتماعات الهامة .

أراد الخديو تعيينه وزيرا فى وزارة بطرس غالى وفى اجتماع مع ميلن شيتهم السكرتير الأول بدار المعتمد البريطانى ١٩٠٨ أخذ الخديو يغالى فى امتداح إسماعيل أباطة باشا ويصف ذكاه واعتداله فقال شيتهم :

- من المرغوب فيه ألا تبدى انحيازاً أو عطفاً خاصاً لأحد ، أو تلزم نفسك سياسى معين ، أو مجموعة سياسية بالذات !

عرف الخديو من ذلك أنه لاأمل فى قبول الإنجليز إسناد منصب الوزارة إليه فعدل عن ذكر اسمه . ولكن الإشاعة تسربت إلى لندن فسألت وزارة الخارجية الدون جورست الذى نفى إن إسماعيل أباطة رشح وزيرا !

ولم تكن الصلة طيبة بين سعد وإسماعيل أباطة الذى شكاه إلى بطرس غالى فى ديسمبر ١٩٠٨ لمعاملته له . فقال سعد :

- هذه مسألة شخصية لايمكن التدخل فيها بصفة رسمية .

وفى يولية عام ١٩٠٨ توجه إسماعيل أباطة على رأس وفد من مجلس الشورى إلى لندن وقابل السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا وقدم إليه مذكرة يطلب فيها زيادة اشتراك الشعب المصرى فى تصريف أمور البلاد .

وانتقد القنصل البريطانى لأنه وضع مشروع قانون بسلطة مجالس المديريات لا يختلف عن القانون الذى وضع قبل ذلك بـ ٢٦ سنة فكأن المجالس لم تتقدم خطوة واحدة فى سبيل الإصلاح .

وطلب أن يعين المعتمد البريطانى المصرين الأكفاء فى الوظائف التى يمكنهم القيام بها .

ضاق المعتمد البريطانى فى مصر السير الدون جورست بما فعله إسماعيل أباطة ووجه اللوم للخديو عباس ، وقال له .

- أنت أوصيتني به فنصحت وزير الخارجية بمقابلته !

قال الخديو عباس حلمي في مذكراته :

« أحس سياسيونا الطيبون في لندن أنهم لا يزالون في اجتماع ببلادهم . فبدأوا منذ دخولهم يشكون من تصرف الإنجليز في مصر ، ويطالبون بعدد كبير من الإصلاحات . وكان معنى ذلك أنهم لا يقرون إدارة جورست الذي تأثر تأثرا كبيرا لهذا الحادث ، ولم يغفر ماعاش لأولئك الرجال ، وإنني لأحمل مسئولية الحادث وكان في وسعي تجنبها ، وكان من واجبي أن أبين لأولئك الذين ذهبوا ليمثلونا أن رحلتنا يجب أن يكون هدفها التفاهم ، وعليهم أن يفصحوا عن رغبتهم في التعاون » .

وكان من نتيجة ذلك أن غضب الخديو على إسماعيل أباطة وقاطعه .

ولكن الصلة تجددت .

قال ميلن شينهام في رسالة إلى لندن « يميل الخديو إلى تعيين إسماعيل أباطة رئيسا للوزراء بدلا من محمد سعيد » .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية قالت « إنه متأمر ولن توافق على تعيينه »

وأوفده الخديو مرة أخرى إلى لندن في صيف عام ١٩١٠ للاتصال بالسياسيين البريطانيين المستقلين للعمل لحساب الخديو .

وسافر إسماعيل أباطة بعد ذلك إلى القسطنطينية وقيل إنه سيلتقى هناك بالخديو سرا .

وفي عام ١٩١١ سافر إسماعيل أباطة مع الخديو إلى تركيا وقيل أنه وسيط الصلح بين الخديو وزعماء الحزب الوطني المقيمين في القسطنطينية .

ولكن اتهم إسماعيل أباطة بسرقة أموال شقيقة الخديو - وكان الخديو قد عينه قيما على أموالها - فخلعه الخديو من القيامة .

وعندما عرض على الجمعية العمومية مشروع مد امتياز قناة السويس عام ١٩١٠ وقف إسماعيل أباطة ضد المشروع فضاق به السير الدون جورست وأرغم الخديو على عزله من الوصاية على أملاك الأميرة لأنه أساء استغلال منصبه كوصي !

* * *

جرت في ٩ من يناير عام ١٩١١ الانتخابات لعضوية مجلس الشورى فرشح إسماعيل أباطة باشا نفسه للمرة الخامسة عن مديرية الشرقية ، وكان قد فاز بعضوية المجلس أربع مرات . ولكنه سقط وفاز خصمه مصطفى باشا خليل ، فقد حصل إسماعيل أباطة على أصوات خمسة من المندوبين بينما نال منافسه سبعة أصوات . ومعروف أن كل مندوب يمثل خمسين ناخبا . ومن هنا جاءت أهمية كل مندوب .

قال إسماعيل أباطة باشا إن الانتخابات زورت لمصلحة منافسه ، وبنى ذلك على أسباب من بينها أن أحد المندوبين وهو يمثل خمسين ناخبا - الذى أعطى صوته لمصطفى باشا خليل سبق إدانته جنائيا بالتزوير . وقال إن حسن حسيب بك نقل مديرا للشرقية بهدف إسقاطه .

قدم إسماعيل أباطة باشا طعنا أمام القضاء ضد صحة انتخاب خصمه على اساس أن الانتخابات باطلة فسارعت الحكومة المصرية بإصدار عفو عن جريمة هذا المندوب وبذلك لم يعد الطعن في هذه النقطة يقوم على سند قانونى !

وبدلا من الشكوى إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية محمد سعيد باشا من تزوير الانتخابات ، كتب إسماعيل أباطة باشا شكوى طويلة باللغة الفرنسية في ١١ صفحة وبعث بها إلى السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ليقدمها إلى السير الدون جورست المعتمد والقنصل العام البريطانى في مصر .

قال في رسالته .

« أبعث إليك بخطابى ، يافخامة اللورد ، وأترك لك إصدار القرار الذى تمليه عليك مشاعرك النبيلة .

● منذ عامين وأنا أواجه سلوكا عدائيا من الموظفين الإداريين في المديرية على اختلاف درجاتهم الوظيفية .

● في نوفمبر وديسمبر من العام الماضى وجدت الاضطهاد لا يحتمل مما يدعو إلى الشك في أن مصدره ليس محليا . وفي يناير وفبراير الماضيين أيقنت أنه يأتى من السلطة المركزية أملاه افتراض العداء الشخصى لى من دولة الاحتلال .

● الموقف العدائى ضدى أسبابه :

١- أنى كنت على رأس الذين حرضوا على إصدار القرار الشهير الذى اتخذته الجمعية العمومية والذى دعاكم إلى مهاجمتها فى تقريركم السنوى .

.. يقصد بذلك رفض الجمعية العمومية لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس ٤٠ سنة .

٢- أنى على رأس المتطرفين المعادين للحكومة .

٣- إنى معارض شخصى للسياسة البريطانية فى مصر .

وهذه الاتهامات والافتراءات هى من إعدادى الحقيقين ، اختلقوها ونشروها لكسب عطف الآخرين والحصول على مساندتهم .

● قدمت شكاوى متكررة لأولى الأمر مصريين وإنجليز ! ولكن حركة العداء لى اتخذت أبعادا أكبر .

● شكاوى اليوم ضرورية جدا لأن عدة أحداث ولقاءات أوضحت بجلاء أن العداوة العامة تجاهى ذاعت وانتشرت بين موظفى الدولة عقب عدة شائعات وافتراضات وهمية لأساس لها بأن ممثل دولة الاحتلال - أى الدون جورست - اختصنى بكرامية وعداوة شخصية ، ويسره ايدائى وضياع مصالحى ومصالح أسرتى وحتى معاونى الذين يرتبطون بى بأية رابطة .

● الذين يتهمونى بأنى على رأس المتطرفين ينسون أن السير الدون جورست رجل متحرر عادل مقتنع بالأفكار الدستورية ، وهى الأولى بالقيام بواجبه أمام ضميره بعيدا عن أى انتقام شخصى . وينسون أيضا أنه يتابع أعمال كل عضو فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومحاضرها التى تنشر فى الجريدة الرسمية - الوقائع - ومنها يتضح أنى الوحيد الذى عارضت كل زملائى فى المواقف التالية :

١- أصر زملائى فى جلسة ٢٤ مايو ١٩١٠ على إنشاء مجلس نواب يمثّل المجالس النيابية فى أوروبا وله نفس صلاحياتها .

وكان مصطفى باشا خليل الذى تناصره الحكومة الحالية بين المطالبين بذلك .

وفى الحقيقة كنت الوحيد بين ٨٤ عضوا الذى طالب بمجلس نواب محدود

الصلاحيات يقتصر على الشئون المصرية ولا يكون لهذا المجلس الحق في التدخل في المعاهدات الدولية والامتيازات الأجنبية .

وظللت أدافع عن هذا الاتجاه الذى انتهى بقبول الأعضاء بالإجماع وجهة نظرى .

٢- وفى جلسة أول يناير ١٩١٠ وجه لى الشكر كل من وزيرى التعليم والعدل على آرائى المعتدلة والمعقولة التى أبديتها فى مشروعات قانون العقوبات الجنائية .

● وأذكر سيدى اللورد بأننى كنت العضو الوحيد فى الهيئة التشريعية الذى طلب وقف الجلسة عند وفاة جلالة ملك بريطانيا العظمى وتقديم العزاء رسميا للشعب والحكومة البريطانية .

وقد أخذت المبادرة مع مجموعة من اصدقائى أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واشتركنا فى صلاة الجنازة التى أقيمت على ذكراه وكنت أول من شد على يديكم معزيا فى تلك الظروف المؤلمة .

ومن الظلم أن يدعى بأن لى مشاعر معادية للشعب البريطانى .

● من أمثلة اضطهادى :

١- عند اختيار عضوين عن منطقة الزقازيق فى لجنة الرى أجمع الكل على انتخاب اثنين من أسرتى فألغت وزارة الداخلية العملية وأمرت بإجراء انتخابات جديدة ففاز اثنان آخران من أسرتى . لم تكتف الوزارة بإلغاء الانتخابات مرة أخرى فحسب بل منعت تمثيل الزقازيق فى اللجنة .

٢- أراد المجلس الحسبى عام ١٩٠٩ اختيارى قيا على أموال الأمير سيف الدين بعد استقالة شاغل المنصب .

وكان والدا الأمير قد أبديا هذه الرغبة لأن أملاك الأمير تقع فى مديرية الشرقية . ولكن هذا القرار لم يلق ارتياحا من السلطة التى طلبت من المجلس العدول عن هذا القرار .

٣- أبدى عبد الحميد صادق باشا رغبته كتابة فى أن أكون قيا على أمواله للصلة التى تربطنى به وأيد المجلس الحسبى ذلك ولكن الحكومة اتخذت الإجراءات القضائية لتتولى بنفسها هذه المهمة بدلا منى .

٤- تدخل ممثلو الحكومة بكل الطرق المباشرة وغيرها للحيلولة دون انتخابى فى الجمعية العمومية وقد كللت جهودهم هذه المرة بالنجاح ليفوز شخص لم يسبق له ذلك .

٥- تدخل موظفو الحكومة لمنع انتخاب أفراد من أسرتى فى لجنة تأديب العمدة والمشايخ .

٦- منعت محكمة الاستئناف ترشيح مصطفى باشا خليل للجمعية العمومية لأن أحد المندوبين الذين انتخبوه مدان فى قضية جنائية فتدخلت الحكومة وأصدرت قرارا بالعفو عنه قبل نظر الطعن .

ولا توجد سابقة من هذا النوع فى سجلات الحكومة المصرية قبل أو بعد الاحتلال .

٧- ومن أمثلة اضطهادى أيضا قرار الحكومة بنقل مأمور المركز واثنين من قيادات البوليس وبعض رجال القضاء وبينهم رئيس النيابة بدعوى أنهم من معارفى .

٨- أثناء نظر محكمة الزقازيق الطعن فى انتخاب مصطفى باشا خليل فى الجمعية العمومية بوصفه ممثلا للمجلس المحلى لهما تدخل ممثلو الحكومة وتحيزوا للباشا بحيث تعذر على هيئة المحكمة الوصول إلى الحقيقة .

٩- أراد الأمير عزيز أن أتولى إدارة دائرة والدته ، الموضوعة تحت وصايته ، بدلا منه ولكن الحكومة اتصلت به لتغيير رأيه . فلما أصر الأمير على موقفه ، لم يكن لقانون المجلس الحسبى الأخير من هدف إلا خلع الأمير نفسه من الوصاية .
● منذ تشرفت بمعرفة فخامة اللورد كمستشار لوزارة الداخلية ثم مستشار مالى للخدديو وأخيرا عام ١٩٠٧ كممثل لجلالة ملك بريطانيا فإنى أكن له احتراما بالغا وأقدر صفاته النبيلة .

ولم أسمح لنفسى أبدا أن أفكر فى عمل عدائى ضد ممثل الاحتلال أو المعارضة لشخصه بل إن مثل هذا العمل ضد مصالحى وضد مصالح شعبى .

ولم أفكر فى قول أو فعل أى شىء يضايقكم أو يثير غضبكم ، أو حتى على الأقل يعارضكم .

وإنى مقتنع بأن كل هذه الوقائع حدثت بدون علم ممثل الاحتلال . ولو علم مأمرا بها وأقرها .

ولقد ظلمت شهرا أفكر في كتابة هذا الخطاب وأمضيت شهرا آخر أراجع كلماته حتى لا أكتب كلمة تتجاوز الحدود .

لم يرد السير الدون جورست على هذا الخطاب .

وعلم إسماعيل أباطة باشا بأن السير الدون جورست يزمع السفر إلى لندن فبعث إليه في ٥ من أبريل يطلب السماح له بلقائه مدة عشر دقائق قبل سفره فتلقى بعد يومين رسالة من سكرتيره يقول فيها :

« كلّفني السيد المعتمد البريطاني إبلاغكم أنه تلقى رسالتكم ونظرا لأنكم تطلبون منه مساعدتكم بتحقيق العدالة فساعدوها بنفوذكم فقد ثبت أنكم لم تساعدونا اطلاقا خلال السنوات الثلاث الماضية » .

وسافر جورست إلى لندن في ٨ من أبريل عام ١٩١١ فبعث إسماعيل أباطة باشا يوم ٢٩ من يونيو عام ١٩١١ إلى السير ادوارد جراي وزير خارجية بريطانيا بشكوى أخرى في ٧ صفحات يتهم فيها السير جورست بأنه « يستغل نفوذه لشن حرب معلنة عليه ، وعلى كل من يرتبط به ، وقال إنه سبق له تقديم شكوى للسير الدون جورست باعتباره ممثلا للمملكة الحامية للعدالة والغيورة على تطبيق القوانين » .

وقال :

« السبب في ذلك أنني في عام ١٩٠٨ سافرت إلى لندن وتشرفت بلقائكم ومنذ ذلك الحين تعرضت للاضطهاد الذي استمر حتى بعد سفر السير جورست .

لقد اتهمت بالعمل ضد الأمة البريطانية » .

وراح إسماعيل أباطة يفند هذا « الاتهام » بترديد ماكتبه من قبل للسير جورست قائلا :

« لست ضد الأمة البريطانية فأني أبحث عن مصلحة بلادى . فلم هذه الحرب المعلنة ضدى من قبل معتمدكم ؟

إنه يريد الانتقام منى لأسباب شخصية محضة كما ذكر لى أصدقاؤه الذين طلبت منهم تسوية الأمور بينى وبينه .

لقد وجد أنني لم أمتدح أعماله في مصر ، ولم أحطه بالزهور ، سواء في خطابي في الحفل الذي أقيم في لندن للوفد البرلماني المصري أو في لقائنا بكم فقد اعتبر هذه جريمة . كما طالبت بتشكيل لجنة للرد على تقريره السنوي عام ١٩٠٨ ، وقد فندت اللجنة - وكنت بين اعضائها - الاتهامات التي وجهها إليها فكان ذلك من أسباب حقه على واضطهاده كي والأسرتي .

إن المعتمد البريطاني يستغل ثقتكم به لاضطهادنا ومضايقتنا في مصالحنا وسمعتنا رغم جهودنا - حتى هذه الساعة - لتسوية خلافاتنا معه .

إنه طرف ضدنا وأصبحنا ضحاياه يوميا وسيتهى الأمر بهدم أسرنا .
إننا نرجوكم وقف هذا التيار ومعاملتنا بالعدل والمساواة .

وقد فكرت في الحضور إلى لندن للقائكم وتقديم شكواي شخصيا لولا سوء حالتي الصحية فرأيت أن أكتب إليكم معربا عن عميق احترامي وسأظل الخادم المخلص الأمين » .

ومات السير الدون جورست في ١٢ من يولية فبعث إسماعيل أباطة باشا برسالة ثانية إلى السير إدوارد جراي يوم ١٨ من يولية يبدى أسفه فيها لوفاة المعتمد البريطاني وقال :

« شكواي لينت ضد المعتمد السابق فحسب ، ولكنها ضد الحكومة المصرية أيضا لتصرفاتها تجاهي التي بدأت منذ عامين وسلوكها الذي يتنافى مع القوانين والنظام والعدالة .

وقد أصبح معتادا أن يقول كبار رجال الدولة والموظفون أن إنجلترا تؤيد التصرفات التي تجرى وترغب في استمرارها .

لاتصدقوا ياسيدي أن مصدر متاعبنا قد انتهى بوفاة السير الدون جورست أو بتعيين قنصل عام جديد .

وعندي أدلة تؤكد الاضطهاد الذي أتعرض له والمواقف التي لن تنتهى إلا إذا رأيتم وضع حد لها .

لقد أيدت الحكومة منافسا لى فى انتخابات الجمعية العمومية فشل
ضدى فى انتخابات المجلس المحلى ، ولم يسبق له أن تقدم لأية انتخابات
منذ ١٥ سنة نظرا للأحكام الجنائية التى صدرت ضده .

وقد ذهبت جهوده هباء ، حيثئذ ، لأن نوايا الحكومة ضدى لم تكن
معروفة لجميع طبقات الشعب وكبار رجال الدولة كما هى معروفة الآن .

لقد حصل منافسى على ٦٦٪ من مجموع الأصوات وهذا لا يمكن أن
يحدث إلا بفضل مساندة الحكومة وتدخلها الواضح لعيون الجميع .

وقد أعلن مدير الشرقية ، وهو أداة الحكومة : لاضطهادى ، أنه
فخور بنجاح خصمى وأنه سيقوم بإبعادى عن المجلس المحلى بدعوى أنى
امتنعت عن حضور عدة اجتماعات .

وإنى واثق من أن المدير سينفذ خطته إلى أن يحين اليوم الذى تبدى
فيه حكومة بريطانيا العظمى عدم رضائها عن مثل هذه الأعمال وتصدر
الأوامر اللازمة لوقف هذا التيار .

ومن المؤكد أنه مسموح لكل مصرى بالشكوى ضد تزوير
الانتخابات ولكن الأحداث الجارية لا تشجع أبدا على استعمال هذا
الحق .

وقد حدث ذلك عقب رحيل ممثلكم عن مصر مما يجعل المضايقات
من نصيبنا سواء كان القنصل العام فى مصر أم لا ، بصحة جيدة أو بلا
أمل فى شفائه .

إن العلاج الوحيد الممكن ياسيدى أن تضعوا حالتى محل اعتبار وأن
تصدروا الأوامر لحمايتنا من هذا النظام الاستثنائى لننعم بالعدالة
والقانون ، وهى الفضائل النبيلة شعار ورمز حكومتكم ودولتكم بين
جميع الحكومات والأمم .

وعندى أمل كبير أن تولوا رجائى الاهتمام والرعاية اللازمين ، وأتمنى
أن يتفضل السيد الوزير بتشريفى بالرد عن طريق أى وسيط لغرس بعض
الطمأنينة فى قلبى .

وهذا كل مأرجوه وهو ليس مستحيلا على عدالتكم وحكمتمكم
المعهودة » .

ويسافر إسماعيل أباطة باشا إلى لندن ليتابع قضيته فيعرف نأ تعيين اللورد كتشنر
قنصلا عاما على مصر فيبعث من فندق سيسيل بشارع ستراند في لندن برسالة ثالثة
إلى السير إدوارد جراى تاريخها ٢ من أغسطس قائلا :

« نصحنى الأطباء بالسفر إلى فيشى للعلاج . وقد جئت إلى لندن
لأعرف أين أصبحت مشكلتى . وقد تأكدت من تعيين اللورد كتشنر
معتمداً وقنصلا عاما على مصر .

وبما أنى مقتنع بصفاته العالية وهى أحسن ضمان لحل مشكلتى فقد
قررت العودة فورا إلى فيشى ومنها إلى مصر عقب إتمام العلاج .
وقد حرصت على ابلاغ سيادتكم أن موضوعى لم يحل بعد » .

ولكن السير إدوارد جراى واللورد كتشنر وميلن شيهام يرفضون الرد على هذه
الرسائل والالتماسات والتوسلات التى لم يعرف بها شعب مصر الذى كان يستمع فى
القاهرة إلى خطب إسماعيل أباطة باشا العنيفة ضد الاحتلال البريطانى !

* * *

وفى يونية عام ١٩١١ ألقى إسماعيل أباطة خطبة على مسرح برنتانيا تميزت بعنف
اللهجة التى انتقد بها الإنجليز والاحتلال والقنصل العام البريطانى .
قال إن منصب الوزير لاقيمة له مادام بجانبه مستشار بريطانى فى كل وزارة !
وقال إن مصر لم تتقدم خطوة واحدة نحو الحكم الذاتى خلال ثلاثين عاما من
الاحتلال البريطانى .

وفى خطابه هاجم المعتمد البريطانى واعتبره مسئولا عن قانون المطبوعات مما يعتبر
عودة إلى ماكانت عليه الأحوال قبل ٣٠ سنة .
وقال إسماعيل أباطة :

« فى عام ١٨٨٤ كنا نستورد دقيقا ثمنه ١٣٤,٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٠٩
استوردنا دقيقا ثمنه ١,٨٣٠,٠٠٠ .

وفي عصر محمد علي أرسلنا ١٥٥ مبعوثا للدراسة في أوروبا وفي عهد عباس حلمي الثاني أرسلنا ٤٣ .

فما هو الإصلاح !

إنه الحكم الذاتي . ولكن خلال ٣٠ سنة من الحكم البريطاني لم نتحرك خطوة واحدة نحو الحكم الذاتي .

ويكتب نائب القنصل العام البريطاني إلى لندن معلقا على الخطبة فقال إن الخطيب امتنع عن مهاجمة الحكومة ورئيسها محمد سعيد باشا وأنها ربما تكون محاولة من جانبه للصالح مع رئيس الوزراء .

ورغم عنف الخطاب ضد الإنجليز بعث إسماعيل أباطة إلى وزير الخارجية البريطاني رسالته السابقة باللغة الفرنسية يشكو فيها من المعاملة السيئة التي يلقاها من السير جورست !

وكان واضحا من هذه الرسالة التي لم يعرف بها شعب مصر أن الباشا يهاجم الإنجليز علنا ويعتذر إليهم سرا . ولذلك رأى السير ميلن شيتهم القائم بأعمال القنصل البريطاني العام في مصر عدم الرد على الشكوى . وأيد هذا الرأي وزير خارجية بريطانيا !

* * *

هذا هو إسماعيل أباطة أراد الخديو تعيينه رئيسا لتحرير صحيفة « المؤيد » بعد اعتزال صاحبها الشيخ علي يوسف في الحملة ضد سعد ثم اختاره لتطليخ سمعته أمام الرأي العام بدعوى أنه - أي سعد - الرجل الذي ينحني أمام القنصل العام البريطاني في مصر . . في حين تفضح هذه الرسائل إسماعيل أباطة بأنه الرجل الذي ينحني أمام وزير خارجية بريطانيا ويطلب منه العدل والانصاف من حكومة مصر !

* * *

استدعى المحقق إسماعيل أباطة يوم الأحد ١٤ من أبريل وسأله :
- اشتملت المقالة المذكورة على عبارات سب وقذف على سعادة سعد باشا عن أعمال في مدة وزارته ويعد خروجه منها .

فقد نسبتم إلى سعادته أنه روى في أحد المقامات العالية ضد كبار الموظفين مفتريات عجز عن إثباتها بعد أن حاول ذلك بقصد التفريق بين السلطتين الشرعية والفعلية فما هو الجواب على ذلك ؟

أباطة باشا :

- طلب النيابة وصل لى ليلة أمس وقد حضرت لها اليوم فى الميعاد الذى حددته .
ولأجل الاجابة على هذا السؤال وعلى غيره مما ورد بالمقالة المذكورة وبالمقالتين الآخرين إذا اقتضى الحال يلزمنى مدة أسبوعين على الأقل لتحضير أوجه الدفاع وأدلة الثبوت عن كل واقعة بذاتها .

الهلباوى :

- سعد باشا ليس بموظف عمومى حتى يجوز لأباطة باشا أن يثبت ما عزاؤه إليه وقد نشر عنه بعد أن استقال فصار كأحد الأفراد .

إسماعيل أباطة :

- بل انتقدت عمله وهو فى دست الوزارة وكتبت ما يؤخذ عليه بصفته وزيرا ولهذا فإن لى حق إثبات ما قلت .

قال على توفيق رئيس النيابة لمحامى سعد :

- ألا ترى أن سعادة أباطة باشا يحق له أن يثبت ما كتبه عن سعادة سعد باشا فيما يتعلق بعمله فى وظيفته العمومية التى كان يشغلها أم أنت تعتبر الباشا كأحد الأفراد .

أجاب المحامى بأنه سيستشير سعادة موكله .

إسماعيل أباطة :

- لابد من حضور سعد باشا بنفسه لأنه أعرف الناس فيما يتعلق بشخصه ويتعذر على حضرة المحامى أن يجيب عنه . وهناك مسائل قد يرى سعد باشا ، بعد المناقشة والحاجة ، أن من مصلحته أن يتركها !



القضية

كان يمكن لسعد أن يتمسك بأنه لم يعد وزيرا ولذلك فليس من حق إسماعيل أباطة - قانونا - أن يدافع عن نفسه باثبات حقيقة ماكتبه .

ولكن سعدا سلك مسلكا آخر عند استئناف التحقيق مع إسماعيل أباطة عندما جاء مع محاميه مصطفى فهمى عزت وإبراهيم دسوقى أباطة يوم ١٨ من أبريل .

قال محمد يوسف محامى سعد :

- يصرح سعادة موكلى بأن الغرض من رفع هذه الدعوى ليس التشفى أو الانتقام بل بيان الحق بدفع الباطل .

ولذلك لايعارض سعادة المتهم فى إثبات الوقائع التى قذف بها بكل الطرق القانونية بل يتحداه حتى بالنسبة للوقائع التى لم تكن متعلقة بوظيفته والتى زعم صدورها منه بعد الاستعفاء وصيرورته من آحاد الناس فلا يتمسك بالقانون فى عدم جواز إثباتها .

ولا يتمسك بالترتيب الوارد فى نفس المادة ٢٦١ عقوبات وجرى العمل عليه فى المحاكم من وجوب إثبات حسن نية القاذف قبل إثبات صحة ما قذف به ، بل يتنازل عن ذلك الترتيب أيضا رغبة فى ظهور الحقيقة .

إسماعيل أباطة :

- طلبت حضور سعد شخصيا لتقرير النقاط الأساسية التى أقيمت عليها الدعوى لأنه يوجد كثير من المسائل التى لايتأتى لغير سعادة المدعى بالحق المدنى أن يجاوب عليها .

وكان هذا السبب من ضمن الأسباب التى دعت للتأخير فى الجلسة الماضية .

وقد وعد حضرة محمد بك يوسف الوكيل عن سعادة المدعى بالحق المدنى بأخذ رأى سعادته فى هذا الخصوص وأريد الآن معرفة ماتراعى لسعادته فيه .

كتب إسماعيل أباطة يقول أن تأييد صحيفة « الجريدة » لسعد يرجع إلى مصلحة شخصية واهتمام مباشر فإن آراء الوزير السياسية تتفق مع آراء « الجريدة » وحزب الأمة .

ردت الجريدة بأنها « لم تعد تختلف مع سعد بعد أن ترك الوزارة بل أنها تزداد اقتراباً منه ، وهناك روابط تجمعها به ، الصداقة وآراء الجريدة التي تنسجم مع آرائه » .
علقت صحيفة « الجازيت » على ذلك بأن سعداً ألقى بثقله وراء حزب الأمة ، وهذا يفسر سلوكه منذ البداية ضد الخديو ورئيس الوزراء .

ومعروف أن كرومر شجع إنشاء صحيفة « الجريدة » عام ١٩٠٧ بهدف معاداة الخديو والدعوة المعتدلة للإصلاح ولكن الصحيفة انطلقت تعارض الإنجليز والخديو معا .

* * *

أقام سعد دعوى جنحة مباشرة ضد إسماعيل أباطة لأنه قذف في حقه بمقالين امتلاً بالشتائم .

وبرر سعد ذلك بأسباب ثلاثة :

انفعاله نتيجة للاتهامات القاسية التي وجهت إليه .

ورغبته في أن يشفى غليله .

وأخيراً أن يقرر الحقيقة على وجهها الصحيح .

وكان سعد يعرف أن إقامة هذه الدعوى ستحرمه من أى منصب يمكن أن يقدمه له الخديو عباس أو اللورد كتشتر . ولكنه كان قد اتخذ قراره .

وكان سعد يؤمن بأن في مصر قضاة يحمون أصحاب الحقوق ولو كانوا - مثله - من المغضوب عليهم !

ورأى أنه يجب أن يخدم المصلحة المصرية العامة وأن يجهر بالحق ، ولو كان في ذلك حرمان له من مركز سام أو يغضب ولاية الأمور .

ووضع سعد خطته في الدفاع على أساس أن القاذف هو إسماعيل أباطة عليه أن يثبت كل واقعة اتهمه بها .

أما الوقائع فهي خمس :

- نسب إسماعيل أباطة إلى سعد أن اللورد كرومر عينه وزيرا ليكون ضد الخديو ويلعب لعبة الاحتلال .
 - إن سعدا طلب من أحد أفراد أسرة الخديو التدخل لصالح سعد ليقف مع الخديو ضد أعدائه وكان دائما مع أعداء الخديو .
 - إن سعدا عين للاختلاف بين الخديو والمعتمد البريطاني واستغنى عنه عندما اتفق الطرفان .
 - إن سعدا لعب مع الصحافة لتغنى أغنيته فتضيع الحقيقة .
 - لم يستطع إثبات الاتهامات التي وجهها إلى أحد المسؤولين ولذلك فقد ثقة الدولة .
- ومن الطبيعي أن يستعين إسماعيل أباطة بشهود من الوزراء والمسؤولين ولذلك استعد سعد بشهود آخرين .

عرف كتشنر بذلك فتوجه للخديو يسأله ، وهو يعلم أن إسماعيل أباطة أحد رجال الخديو ، ولا بد أنه حرضه على كتابة المقالات أو أن إسماعيل أباطة أراد مجاملة الخديو على حساب سعد .

نفى الخديو أى دور له في النشر وقال :

- أباطة « عملها » بغير علم منى .

* * *

قبل ٢٤ ساعة من إعلان التشكيل الوزارى الجديد ، بحث اللورد كتشنر عن مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء السابق وصهر سعد زغلول فوجده في عزبته في الريف فبعث إليه رونالد ستورز السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى وكاتم أسرار اللورد يستدعيه .

قال اللورد :

- إننى قلق من القضية التى أقامها سعد ضد إسماعيل أباطة . وقيل إن أباطة

سيستدعيني شاهدا ولو فعل ذلك لوقعت في حيرة بين الامتناع عن الحضور وهو عيب عندنا لا يليق الوقوع فيه .

وأضاف :

- إذا حضرت فقد أقول مالا يصح قوله وفيه مساس بسعد باشا . فهل من طريقة تخرجني بها من هذا المأزق ؟

أخذ الرجلان يفكران في حل .

قال مصطفى فهمي :

- لأرى أفضل من أن تعلن الحكومة عدم صحة بيان أباطة باشا .

قال اللورد :

- فات الوقت . وكان يجب أن تعلن الحكومة ذلك عقب نشر المقال المطعون فيه .

واقترح اللورد أن يكتب إسماعيل أباطة خطابا لسعد يعتذر فيه عما نشر لعدم صحته ويعتذر عن خطئه .

وافق مصطفى فهمي على الفكرة ووعد بإقناع سعد زغلول بقبول الاعتذار والتنازل عن القضية .

قال اللورد :

- هذه خدمة لن أنساها !

واتفق على أن يجتمع سعد وإسماعيل أباطة عند الخديو لتصفية الموقف نهائيا .

* * *

اجتمع مصطفى فهمي بسعد الذي وافق بشرط واحد وهو أن ينشر خطاب إسماعيل أباطة إليه في الصحف . وأبلغ مصطفى فهمي ذلك إلى اللورد الذي طلب منه أن يبلغ شكره إلى سعد باشا .

واجتمع اللورد بالخديو ليقنع رجله إسماعيل أباطة .

وحاول الخديو إقناع الباشا بكتابة خطاب الاعتذار فرفض .

وأمضى سعيد باشا رئيس الوزراء الليل كله يلح على إسماعيل أباطة ولكنه أصر على الرفض .

ويجتمع الأمير حسين كامل عم الخديو بمصطفى فهمى وسعد .

أراد الأمير من سعد أن يتنازل عن بلاغه في النيابة فأصر سعد على موقفه قائلاً :

- المشكلة لا تحل إلا بأحد أمرين إما اعتذار إسماعيل أباطة أو صدور بيان من الحكومة يكذب ماجاء في مقالى إسماعيل أباطة .

ونشرت الصحف المؤيدة للحكومة أن هناك محاولات للصلح ، ولكن صحيفة « الأخبار » قالت :

- الصلح لا يناسب الجمهور .

رأى الأمير حسين كامل أن يجتمع الخديو بسعد وإسماعيل أباطة لحل الخلاف ولكن لم يتم ذلك لإصرار الكاتب على ماكتب ورفض سعد التنازل إلا بشروطه .

وبذلك سقطت محاولات الوساطة وقرر سعد الاستمرار في قضية اللجنة المباشرة ، أى دعوى القذف ضد إسماعيل أباطة الذى - برفضه الاعتذار - نحا عنه - أى سعد - الحرج .

قالت « الأهرام » قبل المحاكمة - تميل الحكومة إلى جعل الجلسة سرية منعاً للقليل والقال .

وانتشرت الاشاعات بأن إسماعيل أباطة سعى لأن تكون الجلسة سرية لعدم الإضرار بسعد .

وقالت إشاعات أخرى أن الحكومة هى التى تسعى فى ذلك . ونشرت صحيفة الجازيت أن كل جهد يبذل لمنع نشر الأمور السياسية التى يمكن أن تكشف عنها دعوى القذف .

* * *

بدأت المحكمة نظر الدعوى يوم الخميس ٣٠ من مايو وسط حشد من الإثارة لم يسبق له مثيل فى تاريخ القضايا الصحفية فى مصر . وكان سعد قد أمضى فى الوزارة خمس سنوات وزيرا للمعارف والعدل دخل معارك كثيرة ضد دوجلاس دنلوب

المستشار البريطاني لوزارة المعارف . وأيد مد امتياز قناة السويس واشتهر بأنه في نزاع مع الخديو عباس حلمي الثاني .

أما الاتهامات الموجهة ضده فهي تجرده من أهم ما اشتهر به وهو الصلابة في الحق ، وتصويره في صورة الرجل الخانع لكثشنر يستعين به ضد الحاكم الشرعى لمصر الخديو عباس حلمي الثاني .

* * *

لجأ اللورد كثشنر إلى الأميرة نازلى فاضل يرجوها الضغط على سعد حتى لا يحضر جلسة المحاكمة .

اتصلت الأميرة بسعد مرتين ترجوه ذلك . وكان صعبا على سعد أن يرفض رجاءها فهي التي أقنعت به دراسة اللغة الفرنسية ، ودراسة الحقوق ، وفي صالونها التقى باللورد كرومر الذى اختاره وزيرا لأول مرة . ولكن سعدا تخلص من ضغطها فلم يعطها جوابا شافيا .

وفي مذكراته قال :

« أشعر براحة ونوع من الاطمئنان ولاأجد في نفسى ميلا للعودة إلى مركزى ، وأهم شىء تصبو نفسى إليه رضا الناس عنى .

أحمد الله على الراحة من العناء . وأصبحت اليوم حامدا شاكرا . وأشعر من نفسى اطمئنانا وميلا إلى الابتعاد عن كل مايضيق من حريتها ويحوجها إلى الغير » .

خاف الخديو أن يفضحه سعد زغلول فبدأت صحيفة « المؤيد » الناطقة باسمه تطالب سعد بالصلح والتنازل عن القضية وفضها بلا محاكمة ولا أحكام لأن إقامة الدعوى من الأمور التى لا تشرف سعد باشا زغلول ولا تليق بمقامه الكبير !

وقالت « المؤيد » :

« لا يحفل الكبراء بمثل مطاعن أباطة باشا ولا يقيمون الدعاوى بشأنها ، والتنازل أولى بكرامة سعادته من الإصرار لأن نشر مطاعن ودعاوى فى جريدة « الأهرام » أقل ضررا بسعد من المرافعة ونشر مايقال خلالها فى كل صحف البلاد .

وأيدت الوطن الصلح قائلة : « العلة الوحيدة التى تدفع الوطن هى حب الصلح بين كبيرين من أهل القطر وحب الخير لسمعة المصريين » .

ان سعد باشا معتدى عليه وهو المصاب وهو الشاكى من إهانة لحقت به فعلا فإذا طالبناه بالصفح عن زلة المعتدى والتنازل عن طلب محاكمته وجب علينا أن نتقدم بالصلح إلى السبب الأصيل والرجل الذى أحدث القضية بمقالاته والتنازل عما قال بالاعتذار لسعد باشا ثم تكلف المشتكى بعد ذلك قبول العذر وإقبال باب الخصام .

* * *

جاء الألوף إلى قاعة المحكمة ليستمعوا إلى شهادة الشهود من كبار رجالات مصر الذين أعلنت الصحف إن إسماعيل أباطة سيستشهد بهم ضد سعد .
واندفع الناس إلى قاعة المحكمة حتى كسروا أحد أبوابها .
رأس الجلسة القاضى دبروجلو وكان من أعضائها على ذو الفقار وتوفيق رفعت .
خبىب القاضى أمل الحاضرين عندما أعلن سرية الجلسة إلا على المحامين والشهود .

وكان للقاضى عذره فى ذلك فإن القضية تتناول أخطر أسرار السياسة والحكم فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى ومدى سلطة الخديو ونفوذ المعتمد البريطانى !
ولكن محامى إسماعيل أباطة قال صراحة :
- أمر اللورد كتشنر بسرية الجلسة .

* * *

استمر نظر الدعوى ثلاث ساعات .
استدعى الشهود الذين طلبهم إسماعيل أباطة وهم توفيق نسيم باشا وأحمد شفيق باشا وإبراهيم نجيب باشا محافظ القاهرة ، وعلى جلال باشا ، وفتحى باشا زغلول شقيق سعد زغلول ، وأحمد مظلوم باشا وزير المالية السابق ، ومحمد عنانى باشا وزير الحربية والبحرية السابق وكلهم من رجال السياسة .

ومن الصحفيين لطفى بك السيد رئيس تحرير صحيفة « الجريدة » والشيخ يوسف الخازن صاحب صحيفة « الأخبار » المعطلة وجميل شبلى مراسل صحيفة « الاجيشيان جازيت » التى تصدر فى الإسكندرية باللغة الإنجليزية وأمين الرافعى رئيس تحرير صحيفة « الشعب » .

نفى رجال الصحافة يوسف الخازن وشبلى جمال وأمين الرافعى أن سعدا أطلعهم على أسباب الاستقالة أو كلفهم بمدحه أو قال لهم إنه بعث بصورة من الاستقالة إلى اللورد كتشنر .

وقال أمين الرافعى أنه زار سعد مرات بعد الاستقالة . ولكنه لم يحدثه عن أسبابها . ولم يناقشه في الحكم الصادر على محمد فريد .

وقال إن سعدا أبلغه بأنه لم يؤخذ رأيه في محاكمة فريد وأنه لم يقدم الاستقالة إلى كتشنر .

وتمسك الرافعى بحق الصحفى فى كتمان مصادر أخباره .

وقال أحمد لطفى السيد أنه لم يطلع على الاستقالة ولكنه عرف أنها لعدم رضا الخديو وأكد أن سعدا لم يكتب المقال الذى نشرته «الجديدة» دفاعا عنه بل إن سعدا لآمه على بعض ماجاء فى المقال .

وتمسك أيضا بحق الصحفى فى عدم إذاعة أسرار المهنة .

وقال الشيخ يوسف الخازن أن سعدا لم يمل عليه المقالات التى نشرها دفاعا عنه بل جمعها من مصادر متعددة .

وقال جميل شبلى أن سعدا أبلغه بأشياء لم تنشر .

وتمسك بدوره بواجب الصحفى ومسئوليته ورفض الإجابة عن كثير من الأسئلة .

وقال كل من فتحى زغلول وإبراهيم نجيب أن سعدا لم يقدم صورة من استقالته لكتشنر قبل أن يقدمها للخديو ، أو أن كتشنر ناقش سعدا فى لهجة الاستقالة . وقال فتحى زغلول أنه نازع سعدا فى لهجة الاستقالة فحسب .

وكذب على جلال أن سعدا لجأ إليه . وقرر أنه الذى عرض وساطته ، وأن سعدا لم يرد إليه زيارته الأولى التى حدث أثناءها الكلام عن الوساطة .

وقال إنه فى المرة الأخيرة التى زار فيها سعد كان مكلفا بذلك من قبل الخديو الذى وعد بمقابلة سعد وأنه سيرسل إليه التشريفاتى لتحديد جلسة المقابلة !

وقال على جلال أنه لام سعد زغلول على تعجيله بالاستقالة .

وكان هذا أهم ماجاء فى مقالات القذف .

وشهد أحمد مظلوم باشا ومحمد عنانى باشا بأن سعدا ضرب المائدة بقبضة يده فى اجتماع مجلس الوزراء الذى حضره الخديو عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعى .

وفى شهادة أحمد شفيق باشا قال إن الخديو عباس حلمى الثانى كان مستاء من هذا الحادث لأن سعدا تعتمد ذلك استخفافا به ، أى بالخديو .

ولكن محامى سعد قال إن هذه الواقعة لايفيد إثباتها فى موضوع القذف .

وقال أحمد شفيق أن أباطة باشا كان مندفعاً فيما كتب بتأثير خصومته لسعد باشا واعتقاده أن ماكتبه يرتاح إليه الخديو .

سأل القاضى إسماعيل أباطة :

- هل أنت مصر على ماكتبته ؟

أجاب بالإيجاب .

أراد الدفاع عن إسماعيل أباطة استدعاء حسين محرم باشا للشهادة ولكن الدفاع عن سعد رفض الموافقة على الاستشهاد به .

ولكن المحكمة وافقت على استدعائه للشهادة .

قال حسين محرم - وهو أصل القضية وسبب الاستقالة المباشر - إن الخديو دعاه إلى القصر ، وأبلغه أن سعدا طعن فى استقامته ، ولكنه - أى الخديو - لم يصغ إلى هذا الطعن وعينه قيماً على صالحة هانم وأن سعدا كان قد رشع الأمير عمر طوسون بدلاً منه .

وقال إن اللورد كتشنر يعرفه وكان يميل إلى تعيينه .

ومن الواضح أن الشهود امتنعوا عن الإدلاء بكل مآلديهم من أسرار ماجرى فى استقالة سعد وتخفيفه لنص الاستقالة بعد رجوع شقيقه فتحى إلى دار المعتمد البريطانى . ولكن شهود سعد جاملوه فاعتذروا بسرية المهنة .

أما خصومه فلم يجرؤوا على قول الحقيقة حتى لاتتضح الأسباب الحقيقية

للاستقالة ، وحقيقة العلاقة بين الخديو واللورد ، كما أن كشف مايدور في كواليس السياسة المصرية ، يضع الخديو وكتشنر في موقف شديد الحرج .

ولولا أن سعدا روى الحقيقة كاملة في مذكراته لظل مافعله سرا مدى الدهر . ولكن الرجل كان صادقا مع نفسه ومع التاريخ عندما سطر الحقيقة دواما على الورق .

ويكفى للدلالة على مدى الحساسية السياسية التي أحاطت بالقضية أن نذكر أن أحمد شفيق باشا عندما كتب مذكراته بعد ربع قرن ، من هذه الأحداث ، لم يشر إلى الأسباب الكاملة لاستقالة سعد وامتنع حتى عن كتابة شهادته أمام المحكمة !

* * *

ترافع إبراهيم الهلباوى المحامى عن سعد فقال إن الشهود خذلوا إسماعيل أباطة .

أرجأت المحكمة نظر القضية إلى يوم الأحد ٣ من يونية .

وتولى الدفاع عن إسماعيل أباطة اثنان من أعضاء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية - حزب الخديو - وهما محمد بك أبوشادى ومصطفى بك عزت مما يقطع بأن الخديو وراء الحملة الصحفية ضد سعد .

قال مصطفى عزت إن مانشر لا يعد قذفا بل هو انتقاد من سياسى إلى آخر ، وأن المتهم كان حسن النية في قذفه .

وقال إن سعدا سعى بعد استقالته ليكون وكيلا لدائرة الأميرة خديجة هانم .

وقال محمد أبوشادى بك في مرافعته التى استغرقت ساعتين :

« عاكس سعد الخديو في كل فرصة » .

وقال :

- سعد ميال للثورة . حبس في الثورة العربية . وقد حاول استمالة الآخرين لإحداث ثورة ضد الخديو ، وكان يعارض الخديو في كل فرصة . وهو أيضا عضو في حزب الأمة .

وقد كتب إسماعيل ماكتب منعا لهذه الثورة .

ونفى جميع الشهود الاتهامات التى وجهها إسماعيل أباطة لسعد .
ودافع إسماعيل أباطة عن نفسه ساعتين فلم يخرج عما قاله محاموه .
خشى اللورد كتشنر أن يستدعى للشهادة فى القضية فسافر إلى مالطة .
وسافر الخديو أيضا إلى أوروبا .

واستغرقت مداوالات المحكمة ساعتين ثم أصدرت الحكم ، وهو يقضى بتغريم
إسماعيل أباطة عشرة جنيهات وأن يدفع لسعد تعويضا قدره جنيه واحد .

لم تدع المحكمة حيثيات الحكم فور صدوره مما دعا البعض إلى القول بأن رئيس
المحكمة ينتظر عودة اللورد كتشنر من الخارج ليطلع على أسباب الحكم أولا . . ففى
ذلك الزمان كان القضاة الاجانب يعينهم رضاء اللورد وتأيبده .

قال فتحى زغلول ، شقيق سعد ووكيل وزارة العدل ، لشقيقه أنه ، والأميرة
نازلى كانا يعرفان حكم المحكمة قبل صدوره .

وقالت حيثيات الحكم - بعد إعلانها - أن إسماعيل أباطة لم يثبت الوقائع التى
أثارها وأن عوامل شخصية دفعته لكتابة ماكتب وألزمته بمصروفات الدعوى .

وأمرت المحكمة بنشر الحكم فى ثلاث صحف « الأهرام » و « المؤيد »
و « الأهالى » باعتبار أن الأهرام نشرت مقالات القذف ، أما « الأهالى » فهى صحيفة
شبه رسمية للوزارة وتعبر عن سياسة حكومة محمد سعيد باشا و « المؤيد » صحيفة
الخديو التى أعادت ، بعد صدور الحكم ، نشر اتهامات إسماعيل أباطة مرة أخرى
تحت عنوان « بيان لا بد منه للرأى العام المصرى فى دعوى سعد باشا » !

قال سعد فى مذكراته معلقا على الحكم :

« لم تعلق الجرائد الكبرى ولا الموالية لنا شيئا عن هذا الحكم غير أن جريدة
« البورص » عدته ترضيه لنا .

وقد ورد إلى بعض التهاني تلغرافيا من بعض الأصدقاء ولكنها قليلة جدا ، وكذلك
زارنى بعض الناس لهذه الغاية . ولكن لغاية الآن لم أر ماكنت أنتظر من
الإنعطاف » .

واستمرت الحملة لتشويه صورة سعد زغلول .

نشرت جريدة « الوطن » بعض مقاله محامو إسماعيل أباطة في مرافعاتهم بطريقة غير مباشرة على هيئة مقالات. وقالت إن بعض الوقائع لم تثبت ثبوتاً كافياً .

ولم يكن إسماعيل أباطة وحده الذى هاجم سعد زغلول بل إن أحمد فؤاد محرر مجلة الصاعقة انتقد سعد بعنف ، وأساء إليه بصورة عنيفة ، فأقام سعد ضده دعوى قذف فقضى بحبس أحمد فؤاد - غيابياً - لمدة شهرين !

* * *

كتب ولفريد بلنت فى مجلة « مصر » التى تصدر فى لندن معلقاً على استقالة سعد قال :

« أجبر اللورد كتشنر سعد زغلول ، وزير العدل ، على الاستقالة من منصبه ليحل محله آخر يقوم بالمحاكمات القمعية .

وحتى نفهم ماتوحى به هذه الحركة يكفيننا أن نذكر من هو الوزير المفصول .

إن سعد زغلول رجل شديد الأمانة والوطنية ، تصبغه حاسة الواجب أكثر من أى وزير آخر . وهو من أبرز أتباع المفتى الأكبر السابق والمصلح الدينى الحر الشيخ محمد عبده .

وقد اختير سعد من جانب اللورد كرومر ، قبل أن يغادر القاهرة بفترة قصيرة ، من أتباع الشيخ كأفضل وأنزّه مسلم يمكن أن يوجد فى مصر ليمثل فكرة الإصلاح الاخلاقى والسياسى على أساس قومى ، والتى يرى اللورد كرومر أنها يمكن أن تنجح . وأسند منصب الوزارة لسعد زغلول ، وهو أقل المتطرفين وأكثرهم حرصاً واستعداداً لقبول أن البعث السياسى لمصر يحتاج إلى صبر ، ونسبة متمهلة من التطور .

وقد عاب عليه اعتداله فى هذه النقطة ، الجليل الجديد ، بينما يكن له احتراماً لوطنيته واستقامته .

وهذا هو الرجل الذى أزاحه كتشنر لأنه عقبه فى طريقه تمنع تلاعبه الاستبدادى بالمحاكم .

وفصل سعد زغلول يثبت - دون حاجة إلى تفسير آخر - أنه ليس لمصر أى أمل تحت الحكم الجديد ، فى تطور حر أو إحياء قومية غير الخضوع الأخرس للأوامر العسكرية » .

ومن هذه الكلمات تتضح نوايا كتشنر . . القمع .

بدأ كتشنر بعد استقالة سعد يطارد الحركة الوطنية .

كتب اللورد كرومر إلى كتشنر يقول :

« إنه لعزاء حقيقى لى عندما أفكر أنه تحت رعايتكم ، لن يضيع هباء عملى فى مصر الذى قضيت فيه طيلة حياتى وكنت أخشى ذلك .
دعواتى لك بالاستمرار والتوفيق » .

طلب كتشنر إلى المصريين الابتعاد عن السياسة لأنها تثير الاضطراب ولم يثمر الهياج السياسى شيئا .

وبعد تقديم استقالة سعد اجتمع مجلس الوزراء يوم السبت ٥ من أبريل وقرر تعطيل صحيفة « وادى النيل » التى تصدر بالإسكندرية لأنها نشرت مقالا رأت فيه السلطات تحقيرا للجيش وأن الحكومة فشلت فى أداء واجبها نحوه ، أى نحو الجيش .

وقضى يوم ٣٠ من أبريل ١٩١٢ بحبس محمد فريد سنة مع الشغل ومعاقبة كل من إسماعيل حافظ وعلى فهمى كامل بالحبس ثلاثة شهور وذلك لخطبة محمد فريد فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى التى نشرتها اللواء .

وعطلت صحيفتا « مصر الفتاة » و« اللواء » لأنها شنتا هجوما عنيفا على مجلس الوزراء واتهمتا أعضائه بالفساد وعدم الولاء للإسلام .

وأوقفت العلم ثلاثة شهور و« الأخبار » ثلاثة شهور أيضا فكتبت صحيفة العلم تقول : « سلام على الأقلام ! »

ثم عطل مجلس الوزراء صحيفة « العلم » نهائيا لنشرها مقالا لمحمد فريد قالت الحكومة أنه يثير مشاعر المسلمين ويدعو للعنف ويعرض الأمن العام للخطر ، كما اعتبرته إهانة للسلطان العثمانى والصدر الأعظم .

وبعث كتشنر إلى وزير خارجيته أنه وافق على تعطيل الصحيفة قبل إصدار القرار .

نشرت صحيفة « كولونيا زایتونج » التى تصدر فى ألمانيا برقية من مراسلها فى القاهرة قال فيها :

« تعتمل فى نفوس طبقة معينة من مواطنى مصر ، موجة رفض عنيفة ضد الحكومة الإنجليزية والإجراءات التى تقوم بها وغالبا تملى عليها من إنجلترا .

وتؤمن تلك الطبقة بأنها تؤدى خدمة جليلة لبلادها عن طريق إثارة الطبقات غير المتعلمة لممارسة أعمال العنف ضد الحكم البريطانى .

وتتناسى أن اللورد كتشنر يحكم مصر ويسيطر عليها ويده القوة جاهزة دائما عند الضرورة .

وتم العثور على خطابات وزعت بالبريد على البيوت ، فى أقاليم مصر موجهة ضد الأوروبيين وتحرض على العصيان .

ولم تعد هناك صحيفة وطنية واحدة فى القاهرة فقد قامت الحكومة بتعطيل كل الصحف بسبب المقالات التى تحرض على الفتنة .

وقد تم منذ أيام قليلة فقط إغلاق « اللواء » الجريدة الوطنية التى أسسها الزعيم ذو المواهب الخارقة مصطفى كامل باشا مؤسس الحزب الوطنى .

ويمنع كتشنر مجلة « مصر » التى تصدر فى لندن شهريا منذ مارس عام ١٩١١ من دخول مصر .

وهذه المجلة يصدرها ولفريد بلنت صديق أحمد عرابى الذى دافع عنه وهاجم الاحتلال الإنجليزي لمصر ؛ وذلك بدعوى أن المجلة تثير الرأى العام .

كتبت المجلة تقول : « كشفت سياسة اللورد كتشنر النقاب عن شخصيتها الكاملة بأن هدفها الرئيسى وضع حكومة مصر فى أيدى بريطانية عسكرية » .

وشكا بلنت إلى السير جراى لأن الامتيازات الأجنبية ترغم الحكومة المصرية على

السماح بإدخال وبيع الصحف الأجنبية في مصر ولكن جرى رفض الشكوى وظلت
المجلة ، التي تدافع عن مصر ، ممنوعة من الدخول .

* * *

وبدأ تلفيق القضايا ضد الوطنيين .

في أوائل يولية قبض على إمام واكد ومحمود طاهر العربى - طالبين . ومحمد
عبد السلام البرعى المحرر بصحيفة اللواء - وأعمارهم جميعا لا تتجاوز ٢٤ سنة - بتهمة
الاتفاق على اغتيال الخديو ورئيس الوزراء واللورد كتشنر ومحمد مجدى باشا والبروجلو
المستشارين بمحكمة الاستئناف .

وفي أقل من ستة اسابيع تم التحقيق معهم وحوكموا أمام محكمة الجنايات فقضت
بمعاقبة إمام واكد بالأشغال الشاقة ١٥ سنة والمتهمين الآخرين بالسجن ١٥ سنة
أيضا .

بعث ميلن شيتهم ، بعد صدور الحكم إلى لندن يقول :

« من الصعب التصديق بأن هذه المؤامرة تم التخطيط لها دون إثارة
من جانب الصحافة الوطنية التي تكرر النداء باللجوء إلى القوة ، أى
الاغتيال » .

وقال :

« هناك قطاع من الرأى العام لا يميل إلى الاعتقاد بأن جريمة سياسية
بهذا الحجم يمكن التخطيط لها وأوشكت أن توضع موضع التنفيذ » !

وقد اعتمد الاتهام على أقوال حسنى كامل شقيق مصطفى كامل الذى أبلغ عن
المتهمين باعتباره صديقا لهم وعلى صلة وثيقة بهم . وقد أفرج عنه كما يقول المستشار
القانونى البريطانى لوزارة العدل برونييت بموافقته ، ولم يقدم كشاهد فى القضية .

وتتخلص تفصيلات الاتهام فى أن إمام واكد وطاهر العربى اتفقا على ارتكاب
جرائم القتل وأن طاهر العربى سافر إلى الإسكندرية فى ٢١ من يونية لاغتيال رئيس
الوزراء ولكنه لم يحاول أن يقتله . وانتظر فى محطة السكة الحديد اللورد كتشنر ولم
يتعرض له .

واجتمع الثلاثة ، مع رابع مجهول فى « مقهى العائلات » بشبرا فى أول يولية
واتفقوا على تنفيذ الجرائم .

وكان جورج فلييدس مأمور الضبط - رئيس المباحث - بالقاهرة وثلاثة من مأمورى الأقسام يقفون خلف سياج من الحصار فى حديقة المقهى وسمعوا تفاصيل الاتفاق ثم تعقبوا المتهمين فى عربة الترام ، وقبضوا عليهم عند نزولهم فوجدوا مع إمام واكد مسدسا به ٤ طلقات .

ووجد بين الأوراق التى قال رجال الشرطة أنها دليل إدانة خطاب مرسل من شخص آخر إلى إمام واكد بتاريخ ٢٩ من يونية وفيه يقول :

« حضر صديقك الموجود فى الإسكندرية إلى فى منتصف ليلة أمس وأخبرنى أنه حاول شراء ما طلبته منه ولكن فشل ، ويعلل ذلك بأنه وجد المحال مغلقة يوم الجمعة وخاصة أنك تركت معه ١٠ قروش أنفقها فى ركوب الترام ، وأنه عاد ليلا من طريق آخر وأصبح بدون نقود . . »

وقال رجال الشرطة أن كلمات « صديقك » فى الاسكندرية إشارة إلى محمد طاهر العربى ، والمحال المغلقة تشير بوضوح إلى فشل طاهر . .

والغريب فى هذه القضية أن المحكمة قالت فى حيثيات حكمها . . « إن المتهمين كانوا يزعمون بالفعل تنفيذ اتفاقهم ولايمزحون !

ورغم تفاهة الأدلة إلا أن الحكم صدر بهذه العقوبة القاسية وثبت - عام ١٩١٧ - أن جورج فلييدس مرتش يبتز أموال المعتقلين وقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات واعترف ، بعد إدانته بأن قضية المؤامرة كانت ملفقة .

وقد أثير موضوع فلييدس فى مجلس العموم البريطانى فى ٢١ من أغسطس عام ١٩١٧ عندما قدم كنج عضو المجلس سؤالا إلى وزير الخارجية عما إذا كانت ستجرى تحقيقات بشأن المتهمين الذين أدينوا بالسجن أو نفوا من مصر نتيجة لجرائم ارتكبتها فلييدس وهل ستصرف لهم تعويضات .

ورغم ذلك بقى المصريون الأبرياء الثلاثة فى السجن لاستيفاء مدة العقوبة !

* * *

وعندما سافر اللورد كتنشر إلى لندن لقضاء أجازته كتب ميلن شيتهايم القائم بالأعمال فى ٢ من سبتمبر ١٩١٢ يقول :

« تحسن الموقف العام في مصر بشكل كبير » .

إن هرب محمد فريد والشيخ عبدالعزيز جاويش وإدانة المتآمرين بالاعتداء على الخديو واللورد كتشنر وتعطيل اللواء قد ساهموا جميعا في تحسين الأمور .

وأصبحت لهجة الصحف الوطنية أكثر اعتدالا بشكل كبير . وصار الانقسام واضحا ، فقد قررت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني بأغلبية قليلة فقط عدم استبعاد محمد فريد من الزعامة .

وأسمع من جميع الجهات أن هناك شعورا شعبيا حقيقيا ضد المتطرفين والطلبة الذين تأثروا بهم بدرجة كبيرة . وقد انعكس التغيير بشكل كبير على الصحافة .

والشئ الواضح بصفة خاصة هو التغيير السار في سلوك مسئولى الحكومة العديدين المعروفين دائما بنزعاتهم الوطنية .

إن كل شئ هادئ تماما في البلاد . وهناك روح أفضل تعم بالفعل وتساعد الحكومة بشكل كبير » .

* * *

ويستقيل محمد فريد من رئاسة الحزب الوطنى فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٢ ، ويبعث ميلن شيتهم القائم بأعمال كتشنر إلى لندن يقول :

« يعتبر سقوط محمد فريد حلقة جديدة فى سلسلة الأحداث التى تمثل تحطم الحزب الوطنى الذى كان صاحب نفوذ عظيم منذ ٣ سنوات وهذا الحدث يعتبر فى حد ذاته ذا دلالة فى تاريخ مصر الحديث . ويتمكنى الشعور بأننا قطعنا خطوة كبيرة للأمام نحو تصفية كواد الحزب .

وهناك قرائن مؤكدة تدل على جهود الخديو لاستخدام نفوذه فى اتجاه آخر . وسيتم إعادة تكوين الحزب على أساس خط أكثر احتراما . وإن

ثان سيحتفظ بشخصيته المعادية للإنجليز ويبدو أنه سيتم تعيين إسماعيل
أباطة زعيما جديدا للحزب ، وهو تطور غريب نظرا لما يتمتع به هو
والخديو من كراهية الوطنيين القدامى » .

ولكن الإنجليز يحذرون الخديو من التقارب مع الحزب الوطنى مرة أخرى كما
كان يفعل فى عهد كرومر .



فراغ ... فى القيادة

أنشأ محمد على باشا عام ١٨٢٩ « مجلس المشورة » ويضم ١٥٦ عضوا يمثلون مختلف الطبقات منهم ٢٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأمورى الأقاليم و٩٩ من كبار الأعيان ويرأسه ابنه - إبراهيم باشا .

وهذا المجلس سلطته استشارية تقتصر على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية ونظر اقتراحات الأعضاء والشكاوى ويعقد مرة واحدة فى السنة .

ولكن هذا المجلس لم يشارك فى حكم البلاد . ولم يجتمع فى عهد عباس وسعيد .

ولما تولى إسماعيل باشا أنشأ مجلس شورى النواب عام ١٨٦٨ من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ٣ سنوات ، ويبحث المجلس المسائل والمنافع الداخلية التى تراها الحكومة من اختصاصه ويبدى رأيه فى اقتراحات الأعضاء .

ويقوم بانتخاب الأعضاء عمد البلاد ومشايخها فى المديریات ، والأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط ، ويجتمع المجلس شهرين فى السنة وجلساته سرية ومن حق الخديو حله .

ولم تكن للمجلس سلطة إصدار قرارات بل يقدم رغبات للخديو .

وقد عقد المجلس ٣ دورات ، ولم يدع إلى الانعقاد عامى ١٨٧٤ و١٨٧٥ . ثم عاد إلى الانعقاد بعد إجراء انتخابات جديدة وفضته الحكومة فى ٢٧ من مارس ١٨٧٩ ولكن الأعضاء اعترضوا على ذلك وطالبوا بتعديل نظام المجلس وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه وحقه فى إقرار القوانين والميزانية .

ولكن الدستور لم يصدر فقد خلع الخديو إسماعيل عن العرش ففضت الحكومة المجلس .

ولما تولى الخديو توفيق بقى مجلس شورى النواب معطلا عامين ثم أحياه الخديو محمد توفيق وافتتحه فى ٢٦ من ديسمبر عام ١٨٨١ . وقد أصبح هذا المجلس جمعية

تأسيسية وضعت الدستور الذى صدر يوم ٧ من فبراير ١٨٨٢ . وانقضت دورة المجلس يوم ٢٦ من مارس ١٨٨٢ .

ولم يجتمع المجلس بعد ذلك فقد تابعت أحداث الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى لمصر فحل مجلس النواب .

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر صدر الأمر العالى فى أول مايو ١٨٨٣ بإنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وهما مجلسان استشاريان ، ليحلا محل مجلس النواب .

شكل مجلس شورى قوانين من ٣٠ عضوا ، ١٢ منهم يعينهم الخديو بمشورة الوزارة . وينتخب الرجال مندوبين عنهم وهؤلاء المندوبون ينتخبون أعضاء مجالس المديريات وتنتخب مجالس المديريات ١٤ عضوا يصبحون أعضاء فى مجلس شورى القوانين .

أما الجمعية العمومية فتضم بين ٨٢ و ٨٤ عضوا - حسب عدد الوزراء - وتضم النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين وعددهم ٣٠ وينتخب المندوبون ٤٦ عضوا .

وكان الغرض من إنشاء مجلس شورى القوانين أن يكون هيئة صغيرة تساعد النظار - الوزراء - وتحول دون سن القوانين التى لا توافق الأهالى أو فيها ظلم عليهم كما تضم ممثلين للأقباط .

وتعرض على هذا المجلس كل القوانين والأوامر العالیه

ويجوز للمجلس أن يشير على الحكومة فيما يتعلق بالقوانين الداخلية وينتقد الميزانية ، ومصروفات الحكومة ، ويسأل النظار .

أما الجمعية العمومية فتضم ممثلين اثنين لكل مديرية وعددا مناسباً عن المدن والبندر ووظيفتها البحث فى المسائل التى تهم مصالح البلاد .

ويشترط موافقة الجمعية على كل مشروع يتضمن ضريبة جديدة .

وتجتمع الجمعية مرة كل عامين .

* * *

خلال ١٢ سنة من حكم عباس حلمى الثانى مرت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بثلاث مراحل . الأولى فى عهد الخديو توفيق من ١٨٨٣ حتى وفاته عام ١٨٩٢ وقد تميزت بالخضوع والاستسلام للإنجليز . والثانية من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٤ ، كان مجلس شورى القوانين يقدم خلالها نقدا هادفا ومعتدلا ضد الاحتلال البريطانى . والثالثة هى العودة للاستسلام والخضوع من ١٩٠٤ حتى عام ١٩٠٦ بعد توقيع الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا .

وبعد حادث دنشواى طلب أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بصفة عاجلة إقامة نظام برلمانى فى مصر . وقد استمر اجتماع الجمعية عام ١٩٠٩ أربعة أيام وكانت الجلسات سرية . يقرأ سكرتير الجمعية الاقتراحات فأغلب الأعضاء لا يعرفون القراءة !

وقد عرض على الجمعية ٨٥ مشروع قرار ووفق على ٥٤ منها ولم تتح للأعضاء فرصة المناقشة الكافية .

* * *

بدأ الوزراء يحضرون الجلسات فى ٥ من ديسمبر ١٩٠٨ .

وفى مارس ١٩٠٩ صدر القانون بجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية بعد أن كانت سرية .

وتميزت هذه المرحلة بالنقد العنيف للاحتلال .

وفى آخر تقرير للسير ألدون جورست قال :

« أظهر مجلس الشورى والجمعية العمومية ميلا متزايدا إلى أن يكونا آلتين بأيدي الحزب الوطنى يستعملهما للتحريض والإثارة ضد الاحتلال البريطانى ، بطلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة ، وحملاتهما المتكررة على الحكومة ، وتجاوزهما حد الاعتدال فى مشروع قناة السويس .

ولم تستطع أن تتولى قيادة المجلس وزارة بطرس باشا أو وزارة محمد سعيد باشا ، أو أن تنشئ فيه حزبا للحكومة . وقطع الأمير حسين كامل رئيس المجلس والجمعية الأمل وعدل عن إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس فى مداولاته » .

وقال جورست :

« أعضاء المجلس لا ينوبون في الحقيقة إلا عن فئة البكوات
والباشوات الأغنياء .

والمجالس التي تنوب عن الأمة نيابة حقيقية لا تكون في بلاد لا يعرف
القراءة والكتابة في أهلها غير ٦٠٠ ألف نسمة من ١١ مليوناً » .

* * *

وهكذا نجد أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية عكسا الحالة السائدة
في البلاد ، وارتفاع الروح الوطنية ، وإن لم تكن المبادرة للمجلسين .

ومنذ قيام الحياة النيابية ، الاستشارية ، في عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٦
جلس في مقاعد المجلس والجمعية ٥٠٠ عضو .

وكانت أغلبية الأعضاء - ٦٦ ، ٧٧٪ - في عهد إسماعيل من موظفي الحكومة أى
من العمد وكبار الموظفين .

وبعد عام ١٨٨٢ كانت نسبة العمد والموظفين عشرة في المائة من الاعضاء في
مجلس شورى القوانين وبين عشرة وخمسة عشر في المائة في الجمعية العمومية .

وتبين أن ٤٩٦ من هؤلاء الأعضاء من كبار الملاك إذ يملك كل منهم في المتوسط
٢٦٢ فداناً ، كما أن غالبيتهم من سكان المدن الكبرى .

وتنص القوانين على أن يختار لعضوية المجلسين من يدفع ضريبة سنوية مقدارها
٥٠ جنيهاً على الأقل ولا يدفع هذه الضريبة إلا من يملك أكثر من ٥٣ فداناً . وبهذا
النص أصبح محتماً أن يكون أعضاء المجلسين من كبار الملاك .

* * *

وصدر في أول يولية ١٩١٣ القانون النظامي بإنشاء الجمعية التشريعية لتحل
محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية معاً ، وكان حسين رشدي باشا وزير
العدل قد سافر إلى باريس لتوقيع قانون الجمعية من الخديو الذي يقضى اجازة
الصيف في فرنسا فقد رأى كتشنر التعجيل بإصدار القانون .

وكان الناس ينتخبون أعضاء مجالس المديريات وهؤلاء ينتخبون ممثليهم في الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . ولكن عدل القانون لينتخب الأهالي رأسا نوابهم في الجمعية التشريعية حتى يمتنع الضغط على الناخبين قدر الإمكان وتصبح الانتخابات أبسط وأيسر حالا .

ولكن نص القانون على أن يكون عضو الجمعية مالكا لحد أدنى من الأرض مما يجعل عضوية الجمعية مقصورة على الملاك . ونص على إجراء الانتخابات على درجتين . فكل خمسين ناخبا يختارون مندوبا عنهم وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون المرشحين .

ونص على زيادة اختصاصات الجمعية الاستشارية فلا يجوز إصدار أى قانون مالم يقدم للجمعية لأخذ رأيها فيه .

وأعطيت الجمعية حق إرجاء الموافقة على أى قانون لمدة شهر . وبعد انتهائه يمكن للجمعية إقرار القانون أما إذا استمرت في الاعتراض عليه فمن حق الحكومة إصداره أو حل الجمعية وإجراء انتخابات جديدة لها .

ومنحت الجمعية حق اقتراح القوانين ، عدا القوانين النظامية . ولمجلس الوزراء أن يوافق على المشروعات أو يرفضها فإن كثر لم ير أن تكون للجمعية سلطة الفيتو على قرارات الحكومة .

أى أن للجمعية سلطة الفيتو على قرارات زيادة الضرائب فحسب .

ولا يجوز ربط رسوم أو أموال إلا بموافقة الجمعية .

ونص على أن تستشار في كل سلفة .

وتضم الجمعية ٨٣ عضوا منهم ١٧ معينون - بينهم الوزراء - و٦٦ من المنتخبين .

وكان المعينون يمثلون الأقباط والبدو والأطباء . ولم يكن هناك ممثلون عن المحامين بين المعينين .

وكان الهدف من زيادة عدد الأعضاء المنتخبين ألا يكون للخديو دخل في تعيينهم وأن يزداد تمثيل الفلاحين في الجمعية .

ومن ناحية أخرى فإن الشروط التى تتوفر فى الأعضاء تجعل من المحتم أن يكونوا من كبار ملاك الأراضي ، أى الموالين للاحتلال .

* * *

أرجئت انتخابات الجمعية لأن اللورد كتشنر يحضل على أجازة ٣ شهور فى السنة أثناء الصيف يقضيها فى لندن . وقد حرص على أن تجرى الانتخابات أثناء وجوده فى مصر ولذلك أجلت الانتخابات لحين عودته .

واعترفت الصحف المصرية بذلك فقالت إن هذه الانتخابات أجلت لتوافق اللورد الذى أصدر بعد عودته نداء وجه فيه التحية لشعب مصر بمناسبة عودته . وقال البيان :

« يرغب اللورد كتشنر فى أن يعرف كل مصرى أن الانتخابات القادمة للجمعية التشريعية ستكون محايدة تتفق وقواعد العدالة والمساواة » .

استقبل اللورد وفدا من الحركة التعاونية جاء يهنئه بسلامة الوصول . فقال أعضاء الوفد بعد الاجتماع :

« إذا كان هناك شىء يجعل اللورد أسعد إنسان فى مصر فهو وعده بأن يكون أول مشروع قانون يعرض على الجمعية بعد تشكيلها خاصا بإنشاء النقابات الزراعية المصرية .

وقال الأعضاء إنهم استقبلوا تصريح اللورد بابتهاج بالغ .

وهكذا قرر اللورد أسلوب الانتخابات والتشريعات التى ستعرض على الجمعية ، وقرر أيضا مكان انعقادها .

قالت الصحف المصرية :

« نظرا لزيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية عن عدد أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وعدم اتساع القاعة لهم وللصحافة أيضا ، فقد علمنا أن اللورد كتشنر أمر بإعادة تأسيس القاعة وتوسيعها » .

* * *

شتت كتشنر احزاب مصر فلم يعد لها تأثير .

الحزب الوطنى بلا قيادة قوية ، بعد وفاة مصطفى كامل ، وهجرة محمد فريد ومصادرة صحفه .

تخلّى عنه الخديو فى عهد جورست ، وسمح بمحاكمة زعمائه فى بداية عصر كتشنر ، ولم يعد الحزب قوة مؤثرة فى الحياة السياسية .

وحزب الأمة يضم أصحاب الأملاك بلا فاعلية بين طبقات الشعب .

وباقى الأحزاب مجرد أسماء على الورق لوجودها فى الحياة السياسية المصرية إلا من حيث الشكل .

والشعب لا يثق بالخديو بعد الهزائم المتلاحقة له على يد كرومر ، ووفاته الودى مع جورست ، ثم خضوعه لعدوه القديم كتشنر ، وموقفه المخزى ضد تركيا فى حرب طرابلس - ليبيا - وعدم تأييده للمسلمين الذين يحاربون الإيطاليين .

والسلطان العثمانى عبد الحميد عزل ، بعد أن ظل يحكم تركيا ٣٤ سنة ، وتولى بدلا منه شقيقه الأمير رشاد - ٦٤ سنة - الذى كان يسمى « السلطان الأبله » فإن رجال جمعية الاتحاد والترقى كانوا يحكمون السلطان ، ويحكمون باسمه أيضا .

أصبح هناك فراغ فى الأحزاب والقيادات السياسية فى مصر .

ومن هنا جرت الانتخابات للجمعية التشريعية على أسس غير سياسية وغير حزبية .

ولم يكن سعد زغلول ينتمى إلى أى حزب ، ومع ذلك كان الوحيد بين المرشحين الذى دخل الانتخابات على أساس سياسى ، وهو أنه معارض للحكومة فرحبت به صحف المعارضة وهلت له باعتباره نصيرا وبطلا للحريات .

رشح سعد نفسه فى ٣ دوائر هى الدرب والأحمر وبولاق والسيدة زينب واتجه إلى الشعب لأنه مصدر السلطة والقوة بالنسبة له ومنه - وحده - يجد التأييد والدعم والمساندة ، مستخدما أحدث أسلوب فى الدعاية الانتخابية .

نشر بياننا انتخابيا ، وهو أول بيان انتخابى يصدر فى مصر أوضح فيه خطته ومبادئه قال فيه :

« إذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى نائبا عنهم ، فأنا أعدهم بأن أجدّ فى خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التى يشكون منها ، وجمع الشواهد وإعداد الأدلة

والحجج التى أتوصل بها إلى إقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من التعديل لخير الأمة ، وإلى إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله ، والعمل به حبا لخير الأمة .

إنى اخترت أحوال التدريس والمدارس زمانا طويلا ، فإذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فإنى أعاهد الأمة على إفراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء .

وأنا لا أزال مقيما على رأى فى إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لنجاحها ، فإذا انتخبت فسأحاول إقناع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة ويصان به النظام العام من ضرر شططها .

وإنى أجعل حاجات معظم الأهالى نصب عينى ، وخصوصا المزارعين ، فأسعى فى سبيل الزراعة والرعى ، ومد السكك الحديدية والزراعية ، وأدرس مسألة أسعار القطن درسا دقيقا ، وأبذل جهدى فى إتخاذ الوسائل التى تحمى مصالح الزراعة » .

علقت المقطع على هذا البيان فقالت :

« قوبل بيان سعد باشا بالارتياح والاستحسان » .

كتب سعد فى مذكراته يقول :

« لاشك فى تداخل الحكومة فى الانتخابات ولا ينتخب إلا من لا تخشى بواده ، ولا تنهاب ظواهره ولا يقدر على معارضة آرائها ولا يصلح إلا للتصديق على ما يقال له وتنفيذ ما يشار به » .

قال كتشنر لحسين رشدى وزير العدل :

- رشح سعد نفسه ألا يعلم أن وجوده فى الجمعية التشريعية يجعله فى صفوف المعارضة ويسد عليه أبوابا أخرى .

* * *

هاجمت الصحف المؤيدة للحكومة واللورد سعدا .

نشرت جريدة « الأفكار » ٤ مقالات تطعن فيها على سعد وتطالب بعدم انتخابه .

فى مقال عنوانه « خشونة وجفاء » أسندت فيه هذه الأوصاف إلى سعد وقالت إنه كان ينتسب إلى عصابة جمال الدين الأفغانى كما سجن فى جمعية الانتقام ! وهاجمته للترقيات التى نالها أثناء عمله الوظيفى فى بداية حياته .

وأحس سعد وهو يطالع هذه المقالات بأن لإسماعيل أباطة يدا فيها ! ونسبت صحيفة « الأكسبريس » التى تصدر بالإسكندرية إلى سعد عدم الإخلاص للوطن وطعنت فى أمانته ! وقال سعد :

- أحاطت الحكومة منزلى بالجواسيس ونهت على الموظفين أن ينقطعوا عن زيارتى واستعملت الجرائد المساعدة من طرف الحكومة فى التشهير بى .

* * *

بعث اللورد إلى سعد شقيقه فتحى زغلول يطلب لقاءه قائلا :
- اللورد يحترمك كثيرا وقد بلغه أنك تميل إلى الحزب الوطنى وستكون مع الخديو ويريد أن يراك .

ويبلغ اللورد الرسالة ذاتها عن طريق عدلى يكن الذى قال لسعد :
- اللورد يعتذر عن مسألة حسين محرم لأنك عابذته فيها .
وكان اللورد يخشى أن يصبح سعد رجل المعارضة فى الجمعية التشريعية فطلب إلى محمد محمود باشا - الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين - إبلاغ سعد ذلك .

قال محمد محمود لسعد :
- اللورد يتخوف من أن تكون وظيفتك فى الجمعية هدم أعماله والإساءة إلى إصلاحاته وأن تكون متحدا مع الخديو بقصد الانتقام من اللورد .
وأخذ كتشنر يغرى سعد مرة أخرى بالوزارة .

قال محمد محمود :

- للورد فيك آمال كبار . وفي نيته أن تكون في الوزارة قريباً .

أجاب سعد :

- أما المعارضة فلست برجلها ولا هي من قصدي وفي نيّتي أن أشتغل بروح المسألة .

وإذا أرادوا إطلاعي على المشروعات قبل تقديمها للجمعية للمداولة فيها والاتفاق على مااتفق عليه ونختلف فيه كان ذلك أدعى للمسألة . أما الخديو فلا ارتباط لي معه . وقد تكلم معي بعض المقربين مرتين لمقابلته فرضت إلا بعد إجراء الانتخابات .

وأضاف سعد :

- إنني أحتقر نفسي إذا كنت آلة في يد الخديو وكذلك لست رجل الاحتلال ولكنني رجل الأمة والبلاد التي رفعتني إلى هذا المكان وأنابتني للدفاع عن صواحبها فإذا اتحدت مع مصالح الخديو كنت من المخلصين له وإن اختلفت كنت مع الأمة وكذلك الأمر مع الاحتلال .

إن عندي أسباباً تحملني على الانتقام . ولكن مصلحة الأمة عندي فوق كل شهوة .

وإذا كانت خطتي تؤدي إلى الوزارة فبها وإلا فلا رغبة لي فيها بعد مالاقيت فيها مالاقيت ومن ذا الذي يرضى بأن يكون بين كتشنر والخديو . ذاك يأمر وهذا ينهى .

وأضاف :

- لاشيء يأخذه عليّ إلا مسألة حسين محرم وقد تبين له أنه المخطيء فيها .

وما كانت ملزماً أن أقول عن رأي يخالف اعتقادي لأنه كان يميل إلى تعيين المذكور على أنه قد ظهر له فساد الرجل .

وأخذ سعد يروي لمحمد محمود ماجرى في مسألة تعيين حسين محرم ثم قال :

- لماذا لاتعرض رئاسة الجمعية التشريعية عليّ .

كل الناس يقولون أنى رجلها ، أو وزارة الأوقاف ، على إنى أحترق الوزارة وقد كتبوا فى جريدة « البروجريه » إنى طامح فى الوزارة وكنت أود أن أرد فأقول إنى احتقر هذا المنصب فى بلادى .

أخذ الخديو واللورد يتقربان إلى سعد .

قال اللورد لمصطفى فهمى باشا صهر سعد :

- أعرف فيه - أى فى سعد - الصراحة فى القول والصدق فى اللهجة وحرية الضمير .

قال سعد عندما أبلغه مصطفى فهمى ذلك :

- ماكان أحسن هذا الكلام عندما طلبت وظيفة القنال !

وقال :

- الطرفان اللذان اتفقا على إعفائى أصبحا يخطبان ودى ويلتمسان القرب منى .

وأضاف :

- أؤكد لك أنى لا أكون رجل الخديو ولا رجل الاحتلال . ولكن رجل الحقيقة ولا أبغى عنها حولا .

وقال اللورد كتشتر لسعد عندما توجه للقائه يوم ٢ من أكتوبر بعد عودته من أجازة الصيف فى لندن :

- يجب على الشعب أن ينتخب للجمعية رجلا من ذوى الأفكار المعتدلة والذوق السليم الذين يراعون مصالح صغار الناس وعامتهم ولا ترتفع حرارة رءوسهم بالمعارضة فى المشروعات النافعة بعصبية عمياء خالية من التعقل .

وأضاف :

- لابد أن يعلم المصريون أن الإنجليز إذا تخلوا عنهم فلا بد أن تستولى عليهم دولة أخرى ، والإنجليز خير لهم من غيرهم .

وأخذ اللورد يتحدث ساعة كاملة عن قانون الجمعية وما أعطى للأعضاء من حق اقتراح القوانين وحمل الحكومة على قبولها .

رد سعد :

- هذا الحق ليس جديدا بل هو قديم .

اضطرب اللورد كما وصفه سعد في مذكراته فتراجع سعد قائلا :

- العفو هو حق جديد .

قال كتشنر :

- أشرت على محمد سعيد رئيس الوزراء بإعادة قيد الناجين الذين سقطوا في القيد بالجدول ولو مضت المدة المسموح لهم خلالها بذلك رأفة بهم .

ومرة أخرى اعترض سعد قائلا :

- هذا ضد القانون .

ولكنه - أى سعد - وافق اللورد بعد ذلك خشية إغضابه أيضا .

وقبل أن ينصرف سعد قال للورد :

- أريد أن أعرض عليك مسألة .

قال اللورد :

- افعل .

قال :

- أريد أن أرشح نفسى لوظيفة عضو بمجلس إدارة قناة السويس التى خلت .
وهذه الوظيفة ليست لها صلة بالخدو .

ضحك اللورد وقال :

- المراد تعيينه رجل يكون ذا معارف مالية .

قال سعد :

- أكون شاكرا إذا فكرت فى وظيفة أخرى . والغرض ألا أكون منسيا وأن أكون على البال . نعم إنى اخطأت فى الماضى ولكن . .

سهر سعد ليلة ٨ من أكتوبر عام ١٩١٣ يعيد قراءة مذكراته وماورد فيها من
حادثة المجلس الحسبى وحسين محرم وحديث محمد سعيد له عن اتفاق السلطتين على
إخراجه من الحكومة .

وكتب فى اليوم التالى يقول :

« إن مزاج اللورد لم يتفق مع مزاجى وقد ضحى بى ليكسب رضا الخديو ولا أمل
لى الآن فى تغيير فكره » .

* * *

اعتذر اللورد كتشنر لمصطفى فهمى باشا يوم ٢٥ من أكتوبر عام ١٩١٣ عن
تعيين سعد فى وظيفة بشركة قناة السويس .

قال اللورد :

- رشح يوسف سابا وزير المالية السابق نفسه الآن لهذه الوظيفة كما تقدم إليها
كثيرون .

وأضاف :

- ليس لسعد نصيب فيها .

رد مصطفى فهمى قائلا :

- فى سعد كفاءة ولا ينبغي إضاعة مستقبله وخصوصا مع صدقه فى القول
وإخلاصه فى العمل . وإذا كان الناس يجدون فيه صعوبة وغلظة فإن صداقته تنفع .

وقال مصطفى فهمى :

- مارغبت فى هذا العمل لسعد إلا الإبعاده عن المعارضة .

وافق اللورد على الأوصاف التى أطلقها مصطفى فهمى على سعد ولكنه لم يعط
كلمة تشير إلى أن سعدا سيعين فى الشركة .

وعندما يبلغ مصطفى فهمى ذلك لسعد قال :

- لابد أن وشاية ألقىت إليه فى حقى .

وقال :

« إننى الآن متيقن أن كتشنر لايميل لى قطعاً . ولايرغب فى مساعدتى ولذلك يجب علىّ أن أصرف النظر عنه والأمل فيه والتعويل عليه فإننى لست من رجاله ولا هو من أنصارى »

قال حسين رشدى لسعد أن الإنجليز رشحوا لمنصب المدير فى شركة قناة السويس يعقوب أرتين باشا .

ورشح الخديو كلا من يوسف صديق وشكرى باشا .

وأضاف رشدى :

- الأفضل أن تتولى رئاسة إحدى محاكم الاستئناف المزمع إنشاؤها أو رئاسة الجمعية التشريعية المزمع تشكيلها .

وافق سعد زغلول ووعد رشدى بالسعى لدى كتشنر ثم لدى الخديو ولكن رشدى قال :

- إن سعيد ربما يعارض ولكن إذا وافق الخديو وكتشنر فإن سعيدا لن يعارض .

قال سعد :

- أفضل أن أكون فى شركة القنال على أن أكون فى وظيفة أخرى لأننى أريد أن أعيش عيشة هادئة .

وأضاف :

- عليك أن تسعى فى الأسهل .

ولكن رشدى لم ينجح فى مسعاه .

قال كتشنر لحسين رشدى :

- إن سعدا لم ينجح فى الدفاع عن مد امتياز قناة السويس وإن يعقوب أرتين أليق منه لهذه الوظيفة .

قال سعد :

- ليس للورد ميل إلىّ وإنى مكروه عنده .

أصر كتشنر والحديو على موقفهما في عدم عودة سعد إلى القضاء أو تعيينه في مجلس إدارة شركة قناة السويس ليظل في المعارضة وهو عكس ما كان يريده السيرالدون جورست !

* * *

روى السير رونالد ستورز أن كتشنر استدعاه في أحد الأيام وأطلعه على مذكرة تلقاها من مصطفى فهمى باشا يطلب فيها تعيين سعد زغلول مشرفا على المبعوثين المصريين في فرنسا عندما خلا المنصب .

أيد ستورز تعيين سعد ولكن كتشنر قال :
- إنه مثير للمتعاب . لا بد أن نبحث له عن عمل أفضل .

* * *

وصف اللورد كتشنر المعركة الانتخابية في مصر فقال :

« سعى المرشحون في استمالة المندوبين إليهم بكل الطرق المعتادة ،
فعقدوا اجتماعات كثيرة وخطبوا خطبا عديدة ، ولم يخل الأمر من قدح
واتهام . ولكن لم يحدث مايكدر صفو السلام .

واشتد اهتمام الناس بأمر الانتخابات وراجت بينهم سوق المناظرة
وهيجان الخواطر بعد أن كان السكوت شاملا .

وأخطأت الصحف فأوهمت الناس بأن الأهالي غير مباليين بأمر
الانتخاب » .

* * *

كان عدد الناخبين مليونى نسمة .

وجرى الانتخاب على درجتين يوم ١٣ من ديسمبر ففاز ٤٣ وأعيد الانتخاب في
٢٣ دائرة يوم ٢٠ من ديسمبر .

فاز سعد في دائرتين هما بولاق والسيدة زينب وهى أول وآخر مرة في التاريخ
البرلمانى المصرى ينال سياسى هذا التكريم بانتخابه في دائرتين معا .

وقدم ضد انتخابه طعنان رفضتهما محكمة الاستئناف . وقد اختار أن يكون ممثلاً عن دائرة السيدة زينب ، وقد ظل يمثلها في مجلس النواب عقب إعلان الاستقلال وصدور الدستور حتى مات عام ١٩٢٧ .

وقال في مذكراته :

« حضرت جموع حاشدة صائحة بقولها : « فليحيى نائب الأمة ، فليحيى سعد باشا ، إلى أن وصلوا إلى المنزل فلاقيتهم وصافحتهم وعانقتهم . وما زالوا يتواردون جماعات جماعات حتى ملأوا الجنيحة وكانت أصوات الهتاف تخرق عنان السماء ، وكان منظراً مؤثراً جداً أخذ من نفسى مأخذاً عظيماً » .

كان من بين أعضاء الجمعية ٢٣ يحملون لقب « باشا » و٤ يحملون لقب « بك » و٩ يحملون لقب « أفندى » و٧ يحملون لقب « شيخ » .

وكان من بين الأعضاء ٤٩ من الملاك و٨ من المحامين و٤ من التجار و٣ من العلماء والرؤساء الروحيين ومهندس واحد .

وكان ٢١ من الأعضاء المنتخبين و٤ من الأعضاء المعيّنين أعضاء في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وبين الأعضاء الـ ٦٢ المنتخبين فاز خمسة من الحزب الوطنى و١٤ من حزب الأمة الذين كانوا يحسون بالعداء والمرارة من محمد سعيد باشا و٩ قال الإنجليز أنهم يتحركون بأوامر الخديو والـ ٣٨ الباقين من ملاك الأراضي وهم محدودو الكفاءة والتعليم وليست لهم آراء سياسية ويمكن انضمامهم إلى الـ ١٧ المؤيدين للحكومة . وقال تقرير للسير رونالد جراهام البريطانى مستشار وزارة الداخلية المصرية .

« ألقى الخديو بثقله في المعركة الانتخابية وراء مرشحي الحزب الوطنى ومعارضى الحكومة وسعد زغلول فالخديو صار معزولاً ويبحث عن المساندة والتأييد في أى مكان » .

وقال جراهام :

كان سعد زغلول أكثر المرشحين شعبية ، أيده المحامون ورجال حزب الأمة والحزب الوطنى والقصر ولذلك فاز بأغلبية كبيرة وهو المرشح زعيماً للمعارضة في الجمعية .

ولكن الصواب جانب جراهم تماما إذ قال فى تقريره (إن التطرف
والعداء للحكومة الذى ينتظره المتطرفون من سعد يبعد عن ميوله
ونواياه) .

دعا اللورد سعدا لمقابلته عن طريق حسين رشدى باشا . وتم اللقاء يوم ٢٦ من
ديسمبر عام ١٩١٣ فهنا على فوزه فى الانتخابات وقال :

- أرجو أن تساعد الجمعية على بلوغ القصد وأن تهتم بها غاية الاهتمام لأنها
مولودتى .

ولم يقابل سعد الخديو إلا بعد نجاحه فى الانتخابات عندما ذهب يشكره لتعزيزه
فى وفاة حماته ، قرينة مصطفى فهمى باشا .

أخذ الخديو يهنئ سعدا على فوزه قائلا :

- إنك نفخت فى الانتخابات روحا عظيمة ، لما ظهرت فى الميدان التفت الناس
لها وتسابقوا فى الترشيح . وقد انتخبت الأمة رجالها من أهل الكفاءة .

* * *

قال كشنر بعد إعلان نتيجة الانتخاب :

« كان الملاك المعروفون عند الناحيين شخصا أعظمهم فوزا أما
السياسيون الأفاقون فلم يقضوا وطرا .

وتركيب الجمعية ، على مايرام ، بوجه عام ، وفيها رجال يعلمون
حاجات البلاد ورغباتها ، قادرون على إظهارها والتعبير عنها » .

وحدد اللورد مهمة الجمعية ، قال فى تقرير لحكومته قبل اجتماع
الجمعية التشريعية :

« نجاح التجربة أو عدم نجاحها يتوقف على معاونة الجمعية
التشريعية للحكومة بروح الاخلاص والجد قاصدة خير أهل مصر ،
وإذا كانت الحكومة تقبل منها تلك المعاونة بمثل تلك الروح ، كان ذلك
خطوة واسعة فى سبيل التقدم الحقيقى .

. أما إذا تغلبت على الجمعية المؤثرات الخارجية والآراء السخيفة وتشبثت بعداء الحكومة بلا مسوغ ، وتعلقت بأهداب المخاصمة غير اللائقة والمعارضة غير المعقولة والسعى الباطل في زيادة نفوذها الشخصى واستخفت بالمزايا التى تنال في هذه المجالس النيابية فإنها تخرب نفسها بيدها ولا تقتصر على ذلك بل تقنع كل العقلاء بأن مصر لاتصلح الآن للمجالس النيابية » .

ولكن ماتمناه اللورد لم يتحقق . . أو بعبارة أخرى لم يتحقق مارجاه اللورد من وراء الجمعية فقد حدد الأعضاء هدفهم وهو بعيد تماما عما كان يريده اللورد .

* * *

وتكتب صحيفة الأهالى التى تصدر فى الإسكندرية الناطقة باسم محمد سعيد باشا رئيس الوزراء :

« يندهش الإنسان حين ينظر إلى العمل الجسيم الذى عمله اللورد كتشنر فى سنتين اثنتين .

يندهش ولا يرى مندوحة من أن يعجب لهذه الإرادة الفعالة وهذا النشاط الجهم » .



الخديو يبيع نفسه

دعا اللورد كتشنر أعضاء الجمعية إلى حفل شاي في دار المعتمد البريطاني إشارة إلى أنه « راعى الجمعية » وصاحب الفضل في إنشائها . قاطع الحفل عضو واحد من الحزب الوطنى وهو عبداللطيف الصوفانى وافتتح الخديو الجمعية فى اليوم التالى - ٢٢ من يناير عام ١٩١٤ - فأطلقت المدافع فى مصر إيدانا بإقامة هيئة نيابية جديدة أشمل ، وأوسع اختصاصا ، من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين .

ووقف الجنود البريطانيون على جانبى الطريق للاحتفال بموكب الخديو واللورد وهما فى طريقهما إلى الجمعية بينما هتف المتظاهرون من شباب الحزب الوطنى مطالبين بالدستور .

عينت الحكومة أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية وعدلى يكن وكيلًا .

* * *

استغرق موضوع واحد خاص بسعد أغلب جلسات دورة الجمعية . أعلن فى الصحف أيضا أن سعدا يصر على أن يرأس الجمعية إذا غاب رئيسها بوصفه الوكيل المنتخب . ولكن الحكومة قالت إن الوكيل المعين أى عدلى يكن هو الذى يرأس الجمعية إذا تخلف رئيسها أحمد مظلوم باشا عن الحضور . وهكذا دار الصراع . . . وسط حملة صحفية قوية مؤيدة لسعد .

* * *

فى أول جلسة جرى انتخاب الوكيل الثانى . أبدت الحكومة رغبتها فى جعل الانتخاب سرى . ولكن الأعضاء رأوا العلانية . أخذ رأى فوافق على الانتخاب العلنى ٤٦ ضد ٣٥ طالبوا بالسرية . وبدأ ذلك مؤشرا لسير المناقشات فى الجمعية !

رشح سعد زغلول نفسه ضد خمسة منافسين بينهم محمد باشا يكن .

ووضح أن سعدا سيفوز . . فعندما طلب إليه التصويت قال ضاحكا :

- أنا أنتخب محمد باشا يكن .

ظهرت على شفاه الأعضاء ابتسامة وكأن سعد يقول لخصمه :

- لاصوتى يتفعلك ، ولاصوتك بنافعك !

وعندما جاء دور محمد سعيد باشا رئيس الوزراء أعطى صوته لسعد زغلول .

وقد فاز سعد وكيلا منتخبا بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل ١٥ صوتا نالها المرشحون

الخمسة .

* * *

عقد سعد زغلول عدة اجتماعات في بيته للأعضاء المؤيدين له للتنسيق فيما بينهم وتنظيم المعارضة ضد الحكومة داخل الجمعية .

وشكلت لجنة لوضع اللائحة الداخلية للجمعية بين أعضائها سعد الذى انتخب أيضا رئيسا للجنة الاقتراحات .

عقدت اللجنة خمسة اجتماعات فطلب حسين رشدى وكيل العدل النص في اللائحة على منح رئيس الجمعية سلطات كافية ليتسنى له إدارة الجلسات بطريقة تناسب الحكومة ولكن أغلبية الأعضاء نجحوا في تقييد سلطة الرئيس .

طلب حسين رشدى باشا وزير الحقانية - العدل - أن يوضع نص في اللائحة بالنسبة لرئاسة الجمعية ومن ينوب عن الرئيس إذا غاب .

رأت الحكومة أن يكون الوكيل المعين عدلى يكن باشا رئيسا في غيبة الرئيس الحقيقى لتبقى في يدها الرئاسة .

ولكن سعد زغلول رأى ألا ينص على هذا الموضوع في اللائحة وترك المسألة يقررها الوكيلان مادام الاتفاق سائدا بينهما قياسا على المتبع في اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسى .

تجنبت اللجنة المشكلة لإعداد اللائحة الداخلية للجمعية هذا الموضوع ، وأغفلته عمدا ، ووضعت مشروع اللائحة من ٨٤ مادة لاتتضمن نصا بشأن رئاسة الجمعية ومن ينوب عن رئيسها إذا غاب !

رأت الحكومة بعد الأغلبية التي حصل عليها سعد ، أن توقف أعمال الجمعية فلا تجتمع حتى تتم اللجنة وضع اللائحة الداخلية لأنه لا يوجد نظام مكتوب للاجتماعات ، فقال سعد :

- لدينا النور الإلهي يرشدنا إلى ما يجب علينا اتباعه .

أقره الأعضاء على ذلك .

تفجرت مشكلة رئاسة الجمعية التشريعية مرة أخرى يوم ٢٤ من فبراير ١٩١٤ .

أثار العضو إبراهيم راجى الموضوع مرة أخرى فاقترح أن يحل وكيل الجمعية المعين ، لا المنتخب ، محل رئيسها في حالة غيابه .

وإبراهيم راجى كان ملازما بالجيش العربى ، استسلم للإنجليز ، وأصدر الخديو توفيق عفوا عنه ، وظل يرقى حتى وصل إلى رتبة الأميرالاي - العميد - .

وقد انضم ، بعد اعتزال الخدمة العسكرية ، إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حزب الخديو ، واختير عضوا بمجلس إدارته مما يؤكد أن اقتراحه يصادف هوى الخديو ورضاه .

قال محمد سعيد باشا معلقا على اقتراح إبراهيم راجى :

- كان ذلك يتم فعلا في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وأطلب منكم أن تضعوا نصا في اللائحة ينحول للوكيل المعين حق الرئاسة عند غياب الرئيس وإن لم تفعلوا فهذا تصريح للحكومة . والحكومة تنفذه .

قال عبدالعزيز فهمى .

- هذا مرفوض شكلا .

قال سعد :

- لو كان الأمر شخصا بينى وبين زميلى عدلى يكن لاخترت ، مع السرور ، أن يكون عدلى باشا هو الذى يرأس الجمعية ، بعد الرئيس ، لمكانته من الفضل .

إن الوفاق سائد بيننا ، وكل منا يعرف قدر صاحبه ومنزلته ، فإن كانت المسألة مسألة أشخاص ولى فيها حق شخصى فإننى أتنازل عن حقى فيها إلى زميلى . ولكن المسألة ليست مسألة سعد وعدلى إنما هى مسألة ترتبط بحق الجمعية وحقوق الأمة .

وقال :

- إننى مستعد للاستقالة من الوكالة وأفضل أن أكون عضوا بسيطا فى جمعية تحافظ على حقوقها وتحترم كرامتها من أن أكون وكىلا أو رئيسا لجمعية تنتهون فى حقوقها .
لقد بحثت فوجدت أنه فى الثلاثين عاما ، هى مدة عمر مجلس الشورى ، لم يرأس الوكيل المعين مجلس الشورى إلا مرة واحدة ولم يرأسه الوكيل المنتخب أصلا .
فلماذا تهتز الحكومة هذه الهزة وترتج هذه الرجة لأمر لم يتحقق إلا مرة واحدة فى الثلاثين سنة .

قال محمد سعيد باشا :

- روح القانون تعطى الرئاسة لوكيل الحكومة كما كان يحصل من ٣٠ سنة فى مجلس الشورى ولائحته صريحة فى ذلك ، فإن لم تجدوا وضع مادة فى اللائحة بهذا الخصوص فليكن فى علم الجمعية أن هذا تصريح للحكومة وهى متمسكة بذلك وستنفذه .

قال سعد زغلول :

- هل هذا اقتراح أم إلزام . إن الحكومة بتصريحاتها لاتلزمنا بالإطاعة ، بل يلزمنا بذلك نص القانون فإن صرحت بالتنازل عن حق لها قبلناه أما أنها تعترف بأن لها حقا لانعترف به أو تسلب حقا منا فلا .

وكان عليها قبل أن تصرح بتصريحها هذا أن تأتى بقانون .

وأضاف سعد بجرأة وهجوم عنيف على محمد سعيد باشا :

- عندى أن تصريح رئيس الوزراء لاقيمة له الآن . وقد رأى مجلس الشورى أن تكون الرئاسة عند غياب الرئيس للوكيل المعين . أما الجمعية فلا ترى ذلك .

ولاحل للنظر فى هذه المسألة الآن لأنه ليست لها قيمة عملية . وأنا أقبل أن تكون الرئاسة لعدلى باشا بصفته الشخصية لا بالنيابة عن الأمة .

قال عبدالعزيز فهمى :

- لا يصح أن يسمى تصريح الحكومة بل هو إنذار .

قال محمد سعيد باشا :

- لماذا تؤول كلامى هذا التأويل .

قال عبدالعزيز فهمى :

- لأنكم قلت أنكم تنفذون ذلك .

قال حسين رشدى باشا وزير العدل :

- الحكومة تنفذه بالقانون .

وأضاف :

- الأفكار متجهة إلى عدم النظر فى هذه المسألة حتى يجىء ما يستوجب النظر فهل تريدون الفصل فيها الآن .

قال عبدالعزيز فهمى :

- أخشى أن الحكومة غدا بعد أن وثقنا من أننا اتممنا عمل اللائحة الداخلية تأتى بديكريتو - مرسوم - يقضى بإضافة مادة جديدة .

تدخل الوزير مرة أخرى لينهى هذه الأزمة قال :

- لم تفكر الحكومة فيما تظنونه . والحكومة لم تشر إلى إثبات حق ، أو نفى حق .

بل كل ما هناك أنها حفظت لنفسها الحق . والحق لا ينفذ إلا بالطريق القانونى فليس فى المسألة ما يستوجب أن تسيثوا الظن بالحكومة .

سحب إبراهيم راجى اقتراحه وأقفلت المناقشة وأقرت الجمعية لائحته الداخلية من ٨٤ مادة دون إضافة مادة بشأن أى الوكيلين وتركت ذلك للممارسة بين سعد وعدلى - وإن كانت قد وضعت بذور الخلاف بينها الذى ظهر بعد ذلك بنحو عشر سنوات .

واتفق على عدم إجراء أى تعديل فى اللائحة إلا بناء على اقتراح موقع عليه من ٢٥ عضوا .

ولكن هذا النقاش حدد موقف سعد من الحكومة .

وصفت الأهرام في صفحتها الأولى ماجرى في الجلسة فقالت :

« بوغتت الجمعية مباغته ، وفوجئت مفاجأة فتولتها الدهشة بداءة ذى بدء . ثم تلت الدهشة الحدة ، ثم ارفضت الجلسة « لامعنا ولاعلينا » ولكن صداها رن في القطر رنة الناقوس الساكن تقع عليه الضربة فجأة .

إن الضربة واحدة ولكنها تركت وراءها رنيناً سيدوم .

وقالت :

« لو أن الجمعية قررت أن يرأس جلساتها في غياب الرئيس الوكيل المنتخب لكان لها ذلك لأنه حق من حقوقها . ولم يكن للحكومة أن تمنعها فهذا القرار لا يعترض نصاً أو حكماً من نصوص القانون النظامي وأحكامه . ولكن الجمعية لاحظت أن الحكومة تميل إلى تقديم الوكيل المعين على الوكيل المنتخب فلم تستطع الجمعية التنازل عن حقها .

إن السلطة تريد أن تفهم الجمعية أن ماتريده منها يكون . ومالاتريده لا يكون ، وهى سياسة ما كنا نودها لا للحكومة ولا للبلاد .

أيدت كل الصحف العربية موقف سعد عدا صحيفتين هما « الأهالى » الناطقة باسم محمد سعيد باشا و « المقطم » الناطقة باسم المعتمد البريطانى . أما الصحف الفرنسية فقد اختلفت فيما بينها .

قالت صحيفة « البيراميد » :

« ألا تعلم الحكومة أن بعض المراكز المتطرفة تعيب على الجمعية اعتدالها وتساهلها . وإذا كانت تعلم ذلك أما كان يحسن بها أن تعامل الجمعية معاملة تدل على الميل إلى الحرية بدلاً من الاعتداء على حقوقها في مسألة اعترف لها القانون بها .

وأيدت « البروجريه » وجهة نظر الحكومة لأن القانون - فى رأيها - أعطى حق الرئاسة إلى الرئيس ووكيل الرئيس الذى تعينه الحكومة . أما الحق الذى أعطته الحكومة إلى الجمعية باختيار وكيل ، فإنما يرجع إلى أن الحكومة أرادت به مراعاة عواطف الجمعية وتعويدها مسألة الشورى شيئاً فشيئاً .

ورغم أن صحيفة « الإيكو أجبسيان » أيدت سعداً إلا أنها خرجت عن الموضوع فطالبت بمجلسين نيابيين أحدهما للأعضاء المعينين والثانى للمنتخبين !

ولكن الحكومة لم تهدأ .

طاف ١٣ من الأعضاء على زملائهم يحملون عريضة باقتراح تعديل على اللائحة الداخلية يخول الوكيل المعين ، دون الوكيل المنتخب ، حق رئاسة جلسات الجمعية التشريعية .

هاجت الصحف ذلك وقالت :

« نعتقد أن ولاية الأمور ، أعلى وأرفع ، من أن يرتضوا هذه السياسة الخرقاء ، التي ترمى إلى جعل النواب آلات صماء » .

ووجهت نداء إلى النواب فقالت :

« لايهولنكم التهويل والإنذار والإزعاج والكلام الفارغ ، وسيروا إلى الغرض السامي الذي انتدبتم له واعلموا أن الشرق ضحى كله لخدمة الاشخاص وعلى مذابح الشخصيات » .

وينتهاز سعد الفرصة فيثير القضية مرة أخرى بجلسة ١٧ مارس .

قال :

- سمعنا بأن قوما يطوفون بعريضة يريدون أن يحصلوا فيها على توقيع ٢٥ عضوا كما تقضى اللائحة الداخلية لأجل تقديم اقتراح بأن يكون الوكيل المعين رئيسا في غياب الرئيس .

هل نسعى بأنفسنا ضد أنفسنا بأن نقدم عريضة لأنفسنا نطلب بها حقا للحكومة ضدنا .

أنا لا أتصور ذلك .

فليس للحكومة مطلقا ، بصفة كونها حكومة ، أن تتداخل بأى وجه من الوجوه في وضع لائحتنا الداخلية . وإنما للنظار أن يبدو آراءهم فيها ، بصفتهم أعضاء في الجمعية ، لا بصفة كونهم أعضاء الحكومة ، لأن قراراتنا في موضوع اللائحة الداخلية لا تبلغ للحكومة بل تنفذ هنا ومنفذها هو الرئيس .

لذلك لم نرد مطلقا أن نقر الحكومة على تداخلها . ولم نقبل أن تتداخل الحكومة في أمرنا هذا لأننا لم نر في ذلك منفعة للأمة .

والحكومة بصفتها حكومة ليس لها أن تطلب وضع أى نص فى اللائحة .
ويضيف :

- لا يثقل على أسماع بعض حضراتكم قولى إننا لانعرف الحكومة مطلقا لأن هذه
الفاظ قانونية ولا تجد الحكومة غضاضة فيها .

ويجب أن نتعود ، وتتعود الحكومة معنا مثل هذه الأقوال ولا تعدها جارحة .
ويقول :

- يظهر أن كلمتى بأن تصريح الحكومة ليس له قيمة . قد أكبر شأنها كيف
أن الحكومة لا يكون لتصرييحها قيمة . هذا أمر كبير !

لا ليس بكبير .

الحكومة تعرف أن مثل هذا القول قانونى وهى لا تتأثر منه . ولكن الحكوميين
تأثروا له .

وهى تعرف أن كل كلام ، وكل تصريح مهما كان مصدره عظيما لاقيمة له متى
كان مخالفا للقانون .

* * *

ولكن « الأهرام » بينت من هو صاحب القرار الأخير فى اختيار الرئيس من بين
الوكيلين فقالت :

« الأوفق والأصح فى هذه المسألة السعى والإلحاح والتظلم لأولى الأمر وخصوصا
لفخامة اللورد كتشنر الذى يظهر لنا كل يوم ميله إلى مساعدة المصريين وتعظيم
الجناب الخديو المعظم فى أمر منح المصريين حق الشورى » !

ولكن اللورد رأى الابتعاد عن هذه المشكلة وتركها للممارسة كما فعلت الحكومة !

* * *

استطاع إبراهيم راجى بك ، بعد ثلاثة أسابيع جمع توقيعات ٣٨ عضوا على
اقتراح وكيل الجمعية المعين مرة أخرى بأن يحل محل الرئيس فى غيابه .

وكان بين الموقعين أربعة من أعضاء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية .
وأقام محمد الشريعى باشا وكيل الحزب مأدبة عشاء فى منزله لـ ٣٦ نائبا ممن وقعوا على
الاقتراح !

وهذا يؤكد من جديد معارضة الخديو لسعد .

ولكن سعدا ومؤيديه استطاعوا إرغام الأعضاء على بحث مشروع قانون خاص
بالطعن فى أحكام محاكم الجنايات . . . مدرج فى جدول الأعمال .

وفى اليوم التالى - ١٧ مارس - نوقش اقتراح الأعضاء بأن يتولى الوكيل المعين
رئاسة الجمعية ، فاعترض سعد قائلا :

- هذه طريقة لانسلم بها أن نقول هذه عريضة مقدمة من جماعة لم تذكر أسماؤهم
إن كانوا موجودين قولوا لنا .

ارتفعت أصوات من كل جانب تقول :

- موجودون . موجودون .

قال سعد :

- ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون . وحكم القانون هو النافذ
لاحكم الضوضاء .

إن درج الاقتراح فى جدول الأعمال باطل شكلا لأنه أدرج بغير ذكر أسماء مقدميه
فنحن لانعرف للآن - قانونا - من هم أولئك الأعضاء الذين قدموه !

تحولت الجلسة إلى اجتماع عاصف فعرض الرئيس إدراج الاقتراح فى جدول
الأعمال فأيده ٤٤ ضد ٣٢ ، وكانت أصوات الوزراء الثمانية هى التى رجحت
الفوز .

طرح الرئيس إضافة المادة لللائحة للتصويت فلما أحس سعد بأن الاقتراح سيفوز
بالأغلبية تأبط محفظته وخرج فتيهه ٢٨ من أعضاء الجمعية ، انسحبوا من الاجتماع
احتجاجا على موقف رئيس الجمعية .

نظر رئيس الجلسة إلى القاعة فلاحظ أن أغلب المقاعد خالية ، فأوقف الجلسة
لإحصاء عدد الأعضاء فالقانون يشترط لصحة الاجتماع حضور ثلثى الأعضاء .

تبين أن الحاضرين ٥١ عضوا بينما يجب أن يكون عددهم ٥٣

رفعت الجلسة للاستراحة وخرج بعض النظار والوزراء يبحثون ٤٥ دقيقة عن
عضوين ليكتمل العدد القانوني . وبقي الباقي ينتظرون دون جدوى فأعلن رئيس
الجمعية تأجيل الاجتماع .
قال سعد للصحافة :

- رأيت وأصحابي مقاطعة متواصلة مريّة ومسلكا عدوانيا . إنهم يريدون منعنا
من الكلام ورئيس الوزراء محمد باشا سعيد وناظر الزراعة وناظر المعارف يعضدونهم
ولذلك بارحنا الجلسة .

وقال :

- اقترح الثمانية والثلاثين لم يقدم حسب الأصول ، ولم تذكر أسماء مقدميه في
الجلسة . وطلبوا نظره على وجه الاستعجال ، أثناء نظر مشروع قانون .

منعوني ، أنا وأصحابي ، من الكلام فلما رأينا المقاطعة الشديدة العنيفة متكررة
بلا انقطاع استتجنا أن ضدنا معارضة مريّة منظمة ومشجعة من الحكومة .

ونحن لم ينتخبنا منتخبونا للنقاش اقترحات تولدها الأميال والأهواء ولكننا
انتخبنا فقط لنشتغل في مشروعات القوانين والمشروعات المتعلقة بالنتائج العمومية .

كان من بين الذين حضروا هذه الجلسة رونالد ستورس المستشار الشرقي للوكالة
البريطانية ، أي دار المعتمد البريطاني ، وميلن شيتهم السكرتير الأول .

ووضح أنهم جاءوا ليشهدوا هزيمة سعد ، ولذلك غادروا الاجتماع مع بعض
أعضاء الجمعية إلى دار المعتمد البريطاني مباشرة .

قال سعد في الجلسة التالية :

- نسحب كلما حصلت مخالفة للقانون . ومن أراد أن يطاع فعليه أن يحترم
القانون .

ومن يريد أن يسمع منا دفاعا مرا فليخالف القانون .

أدركت الحكومة أنها يجب أن تسمح لسعد بأن يقول ما يريد في الجمعية وإلا
أوقف اجتماعاتها .

ولكن الحكومة تعلمت درسا هاما وهى أنها فى صراعها مع سعد يجب عليها الالتزام بالقانون وحشد الأنصار لتفوز عند التصويت .

استمرت المناقشة حول اقتراح راجى بك يومى ١٨ و ١٩ مارس عندما أدرج فى جدول الأعمال اقتراح باضافة مادة جديدة لللائحة تنص على أن يرأس الوكيل المعين الجلسة عند غياب الرئيس ويحل محل الوكيل المعين عند غيابه الوكيل المنتخب .

فاز الاقتراح بأغلبية ٤٤ صوتا ضد ٣٢ !

* * *

فى هذه الجمعية دخل سعد زغلول مرحلة المعارضة العلنية ضد الاحتلال وضد كتشنر . فقد كوّن أغلب الأعضاء المنتخبين بزعامته المعارضة ، التى عبثا حاول مقاومتها الوزراء والـ ١٧ عضوا الذين يؤيدونهم ، وكانت الجمعية هى الامتحان الحقيقى للقدرة السياسية لسعد من ناحية ، وكتشنر والحكومة من ناحية أخرى ، وحقق سعد زغلول شعبية ، بغير منافس !

أثار سعد موضوع المادة ١٦ من قانون الجمعية فى حالة استمرار الخلاف بين الحكومة والجمعية الجديدة ، أى بعد حل الجمعية ، وتشكيل أخرى وذلك بالنسبة للمشروع الذى يترتب عليه حل الجمعية الأولى . قال سعد :

- هذه المادة تعتبر تهديدا للجمعية .

وطالب أن تعلن الحكومة موافقتها على أنه عند حل الجمعية بعد الخلاف حول رفضها لمشروع قانون فإن الحكومة لاتستطيع حل الجمعية مرة ثانية لنفس السبب .

فأعلن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء أن الحكومة تعول على رأى الجمعية الجديدة ولاتحلها بسبب ذلك المشروع نفسه . . مؤيدا وجهة نظر سعد . . أو خضوعا لرأيه !

* * *

غير الخديو في أواخر عام ١٩١١ موقفه من الحرب الإيطالية - التركية فقد أوقف المعونات للسنوسيين مدعيا أنها ضلت الطريق إلى ليبيا ومنع دخول الجرحى الأتراك إلى مصر !

وبدأت مفاوضات الصلح بين تركيا وإيطاليا في ١٢ من يوليو عام ١٩١٢ .

واضطر الجنرال كارلو كانيفا قائد الحملة الإيطالية على ليبيا إلى الاستقالة في سبتمبر عام ١٩١٢ .

واستمرت مفاوضات الصلح حتى ٨ من أكتوبر عام ١٩١٢ ووقعت معاهدة الصلح يوم ١٢ من أكتوبر عام ١٩١٢ في « أوشى » قرب مدينة لوزان السويسرية وتقضى بانسحاب الجيش العثماني من طرابلس وبرقة وتركها لإيطاليا ، فانتهت الحرب بالنسبة لتركيا ، ولكنها لم تنته بالنسبة لإيطاليا ، فإن السنوسيين كانوا يقاومون بعنف . وقد طلب السنوسى حماية بريطانية فرفضت وزارة الخارجية .

وكان الخديو مدينا يريد بيع سكة حديد مريوط للإيطاليين .

قال الخديو لكتشنر عام ١٩١٢ :

- إبحث عن مشتر لهذا الخط . وقد عرضته على الشركات البريطانية ولم أجد استجابة .

وفي عام ١٩١٣ اهتم الخديو بمساعدة الإيطاليين للوصول إلى تسوية مع السنوسيين .

وقال محمد سعيد باشا رئيس الوزراء لكتشنر إن الإيطاليين أعطوا الخديو ١٠٠ ألف جنيه .

وأضاف رئيس الوزراء :

- الخديو على وشك بيع الخط لمجموعة شركات إيطالية .

قال كتشنر :

- بنى الخط على أرض حكومية ولا يمكن بيعها إلا بموافقة مجلس الوزراء .
وجد كتشنر أن عقد البيع قد تم وتضمن نصا يقول بأن الحكومة الإيطالية أعطت
مجموعة الشركات امتيازاً بمد خط سكة حديد من ولاية برقة إلى السلوم وأن نصف
أرباح هذا الخط ستكون للخديو .

أى أنه يمكن أن يكون فى هذه الحالة مد خط السكة الحديد من الإسكندرية
حتى ولاية برقة .

وتقدم عرض آخر لشراء الخط من بنك درسدن الألمانى .

وكان البنك الألمانى مستعداً لاقتسام الصفقة مع الإيطاليين .

ولكن كتشنر منع الخديو من توقيع العقد مع الإيطاليين وحذره من أنه سيضع
نفسه فى موقف محرج . قال الخديو :

- إنى مستعد لإلغاء العقد إذا اشترت الحكومة المصرية الخط الحديدى .

لم يلتزم كتشنر بشىء . ولكن وعد بأن ينصح الحكومة المصرية بالشراء ولكن
بشمن يقدره الخبراء طبقاً للقيمة الحقيقية .

وهدد كتشنر الخديو بأن الحكومة المصرية ستقاوم امتلاك الأجانب - الإيطاليين
- للخط ، وإذا أقاموا دعوى بطلب تعويض وحكمت لهم المحاكم المصرية فإن الخديو
سيدفع الثمن من أملاكه الخاصة !

وكان معنى ذلك زيادة ديون عباس وخرابه إذا لم يجد أحداً يقرضه .

وبعث مجلس الوزراء المصرى ، بموافقة جراى وزير خارجية إنجلترا ، للخديو
يعترض على بيع الخط لشركة إيطالية لأن الامتياز شخصى للخديو ويجب الحصول
على موافقة مجلس الوزراء .

حاول الخديو أن يمنع الوزراء من إرسال هذا الإنذار ، ثم حاول سحبه دون
جدوى فاجتمع بالوزراء وسبهم بعبارات عنيفة قاسية بذئثة .

وحاول الحصول على موافقة تركيا على بيع الخط وخاف إذا عرف الشعب المصرى
أنه سمح للإيطاليين باختراق البلاد وشراء الخط الحديدى فتراجع .

* * *

ظل الخديو - حتى مارس عام ١٩١٣ - يغرى القبائل الليبية على الحدود بالمال والسلاح للهجرة إلى مصر ليكون له جيش غير رسمى .

وفى منتصف عام ١٣ كانت شركة إعلانات إيطالية تعمل فى مصر لها نفوذ على الصحافة المصرية ، ويوجهها الخديو لحساب القصر ، وتتولى مهمة الإعلان لصحف مصرية عديدة مثل « المؤيدة » و« العلم » و« الأهالى » و« الجريدة » وصحف فرنسية وإيطالية عديدة ، وتملك صحيفة « الديلى ميل » الناطقة باللغة الإنجليزية .

وكان لهذه الشركات ثلاثة مديرين أحدهم أنتروفاند مدير فرع بنك روما بالإسكندرية .

وكان الخديو عباس يحصل على أموال من هذا البنك .

وأوفد عباس فى صيف عام ١٣ مبعوثا خاصا إلى ابن شقيق السنوسى يدعوه للاتفاق مع الإيطاليين على وقف حرب العصابات مقابل تعيينه زعيما على السنوسيين بدلا من عمه الشيخ أحمد السنوسى الكبير .

وأوفد عبدالحميد شديد نائب مدير فرع بنك روما فى الإسكندرية إلى روما للتفاهم على التسوية مع وزير المستعمرات الإيطالى .

* * *

ولكن بريطانيا عرفت بالمفاوضات السرية التى يجربها عبدالحميد شديد فى روما فاحتجت وطلبت فصله لأنه شجع الخديو على التصرف مستقلا عن مجلس وزرائه وعن الإنجليز .

قال السكرتير العام لوزارة الخارجية الإيطالية للسفير البريطانى :

- لقد عرض صغار الأتراك فى القسطنطينية والخديو عباس القيام بالوساطة مع السنوسى ولكننا فضلنا الخديو لأن فرص نجاحه أفضل .
وأضاف :

- مُنح الخديو مبلغا كبيرا من المال للقيام بهذه المهمة ، وسيحصل على مبلغ آخر إذا نجح .

وقد تم ذلك عن طريق وزير المستعمرات الإيطالي .
ووعده السكرتير العام بتجنب هذه الأعمال في المستقبل !!

* * *

ضبط الإنجليز نصوص الرسائل التي كان يبعث بها عبد الحميد شديد من روما
للخديو وفيها مايفيد لقاء شديد مع محمد فريد زعيم الحزب الوطنى فى مدينة باول
الإيطالية ومساعدته بإعانات مالية .

وضبط الإنجليز أيضا نص الاتفاق الذى حمله شديد إلى باتشيلي رئيس بنك روما
وفيه يعلن الخديو موافقته على وقف أنشطة الجمعيات المصرية التى تهرب السلاح
لرجال المقاومة السنوسيين ، وأن يستعمل - الخديو - نفوذه لإقناعهم بأن لا فائدة من
مقاومة الإيطاليين ، وكذلك القيام بحركة ضد إنجلترا فى مصر يقوم بها الجيش إذا
قامت الحرب بينها وبين ألمانيا - وإغلاق قناة السويس ومقاطعة البضائع الإنجليزية ،
وتشجيع البضائع الإيطالية ، ومقاطعة البنوك الإنجليزية والتعامل مع بنك روما .

وزار الأمير محمد على ، شقيق الخديو ، روما ، يرافقه رئيس رابطة التجار
الإيطاليين فى مصر وكان بنك روما هو المؤسسة غير الحكومية ، التجارية الوحيدة التى
زارها الأمير !

ولكن السنوسيين بعثوا إلى عباس يقولون :

- إنك شجعتنا على الجهاد ثم تطلب منا الآن الخضوع للغزاة المسيحيين .
وكان خصوم الخديو قد أبلغوا السنوسيين بأن سر وساطة عباس يرجع إلى أنه
يريد الحصول على أموال الإيطاليين .

ومن هنا طلب السنوسى وقف الوساطة !

كان مستحيلا استمرار كتشنر فى سياسة الوفاق مع الخديو التى اتبعها جورست
إذ لايمكن أن ينشأ وفاق بين عدوين .

ولم يكن كتشنر مستعدا لتفويض سلطة للخديو أو الوزراء . ولم يكن هناك وزير
- فى ظل اللورد - صاحب سلطة أو يستطيع ممارسة تأثير مستقل على الأحداث .

لقد أراد اللورد أن تكون كل الخيوط في يده . وتجاهل الخديو قدر ما يستطيع .
وجعل دار المعتمد البريطاني مركز الحكم كما كانت أيام كرومر .
وفي عصره عرف وزراء مصر الخوف .

في عهد جورست كانت الالتماسات والشكاوى والعرائض تقدم للخديو ، وفي
عهد اللورد أصبحت المظالم كلها تقدم لدار المعتمد البريطاني . وبهذه الطريقة أصبح
كتشنر - من خلال الشكاوى - يعرف كل مايرتكبه الخديو من أخطاء وفضائح .
ومن ناحية أخرى كان الهدف من زيارات كتشنر للأقاليم أن يستمع للناس وأن
يستجيب لهم فتكون له الشعبية ويصبح في نظر الجميع الحاكم المصلح .

حاول عباس التحالف مع الحزب الوطني مرة أخرى بعد القطيعة بينه وبين زعماء
الحزب خلال سنوات الوفاق مع جورست ولكنه لم ينجح في تحقيق هذا التقارب فإنه
- أي عباس - وافق على محاكمة زعماء الحزب خلال سنوات الوفاق مع جورست ،
وبارك سجنهم في أوائل عهد كتشنر .

رأى كتشنر إذلال الخديو ليعتزل بسحب ديوان الأوقاف من
إشرافه وتحويله إلى وزارة ، وجعل منح الرتب والنياشين من اختصاص مجلس
الوزراء ، كما كانت في عهد الخديو توفيق ، على أن تتم بموافقة كتشنر أيضا !
وكانت الأوقاف وزارة قبل عام ١٨٨٤ ولكن المصريين جعلوها إدارة .

وكانت ٥٪ من أراضي مصر الزراعية تحت إشرافها أي أكثر من ٣٠٠ ألف فدان
وإيراداتها تفوق النصف مليون ٥١١٠٠٠ وإيراداتها تزيد على مصروفاتها ٨٣ ألف
جنيه .

فكر اللورد في عزل الخديو ولكن كرومر بعث إلى كتشنر ينصحه أن يزن بعناية
نتائج عزل عباس ، وأن محاولة بيعه خط سكة حديد مربوط لشركة إيطالية لا تكفي
أمام الرأي العام لتبرير هذا الإجراء العنيف .
وقال كرومر محذرا .

« لا تجعل الخديو مركزا يتجمع حوله الوطنيون فقد تثار المسألة
المصرية كلها نتيجة للعزل ولكن حاول إذلاله بأن تجعل حضوره اجتماع
مجلس الوزراء بدعوة توجه إليه من المجلس وبموافقتك وسيفضل
الاعتزال بدلا من هذه المعاملة » .

توجه اللورد كتشنر بعد عودته من إجازة الصيف في لندن ، لمقابلة الخديو يوم ٦ من نوفمبر ١٩١٣ وقال له :

- المحاولة الأخيرة التى تمت أثناء غيابى لإعادة إحياء الحزب الوطنى خلقت انطبعا سيئا للغاية فى إنجلترا .

قال الخديو :

- لم أسمع شيئا عن ذلك .

قال اللورد :

- تم التخطيط لذلك فى القصر . وكتبت فيه المقالات التى نشرت بعد ذلك فى «المؤيد» يوميا - تقريبا - تحرض على إعادة تشكيل الحزب الوطنى .

قال الخديو :

- أنا لا أقرأ المؤيد ! وفى كل لقاءاتى بالشعب فى الإسكندرية كان موضوع الحديث عن الانتخابات .

أيقن اللورد أن الخديو يكذب فقد أبلغه بحقيقة ماجرى فى الاجتماعات اثنان من الوزراء المصريين !

عند ذاك رأى اللورد أن يلقي بقنبلته فى وجه الخديو قال :

- ترى الحكومة البريطانية أن يتولى شئون الأوقاف وزير مسلم مسئول يعاونه مجلس مسلم .

وأضاف بلهجة التهديد :

- يجب أن تتوقف الفضائح الحالية والخاصة ببيع الرتب والنياشين ، ولا بد من وضع قواعد لمنحها .

وكان كتشنر يعنى بذلك أن الخديو يسرق الأوقاف ويبيع الرتب والأوسمة .

ولم يتوقف اللورد بل أضاف :

- يجب أن يكون المرشد الهادى لك فى هذا الأمر مرسوم والدك الخديو توفيق الصادر فى أبريل عام ١٨٨١ والذى يحدد إجراءات مرضية للغاية فى أسلوب منح الألقاب والأوسمة .

قال الخديو :

- سيكون غير لائق نزع وزارة الأوقاف من إشرافى المباشر لتكون تحت إشراف وزير .

قال اللورد :

- لقد أوصى اللورد كرومر بذلك عام ١٩٠٦ ووافقت الحكومة البريطانية من حيث المبدأ وترى أن الوقت قد حان الآن ، للتنفيذ .

أخذ الخديو يناقش مسألة إنشاء وزارة للأوقاف ويجادل ويعارض دون جدوى فقد حسم اللورد المناقشة قائلا :

- لست مستعدا لمناقشة هذا المبدأ فإن وزير الخارجية السير إدوارد جراى هو الذى اتخذ القرار .

قال الخديو :

- مادام الأمر قد تقرر فعلى التنفيذ . ولكنى لن أكون مسئولا عنه .

وأضاف :

- أعلم أن الترتيبات الضرورية لبدء هذا الإصلاح تتطلب دراسة دقيقة .

وطلب الخديو مهلة أسبوع لدراسة الأمر .

قال اللورد :

- وهل تكفى هذه المدة ؟

أجاب الخديو بالاجاب .

وافق اللورد ولكنه حذر الخديو بطريقة مستترة لعدم إثارة أى تعصب دينى فى هذا الشأن فإن الحكومة البريطانية لن تسانده .

. . أى لن تعاون الخديو .

قال اللورد :

- سأبلغ لندن أنك تتصرف فى هذا الموضوع بنية حسنة .

قال الخديو :

- لا أعرف لماذا تغير رأى الحكومة البريطانية ولم يعد طيبا بالنسبة لى .

قال اللورد بوقاحة :

- يجب أن تتأكد سموك من أنه طالما بقى الجيش البريطانى فى مصر فإن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مسئولة عن السلوك السليم للحكومة المصرية . والجيش البريطانى هو الذى وضع والدكم على العرش وحفظه لك منذ ذلك الحين !

ولم يتوقف اللورد :

- أستطيع إبلاغ سموكم أن الحكومة البريطانية غير راضية عن حاشية سموكم وثقتها قليلة فى هذه الحاشية .

قال الخديو بعنف :

- لا . إنك تعينى أنا .

كان اللورد يعنى الخديو فعلا . ولكنه رأى تجنب صدام مباشر .

قال :

- أعنى ماقلته وهو حاشية سموكم .

قال الخديو :

- كان لورد كرومر يكرر ذلك دائما عن حاشيتى .

قال اللورد :

- لا أعرف ذلك . ولكنى أسف لمضى وقت طويل دون تحسين . وإنى واثق من أنك ستنفذ بدقة متناهية الواجب الذى ينبغى أن تقوم به .

وعرض اللورد بعد ذلك الثمن الذى يدفعه مقابل موافقة الخديو .

قال :

- سأكون مستعدا بعد ذلك لمناقشة موضوع شراء سكة حديد مريوط بالسعر الذى تحدده وزارة المالية !

فى برقية إلى لندن قال اللورد :

« أشك فى أن تسوية هذه الأمور ستتم بسرعة » .

وقال اللورد :

« الخديو عنيد يخشى افتتاح أعماله فى الأوقاف عندما يتولى شئونها

وزير » .



رجل يمثل الشعب

اجتمع الخديو بالوزراء حتى الثالثة صباحا لمناقشة الإنذار البريطاني .
أبلغ الوزراء اللورد بأن الخديو عدل عن موافقته على مبدأ إنشاء وزارة للأوقاف . ولكنه لم يقرر بصفة نهائية هل يقبل أو يرفض . وسنتظر أسبوعا حتى يتخذ القرار .

قال اللورد :

- ليست لدى السلطة لإمهال الخديو وقتا يقرر فيه إذا كان سيقبل أو يرفض نصيحة الحكومة البريطانية . ويجب أن يعرف أنه ستكون للحكومة البريطانية حرية التصرف الملازم في الموقف الناشئ عن سلوك الخديو عندما أبرق لها بذلك .

عاد الوزراء إلى اللورد صباح ٩ من نوفمبر قائلين :

- رفض الخديو قرار الحكومة البريطانية وهو يعد مذكرة بأسباب الرفض وسيرسالها خلال أسبوع .

وقال محمد سعيد لكتشنر :

- ألقى الخديو بطربوشه على الحائط ، وأقسم يمين طلاق لزوجته أن اللورد سيطرده من مصر أو يقتل .

وقال رئيس الوزراء :

- استولى الخديو على ٨٠ ألف جنيه من إيرادات الأوقاف ، و٤٠ ألفا من بيع النياشين .

وقال الوزراء إنهم بذلوا قصارى جهدهم لإقناع الخديو ، ولكنه عنيد يخشى ماسيتم كشفه إذا تولى وزير مسئولية الأوقاف .

أخذ كتشنر يتشاور في أمر عزله فسأل مندوب الصدر الأعظم التركي الأمير سعيد

حليم عن رأيه فى إنشاء وزارة للأوقاف فقال أنه موافق ويرأها أمرا ضروريا . وأضاف
الصدر الأعظم للويس ماليت السفير البريطانى فى تركيا :

- مادامت هناك وزارة للأوقاف فى القسطنطينية فما الذى يمنع إنشاء وزارة
للأوقاف فى مصر .

وأضاف :

- تلقت الحكومة العثمانية شكاوى كثيرة عن انتشار الفساد فى أوقاف مصر !
وتلقى كتشنر رسالة أخرى من رئيس وزراء تركيا عن طريق وكيله فى مصر قال
فيها :

« يرغب رئيس الوزراء فى إبلاغك أن رأى الحكومة العثمانية فى
الخديو لم يتغير ، وإذا أصبح من الضرورى لصالح مصر الإطاحة بأكبر
الشخصيات فإن الحكومة العثمانية ستكون على استعداد للتعاون » .

.. ومعنى ذلك أن تركيا توافق على عزل الخديو !

خضع الخديو فى نهاية الأمر .

عدل الوزارة ، وأصدر فى ٢٠ من نوفمبر ١٩١٣ أمرا بتعيين أحمد حشمت باشا
- وزير المعارف - وزيرا للأوقاف ، ومحمد محب باشا - مدير الغربية - وزيرا للزراعة ،
وأحمد حلمى باشا وزير المالية وزيرا للمعارف ، وسعيد ذو الفقار باشا مدير الدقهلية
وزيرا للمالية .

ولكن الخديو لم يعتزل فكتب كتشنر إلى حكومته يقترح ذلك . ولكن وزارة
الخارجية البريطانية خشيت نتائج هذا العمل العنيف الذى يؤدى إلى إثارة المسألة
المصرية مرة أخرى .

وأعلن مسئول بريطانى أن عزل عباس سيخلق مشاكل للإنجليز .

وقال فانسيتارت المسئول فى الخارجية البريطانية يوم ١٤ من يناير سنة ١٩١٤ أنه
«حان الوقت لتوجيه تحذير نهائى للخديو» .

* * *

وكانت إيطاليا قد عرضت ٨٠٠ ألف جنيه ثمننا لخط سكة حديد مريوط . ولكن الحكومة المصرية عرضت ٣٧٦ ألف جنيه فوافق عباس ووقع العقد في ٥ من فبراير ١٩١٤ وسدد الثمن لا لعباس بل لدائنيه . . بقصد إذلاله .

* * *

احتج سعد زغلول في الجمعية التشريعية على إنشاء وزارتي الزراعة والأوقاف دون التشاور مع الجمعية .

وقال إن الجمعية اجتمعت في يناير ولكن القانون النظامي ينص على أن تعقد في أول نوفمبر ، فقال رئيس الوزراء أنه لعل ذلك بقواعد الاجراءات . تم تأجيل الموضوع .

وعاد سعد يهاجم الحكومة مرة أخرى ، عندما عرضت على الجمعية ميزانية وزارة الأوقاف ، لأن قانون تحويل إدارة الأوقاف إلى نظارة كان يجب أن يعرض على الجمعية أولا لأخذ رأيها فيه لأن القانون نص على ذلك . واقترح تأجيل مناقشة ميزانية الوزارة حتى يبت في قرار إنشائها أولا .

وقال إن الحكومة انتظرت ثلاثين عاما دون أن تحول الأوقاف إلى وزارة وكان يمكنها أن تنتظر قيام الجمعية لتعرض عليها القانون فقد صدر القانون في ٢٠ من نوفمبر ١٩١٣ بإنشاء وزارتين جديدتين للزراعة والأوقاف بينما لم تجتمع الجمعية إلا في ٢٣ من يناير .

وكانت مصلحة الزراعة قد أنشئت عام ١٩١٠ وألحقت بوزارة الأشغال فلما أصبحت وزارة توليها محمد محب باشا .

وكان كتشنر يرى أن بعض أموال الأوقاف والرتب والأوسمة قد استغلت ضد الاحتلال ، فلما صارت وزارة شكل لها مجلس أعلى من خمسة أعضاء منهم شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية ومن أعضاء معينين . وقد عين وزيرا للأوقاف أحمد حشمت باشا .

وقال سعد إنه لا يريد إحراج الحكومة ويطلب منها السبب الذي حملها على الاستعجال .

قال :

- يمكننى أن أتجاوز عن سؤالها عن الضرورة التى ألجأتها إلى إصدار القانون !
وكانت مصر كلها تعلم أن اللورد كتشنر هو الذى هدد الخديو بضرورة تحويل
إدارة الأوقاف إلى وزارة !

قال أحد الأعضاء لسعد :

- إذا اتبعناك فى رأيك ووقع ضرر ماذا نفعل ؟

رد سعد :

- تكلمت بكل حرية عن الخديو وسلطته ، وعن الحكومة وإجراءاتها وأنا مسئول
عن كلامى !

* * *

أخذ ثلاثة من أمراء الأسرة الخديوية ، وهم الأمير محمد على شقيق الخديو ،
وأحمد فؤاد ، وعزيز حسن يرددون - علنا - بأن الخديو قرر عزل رئيس الوزراء ، لأنه
وقف مع الإنجليز ضد الخديو فى مسألة سكة حديد مريوط وإنشاء وزارة مستقلة
للأوقاف . . مما أثار استياء الخديو منه فأخذ يبحث أسماء المرشحين للوزارة الجديدة .

عرف اللورد كتشنر فأوفد حسين رشدى وزير العدل إلى الخديو يسأله باسم
كتشنر :

- هل تزمع تغيير الوزارة دون التشاور مع اللورد ؟

قال الخديو :

- لا يمكن إجراء ذلك دون مشاورة مع اللورد . واللورد على حق عندما يصاب
بالضيق بعد سماع هذه الإشاعات .

قال حسين رشدى باشا :

- فى هذه الحالة يطلب اللورد منكم أن تنفوا علنا ما قاله الأمراء .

قال الخديو :

- سنأخذ الخطوات اللازمة لنفى ما قاله الأمراء وسأوبخهم على ما فعلوه .

ويتوجه رئيس الوزراء لمقابلة الخديو فيطلب منه عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة ، أى برئاسة الخديو .

ويعرف اللورد أن الخديو يزعم إثارة مشاكل فى اجتماع المجلس تسمح له بافتعال مبرر لعزل رئيس الوزراء فيكتب إلى لندن يوم ١٦ من مارس ١٩١٤ قائلا :

« على الخديو التنازل عن فكرة التغيير الفورى للوزارة .

إن الوزارة تتمتع بالأغلبية فى الجمعية التشريعية . والمعارضة ضد رئيس الوزراء لايزيد عدد اعضائها عن ١٢ عضوا . ويواجه رئيس الوزراء صعوبات مع زملائه وأعدائه الكثيرين فى البلاد . ويقوم سعد زغلول بمهاجمة رئيس الوزراء بعنف داخل البرلمان وخارجه .

وكنت فى نوفمبر الماضى ، أثناء مقابلتى للخديو بشأن موضوع الأوقاف قد أوصيته بتغيير بعض أعضاء حاشيته ولكن شيئا من هذا لم يحدث .

وأشرت إلى هذه النقطة معه مرة ثانية بمناسبة مشروع خط سكة حديد مريوط فاضطرب . وهناك تقارير بأن اثنين من الحاشية دأبوا على محاربة رئيس الوزراء » .

وطلب كتشنر من وزير خارجيته تحديد الموقف الذى يتخذه تجاه الخديو . وقال :

« من الواجب إيقاف الخديو تماما عن المضى فى مساره الحالى فالدوافع إليه هى من طبيعة الخديو الشخصية التى أثارها الخطاب الذى أرسله إليه مجلس الوزراء لوقف الصفقة الإيطالية لشراء خط سكة حديد مريوط .

ومن الضرورى التحدث إليه صراحة فى ذلك ومطالبته بالتخلص فى الحال من أفراد حاشيته الذين اشتركوا فى هذه الدسياسة مع الإشارة إلى رئاسة الخديو لمجلس الوزراء .

وإذا كنتم غير راغبين فى تأييد الوزارة فيجب إبلاغ الخديو بأنه سيسمح بإجراء تغيير وزارى فى الحريف عندما تكون الجمعية التشريعية فى أجازة ونكون أنا والخديو قد عدنا من أجازتنا !

زادت حدة التوتر بين الخديو ورئيس وزرائه محمد سعيد باشا .
ورأى كتشنر أن محمد سعيد باشا لم يحسن التعامل مع الجمعية التشريعية .
قال الخديو للورد يوم ٢٣ من مارس ١٩١٤ :
- أرجوك أبلغ وزارة الخارجية البريطانية بأن رئيس الوزراء فقد ثقتي لأسباب عديدة وأريد تغييره بأسرع ما يمكن .
وعرض الخديو التغييرات التي أدت إليها مواقف محمد سعيد ومشاجراته مع الوزارة . بحيث كان مستحيلا على كتشنر أن يجد الرد المناسب .
أراد كتشنر الانتقال بالحديث إلى موضوع حاشية الخديو واستبعاد بعض أفرادها فوجد من الخديو ترحيبا هائلا :
واستمر عباس حلمي في استرضاء اللورد :
- إنني مستعد لقبول مصطفى فهمي رئيسا للوزراء ، وليست هناك ضرورة لتغيير أى من الوزراء إلا إذا طلب ذلك مصطفى فهمي باشا .
وجد كتشنر ، كما قال في برقياته « اقتراح تعيين مصطفى فهمي من شأنه إرضاء المسؤولين الأوروبيين في الحكومة ويرضى البلاد بصفة عامة .
ولم يكن مصطفى فهمي صديقا للخديو في يوم من الأيام . وكان دائما يؤيد ، وبولاء ، الحكومة البريطانية وممثليها في مصر - وأعتبره صديقا قديما ودائما لى »
حاول كتشنر إقناع الخديو بعدم التغيير قائلا :
- الوقت ليس مناسباً لذلك فالجمعية التشريعية منعقدة .
رغب اللورد في تصفية الخلافات بين الخديو ورئيس الوزراء دون جدوى .
وألح على الخديو بتأجيل التغيير ، حتى يعود من عطلته الصيفية السنوية المعتادة ، ولكنه فشل في إقناعه بالعدول عن رأيه .
وأخيرا قال الخديو تماما كما كان يفعل أمام كرومر :
- لن أفعل شيئا حتى يصلنى رد لندن .
بعث اللورد إلى وزير خارجيته يقول :

« في هذه الظروف سيكون من الصعب المعارضة في تغيير رئيس الوزراء وإلا نشأت القطيعة بينى وبين الخديو »
رد اللورد جراى يوم ٢٥ من مارس قائلا :

« إذا كان رئيس الوزراء يستحق الثقة ، وكان التغيير في غير الصالح العام ، فإننى أمنحك سلطة إبلاغ الخديو أنه يجب أن يسترشد في هذا الأمر بنصيحة الحكومة البريطانية !

ولا أستطيع أن أقرر ، دون معرفة الأسباب التى جعلت الخديو يرغب في إقالة رئيس الوزراء وتقييمك لها .

وسيكون من المؤسف ، بينما نحن فى طريقنا إلى حل مشاكلنا مع تركيا بطريقة ودية ، أن يكون هناك شىء يدعو للقطيعة مع الخديو ، ولكن إذا كان الخديو يتصرف بطريقة خاطئة فسيكون علينا اتخاذ قرارنا والتمسك به » .

* * *

قال كتشنر يصف رئيس وزراء مصر :

« كان محمد سعيد باشا عند توليه منصبه شخصا مرغوبا فيه من الخديو ، ولكن تغيرت العلاقات بينهما تغيرا تدريجيا ، وكاملا . فالاحتكاك بينهما أصبح ذا طبيعة حادة . ولا يمكن إصلاح الموقف .

وعندما تولى محمد باشا سعيد المنصب بعد وفاة بطرس غالى كان هناك شعور عام بأنه أنسب رجل للتصرف فى الأمور الصعبة ، وممارسة تأثير من شأنه تهدئة لإصلاح الموقف النائر بين العناصر المتصارعة فى البلاد .

وقد وافقت ، عند حضورى إلى مصر ، على منحه جميع وسائل الدعم الأساسية لتسير الأمور فى مجراها السليم .

ولكنى شعرت تدريجيا أن وسائله فى تنفيذ أعمال الحكومة جعلت من الصعب تقديم المعونة الكاملة له .

ويعانى محمد سعيد من عدم أهليته دستوريا . ولا يتخذ مواقف

واضحة ومستقيمة في تعامله مع السلطات العليا ، أو زملائه الوزراء ومساعديه ومعاونيه الرسميين .

وقد أظهر ولعا بالوسائل الملتوية لتحقيق أهدافه .

وسمح لنفسه بصراعات من وقت الآخر ، مع زملائه الوزراء ، لم يكن فيها ، أبدا ، على حق . وقد تركت آثارا تضعف تماسك الوزارة .

وليست لمحمد سعيد شعبية في هذا البلد ، وأتباعه قليلون وأظهر في تعامله مع الجمعية التشريعية نقصا في الدهاء والتعقل وأثار عداوات شخصية بين أعضائها .

وكان مضطرا في مناسبات عديدة إلى إلقاء نفسه على هذه الوكالة - دار المعتمد البريطاني - أو على المسئولين البريطانيين لتخليص نفسه من المواقف الصعبة التي وضعه فيها سوء إدارته للأمور .

ورغم حصوله دائما على هذه المعونة ، كنت أشعر بهواجس عما إذا كان قد أضر بوضعنا .

ومن هنا رأى كتشنر التضحية به ، كما ضحى بسعد من قبل إرضاء للخديو ، بأن اللورد وجد أن رئيس الوزراء فشل في التعامل مع الجمعية التشريعية . . أى فشل في الوقوف في وجه سعد كمنافس وكخصم !!

وهذا هو السبب الأساسي للإطاحة بمحمد سعيد . وكانت استقالة الوزارة ، بعد شهرين من افتتاح الجمعية دليلا على أن حملة سعد ضدها قد نجحت .

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن سعد زغلول أطاح بالوزارة المصرية وأسقطها رغم أن الجمعية التشريعية هيئة استشارية لا تملك إصدار قرار بحجب الثقة عن الوزارة !

* * *

بعث كتشنر إلى لندن يوم ٢٨ من مارس يقترح :

« الموافقة على السماح للخديو بتغيير الوزارة على أساس السياسة العامة ، وليس بسبب كراهية الخديو الشخصية .

وفي الوقت ذاته اعترف اللورد بأن اقتراح الخديو دعوة مصطفى

فهى باشا لتولى السلطة سيصاحبه تحسن فى الإدارة المصرية لهذا البلد .

* * *

رغب كتشنر فى الاحتفاظ بكل من حشمت باشا ومحمد محب باشا ، ولم يكن مصطفى فهى يريد بقاءهما فى الوزارة فسافر إلى الأقصر ليدرس الموقف بهدوء فتبعه رونالد ستورس إلى الأقصر لإقناعه ، ولكن مصطفى فهى باشا أصر على تغيير الوزيرين .

ويلتقى كتشنر بـ مصطفى فهى باشا يوم ٤ من أبريل بعد عودته من الأقصر ليجد أن حالته الصحية أسوأ بكثير مما توقع . وقد رفض طبيبه الخاص الدكتور هربرت ميلتون فكرة توليه الوزارة إلا على أساس أن يتفرغ لرئاستها ولا يتولى مسئولية أية وزارة أخرى وأن يقوم بكل العمل من منزله لا من مقر رئاسة الوزارة ! ويفاجأ كتشنر كما روى فى برقيته إلى وزير خارجيته :

« اتضح لى أن مصطفى باشا فهى وقع تحت تأثير زوج ابنته سعد زغلول الذى قابله فى صعيد مصر ، وعاد إلى القاهرة بصحبته .

اقترح مصطفى فهى باشا تغيير جميع الوزراء الحاليين عاجلا أو آجلا ، وأن يبعد - بوجه خاص - الموالين للحكومة البريطانية .

وكان الوزراء - البدائل - الذين اقترحهم يتميزون بالولاء لسعد .

وقد عرضت كل حجة . والتمست منه بصفة شخصية . ولكنى فشلت فى إقناعه بتغيير موقفه ، وأعتقد أن ذلك يرجع إلى وعد ما قطعه على نفسه لزوج ابنته - سعد زغلول - بخصوص هذا الأمر »

ويلتقى الخديو بمصطفى باشا الذى رشح وزراء جددا ، غير مرغوبين ، من الخديو ، ومن كتشنر ، أيضا .

استبعد كتشنر والخديو مصطفى باشا فهى كرئيس للوزراء بعد أن كانا يلحان عليه فى الرجاء لقبول المنصب .

وإذا كان سعد قد اختير وزيرا فى عهد كرومر عام ١٩٠٦ لأسباب قد يكون من بينها أنه زوج ابنة رئيس الوزراء مصطفى فهى باشا فإن مصطفى فهى باشا استبعد

من الترشيح لرئاسة الوزراء بعد سبع سنوات لأن ابنته زوجة لسعد زغلول وأن مصطفى باشا بعد وفاة زوجته أصبح خاضعا لتأثير زوج ابنته .

اجتمع كتشنر بالمستشار المالى للورد سيسيل ومستشار وزارة الداخلية رونالد جراهام للبحث عن بديل لمصطفى فهمى ثم اجتمع بالخدو واتفقا على أن اثنين من الوزراء يصلحان لتولى منصب الرئاسة وهما حسين رشدى باشا وزير العدل وإسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العامة .

استبعد سرى لأنه فنى يتعد تماما عن السياسة واتفقا على رشدى باعتباره محاميا قديرا ومتحدثا جيدا ، يستطيع أن يكون مقنعا فى الجمعية التشريعية .

ومن ناحية أخرى صديق لسعد وكان رسوله إلى كتشنر .

احتفظ كتشنر بمحب باشا وضحي بأحمد حشمت باشا الذى خرج من الوزارة ولم يكن أحد يريد بقاء محب باشا إلا كتشنر فقط !

* * *

شكلت الوزارة الجديدة فى ٥ من أبريل ١٩١٤ وتولى حسين رشدى باشا بالإضافة إلى رئاسته للوزارة منصب وزير الداخلية أيضا .
ضمت الوزارة ٧ وزراء .

دخلها لأول مرة عدلى يكن وزيرا للخارجية وإسماعيل صدقى وزيرا للزراعة وعبد الخالق ثروت وزيرا للخارجية .
قال كتشنر مبرا اختيارهما :

« إنهما رجلان قديران يضيف ضمهما قوة للحكومة . وهما متحدثان جيدان وسيفيدان فى الجمعية التشريعية . فقد ظلت الحكومة عاجزة عن التعبير عن نفسها فى مواجهة هجوم المعارضة » .

وهكذا فرضت المعارضة إعادة تشكيل الوزارة برئيس ووزراء يستطيعون الوقوف ضد سعد زغلول !!

وفى الوقت نفسه كان سعد يتجه اتجاها آخر . . الاتجاه الحقيقى الذى سار فيه عام ١٩١٨ وبدأ المضى فيه عام ١٩١٤ ، فقد انتشرت الإشاعات بأنه سيتولى الوزارة .

قال فى حديث لصحيفة « جورنال دى كبير » :

- لا أقبل وزارة إلا بعد استشارة أنصارى فى الجمعية التشريعية ، واستشارة
الناخبين .

وهذه الكلمات تعنى أنه أصبح رئيس حزب ، وإن لم يكن الحزب قد شكل
بصفة رسمية ، ومن ناحية أخرى فإنه صار مسئولاً ، لا أمام الخديو ، أو كتشنر ،
بل أمام ناخبيه . . أى أمام الشعب !

* * *

عينت الحكومة سعيد ذو الفقار وكيلًا للجمعية بدلًا من عدلى يكن الذى اختير
وزيراً .

واجتمعت الجمعية يوم ٧ من أبريل بعد تولى حسين رشدى باشا رئاسة الوزارة .

قال رئيس الوزراء الجديد للأعضاء :

« خير ما نفتح به أعمالنا أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة
الوطن العزيز . وإنا لعاقدون النية على العمل معكم فى خطة الصراحة والتفاهم والوثام
فى أداء تلك المهمة التى ندبتنا إليها ثقة مولانا الخديو المعظم » .

رد سعد معلنا رغبته فى التعاون مع الحكومة .

ولكن رئيس الوزراء الجديد قال ، أثناء إحدى الجلسات فى حوار عاصف مع

سعد :

- الحكومة لا تنازل عن رأيها بحال من الأحوال !

قال سعد :

- لعمري إنها كلمة كبيرة جدا لا يستهان بها . إن الحكومة تقول لنا لا تناقشوا
ولا تتكلموا . إننا أتينا هنا لنتناقش مع الحكومة فيما إقناعها برأينا ، وإما أن تقنعنا
برأيها ، ثم لها بعد ذلك الكلمة الأخيرة . نحن لسنا بأوصياء على الأمة بل وكلاء
عنها .

* * *

أخرج سعد وزير الأوقاف الجديد يوم ٢٤ من مايو عند مناقشة ميزانية وزارته .
قال الوزير إنه حديث العهد بهذه الوزارة والمناقشة تقتضى أبحاثاً لم يباشرها .
قال سعد :

- الجمعية تريد أن تعلم هل ناظر الأوقاف مستعد للمناقشة أم لا . هذا سؤال بسيط .

اعتذر الوزير قائلاً :

- بينت لحضراتكم حالتى الخصوصية فافعلوا ماتشاءون .

قال سعد :

- إذن نتناقش وحدنا !

وأخذ الأعضاء يناقشون ميزانية الوزارة دون أن يشترك الوزير فى الحوار !
واستمرت مناقشة ميزانية الوزارة خلال ٦ جلسات كاملة .

كتب سعد فى مذكراته :

« يخطب ودى كل من المقامين . وتجذبني كل من القوتين . وأنا واقف بين
الاثنين أشعر بلذة من هذا التجاذب . وأشكر الله على أن أخضع لى خصوصى
وجعلهما يطلبان القرب منى بعدما أقصيانى عنهما وأبعدانى عن تعاملهما .

وأقول فى نفسى: اربأ بنفسك عن الطرفين والزم الوسط بين الاثنين ولا تكن رجل
مصلحة إلا مصلحة الأمة التى رفعتك على أعناقها بعد أن وضعاك تحت أقدامهما فإن
ملت إلى غنى توسعه أو جاء تعرضه ، فأنت خائن عهد ، وناكث وعد وأنت محتقر
عند نفسك » .

* * *

فى جلسة ٣٠ من مايو أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بردم المستنقعات ،
المعروفة بالبرك ، طالب سعد بتطبيقه على المصريين والأجانب معا فقال رئيس
الوزراء :

- الحكومة لا تملك التقنين للأجانب كما تملكه للوطنيين ، نتيجة الامتيازات

الأجنبية التى تلزم الحكومة بعرض أى مشروع خاص بالأجانب على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة .

وقال رئيس الوزراء :

- أرى الإسراع بتنفيذه على الوطنيين - المصريين - الآن .

قال سعد :

- إذا نفذنا المشروع على الوطنيين دون الأجانب يكون هناك ظلم ظاهر ؛ ولا تصل الحكومة إلى غرضها لأن الوطنيين قد يتنازلون عن البركة للأجانب فلا ينفذ القانون .

وحيث إن الصحة العامة تنحنى أمامها كل جنسية فيجب أن ينفذ المشروع على النوعين فى الحال ولا أرى محلا للاستعجال .

نحن عشنا والبرك موجودة مدة طويلة فلتبق سنة أيضا إلى أن ينفذ المشروع على النوعين وخصوصا أن فكرة التنفيذ على الأجانب كانت عند الحكومة فى مشروعها الأول . فلا أفهم ماذا طرأ حتى عدلت الحكومة عن ذلك .

اعتذر رئيس الوزراء بأن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ستدخل فى دور العطلة القضائية الصيفية ويتغيب معظم أعضائها بالأجازة .

وقال سعد :

- إذا فرض ولم ينفذ هذا القانون على الأجانب فلا يعمل به .

قال رئيس الوزراء :

- إذن هل يلغى قانون العقوبات لأنه لا ينفذ على الأجانب ؟

قال سعد :

- لو كان المصرى يمكنه أن ينقلب فى يوم واحد ، أجنيا كما يمكنه نقل ملكه ، لقلت أن لا لزوم لقانون العقوبات مادام لا يطبق على الأجانب ومع ذلك أقول إن كل قانون خاص بمنافع أو مرافق عامة لا ينفذ على الوطنيين والأجانب معا يكون غير عادل .

إن هذا القانون يجعل الوطنى يحتوى بالأجنبى . ويدفع الوطنيين لأن يتنازلوا عن بعض أملاكهم للأجانب . ونحن نعم أن أغلب أطيان البلد مرهونة للأجانب . وإذا كانت الأطيان مرهونة وبها برك لايسرى القانون على الأجنبى إذ لايمكن نزع ملكية البركة .

وأضاف :

- الحكومة مخطئة فى عدم تطبيق هذا القانون على الوطنيين والأجانب فى آن واحد .

وأنا هنا لأنبه الحكومة إلى خطئها وهذه وظيفة الجمعية . فلماذا تتأثر الحكومة عندما نرشددها .

اقترح العضو عبداللطيف المكباتى أن يتضمن القانون نصا آخر يحتتم على الحكومة أن تردم مستنقعاتها ويجوز لأحد الأهالى أن يردمها ويستولى عليها مجانا .

تدخل رئيس الوزراء قائلا :

- هذا اقتراح ثورى !

قال سعد :

- اقتراح المكباتى بك فى غير محله ولكنى لا آراه اقتراحا ثوريا . وما أظن أن عطوفة رئيس النظار قصد بكلمته معنى الثورة التى يزعمنا تصورها جميعا . بل قصد أن يقول إنها ثورة فكر قامت برأس مكباتى بك لأننا كلنا بعيدون عن الثورة !

تراجع حسين رشدى باشا وقال :

- أنا متحقق من أنكم بعيدون حقيقة عن مثل هذا الاقتراح .

قال سعد :

- لكل منا أن يرى رأيا ويجب عليه أن يحترم كل الآراء .

ويجب على الحكومة أن تسير بنا سيرا غير هذا السير لأنه عيب عليها أن يكون فى هذه الجمعية ثورة .

قال حسين رشدى باشا :

- أنا لا أرمى الجمعية بذلك .

قال سعد :

- أمثال الألفاظ التى يقولها عطوفة رئيس النظار عن حدة ربا تضطره يوما ما أن يعمل أمورا لاترضى بها نفسه ولاضميره .

أرجو أن يقتصد فى مثل هذه الألفاظ لأن هذا ليس من صالحنا ولا من صالحه أو من صالح بلاده .

نحن قوم هادئون جدا . ولكن علينا ، وعلى الحكومة من قبلنا ألا تتسرع فى وصف أعمالنا وترميننا بالثورة .

وهزمت الحكومة بأغلبية ٤٢ صوتا ضد ٤١ فقد قررت الجمعية أن يطبق القانون على الأجانب والمصريين معا ولايسرى على المصريين وحدهم !

* * *

وفى الجلسة رقم ٣٩ بتاريخ ٩ من يونية قال سعد زغلول الذى كان يرأس الجلسة :

- كنت أميل كل الميل إلى تأجيل الاقتراحات التى قدمها الأعضاء للدور المقبل لولا وجود الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من قانون الجمعية التى تنص على عدم انفضاض دور الانعقاد الاستثنائى إلا إذا بعثت الجمعية إلى الحكومة برأيها فى جميع المسائل التى عرضت عليها .

قال وزير العدل :

- هذه المادة لاتنطبق إلا على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ولذلك يحق للجمعية ، إذا أرادت ، أن تؤجل إبداء رأيها فى أى اقتراح أو أية عريضة إلى دور الانعقاد القادم .

ولكن سعدا لم يقبل هذا التفسير ، وأجل الاقتراحات إلى آخر جلسة للجمعية ، التى نظرت الاقتراحات قبل فض الدورة .

وقال سعد :

« إننى رجل وضعت تحت تصرف أمتى عقلى واختبارى وبيانى . فهو واجب أخذته على نفسى أقوم به لأريح ضميرى . ويسرنى ويشرفنى أن أكون خادما لها لازعيا » .

وافقت الجمعية في ١٣ من يونية على مبدأ تعديل قانون الشركات التعاونية الزراعية بأغلبية ٣٠ صوتاً ضد ٢١ . وقد نص فيه على حل الشركة إذا اشتغلت بالسياسة اشتغالا يضر بالأمن العام ، وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

اعترض سعد زغلول . قال :

- مجلس النظار سلطة عليا ، لإدارة شئون الأمة لا لإدارة شئون القضاء . أما السلطة التي يلجأ المظلوم إليها ، والتي ميزان العدالة في يدها ، فهي المحكمة لا مجلس النظار إن المحاكم هي التي توزع العدل بين الناس .

وإذا قلنا إن هذا الأمر لا يصح أن يعطى لمجلس النظار لأنكون بخسناه حقه .

مجلس النظار ، مجلس تشريعي من جهة ، وإداري من جهة ثانية ، وسياسي من جهة ثالثة ، ولكنه ليس بمحكمة !

وأنا لا أبغى أن أحاكم إليه بهذه الصفة بل أمام قاض جزئي معين بمعرفة مجلس النظار وتقديمه وتأخير وعزله ونقله معلق بيد هذا المجلس .

أريد أن أحاكم أمام هذا القاضي الصغير في شرف وعرضي ومالي خير لي من أن أحاكم أمام ذلك المجلس الكبير لأنني لا أثق بهذا المجلس الكبير . ولكن لأنني أخشاهم بصفاتهم سياسيين وإداريين .

أخشاهم وأخشى أحكامهم ، ولا حرج عليّ مطلقاً لأن صفاتهم السياسية والإدارية تتغلب عليهم كقضاة وربما منعتهم من إقامة العدل كما ينبغي .

واعترض سعد على المبدأ الذي وضعه القانون وهو أن يكون حل الشركات بواسطة السلطة الإدارية بدل السلطة القضائية .

وقال سعد :

- قلنا للحكومة ما هو العمل السياسي الذي تخافون منه وبأية صورة تكيفينه وعند أي حد تقفين فيه فلم نسمع لها جواباً .

الأشتغال بالسياسة في أصله ليس من شأنه تكدير الأمن العام .

وهذا الأمر بلا شك من المسائل القانونية التي يرجع فيها إلى المحاكم والتي هي من اختصاص القضاء .

أعلنت الحكومة أن النص الخاص بحل الشركة إذا اشتغلت بالسياسة يجب أن يظل قائماً في مشروع القانون وضغطت الحكومة بصفة شخصية على الأعضاء لإقرار هذا النص وإلا فلن يصدر مشروع القانون .

وافق الأعضاء بأغلبية ٢٨ ضد ٢٢ بعد جلستين أخيرين في ١٥ و ١٦ من يونيو .
ومر القانون في الجلسة رقم ١٧ التي لم يحضرها سعد وأعلن الرئيس فض الدورة !



الزعم

عقدت الجمعية ٤٣ جلسة وكانت تجتمع ٣ مرات كل أسبوع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء .

وقد وافقت خلالها على قوانين شركات التعاون الزراعية وإعادة النظر في الأحكام الجنائية والمقاييس والمكايل والبرك ، ومشروعات قوانين أخرى أقل أهمية .

واضطرت الحكومة إلى العدول عن تقديم عدة قوانين مثل البلديات وغيرها خوفا من رفضها .

وخلال الشهور الخمسة التي عاشتها الجمعية ثبت أنها لم تقبل بالدور المحدود الذي رسمه لها كتشنر فقد عبأ سعد الرأى العام المصرى وراء أعضاء الجمعية فى طلب الإصلاحات الدستورية .

وتمتعت الجمعية بسلطات فعلية ، لا قانونية ، أودستورية ، فى رفض مقترحات الحكومة .

واستجاب الشعب بحماس لسعد زغلول وهو يعلن أن أعضاء الجمعية مسئولون فقط أمام الشعب المصرى وحده .

وأيد الرأى العام سعدا . وكشف ذلك عن الهوة الواسعة التى تفصل بين نظام الحكم ، وهو أشبه بحماية مقنعة ، وبين الشعب الذى يريد نظاما أكثر ديمقراطية .

وأظهر الوزراء رغبتهم فى محاولة المصالحة مع الجمعية ، وخوفهم من اقتراح أو تأييد أى إجراء لا يحصل على الأغلبية .

وكان كتشنر وحده ضد الجمعية التشريعية لأنها لا تتفق مع مزاجه وأسلوبه الديكتاتورى .

ومن هنا كانت كراهية اللورد العميقة التى استمرت طويلا ضد سعد زغلول .

* * *

وكان للإنجليز رأى آخر . .

قالوا إن الخديو وسعد أزاخا جانبا من خصوماتها القديمة . ووصلا إلى اتفاق وتفاهم وتعاون فى خطة ضد الاحتلال .

وقال السير رونالد جراهام مستشار وزارة الداخلية المصرية :

« أوضحت المناقشات الأولى للجمعية أن قسما كبيرا من الأعضاء يحركه العداء وعدم الثقة والشكوك فى الجمعية ويتمثل ذلك فى سعد زغلول ومؤيديه » .

وقال جراهام فى تقرير تاريخه ٢٦ من يونية ١٩١٤ :

« خلال الجزء الأكبر من الدورة تميز سلوك غالبية أعضاء الجمعية ، تجاه الحكومة والسلطة ، بقدر من العداء والاندفاع ، وأيضا الرغبة الواضحة فى الإقلال من شأن الوزراء .

ورغم أن الجمعية لاتزيد عن كونها مجلسا استشاريا ، فإن الأسلوب الذى تعاملت به الصحافة معها وتغطية كافة جلساتها ومناقشاتها ، أدت إلى اهتمام الدائرة المحدودة من هؤلاء الذين يشغلون أنفسهم بالسياسة ، مما أعطى الجمعية أهمية لاتتناسب مع حجم سلطاتها .

وبذلت الجمعية كافة الجهود الممكنة لزيادة سلطاتها واكتساب الحق فى إرغام الحكومة على الخضوع لإرادتها بصورة شرعية .

وشجع هذا الاتجاه الموقف الضعيف للوزراء ، وسعيهم لخطب ود الجمعية والحصول على الأغلبية بأى ثمن واضطر كل وزير لإظهار تعاطفه مع الجمعية وإلا اتهمته الصحافة بأنه غير وطنى ورجعى ، يعوق مسيرة مصر للحصول على حكومة وطنية .

والمصريون الذين يمكنهم أن يتحملوا لفترة طويلة ماتقوله الصحافة عنهم ، يمكن إحصاؤهم على أصابع اليد الواحدة مالم تقدم لهم مزايا فورية .

وهذه الجمعية ستكون عاملا هاما فى المستقبل فى نجاح ، أو حتى وجود ، أية وزارة مصرية .

وكان سعد باشا هو الشخصية المسيطرة على جلسات الجمعية إذ تتوافر لديه كافة مقومات الخطيب السياسى . وكانت خطبه تهز الجمعية . ومكنته اللاتحة الداخلية المرنة ودراساته القانونية من الحديث فى موضوع واحد مرارا وتكرارا فى الجلسة الواحدة .

وكان أكثر من ند لجميع الوزراء الذين لم يظهر منهم أى استعداد برلمانى .

وقد وجد الخديو فى الجمعية سلاحا جديدا يمكن استخدامه . ووجد فى شخصية سعد باشا الرجل المناسب الذى يمكن أن يفيد منه .

لقد ظهرت من جديد بعد أن اختفت منذ عام المشاعر السياسية فى القاهرة والإسكندرية وباقى مراكز المحافظات . وتزايدت أنشطة الوطنيين وأبلغ عن تشكيل لجان سياسية فى المحافظات .

وبعد سقوط محمد سعيد باشا أصبحت المعارضة تحت سيطرة سعد زغلول باشا الكاملة .

إن الخديو دعم الجمعية التشريعية كوسيلة لمعارضة الاحتلال وإن رجاله يتعاونون مع أعضاء الجمعية المعارضين وخضع الوزراء أمام الضغط المشترك للخديو وأعضاء الجمعية وأصبحوا ، أى الوزراء ، لا يستجيبون لرغبات كتشنر » .

وقال جراهام :

« إن الخديو كان يبعث بالرسل لأعضاء الجمعية الذين يؤيدون الحكومة لإقناعهم بتغيير موقفهم » .

وقال :

« لا بد من التفكير فى وسائل لإنهاء تدخل القصر فى أعمالها » .

* * *

وفى تقرير للمعتمد البريطانى قال :

« تميز سعد زغلول بهجماته العنيفة المبررة على الوزراء والمسؤولين البريطانيين وعلى لورد كتشنر شخصيا .

ولم يكن سعد رحيمًا بزملائه السابقين : الوزراء .
كان يعرف كيف يخترق دفاعهم وكان يجد متعة في « نغزهم » وقد
أثارت المناقشات غريزة القتال لديه .

وكانت خطبه عنيفة فيتراجع الوزراء مخذولين . وأصبح الحكم
بالنسبة إليهم صعبا .

وفي تقرير للمستشار القانوني البريطاني السير برونيت قال :

كان سعد زغلول وعبدالعزیز فهمی من الأعضاء البارزين في
الجمعية التشريعية . ولم تكن هناك حاجة لتعيين ممثلين عن المحامين في
الجمعية فقد فاز عدد منهم في الانتخابات .

ولم تكن العلاقة طيبة بين الوزراء وزميلهم الوزير السابق سعد
زغلول لعجز الوزراء عن اتخاذ السلوك المناسب إزاء خصم سياسي .
وكان رد الفعل هو تعاطف الأعضاء السريع مع سعد زغلول .

وقال تقرير بعد ذلك للسير هنري مكماهون المعتمد البريطاني الذي خلف
كتشنر :

« أصبح موقف سعد غير مرضٍ لدرجة أن كتشنر نجاه عن منصبه
الوزاري وعندئذ عاد سعد زغلول إلى العضوية العاملة بالحزب
الوطني .

وقد قام عباس حلمي الخديو السابق الذي كان في ذلك الوقت في
صدام مع لن تقریبا مع لورد كتشنر ، بتأمين خدمات سعد زغلول بصفته
عمیلا وتم اختیار سعد بتأثیر نفوذ عباس حلمی وکیلا للجمعية التشريعية
الجديد التي شكلت عام ١٩١٣ » .

* * *

وفي تقرير للمعتمد البريطاني عام ١٩١٨ قال :

« جذبت قدرات سعد زغلول بعض اهتمام اللورد كرومر الذي
صمم على تجربة منح سعد زغلول منصبا وزاريا .

لم تكن التجربة ناجحة فقد أبقي سعد زغلول على اتصاله بالحزب
الوطني وأظهر عداً ملحوظاً للموظفين البريطانيين الذين يعملون معه .
ولما صار سلوكه غير مرضٍ بوضوح فقد عزله اللورد كتشنر من
منصبه فأصبح سعد بين قائمة العاملين النشطين في الحزب الوطني .

* * *

قال الدكتور محمد شفيق غربال :

« لا يهمننا من أمر الجمعية التشريعية إلا شيء واحد هو أنها تمثل في حياة سعد
زغلول مرحلة جديدة ، تلك هي عودته للحياة العامة بعد اعتزال الوزارة عن طريق
النيابة عن الشعب .

ولم يكن العهد بالوزراء السابقين أن يفعلوا شيئاً إلا الإقامة في بيوتهم منتظرين
الدعوة للعودة لدواوينهم .

وقد تجلبت لبعض الأعضاء في اجتماعات الجمعية التشريعية ومناقشتها
ومداولاتها مواهب برلمانية واستعداد سياسي ملحوظ . »

* * *

أنتهى دور انعقاد الجمعية الأول يوم ١٧ من يونيه ١٩١٤ على أن تعود الجمعية
إلى الانعقاد يوم أول نوفمبر ١٩١٤ .

في اليوم التالي لانتهاؤ دورة الجمعية - ١٨ من يونيه ١٩١٤ - سافر اللورد كتشنر
إلى لندن لقضاء أجازته السنوية .

وسافر الخديو عباس حلمي الثاني إلى تركيا كما اعتاد أن يفعل كل صيف .

وقبل عودة كتشنر إلى مصر اختير وزيراً للحربية ، فانتقم من عباس حلمي
وساهم في إصدار قرار بعدم عودته إلى مصر ، ثم أصدرت بريطانيا قراراً بعزله من
منصبه .

. . ولم يعد كل من اللورد أو الخديو إلى مصر . . . أبدا .

* * *

اشتعلت الحرب العالمية الثانية وكان يجب أن تجتمع الجمعية التشريعية يوم الأول من نوفمبر طبقاً لقانونها الأساسى لإقرار القوانين المالية الجديدة بفرض رسوم تقتضيها ظروف الحرب مثل زيادة ضريبة الدمغة ورسوم المحاكم وتحديد مساحات الأرض المزروعة قطناً وغير ذلك .

- وكان أمام الحكومة المصرية ثلاثة خيارات :
- الأول : إصدار التشريعات دون استشارة الجمعية .
- الثانى : استشارة الجمعية .
- الثالث : وقف أعمال الجمعية .

وكانت محاكم الاستئناف الأهلية المختلطة قد اعتبرت التشريعات التى صدرت فى غيبة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الملغاة غير قانونية .

ورأى شيتهايم القائم بأعمال المعتمد البريطانى أن إصدار قوانين دون استشارة الجمعية ربما يؤدى إلى اعتبار هذه التشريعات غير قائمة وغير سارية . وإذا أثرت مسألة قانونية أو عدم قانونية هذه التشريعات وصدرت أحكام قضائية فإن ذلك ربما يجعل كل إجراءات الحكومة غير قائمة .

وبعث شيتهايم إلى السير ادوارد جراى يوم ٩ من سبتمبر يقول :

« لا يرغب الوزراء فى استشارة الجمعية ، وهم فى ذلك متأثرون بما ثبت من عدم مسئولية الجمعية وانقسامها خلال دورتها السابقة .

وربما يفشل الأعضاء فى فهم الضرورة التى دعت إلى إصدار هذه التشريعات وبالذات هناك احتمال معارضتهم للإجراءات المالية التى تؤثر على مصالحهم الشخصية .

وفى رأى ضرورة الحرص على تجنب التعقيدات التى ستنشأ عن عقد الدورة فى أول نوفمبر .

إن افتتاح الجمعية سيعطى فرصة للمؤتمرات ضد وزارة التزمت بالتعاون معنا .

والحل هو تعطيل الجمعية .

وقد وضعت الوزارة مسودة تشريع ، بموافقتي ، يصف الظروف الحاضرة التي تستدعى إجراء عاجلا من السلطة التنفيذية بتأجيل اجتماعات الجمعية التشريعية حتى أول يناير القادم على أن تعرض التشريعات الصادرة أثناء تعطيل الجمعية خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها وإلا فإن هذه التشريعات لا تعتبر سارية المفعول » .

رأى السير ادوارد جراى أن ينص على أن التعطيل مؤقت ولكن الوزراء رأوا أن يتم التعطيل تباعا كلما تطلبت الظروف ذلك وحتى تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية . لا

ووجهة نظر الوزراء أن رأى العام قد يظن أن الجمعية التشريعية مهددة بوقف أعمالها بصفة دائمة .

* * *

صدر أمر عالٍ في ١٨ من أكتوبر بتأجيل الدورة شهرين ونصف إلى أول يناير عام ١٩١٥ .

وأصبحت للوزراء السلطة في إصدار كل تشريع اقتضته مصلحة بريطانيا في الحرب دون خوف من معارضة الجمعية .

وأعلنت الحماية على مصر في ١٨ من ديسمبر عام ١٩١٤ لقيام الحرب بين بريطانيا وتركيا .

وفي اليوم التالى أعلن قراو عزل عباس وقبول الأمير حسين كامل أن يكون سلطانا على مصر بخطاب وجه إليه من السير ميلن شيتهم القائم بأعمال كتشنر بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية !

وكان يجب دعوة الجمعية التشريعية إلى الانعقاد للاعتراف بنظام الحكم الجديد ويقسم أعضاؤها يمين الولاء للسلطان . ولكن السلطات البريطانية اكتفت بدعوة

أعضاء الجمعية إلى قصر عابدين للقاء السلطان حسين كامل يوم أدائه اليمين الدستوري وتسلم مهام منصبه .

ولكن عبداللطيف المكباتى عضو الجمعية رفض أن يذهب إلى قصر عابدين للقاء السلطان وتهنئته وأبلغ كبير الأمناء عدم اعترافه بالنظام الجديد وأنه يعده باطلا .

ويلتقى سعد زغلول بالسير برونييت المستشار القانونى البريطانى .

شكا سعد من عدم دعوة الجمعية التشريعية للانعقاد .

قال برونييت :

- كان من رأى أن تجتمع الجمعية ليؤدى أعضاؤها يمين الولاء للسلطان .

فوجىء المستشار القانونى بسعد يقول :

- عند انتخابنا أقسمنا يمين الولاء للخديو وماكنت أستطيع أداء اليمين للسلطان الجديد !

وفى تقرير إلى لندن قال برونييت :

« لا أعرف ما الذى سيكون عليه موقف سائر الأعضاء إذا قدر لهم الاختيار بين أداء اليمين للسلطان أو اتخاذ موقف العداء الصريح لنظام الحكم الجديد وهل ستكون لديهم الشجاعة لمثل هذا القرار . ولكن تصريح سعد لى جعلنى أقتنع بصواب القرار بعدم دعوة الجمعية للانعقاد » .

وفى ٢٩ من ديسمبر ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى ١٥ من فبراير ١٩١٥ وفى ١١ من أبريل أجلت الجمعية إلى أول نوفمبر .

استمر تردد الحكومة بالنسبة لانعقاد الجمعية ، فلم تكن واثقة من موقف أعضائها ، كما يقول تقرير برونييت ، وكانت هناك صعوبات متزايدة بالنسبة لموافقة الجمعية على التشريعات الجديدة .

وأخيرا صدر مرسوم فى ٢٧ من أكتوبر عام ١٩١٥ بتعطيل الجمعية على أن تعرض عليها عندما تستأنف الانعقاد ، كل القوانين التى صدرت فى غيبتها :

ولم يكن أحد يعرف متى تنتهى الحرب التى استمرت نحو ٤ سنوات .
ويقول برونيت :

« لو أن الجمعية عقدت لزادت أعباء الوزراء فى تلك الظروف
الدقيقة ونشأت صعوبات فى شرح أمور السياسة العليا لأعضاء
الجمعية » .

قال الكولونيل ألبود فى كتابه « مصر فى فترة انتقال » :

« لو أن كتشنر عاد إلى مصر لكان أمامه خياران لا ثالث لهما :

- إقناع الخديو بأن يشكل سعد الوزارة وأن يحكم الخديو مصر من خلال سعد .
- أو يرى تحلل الحكومة التدريجي فإن مجلس الوزراء لم يكن ندا لسعد ومؤيديه
الستة والستين من أعضاء الجمعية التشريعية » .

* * *

أراد السلطان حسين كامل ، أثناء مشاورات توليته ، وكذلك رئيس وزرائه
حسين رشدى تعيين سعد وزيرا فرد السير إدوارد جراى وزير الخارجية بحسم وفى ١٥
من ديسمبر عام ١٩١٤ « لا يجب أن يدخل سعد زغلول الوزارة » .

* * *

وفى مايو عام ١٩١٥ خلا منصب وزير الأوقاف باستقالة إسماعيل صدقى عقب
فضيحة مدوية نشأت عن علاقته بابنة يحيى باشا إبراهيم .

رأى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء أن يشغل المنصب الوزارى الخالى سعد
زغلول باعتبار أنه يؤيد السلطان حسين كامل منذ توليه هذا المنصب ، كما أنه صديق
لحسين رشدى .

عرض الأمر على السلطان الذى وافق إذ يؤدى تعيين سعد إلى تقوية مركز
الحكومة .

وسأل حسين رشدى المعتمد البريطانى فى مصر عن رأيه ، طالبا موافقته ، كما
جرت العادة فى مصر منذ الاحتلال البريطانى وطبقا لقرار السير جرانفيل فى ٤ من
يناير عام ١٨٨٤ .

قال السير هنرى مكماهون :

- أقترح أن نسأل اللورد كتشنر - وزير الحربية - عن رأيه الشخصى أولا قبل تقديم اقتراح تعيين سعد بصفة رسمية نظرا لعدم لياقة مواقف سعد السابقة تجاه اللورد .

وافق رشدى باشا فكتب مكماهون إلى اللورد يوم ١٤ من مايو يقول :

« هناك بعض المخاطر فى تعيين سعد نتيجة لشعبيته ومركزه لدى الجماهير .

إن علقى متفتح بخصوص هذه المسألة لأنها تتعلق بوزارة الأوقاف وخفاياها ، ولأن مضايقات سعد يحدها إذا كان داخل الوزارة بعكس الحال إذا كان خارجها ، أى خارج الوزارة .

ولكن السير إدوارد سيسيل المستشار المالى وإسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية والبحرية ويوسف وهبة باشا يتشككون فى قدرة حسين رشدى باشا فى السيطرة على سعد بناء على خبرتهم السابقة معه .

ولما كان الأمر كذلك فهل ما زلتم عند توصيتكم السابقة الخاصة ببقاء سعد خارج الوزارة .

وإذا كان الاقتراح بتعيين سعد محل شك فسيقدمون اسم إبراهيم فتحى باشا » .

ورغم أن اللورد كتشنر كان وزيرا للحربية ورأيه ليس ملزما للمعتمد البريطانى فى مصر فإن مكماهون رأى ضرورة استشارة كتشنر أولا ، مما يدل على أنه لا يزال يفكر فى سعد وفى قلبه وعقله منه شيء .

رفض كتشنر تعيين سعد زغلول .

وبجلس أحمد فؤاد سلطانا على عرش مصر فى أكتوبر عام ١٩١٧ فيطلب من المعتمد البريطانى السير رونالد وينجت تغيير وزيرين فى الوزارة ، ويقترح تعيين سعد زغلول وزيرا للزراعة وعبد العزيز فهمى وزيرا للأوقاف . ويكتب وينجت إلى لندن قائلا :

« لا توجد لدى أية اعتراضات قوية على تعيين سعد وعبد العزيز فهمى فى حد ذاتهما » .

ويرد وزير خارجية بريطانيا قائلا :

- لا أعترض على سعد باشا وزيرا إذا أشرت بذلك .

ولكن المعتمد البريطانى السير رونالد وينجت رأى بقاء الوزارة كما هى دون تغيير . كما رأى أن الوزيرين المقترحين وهما سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ليسا مرضيين تماما » .

ويضيف فى حديث لرئيس وزراء مصر فى ذلك الحين حسين رشدى باشا :

- إن تصرف سعد زغلول فى مهاجمة سياسة الوزارة ، أثناء حكم أسلافى ، يقصد كتشنر ، دفع الحكومة البريطانية إلى حرمانه من الاشتراك فى الحياة السياسية لمصر وتعيينه يعنى تنازلا كبيرا للمطالب المصرية .

ويجتمع مجلس الوزراء برئاسة رشدى باشا فيقرر أغلبية الوزراء أن دخول سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الوزارة يضمن عليها لونا مشكوكا . فيه وأنه يجب على رئيس الوزراء ألا يطالب بدخولهما الوزارة .

ولا يدخل سعد زغلول الوزارة .

وتكون النتيجة تعيين إبراهيم فتحى باشا وزيرا للأوقاف .

* * *

أخذ سعد زغلول أثناء الحرب العالمية الأولى يتعلم اللغة الألمانية فكان رونالد ستورز عندما يلقاه يناديه قائلا :

- الهر بارون !

* * *

تغير مصير أبطال الرواية . . . بسبب السياسة . . . وبسبب القدر أيضا !
الخدوي عباس حلمى : سافر إلى تركيا لقضاء أجازته الصيفية يوم ٢٠ من مايو عام ١٩١٤ .

اقترح السير رונالد جراهام فى أغسطس عزل عباس أو إرغامه على الإقامة فى الخارج بمعايش مناسب وتغيير نظام تعيين الوزراء ليكون التعيين والفصل بموافقة الإنجليز . ولكن بدأت نذر الحرب العالمية الأولى فمنع كتشنر عودته إلى مصر وقررت الحكومة البريطانية إعلان الحماية عليها فعزلت عباس وتولى عمه السلطان حسين كامل حكم مصر .

وفى سنة ١٩١٥ أوفد عباس الثانى مبعوثا إلى السفير البريطانى فى روما يرجوه السماح لابنه الأمير محمد عبدالمنعم بأن يتلقى علومه فى إنجلترا فرفض طلبه .

وظل يتقرب إلى بريطانيا محاولا العودة إلى تولى عرش مصر ، وعندما وجه اللورد كيلرن إنذاره الشهير إلى الملك فاروق فى ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ زحف الحديو السابق إلى السفارة البريطانية فى برن يعلن استعداده لأن يخلف ابن عمه على العرش . وتعهد بتنفيذ كل ماتطلبه بريطانيا .

ولكن فاروق خضع للإنذار البريطانى ولم يعتزل العرش إلا فى ٢٦ من يولية ١٩٥٢ . بعد ٨ سنوات من وفاة عباس حلمى الثانى . الذى حكم مصر ٢٢ سنة ، وعاش منفيا منسيا ٣٠ سنة ومات فى جنيف عام ١٩٤٤ .

اللورد كتشنر : تولى منصب وزير الحربية فى بريطانيا فى ٥ من أغسطس ١٩١٤ فاختار أوزوالد فيتزجيرالد - ياوره فى مصر - سكرتيرا عسكريا له وكان قد رقى إلى رتبة كولونيل . وقد أقام مع كتشنر فى بيته فى لندن .

ومن هنا زادت الإشاعات حول العلاقة بين الرجلين .

دعى لزيارة الاتحاد السوفيتى ، استقل السفينة الحربية « هامبشير » فأصابها لغم لتنفجر ، فغرق ، ومعه سكرتيه العسكرية فيتزجيرالد .

وصلت أنباء وفاة اللورد إلى لندن يوم ٦ من يونية عام ١٩١٦ .

فى كتاب جورج كاسار « كتشنر : مهندس النصر » الصادر عام ١٩٧٧ قال :

« كتب حديثا بعض الكتاب صراحة ، بدون وجه حق ، أن كتشنر كان مصابا بالشذوذ وهذه تهمة سخيفة وإنى أذكرها لأنفيها بصفة نهائية . وإذا كان كتشنر مدانا بهذا السلوك الجنسى السيئ فإن اعداءه كان لابد أن يشيروا إلى ذلك عام ١٩١٥ عندما تأمروا ضده ولكن لم تظهر أية إشارة بذلك » .

وفى كتاب فيليب وارنر «كتشنر : الرجل والأسطول» - الصادر عام ١٩٨٥ ، كتب يقول :

« قيل إن العلاقة بين اللورد وفيتزجيرالد كانت أكثر من مجرد صداقة ولكن لا يوجد ما يدل على الشذوذ الجنسي فى أى من الرجلين » !

محمد سعيد باشا : احتجب عن السياسة بعد استقالته ، وهى ، فى حقيقتها ، إقالة عام ١٩١٤ .

وبعد قيام ثورة عام ١٩١٩ وبقاء مصر بلا وزارة ٢٨ يوما اختار السلطان - الملك فيما بعد - أحمد فؤاد رئيسا لأول وزارة إدارية فى ٢٠ من مايو لمدة ستة شهور ، أى يدير ، ولا يحكم ، كما كان يفعل نوبار باشا .

وعندما فاز سعد زغلول فى الانتخابات عام ١٩٢٤ وتولى رئاسة الوزارة اختاره وزيرا للمعارف ثم أسند إليه وزارة العدل أيضا تماما كما بدأ سعد حياته السياسية ! وربما يكون سعد قد أراد إذلال رئيس الوزراء الذى ساهم فى إرغامه على الاستقالة عام ١٩١٢ بأن يكون وزيرا تحت رئاسته عام ١٩٢٤ !

حسين رشدى : أنابه عباس حلمى الثانى ليتولى منصب قائم مقام الخديو أثناء رحلته إلى تركيا فى صيف عام ١٩١٤ ، فلما بدأت نذر الحرب ومنع الإنجليز عباس من العودة وافق حسين رشدى على إعلان الحماية على مصر فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ .

وقد أقنع حسين رشدى القائم بأعمال المعتمد البريطانى - فى غياب كتشنر - ميلن شيتهم بعدم ضم مصر إلى بريطانيا بعد أن وافق مجلس الوزراء البريطانى على ذلك وكان حسين رشدى يظن أن إعلان الحماية يعنى فصل سعد عن تركيا سيعطيه إجراء أوسع للحكم الذاتى ولكن أمله لم يتحقق . وسخر حسين رشدى كل إمكانيات مصر لخدمة بريطانيا فى الحرب وجعل البلاد معسكرا عاما للقوات البريطانية .

وبقى حسين رشدى صديقا لسعد زغلول ، أيد سفره على رأس وفد مصرى إلى لندن عام ١٨ للتفاوض بشأن استقلال مصر .

وقد ظل حسين رشدى رئيسا للوزراء خمس سنوات حتى عام ١٩١٩ وعين رئيسا لمجلس الشيوخ وفى عام ٢٧ ثار جدل عنيف بينه وبين الخديو السابق . هاجم الخديو

رئيس وزرائه السابق واتهمه بأنه خائن وباعه للإنجليز وللسلطان حسين كامل . وأنه حنث بيمينه الذى أقسمه لأميره .

. وعاش حسين رشدى فقيرا يسكن بالإيجار ، ومات - عام ١٩٢٨ - مدينا بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لبنك مصر !

إسماعيل أباطة : فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية ولكنه لم يلعب فيها كما لمع فى الجمعية العمومية عندما قاد الحملة الشرسة ضد مد امتياز قناة السويس . وبعد وفاته عام ١٩٢٧ اجتمع فى حفل تأبينه سعد وكل وزراء مصر فقد هدأت العداوة بتأثير الزمن والأحداث . . ونعاه الخديو من منفاه فى أوروبا .

ميلن شيتهم : السكرتير الأول لدار المعتمد البريطانى منذ عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٩ الذى كتب عدة تقارير عن نشاط سعد فى الجمعية التشريعية وتعاونيه مع الخديو وتعاون الخديو معه .

نقل وزيرا مفوضا فى السفارة البريطانية فى باريس وفى عام ١٩٢٢ واجه فضيحة كبرى .

كان فى الثانية والخمسين من العمر متزوجا من السيدة أناستاسيا وهى ابنة دبلوماسى روسى اسمه مورانييف ، عندما اكتشف أن زوجته على علاقة بدبلوماسى بريطانى شاب اسمه نايجل والترلو ، وكانت لزوجته علاقات غرامية سابقة حرصت على إخفائها إلا فى هذه المرة فأقام دعوى طلاق تقرر نظرها فى شهر أكتوبر .

رأت الحكومة البريطانية أن الصحافة الفرنسية ستتناول القضية فعجلت بنقله من باريس .

وصدر حكم الطلاق فى العام التالى - ١٩٢٣ - ولم تتزوج بصديقها « لو » إلا بعد ست سنوات !

ولكن الفضيحة جعلت شيتهم يتنقل بين السفارات البريطانية الأوروبية ولا يستقر فى أى منها ولم يرق إلى منصب السفير أبدا . وعاش حتى التاسعة والستين يبكى حظه وتتابعه أصداء فضيحته !

صالحه هانم : قررت المحكمة المختلطة تأجيل قضية صالحه هانم لمدة عام ليتفق الأطراف على حل المشكلة فيما بينهم ، فإن القضية تعقدت لدرجة عجزت معها المحكمة عن الوصول إلى قرار . وبقي الوصى الجديد حر التصرف فى أموالها .

حسين محرم : قدمت الأوقاف الخديوية التي أصبحت الأوقاف السلطانية ، بلاغا إلى النيابة ضد حسين محرم باشا وآخر بأنها سحب مبالغ لحسابها من الأوقاف الخديوية ومن دائرة الأمير سيف الدين فقدماتها النيابة إلى محكمة الجنح .

ورغم أنه حكم في القضية بالبراءة إلا أن الاتهام ظل معلقا فوق رأس حسين محرم باشا كما قال سعد عام ١٩١٢ وإن عجز - يومئذ - عن تقديم الدليل .
السير ادوارد جراى : أصيب بالعمى في أواخر حياته .

دوجلاس دنلوب مستشار وزارة المعارف : بقى في خدمة الحكومة المصرية لا يستطيع أحد طرده من منصبه حتى قامت ثورة ١٩١٩ فاعتزل دنلوب ورحل عن مصر كلها .

إيطاليا : نجحت بريطانيا في جذب إيطاليا إليها نتيجة الحياد في الحرب التركية - الليبية ، وبالذات حياد مصر .

وظلت إيطاليا مترددة في تجديد انضمامها إلى الحلف الثلاثى الذى يضم ألمانيا - دولة النمسا - المجر حتى ٥ من ديسمبر عام ١٩١٢

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى لم تدخلها مع ألمانيا بل أعلنت الحياد . ثم اشتركت في الحرب متضامنة مع بريطانيا وروسيا في مايو ١٩١٥ ضد ألمانيا والنمسا - المجر رفاقها القدامى في الحلف الثلاثى !!

* * *

كان جورست على حق عندنا كتب لوزير خارجيته السير إدوارد جراى يقول :
« هذا أمر مهم للاستقرار السياسى فى مصر أن يبقى سعد زغلول فى موقع المسئولية وإذا خرج من الوزارة فربما يحصل منه مايسوءنا » .
ولكن بريطانيا أضعفت فرصا كثيرة للاحتفاظ بسعد داخل حصار المناصب بعد استقالته عام ١٩١٢ .

أبى كتشنر إعادته إلى القضاء ، ورفض تعيينه مندوبا للحكومة المصرية فى شركة قناة السويس أو عضوا بمجلس إدارتها ولم يوافق على أن يكون مشرفا على مكتب البعثات المصرية فى باريس .

وأصر على عدم اختياره رئيسا للجمعية التشريعية .

ورشح اسمه وزيرا مرتين أثناء تولى كتشنر منصب وزير الحرية ولكنه اعترض بعناد ، رغم أنه لم يكن الوزير المختص بشئون مصر ، ولكن السير إدوارد جراي وزير الخارجية خضع لكراهية كتشنر لسعد زغلول .

وعندما تولى بلفور وزارة الخارجية التزم بما قرره كتشنر قبل وفاته .
وهكذا فإن سبع فرص ضاعت من بريطانيا للاستمرار في إحكام القيود حول سعد .

* * *

كانت لكرورم دوافعه السياسية ، قبل الشخصية - إذا صح أن هناك عاملا شخصيا ، في اختيار سعد وزيرا بعد مذبحه دنشواي بالذات .

وكان من رأى الكثيرين أن سعدا سيتولى زعامة المتطرفين الوطنيين - كما يسميهم الإنجليز - ومن هنا كبلوه بقيود المنصب .

* * *

إن سعدا كان يعتقد بأنه يمكن تحقيق استقلال مصر نتيجة التطور لا الثورة ، ويظهر هذا بوضوح عندما نجده يدافع عام ١٩١٠ عن مشروع مد امتياز قناة السويس أربعين سنة .

كان ضد المشروع في البداية وطالب بضرورة تعديله ، فلما وافقت الشركة على ذلك أيد سعد مد الامتياز ، وفي الوقت ذاته كان صاحب الرأى بأن يكون القرار النهائي للجمعية العمومية ، تطبيقا لعقيدته واقتناعه بالتطور الدستورى ، وأن يكون الشعب صاحب القرار .

ومن هنا رأى الإصلاح وسيلة للتعجيل باليوم الذى تحكم فيه مصر نفسها . . . بنفسها .

وعندما وجد سعد أن الإنجليز يحاولون اخماد روح التمرد فى المصريين عارض القوانين التى تؤدى لذلك مثل قانون المطبوعات والاتفاق الجنائى وغيرها ، ولم ينجح فى محاولاته ، وأقرت القوانين بضغط بريطانية .

ولم يكن ضد دنلوب تأكيداً لنفوذه كوزير فحسب ، بل لأن المستشار البريطانى يعوق حركة إصلاح التعليم كما يتمناها وزير المعارف .

وفى الجمعية العمومية أطلق روح المعارضة ضد الإنجليز ، وجمع المعارضين ، وأصبح - بغير شك - زعيما لكل الوطنيين .

وانضم إليه عباس حلمى الثانى فى أواخر أيام حكمه عندما ساندته فى الجمعية التشريعية بعدما رأى من قوته وشعبيته .

وتضامن مع سعد السلطان حسين والملك فؤاد اللذين أرادا كسبه لصفهما ووافقا على تعيينه وزيرا لضمان حصولهما على التأييد الشعبى الذى يحتشد وراء سعد ، ولكن الإنجليز رفضوا إيماناً وثقة منهم بأنه ليس رجلهم بل يعمل ضدهم ويحارب نفوذهم ووجودهم .

* * *

فى جلسة الجمعية التشريعية يوم ٣٠ من مايو عام ١٩١٤ ، عندما علق حسين رشدى باشا رئيس الوزراء على اقتراح لأحد مؤيدى سعد فقال :

- هذا اقتراح ثورى .

رد سعد قائلا :

- نحن قوم هادئون جدا ، بعيدون عن الثورة .

وكانت السنوات بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨ فترة انتظار وتوقب طويلة لسعد ولمصر وهى حبل بالثورة !

وأدرك سعد أن البلاد التى اختارته ليتحدث باسمها كوكيل للجمعية التشريعية قد فوضته ليتحدث باسمها ويطالب بحقوقها بعد الحرب .

وأحس سعد بنبض الشعب منذ انضم للثورة العربية . وقد حررته السنوات الست التى مرت على استقالته من أعباء الوزارة والتزاماتها وأغلاها .

واتخذ سعد الطريق الثورى ، دفعته إليه الظروف ، والإحساس العميق بأنه صاحب رسالة ، وقبل كل هذه العوامل . . الشعب الذى اختاره زعيما له وقائد لثورته . وفرضه فى أول انتخابات حرة رئيسا للوزارة .

وقد عاد سعد إلى جهاز الحكم .

لم يعد بقرار من الخديو أو السلطان أو الملك أو الإنجليز .

وكان وحده دون كل أبطال الرواية الذى خلده التاريخ .

نعت

PUBLIC RECORD OFFICE		1	2	3	4	5	6
800/48		57727		1	2		
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

Private.

BRITISH AGENCY,
CAIRO.

17

7 March 1912.

My dear Sir Edward,

I have had some difficulty in keeping the Ministry intact up to the present, but I think I should let you know that about the middle of April two changes will become necessary.

Saba Pasha, Minister of Finance, has resigned for private reasons, i.e., he wishes to accept more lucrative posts on boards which have been offered to him. I have put him off till April, but it is not fair to retain him longer.

The other change is much more embarrassing. Saad Zaghloul Pasha, Minister of Justice, will, I fear, have to go. He is a very trying person to work with, owing to a complete want of tact, and he does not get on well with his colleagues or the Khedive. Ever since his appointment, Saad Pasha has been on more or less bad terms with H.H., and the difference between them became acute last May, when Saad offered to resign. These

نص الرسالة الشخصية التي بعث بها اللورد كتشتر القنصل البريطاني العام في مصر في ٧ من مارس عام ١٩١٢ إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا وفيها يشرح السبب الحقيقي لاستقالة سعد زغلول من منصبه كوزير للعدل .

Reference:-

FO 800/48

57727

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

differences were patched up for the time being, but when I came out I found that a good deal of friction still existed. To make a long story short, I have on three occasions had to give advice to the Khedive and Saad Pasha on their mutual relations, and more or less succeeded in making up the quarrel. I must say, however, that Saad Pasha's character is very difficult, if not impossible. Notwithstanding all my efforts, he continues to apply pinpricks to the Khedive, whom he personally detests. He always claims that this conduct is due to honest conviction, and, until a recent incident occurred, I was rather in his favour, though disapproving his manner of action. I think I had better describe the last case more fully.

One of the Princesses of the Khedive's family, after a life of extreme extravagance in Paris, married a Russian, and her property in Egypt was consequently placed under trust for her children by a former marriage.

Lawsuits were instituted about this property, and a settlement of the question at issue turned on the bad character of the trustee appointed by the Khedive. I

was dragged very unwillingly into the affair by the Prime Minister, and eventually pointed out to the Khedive that I thought he should change the trustee. It was rather a delicate matter, but the Khedive at once agreed to do so, and nominated General Hussein Moharrem Pasha, the Under-Secretary of State for War, a very loyal officer, who served with me for a long time. I naturally thought that all was satisfactorily settled and was discussing the subject with the Prime Minister, when it occurred to me that, as the case was sub judice, we had better ask the advice of the Minister of Justice before going further.

Saad Pasha came to the Agency, and at once said that Hussein Moharrem Pasha had a very bad character, even worse than the former trustee, and that he could not accept him. I replied that I had known Hussein Pasha for years, that I was convinced I knew which officers of the Army were dishonest, and that Hussein Pasha's reputation in the Army had always been excellent. The Prime Minister said the same, and added that Hussein Pasha could not have been appointed Under-Secretary for

War had he such a reputation as Saad Pasha described.

Saad persisted, in his usual way, but, as I could not help thinking that the fact that Hussein Pasha had replaced Saad Pasha's brother-in-law in the post of Under-Secretary for War probably had a good deal to do with the latter's attitude, I said that unless he could bring proof of his allegations to me by 10 a.m. next day, Hussein Pasha must be accepted as the new trustee.

Next morning Saad Pasha and the Prime Minister came, and the former stated categorically that on several occasions, which he named, Hussein Moharrem Pasha had robbed the Khedive. I pointed out how extremely unlikely this story seemed, and that the Khedive was about the last man who would allow himself to be robbed with impunity; but nothing I could say would move Saad, and it was finally decided that the charges must be referred to the Khedive. Mohammed Said undertook this, with the result that the accusations were easily proved to be without the least foundation.

H.H. then declared that Saad brought these charges against Hussein Moharrem Pasha in order to make me

believe that he, when acting on my advice in removing a bad trustee, had knowingly appointed another scoundrel, and he said he would not take any further part in the administration if Saad was not removed from the Ministry.

I saw the Khedive, and found him very determined. I could not say that, considering all that had passed in the last months, he had not a good deal of right on his side. However, I at last got him to agree that nothing should be done until April, when Saba Pasha was going and a reconstruction of the Ministry would be necessary. I admitted that, when that moment arrived, I would not oppose a change in the Department of Justice. In general affairs, and particularly regarding neutrality questions, the Khedive has been behaving very well, as far as I know, but he refuses to appear at a Council of Ministers or to meet Saad Pasha. He keeps away as much as possible from Abdine, though he sees the other members of the Cabinet at Koubbeh.

I am very sorry to bother you with this long story, but I think it is inevitable, for the good working of

PUBLIC RECORD OFFICE		1	2	3
Reference:-	FO 800/48			
	57723			
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION				

22

the administration, that a change in the Ministry of Justice should be made in April. The Copts have been behaving well lately, so when we have to replace Saba Pasha at the Finance a Copt will probably be chosen, though it is hard to find a good one.

Yours very truly
Kitchener

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الخديو الصغير	٥
المهدى المنتظر	٢٥
اسوار الوزارة	٤٢
وزارة الأزمات	٦١
مصر محايدة .. لأول مرة	٧٩
القلوب لاتعرف الحياء	٩٥
صاحب الجلالة اللورد	١١٣
صراع المصالح واللصوص	١٢٩
الإستقالة	١٤٩
عارف	١٧١
التحقيقات	١٨٥
القضية	٢٠٣
فراغ فى القيادة	٢٢٣
الخديو يبيع نفسه	٢٤١
رجل يمثل الشعب	٢٦١
الزعيم	٢٧٩
رسالة من كتشنر إلى القنصل	٢٩٦

كتب المؤلف

- ١- حكايات صحفية
- ٢- الزواج سنة ٢٠٠٠
- ٣- تاريخ للبيع
- ٤- ولا عجيب إلا الصين
- ٥- دفاع عن الزوجات
- ٦- سرقة واحدة مصرية
- ٧- الصحافة قصص ومغامرات
- ٨- الشعب والحرب
- ٩- التليفزيون
- ١٠- التاريخ السرى لمصر
- ١١- حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب)
- ١٢- عندما يموت الملك
- ١٣- سنة من عمر مصر
- ١٤- التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)
- ١٥- أصول الحكم
- ١٦- الشيطان
- ١٧- دنيا الصحافة
- ١٨- أفندينا يبيع مصر
- ١٩- ٥ أيام هزت مصر
- ٢٠- الإنسان حيوان تليفزيونى
- ٢١- سرقة ملك مصر
- ٢٢- من قتل حسن البنا
- ٢٣- صاحب الجلالة التليفزيون
- ٢٤- أنهم يقتلون الأدباء
- ٢٥- أقوال غير مأثورة
- الناشر أخبار اليوم
- الناشر أخبار اليوم
- الناشر أخبار اليوم
- الناشر أخبار اليوم
- الناشر أخبار اليوم
- الناشر أخبار اليوم
- الناشر المكتب المصرى الحديث
- الناشر المكتب المصرى الحديث
- الناشر المكتب المصرى الحديث
- الناشر مجلة الاذاعة
- الناشر دار التعاون
- الناشر دار المعارف
- الناشر دار المعارف
- الناشر دار المعارف
- الناشر دار المعارف
- الناشر دار المعارف
- الناشر دار الهلال
- الناشر مؤسسة الأهرام
- الناشر مؤسسة الأهرام
- الناشر مؤسسة الأهرام
- الناشر مؤسسة الأهرام
- الناشر دار الشروق
- الناشر مكتبة غريب
- الناشر مكتبة غريب
- الناشر مكتبة غريب

رقم الإيداع : ٨٦٧٤ / ١٩٨٨
الترقيم الدولى ٩ - ٢٢٣ - ١٧٢ - ٩٧٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوغلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩

هذا الكتاب

هو أول كتاب يصدر عن سعد زغلول قبل ثورة عام ١٩١٩ مدعم بالوثائق البريطانية والأمريكية ومذكرات سعد .

وقد أمضى سعد زغلول نحو خمس سنوات ونصف وزيرا للمعارف والعدل .

وفى كتاب الصحفي والمؤرخ المصرى محسن محمد حقائق جديدة مثيرة عن سعد خلال توليه منصب الوزارة جاءت فى مذكراته وأيدتها الوثائق السرية والأوراق الشخصية لكل من اللورد كرومر واللورد كتشنر اللذين توليا منصب القنصل والمعتمد البريطانى فى مصر والسير ادورد جراى وزير خارجية بريطانيا .

وهذه الوثائق والأوراق تكشف عن العلاقة بين سعد وقناصل بريطانيا والمستشارين الانجليز فى الوزارات المصرية .

إن سعدا فى الوزارة ، لا يختلف عن سعد الثائر عام ١٩١٩ إنه كالرعد ضد الانجليز وضد الخديو أما استقالته التاريخية فى مارس عام ١٩١٢ فإن سببها الحقيقى لم يذكر من قبل .

وقد قدم محسن محمد محضر اللقاء العاصف بين اللورد كتشنر وسعد الذى أدى إلى هذه الإستقالة . وكان السبب المباشر أن سعدا رفض كوزير للعدل تعيين وصى لا يثق فيه على أموال أطفال قصر . أما سبب الإستقالة فكان باهظا دفعته تركيا وكسبته ايطاليا ، وكانت بريطانيا هى الوسيط !

وقد تبدو القصة غاية فى الغرابة فيما علاقة سعد بالحرب الإيطالية - التركية فى ليبيا ، وما صلة وزير العدل المصرى سعد زغلول بها .

إن الكتاب الجديد يقدم قصة تلك الصفقة الدولية التى أدت إلى استقالة سعد . . وذلك لأول مرة !

عبد الحميد أحمد غريب

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (الازوغل) القاهرة

ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩